







في وضع التعارض بين حديثي
البسملة والحمد لله وحده
١
في الاختلافات في لفظ الله
وما يتعلق به من السور والكبر
٢
في معاني الظلام والظن بينه
وبين اللفظ والقول
٣
لفظ البيان والبيان
والظن بينهما
٤
طريق كتاب الله اسم الله والكرام
والأحباب والعلماء
٥
استعمال السلام في غير
الأنبياء عليهم السلام
٧
بيان لفظ الأمان
وأنه اسم جمع
٨
توفيق الأيمان والأمان
والفرق بينهما وعدمه
٩
لفظ الأمان وما يتعلق به
١١
اللفظ يطلق مع أمانه
والثبات مع مخالفتها
١٢
أحسنه والسنة من
الصفات القابلة
١٣
مباحث حبي وفهم الوكيل
١٤

بسم الله الرحمن الرحيم
في دفعه ان لا يرد ليس باسم
بل بالباد والاسم
١
بيان معنى لا الله الا الله
وتبيينه محل الاحد عليه في قوله
٢
في معاني القول
٣
دلالة زيادة البناء على
زيادة المعنى اكثر لا كلي
٤
استعمالات كلمة ثم
على التفصيل
٦
استحباب الترضع
للصبيبة والرضع للعلماء
٧
الفرق بين اسم الجمع
واسم الجمع والجمع
٨
لفظ بعد واستعمالاته
وما يتعلق به
٩
لفظ الدين والملئ والشرعة
والفرق بينهما وما يتعلق بها
١١
جواز تقديم ما في خبر المصدر
عليه
١٢
من الشارح عليه باللفظ
هذا الشرع ومقتضاه
١٣
عطف الفقه على الفقه
١٤

جمله البسملة سلمية عند البصريين
وفعلية عند الكوفيين
١
في الفرق بين الرحمن واقتالها
والرحيم وتاويل معنى الرحمة
٢
في الفرق بين المصدر وولم
المصدر والفعل واسمه
٤
بيان لفظ الصلوة
وما يتعلق بها
٦
بيان لفظ النبي والفرق
بينه وبين الرسول
٧
لفظ الآر واحده واستعمالاته
على التفصيل
٨
لفظ آنا وما يتعلق به
١٠
جمل بعض اجزاء منهم
اللفظ غاملا في اللفظ
١١
الفرق بين الرجاء بمعنى الآمل
والرجاء بمعنى الخوف و
التمني والتوقع
١٢
الاستعانة والاعطاة
١٣
الفرق بين الواو والواو
واحائية
١٥

اصل الاسم عند البصريين
والكوفيين وفيه خمس ثبات
والقياس انطلق فيه
١
قاعدة جلية في استعمالات
افعل التفصيل
٢
كون الالف في لفظ ايمان
عوضا عن ياء النسبة
٤
كلمة سبحان وموضع
استعمالاته على التفصيل
٥
جواز الصلوة على
غير الانبياء عليهم السلام
٦
العلم لا ينفعت ولا ينفعت
وجواز كونه صفة لاسم
الاشارة وعدم جوازه
٨
لفظ الاصحاح والصحابة
وتعريف الصحابي
٩
لفظ لا واستعمالاته
١٠
التضمين على التفصيل
١١
الفرق بين الرجاء بمعنى الآمل
والرجاء بمعنى الخوف و
التمني والتوقع
١٢
مما يتوكل
١٣
وهو تخصيص تقدير القول
في تاويل الاشياء بالاجاز
١٥

لزم كون الحمد لمشاركة
عند دخولها في التنبيه
علم ضمير الرفع المنفصل
١٥
القائه والقائه والفرق
والعلة القائية وما يتعلق بها
١٦
تحقيق كلمة اعلم
ومقام استعمالها
١٧
استعمال كلمة ما في التوفيق
مع انه بالعرض العام عليه
١٨
استعمال كلمة اشار
١٩
الفرق بين الامثلة
والشفاهد
٢٠
كلمة مع على التفصيل
وجواز كون المصدر المفعول
المفعول وقدم جوازه
٢١
الكلام الوارد لا يخطا على وجه
لا يطابق الواقع لا يقصد به معناه
٢٢
كلمة آخر على وجه
يشي المليل
٢٣
يجوز ان يكون الاسم
والصدر على وزن واحد
٢٤
ام التصلة وهل
وهنقر الاستفهام
٢٥

الفرق بين الملك والمالك
والملك والمالك
١٥
تذكر ضمير المصدر باعتبار آخر
١٦
الفرق بين العلم
والمعرفة
١٧
واضع لفظ العوب
١٨
لفظ الصنائع والاصطلاح
واطلاق اسمها والفرق بينها
١٩
لفظ الحكم والحكمة
٢٠
في استعمالات المصدر
٢١
كيفية دلالة الفعل على الزمان
والتاويل في مثل علم الله وعلم
٢٢
لفظ الصالح وبيان
احوال مؤلفه
٢٣
التوفيق الاسمي
والحقيقي
٢٤
في ان الهيئة التركيبية ضرورية
وان وضعها بالتوقع
٢٥

العبادة ودرجاتها
١٥
لفظ السفور على
التفصيل
١٧
التفسير اذا وادى
وطريق التعبير بها
١٨
لفظ اللغة واصطلاح
وتصرفاته
١٨
الفرق بين الاحد
والواحد
٢٠
الطلاق العام على الخاص
على وجهين
٢١
الفرق بين المعنى والدلول
والمفهوم والمسمى
٢١
توفيق علم التعريف
وما يتعلق به على التفصيل
٢٢
لفظ ايضا
٢٣
كيفية التوفيق
بالفعل الرابع
٢٤
الفرق والعادة
والفرق بينهما
٢٥

بيان المقدسة على
التفصيل
١٦
معاني القارة
١٧
جواز جمع المقتضية والمقتبة
في بعض المواضع
١٨
ابطال لام التوفيق
فمنه اجمعيه
١٨
الاصول ما يتبين عليه غير
٢٠
المعتبرة في شخص الصفه
شخصا او كذا ونوعها
نوعها وبعض التفصيل
٢٠
لفظ الآجل
٢١
الفرق بين التوفيق
والتوفيق
٢٢
قد يعمل الفعل الواحد
في موضعين بتفصيل
ونوع الاخر لازما
٢٣
تفصيل اقسام العلم
النافعه وما وجب من
٢٤
لفظ التحقيق
٢٥

قائمة جليل في الوضع
واقسامه وما يتعلق به
٢٥
اشتقاق الفعل من المصدر
واشتقاق المصدر من الزيادة
من الفعل وما يتعلق به
٢٦
لفظ الفعل والفعل
٢٩
كلمة اذ حيث ومن
٢٩
الفرق بين الامر المطلق
ومطلق الامر
٣٠
دلالة العطف على الاستتار
وتركه على عدمه
٣١
كون العطف داخل في جميع القلة
واذ ان جميع القلة والكثرة
٣٢
استعمال لفظ الفانية
٣٢
بيان الالف
٣٣
معنى الاستفاد لغة
واصطلاحا
٣٤
كلمة اما مع التفصيل
٣٥
حرف المتل ومنه المتل
٣٦

الاشتقاق واقسامه
وما يتعلق به
٢٦
استعمال لفظ اجواز
وبيان معانيه
٢٨
لفظ القلابة والرباعي
واختصاصه والفتن
٢٩
عطف التفسير بالواد والفاء
٢٩
جواز الرباعي في الجملة
دون السدس في الاسم
٢٩
تأويل الفعل الواقع في قوله
وابقاء العاطف
٣٠
حذف العاطف
٣١
كتابة الباسل الظاهر المفيد
للظن في تباهت اللفظ
٣١
واجمع المعنى المرفوع والمنكسر للغة
والاختلاف في استعاره واحدا
٣٢
الفرق بين الصحيح
والسالم
٣٣
قائمة كلمة مثل ومثلا
٣٣
مثل تركيب اعم الاشياء
يحمل معنيين
٣٤
جواز اربع في كل فعل
فكسر العين
٣٥
في جاء بحيث افاضت
٣٦
بيان اداة التشبيه
برمتها والفرق بينها
٣٧

لفظ اجواب
٢٧
التقسيم والترديد
والترديد الاحتمالي
٢٨
القدر الصالح للكلمة
٢٩
تحقيق العام في ضمن
الخاص وما يتعلق به
٢٩
لزم الواد اجماعا بين
المتعددة والتركيبية
٣١
جمع القلة والكثرة
والفرق بينهما
٣٢
كون الجمع المضارع للشيء والوحد
والاستقراي
٣٢
توضيح وشرايط
واقسامه
٣٢
بيان معنى لفظ ينبغي
على ما ينبغي
٣٣
وجوب اختصاص فعل
للوزن
٣٣
بيان معنى الاليق وان يكون
في الفعل والاسم والفرق بين الاصل
واللحق وبين اللحق والمنشعب
٣٤
بيان التعبيرات عن حرف الزوائد
٣٤
كلمة متى
٣٧

حروف اخلق سنة
او سبعة وما يتعلق بها
٢٧
عدم جواز اضافة التثنية
الى حرفه من زوائد وجواز اضافة
٢٨
تجريد انظر التفصيل من معنى
وبيان شرطه فيه
٢٩
الاشتمال المغيرات عن
اصولها للمثابة
٣٠
كون الالف اصل الالوان
وحمل الكلمة عليها عند الاشتراك
٣١
تضمن المثبت معنى
التنفي
٣١
الطبع والطبيعة والطباع
بما وجه التفصيل
٣٢
ابواب الرباعي كما يكون
متعديا ولازما
٣٣
بيان معنى الاليق وان يكون
في الفعل والاسم والفرق بين الاصل
واللحق وبين اللحق والمنشعب
٣٤
بيان التعبيرات عن حرف الزوائد
٣٤
مصدر افعال بجي افعالا اذ
فان مصدره ازم واذا واذ
ولا تقل ايذاء كذا في النور
٣٥

تعريف الحرف والصوت
٢٧
لفظ كل
٢٩
كلمة دون التفصيل
٢٩
بيان ابي يائي
وما يتعلق بحروف اخلق
٣٠
الاشتقاق المرفوع عاوم
لا يكاد يوجد في غير هذه الكلمات
٣١
لفظ الا قد يكون حرف عطف
وبعض غير وعينه الواد وزائدة
٣٢
الحسن والقبح والكرم
والصغر والكبر
٣٢
فعل قد يصاغ من اسم
او من فعل او من اسم
او من اسم او من فعل
٣٣
كون اللام بدلا من المضاف اليه
٣٤
المراد ان الزايد حرف لغيره لا لخاص
والتصنيف فلا يكون الا منها
٣٤
بيان ما بهيات المصنفين
من استعمال قط وام والغرفة
واجمع بين النفي والاشتقاق والنفي
٣٥

اخر في جمع فاعيل
على فاعل وما يتعلق به
٢٨
كون حكمه الاكثر من حكم الضمير
حكم الشارح اليه ووجه العموم والتخصيص
٢٩
اطلاق الشاذ
على النادر كثيرا
٢٩
الدور
٣٠
جواز ابدال الكلمة
من المرفوع وعدم جواز
٣١
وجوب اوزم الفهم
في الباب الخامس
٣٢
وجوب شذوذ وجوبك الازم
٣٢
بيان اصل هذه يد وعليل
وتبيان معانيها
٣٣
وليل الاحاق وجها
٣٤
معاني كان التامة
وبيان استعمالها
٣٤
المريد في لغيره الاحاق
لا بد لزيادة من معنى
٣٥

الفرق بين الشاذ
والنادر والضعيف
٢٨
عدم تصور الافضل
في لفظ الافضل وطريقه
٢٩
بيان المشابة وهي
لازمة جدا
٢٩
فعل على لغيره في عام
والفصح في التفسير
٣٠
وتوقع الفعل الماخض حالا
بلا كلمة قد وبلا او ومع
٣١
فضل بفضل يكون من الفضلة
بين الزيادة ومن الفضيلة
٣٢
الفعل اذا اشكل امره
يحمل على الصحيح
٣٢
بيان الحاق نحو جوارب
ونيطر وبيقر وهرول وشريف
بدرج وبعدهم الحاق نحو اخرج
٣٣
زيادة الحروف في كلام العرب
لا تامة معنى زائدة والتعويض والتعويض
المعنى والمرد للالحاق والامكان لللفظ
٣٤
لفظ اول مع التفصيل وفيه
بيان اسماء الفايات ووجه
تسميتها ووجه بناءها مع الفهم
٣٤
بيان معنى التعدية بالنقل
الهاب الافعال
٣٥

[illegible]

المراد من الضرورة
الشعرية
٦٤

بيان حذف الفاعل
وعدم حذف
٦٣

بيان ليس بشئ واقل
من لا شئ
٦٤

استعمال صيغة التكلم
مع الغير الواحد
٦٥

ارجاع ضمير
الواحد للآخر
٦٥

كلمة لا سيما
على التخصيص
٦٧

ايراد اللفظ لشيء
او باعتبار الازداد او انقص
٦٦

بيان معنى الحال
في صيغة التكلم
٦٨

لفظ استخرازة
٦٩

كون السين التاكيد
ولا استعمال
٧٠

دخول لام الاستدراك
مع الاضمار
٧٠

مواضع كسر حروف
المضارع
٧١

٧١

الاستطراد
٦٣

الاسماء التي اوائها
حرفات الوصل
٦٤

كل صاء وقعت قبل الالف
ان شئها اربعة اواخر
٦٤

دخول على المتبوع لا الناج
واستعمال خلاف وجهه
٦٥

تفصيل كون اسماء الله
توقيفية بل اسماء النبي صلى الله عليه وسلم
٦٦

انحاء والفئة
٦٧

السين ووقف واستعمالها
والفرق بينها
٦٨

تعريف الاستقبال وبيان
الاعتراض الوارد عليه
٦٩

ثلاثة ان المضارع بين
اكال والاستقبال
٦٩

انك بعض الفرق بين
السين وسون والواو
٧٠

الاختلاف في جواز حمل
ما بعد لام الابتداء
٧٠

لفظ افعال وبيان
احدها والافات فيه
٧١

٧١

لفظ الخارج وبيان
٦٣

اهم في حرفة ابن
٦٤

الثل فاذن اليه
٦٤

اشياء اسمية مع وتعمل
مضادة ومفردة
٦٥

الطلاق الفاش
على اسمها جائز
٦٦

حذف النون من
٦٨

وجه بناء الماضي واعراب
المضارع
٦٨

بيان كلمة لان
واصله
٦٩

هذا اقتضاب
قرب من التخصيص
٦٩

تخفيفات سوف
٧٠

حيث تقيس تعلق بلام الالف
وبما يقتضيه بالضرورة
٧٠

بيان السين في
اسماء يقطع
٧١

٧١

حساب العدد من العلوم
الاجمعة على التخصيص
٦٣

الابد والسرمد
واشغالها والليل والنهار
واسماء الشهور والايام
اللام وغيرها
٦٤

ما ينح للمفعول ابد من
الافعال
٦٥

بيان استعمال صيغة الجمع
للوادع على التخصيص
٦٥

منه كون الحركات افعال
حروف العلة وكثرة
استعمال حروف العلة
٦٧

معنى المضارع
في اللفظة
٦٨

بيان كلمة سائر
لا يوجد في غير هذا الكتاب
٦٨

نقل الافعال الى
اسماء الاضمار
٦٩

مخلصات المضارع
بالاستقبال ومحوالات
التشغيل في المفعول
٦٩

مخلصات المضارع بالكار
من لام الابتداء وغيره
٧٠

نبذ ما يتعلق بلام
٧١

في نحو خضم وقيل الكسر
خضم وقيل والاول
٧٢

٧٢

خطاب الواحد لفظ
الاثنين وبيان سببه
٧٢

الفرق بين ما ولا
الفاصلات
٧٢

المراد بالسبب الشرط
اعم من العقبة والجارية
والجملية والاعتبارية
٧٢

كاف التشديد ولفظة
كوك ولفظة مثل
٧٢

بيان الفضة والفضة والكثرة
والفهم والفتح والكسر على وجه
البصريين والكوفيين
٧٥

تصريح الرخصير بان
لقاب بعد النفي
٧٦

ترك الاستشهاد
بلفظ احد عشر وبعده
٧٦

عدم لزوم كون
الشرط على تمام الجمل
٧٧

تعريف المجاز العقلي
على ان السالك والخطيب
٧٨

معاني الجوابين
٧٩

الاختلاف الواقع
في صيغة اطلاق ابنته
اجمع على الاثنين
٨٠

٨٠

٨٠

قد مراد من التثنية
مجرد التقدم
٧٢

بيان السماع على التخصيص
وتقديره في المفعول
وعدم تعدد
٧٢

كلمة اتي استعمالا
واعرابا
٧٢

بيان بعلبك
٧٢

مهم في استعمال الابدال
والتبدل والتبدل
والاستبدال والافعال
في دخول الباء على المفعول
٧٥

وليسناد بعض الواوآت
الى النفي على السلام مع ان
جميع الواوآت كذلك
٧٦

معان النفس
٧٧

الاختلاف في ان المقصود
بالنفي كمن النفي او كمن الفعل
وبان معانيه
٧٨

مجيء النفي في التكلم
٧٨

بيان السؤال على تعلق حرف اللام
بكثرة الاستحسان وتحت ما كرسية
كحرف نون لم يكن دون لم يصح والالف
في لم ابال وحذف الالف والنون
٧٩

اقبل اجمع انسان
او ثلاثة
٨٠

٨٠

٨٠

لفظة قلما واسمالة
وبعد قلما عن النفي لا يعبر
بالاكثر عن الكل
٧٢

حروف الجواز وبيان
استعمالها
٧٢

تشبيه بلغة في حزم
الافعال بحذف الحركة او كرف
٧٢

عمل الجامد بالتأويل
في الفاعل
٧٥

للتبدل استعمال اخر
٧٥

مجيء المتكلمين من الامر
تعالى تأويل وتلا وتلا
٧٦

الاختلاف الواقع في حذف لام
الامر وابقا واثرة وبيان وجهه
٧٧

بيان المجاز العقلي وسائر
اقسام المجاز
٧٨

بيان موضوع صيغة الامر
٧٩

استعمال الاثنين وقرنة
من المجرى ومعانيه
المشهوره في وجهه لم يجرى
احد بمثل
٧٩

وم تسمية هرق
الواصل
٨٠

٨٠

٨٠

ضمير الشأن والقصة
وبان خواصهما
٧٢

الاسماء المتضمنة لمفع
الشرط واستعمالها
٧٢

حذف نون الرفع في موضع
الرفع لمجرد التخصيص ثابت في
الكلام الفصيح
٧٢

حروف الفواحد واحدا
واختلاف في عملها
٧٥

تقوط نونات الافعال
لانها علامة الاعراب اولا
٧٥

بيان النص
والتنصيص
٧٦

لزوم تخالف
اجواب الى الجواب
٧٧

كون لفظ الكتاب
مجازا لغويا
٧٨

استعمال الامر لمعان
٧٩

استعمال لفظ
اجمع للواحد
٨٠

وم تسمية حروف
الصفية
٨٠

٨٠

٨٠

مما حدث متعلقة
بالادغام ٨٠

مما حدث متعلقة
بأنواع التاكيد ٨٢

قلب النون الخفيفة
الفا للوقف ٨٣

توضيح الفقر وبيان
قوله عليه السلام في قوله
٨٣

استثناء افعال اللام
في جواب ان الشرطية ٨٤

جواز التقاء الساكنين
بل التثنية دون الاربعة ٨٤

بيان وجه سالفه
في تاء علامته وان يقولوا
فصفة اسم علامته بل علام ٨٦

الفاعل كونه في فعله فيه
وبعض مفعول وبمعنى مفعول ٨٧

الزق بين اسم الفاعل
والصفة المشبهة ٨٧

استواء التذكير والتانيث
في الفعل بمعنى المفعول لا الفاعل ٨٨

بيان المزاوي من الامور
والا لطايف على احوال ٨٩

جواز ما لا يكون في الاول
في التواني ٩٩

ما حذف لفظ اخليل
٩٠

الحروف التي لا تدغم الا
في امثالها ٨١

صحة كون التوكيد
بالواو والهمزة ٨٢

لطف في استعمال الفاعل
بمعنى النفي ٨٢

بيان كون عمل وعمل وان عمله
ولان ولولفات فيها ومعانيه ٨٣

الزق بين النون والنون
الخفيفة حيث يكون النون اذا
كثرتا كان وكذا النون ٨٤

مما حدث نفسه متعلقة بالوقف
على التخصيص واقامة وانواعه ٨٥

احوال العلامة الزنجري
وبان تصانيفه وان
تاب عن الامتنان ٨٦

وجه تسمية المفعول
فالمراد المفعول به ٨٧

كون الفاعل مقام الفاعل في
مثل ضرورة الضمير وحده وكذا الفاعل ٨٨

بيان تأويلات التذكير
في ان رتبة اتيه قريب ٨٨

بيان الاستقناء والمفعول
٨٩

عدم اشتراط اقامة العطف
مقام العطف عليه في عطف الجملة
على الجملة في عطف المزدوم على المزدوم ٨٩

كون تفسر المتعذر باللام
من طريق شهور الدهر والكنية ٩٠

افراد الضمير الراجع اليه
كثيرة تباين وهو اسم الاسماء ٨١

بيان وجهان معنى الطلب
في الاستفهام والتعجب والوقف والقسمة ٨٢

دخول الباء على المقصور
او على المقصور في الاضطرار ٨٢

لفظ الدهر وبيان قوله عليه السلام
لا تسبوا الدهر فان الدهر هو قوله ٨٣

اصالة الثقيلة دون
الخفيفة اختلافية ٨٤

بيان المقامات التي
يجوز فيها الوقف وما لا يجوز ٨٥

الزق بين الجملة
وبالجملة ٨٧

صحيح ضالفة التاكيد
وقد يستغنى عنه بمفعول ٨٧

مخدم تقدم الفاعل وما
مقامه واخلاف ٨٨

ما يتعلق بالموثوق الحقيقي
والمجازي والاسناد والالفاظ والمفرد ٨٩

جواز كون الفاعل جوابا لاذ
تشبيهها له بآفة ٨٩

حوار افعال المستقبل
في الطرف الماضي ٨٩

ارجاع خبر الفعل الى
المصدر والالفاظ ٩٠

بيان بأسرها ٨١

تحقيق معنى الطلب
في الشرط ٨٢

واضع علم النحو وعلماء
النحو والكوفة ٨٢

بيان ما يقع عليه اسم
الدهر من الزمان ٨٣

بيان افادة التما
أخصر وجهه ٨٤

استعمال ذلك موضع
ذلك مع طريق الكفاية ٨٤

وجه تسمية كل شيء فاعلا
باسم الفاعل في الامور ٨٧

فصول مع الاجار
وسياحة تفصيل ٨٧

بيان احوال فاعل
وتجنيبه عن مفعول ٨٨

تذكر في قوله تعالى
واما انك بغيا ٨٩

بيان قبح عطف
المضارع على الماضي ٨٩

الفاء الفصيحة ٩٠

بيان ضعف
الشيء ٩٠

وجه تسمية المصا
بالاصم ٩٠

وجه تسمية الواجب
والشهر ٩١

العلم في ثلثة عشر مجموع
المضاف والمضاف اليه ٩٢

لزم كون مفعول القول
جملة كلية وعدم لزوم ٩٣

جواز وقوع احوال من المتعذر
التي هي من المباحات المتعلقة
بها والعامل في وجه التخصيص ٩٤

اولوية حذف المتعذر اذا دار
الامر بين كون المحذوف متعذرا او لا
وكذا المحذوف في بعض المواضع ٩٥

كون التوسيع للعهد ٩٦

اطلاقات لفظ المشي
حقيقة ومجازا ٩٧

توضيح الهداية ٩٧

تصحيح قولهم انهم
٩٨

سبب الادغام ٩٩

بيان لفظ التوقف
مع التخصيص ١٠٠

الاسم من البناء
لانه معنى ابيه ١٠١

لما هلية والفترة
٩٠

بيان لفظ كما
٩١

كلمة لا والواو
الداخل عليها ٩٢

بيان ان اللام واللفظ
والقول من حيث اللفظ معنى ٩٣

جواز وقوع احوال من المتعذر
وجواز اطلاق عامر كالفوق ٩٤

قول البصريين
والكوفيين في زلزال ٩٥

تعداد حروف الابدال ٩٦

بيان لفظ السماء
مع التخصيص ٩٧

بيان كلمة خلا وما خلا ٩٧

بيان الرمز والاياء والكشاف ٩٨

الاغذار بالاولوية غير
معقبة في التوقيفات ٩٩

بيان احوال وجوب
تسمية ١٠٠

لفظة اللهم على التخصيص
وبان استعمالها ١٠١

بيان لفظه وجب
٩١

بيان الاشهر الحرم واول
الشهور واول ايام الاسبوع ٩١

تعذر تعريف اللفظ
بتعريف واحد ٩٢

ان اللوح في القول
ثلثة مذاصب ٩٣

جواز حذف الموصول
مع بعض صلته ٩٤

توجيه مثل زيد وان كان
هو جميل وتقاليد طلبة القوم
الواقعة في موضع الخبر ساقها ٩٥

في ان كل حرف من حروف الابدال
منها حرف يبدل ٩٦

معاني لفظه بات ٩٧

توضيح المطايا والامال ٩٨

النصب على نزع النقص ٩٩

استعاضة برب الادغام
قوله وصي واقتل وتقتل
وتتباعد واجتبا ٩٩

سبب حذف نون
يكن في ومن يك ١٠٠

العف والتعف
والاعتصاف الاخذ
بما غير الطريق ١٠١

ادخول اللام مع الاعلام
استثناء وجوازها ٩١

بيان لسان الشهرة في اهل
وتسبب جميعها بها وهذه الاسماء
المشهورة الا ان بها ٩١

كون الكاف بمعنى مع في قوله
كما ترس وبمعنى الماء والتفليل
واللمباورة والتقييد ٩٢

كون الواو لتأكيد لصوق الخبر
بالمبتدأ والصفة بالموصوف ٩٣

بيان فوائد الجملة الاستثنائية
وشروطها وفوقها من الجملة الكلية
وبان الاصطلاحات فيها ٩٤

بيان علم الابدال وتقرينه ٩٥

كون لفظه كل للتكثير
لا للاحاطة ٩٦

بيان الفرق بين الفاعل والرب
مع انها السيرة الليل ٩٧

بيان لفظه من وقرنها على
فهي وهما في استعمال الادبار ٩٨

لفظ الكوفة والبصرة ٩٩

بيان اخلق وجواز تقييده
١٠٠

بيان بان الفعل لا يدل على الحدوث
ولا يكون له مصدر ولا يتعلق
به احوال والمجرور وان كان ازيد ١٠٠

تتميز المتعدي منزلة
اللازم للمبالغة ١٠١

الحركة والكسرة المشهور وغير المشهور ١٠٩
هل يجب حركات في الكلام المتأخرين مقام الألف في الكلام ١٠٩
توحيد اليوم والطلاق ١٠٩
وجه تسمية حروف العلة ١٠٩
لفظ السائر بغيره ١٠٥
الزواجر بين الوقت والمدة والزمان ١٠٦
ما يتعلق بالسمع ١٠٧
موقع استعارة كلمة لا بأس ١٠٨
جاءه كلمة ليت ١٠٨
لفظ البركة أصلاً ١٠٩
وجه التسمية بذكر الثلثة ١١٠
إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة أو ما بين كونه متعلقاً بالأصل وبين المجاز والاشراك وبين المجاز والوضوح والتخصيص والمجاز ١١١
الاشتهام والأمانة ١١٢
تعدد الزيادة في اللفظ دون الأزداد ١١٢
التسمية والمجاز ١١٢

اتباع الحروف المحرف والفتحة والكسرة ١٠٩
الكسرة أصل في تحريك الساكن فان حركت بغير الكسرة فلهاء ١٠٩
معنى الفضل والنعمة ١٠٩
بيان المتعارفين في جوابها ١٠٩
الكاف في كلام بعض النمل أو للتقليل ١٠٥
استعمال الرفع في مقام الرفع ومعنى الضميمة والخوف ١٠٦
اعتبارات اللفظ والادراك ١٠٧
كأن العادة طبيعة فامة ١٠٧
استعمالات الوجبة والوجهية ١٠٨
الحب والحببة وأول الوجبة ومراتبها ١٠٩
المسر والتمار والازلام وآسار الآتها ١٠٩
لفظ البيع واستعماله ١١٠
شرط نصب المفعول له واختلاف فيه والتأويل ١١١
عند عدم الشروط ١١١
قلنا منسوب إلى المعبر وهو أن استواء التذلل والثابت وقيل كثير قريب وبعبارة أخرى وهو أن المعبر جواز استبان الفاء وحركة المضارع الواقع جزاء في زمن الأتيان والاشمية ١١٢
عدم كتابة الياء في مثل قاتل وكتابت في مثل بايع ١١٢

ومن قيل الاتباع ١٠٩
أجر على أجوار ١٠٩
فرق المنزل من الدار ١٠٩
أخير والوقت بينه وبين الكمال ١٠٩
بيان المخالف وغيره من الاسم والظرف ١٠٥
الوجه والوجهية وحذف الواو وعدم ١٠٥
لفظ تعيدك ١٠٧
الطوائف الفعاد وحمل الأوزار على الطلب ١٠٧
المراد من مائة ما في بيع ومصدره فله لا يتأخر أو غيره ١٠٨
الفرقة الشورية والمختار ١٠٩
أعرب جداً ١١٠
تعدية بعض الكلام ببعض الحروف ١١٠
حلاله على آخر ١١١
بيان كلمة أصلاً وأولاً ١١١
الملك والسطح والخط ١١٢
فاد فقط وكذا فاد فحب ما طقة لازمة ولا جزائية ١١٢
جواز حذف الكار والجور ١١٢
في العلة والنعمة وعدم جواز جعل مفعول الجار والمجرور مستنداً ١١٢
بيان كيفية كتابة الهمزة في الأول والأوسط والآخر ١١٢

معنى الصلوة على التفصيل ١٠٩
بيان لفظ أولئك ١٠٩
بيان قوله ان شئنا ١٠٩
وتبيان وجه استعماله ١٠٩
وجه عدم حذف الواو في قوله مع قوله من يور ١٠٥
العجب وسائر متعنا ١٠٥
بيان الاختلاف في كون صيغة الموصول المحرف في جملة خبرية ١٠٧
الأصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظية أو بغيره ١٠٧
استعمال المتردد لا يتكرر استعمال المجرر ١٠٩
أعرب جداً ١١٠
تعدية بعض الكلام ببعض الحروف ١١٠
حلاله على آخر ١١١
لفظ الباء والياء ١١١
نقل قيل من الواو إلى المفعول ومن الياء إلى قيل ١١٢
الاشتهام في الوقت ١١٢
جمل مفعول الجار والمجرور مستنداً ١١٢
بيان الحراب ١١٢
كثيراً ما ١١٢

بيان عما شفا ١١٥
جرف همار ١١٥
بيان لفظ السيد ١١٥
بيان كتابة الألف الواو في آخر الكلام واللام في النمل ١١٦
لفظ الرضوان ١١٧
لفظ السيد ١١٧
لفظ حرارة ١١٧
الرهجاء والاعتذار ١١٨
الأكبر والأكر ١١٩
استعالات ١٢٠
جملة ١٢٠
سوى وسواء ١٢١
بيان ما لا يجوز جمع من الألفين ١٢٢
القطر والظن والتقصي في القطر والظن والتقصي ١٢٢
بيان كون إذا وان ولو في المنفصلة للأفعال كما وان في المنفصلة ١٢٣
سائر الشئ ١٢٤
من ضده ١٢٤
لم يسع ما ضاع الأقطار من القلة المجرر ١٢٥
النفي في الكلام قد سوره في القيد وقد سوره في القيد ١٢٥

بيان المخالفة بين كلام صاحب الكتاب في شاذ وهار ١١٥
وجه احداً في العين وما يدفع به والعائين والعائين والمعين ١١٥
بيان طريق فرق الواو من الثاني بوجه ١١٦
لفظ السيد ١١٧
لفظ حرارة ١١٧
وجه كتابة الألف بعد الواو واجمع وعدم الكتابة وفي مائة وزيادة الواو في أول الكلام ويكتب في نحو يغزو على اختلاف ١١٨
بيان تقارض اللفظين وهو إعطاء حكم أحدهما على الآخر وذلك أشك ١١٩
النعمة ١٢٠
استعالات اليد والأيادي والأيدي ١٢٠
أذا اصف الأسماء الموصولة بالبين بنى عندهم قديم وتكون معرباً متداخلاً ١٢١
بيان كون إذا وان ولو في المنفصلة للأفعال كما وان في المنفصلة ١٢٣
سائر الشئ ١٢٤
من ضده ١٢٤
لم يسع ما ضاع الأقطار من القلة المجرر ١٢٥
النفي في الكلام قد سوره في القيد وقد سوره في القيد ١٢٥

بيان القلب ١١٥
الكما في ١١٥
ليس يأتي مفعول من ذوات الثلثة من بنات الواو بالتمام الآخر فان زاد البعض ١١٦
بيان موارد لفظ الشراء والأشراء والبيع والابتاع ١١٧
لفظ السيد ١١٧
لفظ حرارة ١١٧
وجه كتابة الألف بعد الواو واجمع وعدم الكتابة وفي مائة وزيادة الواو في أول الكلام ويكتب في نحو يغزو على اختلاف ١١٨
بيان تقارض اللفظين وهو إعطاء حكم أحدهما على الآخر وذلك أشك ١١٩
النعمة ١٢٠
استعالات اليد والأيادي والأيدي ١٢٠
أذا اصف الأسماء الموصولة بالبين بنى عندهم قديم وتكون معرباً متداخلاً ١٢١
بيان كون إذا وان ولو في المنفصلة للأفعال كما وان في المنفصلة ١٢٣
سائر الشئ ١٢٤
من ضده ١٢٤
لم يسع ما ضاع الأقطار من القلة المجرر ١٢٥
النفي في الكلام قد سوره في القيد وقد سوره في القيد ١٢٥

بيان لفظ الذكور ١١٥
بالضم والكسر ١١٥
ليس يأتي مفعول من ذوات الثلثة من بنات الواو بالتمام الآخر فان زاد البعض ١١٦
بيان موارد لفظ الشراء والأشراء والبيع والابتاع ١١٧
لفظ السيد ١١٧
لفظ حرارة ١١٧
وجه كتابة الألف بعد الواو واجمع وعدم الكتابة وفي مائة وزيادة الواو في أول الكلام ويكتب في نحو يغزو على اختلاف ١١٨
بيان تقارض اللفظين وهو إعطاء حكم أحدهما على الآخر وذلك أشك ١١٩
النعمة ١٢٠
استعالات اليد والأيادي والأيدي ١٢٠
أذا اصف الأسماء الموصولة بالبين بنى عندهم قديم وتكون معرباً متداخلاً ١٢١
بيان كون إذا وان ولو في المنفصلة للأفعال كما وان في المنفصلة ١٢٣
سائر الشئ ١٢٤
من ضده ١٢٤
لم يسع ما ضاع الأقطار من القلة المجرر ١٢٥
النفي في الكلام قد سوره في القيد وقد سوره في القيد ١٢٥

الأول تقديم بعض الصفة على بعض ١١٥
اختصاص صفة بحركة الفعل المنصرف الجوز المشبه المجرد من الكازم والخاص بذكر الشخص ١١٦
بيان الفائين والكاف وما فيهما تحذف الحركة فلهذا هو ١١٨
الفعل والقرينة والتبسم والفرق بينها ١١٩
بيان فقد صفت ١٢٠
وجه تسمية بئنا على الدم محمداً وأحمد ولله تعالى وليه الضم ١٢١
بيان لفظ أنفاً ١٢١
أعمال غوارز ١٢٢
الاعمال غوارز ١٢٢
وجوب لفظ التواضع في العلوم العقلية والمنطقية ١٢٢
سائر الشئ ١٢٤
من ضده ١٢٤
لم يسع ما ضاع الأقطار من القلة المجرر ١٢٥
النفي في الكلام قد سوره في القيد وقد سوره في القيد ١٢٥

| | | | |
|--|---|---|--|
| بيان سلفه لوتف التفسير ١٢٧ | شهادة النفس لا تسمع ١٢٧ | بيان سبب كتابة الالف بصورة الواو في لفظ الصلوة والزكوة وكيفية الربا ١٢٧ | التعظيم بخلق ما ضد التزيين وعلى ما في كتاب الامام والامام ١٢٨ |
| اهل الحجاز نقلوا خط من اهل الحيرة ١٢٨ | كتابة الالف بعد واو الربوا وكذا في الافعال المضارعة الميزدة ١٢٨ | كتابة المصحف مثبتة بخط واحد مع الالف والسينة وهي تنقسم الى ما يوافق القياس وما لا يوافق ١٢٨ | حوار محال في خط المصحف فكدم حواره في بعض المواضع ١٢٨ |
| الصحة انه لا يجوز وقوع كمن في خط القرآن والحوادث مما ورد ١٢٨ | كمن الباء الفاعل يجرى وري على الفرق بينها على من بينها فاعلة ١٢٨ | خط العرب اختره قريبا من نزول القرآن ١٢٨ | وجوب التواتر في كل من نزول القرآن ١٢٨ |
| الدهر ومع لا تسجوا الدهر فان الدهر هو انه ١٢٩ | اصل الواو عند المبرد وسبب و الاقش ١٢٩ | لفظ وول ووج ووتى ١٢٩ | الحرف الشديد بين بين ١٢٩ |
| الباب ووجه تبويب المصنفين ١٣٠ | طويل القيل محمدا البليل ١٣١ | بيان الاختلاف في ترك الواو في جملة الاسماء الواقعة حالا ١٣١ | احوال التقادير الهزلية في كلمة واحدة في الثبات والقلب ١٣١ |
| تفصيل الاقوال في لفظ الائمة ١٣١ | بيان لفظ الالف في ضم بيان خط المرأة الواحدة خطاب اجماعه الذكور ١٣١ | الفرق بين القتال والصورة ١٣٢ | امامة التمثال في شريعة خبر قتلنا كما وجد في قائم داثنا عليه السلام ١٣٢ |
| بيان حديث فمر رأس القتال ومر بالسر ومر برأس القلب ١٣٢ | اطلاق الرأس وارادة النفس ١٣٢ | بيان معنى الذوق واصنام مع الرحيم في القرآن العظيم ١٣٢ | الفرق بين السوء والسوء ١٣٢ |
| لفظ الزند والرخ مع التفصيل ١٣٣ | بيان ابو جعفر القاريس ١٣٣ | الواو والماء ١٣٣ | بيان عليك والوق بين التدين والتفكر ١٣٣ |
| بيان الترخ ١٣٣ | جواز الاقتصار على المفعولين في افعال القلب وعدمه ١٣٣ | بيان كلا وكلتا مع التفصيل ١٣٤ | بيان عدم جواز دخول الفاء في الماضي الواقع خبرا بغير قد ١٣٤ |
| اختلاف المبرد والمازني وسبب في كتابة نحو مري اياه والالف ١٣٤ | انكار النجاة الادغام في نحو اشرز وتجاوز البعض ١٣٤ | بيان كون الابواب والنصوص والمقدّمات بشارة عن الالفاظ وتلك المعاني ١٣٥ | بيان كون الالف من الاسماء الالهية كابرهم والجمل والحق اذا لم يستعملوا ولا يحد من داود وصالح ونحوه يجوز اثبات الفه وندم ان كثير من الخلق وما يجوز حذف فيه وما لا يجوز ١٣٥ |
| جواز اعمال اكم الزمان والمكان في الظروف وعدم جواز ١٣٥ | بيان ابن الكيت ١٣٥ | فائدة حذف الالف من الاسماء الالهية كابرهم والجمل والحق اذا لم يستعملوا ولا يحد من داود وصالح ونحوه يجوز اثبات الفه وندم ان كثير من الخلق وما يجوز حذف فيه وما لا يجوز ١٣٥ | بيان وجوب تقديم في مثل واو يا كانه او يا في تركيب لم يرد فيه واو ١٣٥ |
| تدجيل المصدر حينئذ السبب ومنهجا كقولهم ان الزمان مقدّر ١٣٦ | بيان ابن الكيت ١٣٦ | ما دون الالف ما في العين ١٣٦ | |

| | | |
|--|--|---|
| بيان ما جمع الامام الاعظم والاصحاب منه المائل الفاضلة والافقية ١٣٦ | كون كتاب المقصود تصنيف الامام الاعظم ١٣٦ | تحقيق كون القاء في مثل علامة للبالغة كما وجه وجبه ١٣٦ |
| القارورة والدوران ١٣٧ | الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزنه او سرور ١٣٧ | القنوس الشيخ الفاضل ١٣٧ |
| اذا كانت في اخر الاسم الموزنا ولم تكن عوضا لفظية توقف عليها بالهاء على الاكثر للوقوع بين ياء الثانية وما يتعلق بآخر القاءات ١٣٨ | تم الفهرس بعون الله وكوف وصلى الله على سيدنا محمد واله اجمعين واكرمهم ١٣٨ | ماخذ لفظ الانسان وسبب تسميته به ١٣٨ |

١١٠ بحث في غروش

لو يكن لقل ما وطل ما لأن ما في قل ما
وطل ما فقة يكف عن الفاعل

المادة والمجهر والاصل من وفة اللينة والبيغة والتصور من دفة

اللفة ما جرى على لسان كل قوم اللفة التصوت يقرب بها كل قوم

عن اغراضهم على تحصيل شئ بشئ

وفي الاصطلاح يعتبر كل قوم عن اغراضهم

التقريب سوق الدليل
على وجه يستلزم المطلوب

كل جمع لا واحد لها من لفظها
اذا كان لغير الادميين فالتأنيث
لازم ولا يل ذلك حرمة

المقام بالفتح

موضع القيام ومنه مقام براهيم
واما مقام بالضم فهو مقام الإقامة

حقه
 اي مصداق
 الترتيب
 مهدي كابل
 نقض
 حقه

751

المقبور

[illegible]

كبريت قال ابن الرثيق في الصفة قال الطراخي يوم للفردق انت الفاعل ان الذر لم يزل
 البيت اعز من ذواته المؤذن فقال له الفردق بالكرم الاتبع ما يقول الموقن
 الكبر من ذواته انقطع الطراخي انقطاعا واضحا وبهذا التصح ان ما زعم بعضهم من ان
 مراد الفردق عزير وطويل ولكنه بناء على فعل مثل احم وابيض ومثلا فلم ينجح لان
 لما في ذلك من الفنى في اللفظ ليس بذاك والظاهر ان حذفه في الله اكبر للتفصيل
 فتطير الفردق في محو حرف المفضل عليه لتكنه والترصيع الزاء والراء مع زهراء
 الزاء وكوز الراء نور التبت بالفتح والرائض جمع روضة ووجه موضع فيه البقر والغنم والاراء
 الرطب في زنة الجباد والاصل رفاض قلبت الواو يا كسرة ما قبلها الكلام في اللغة
 يطلق على قسمي الدوال الاربعة كالخط والاشارة وما يفهم من قول الشيء مجازا وفي
 النكاح كذلك وعلى ما في النسخة المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب فاد اوله غير
 مجاز على ما صرح به بسببه في موضع من كتابه من انه لا يطلق حقيقة الا على الجمل المتضمن
 وهو منسوب الى جنى فعلى هذا تجاز في النفي وهو من المذهب وقيل حقيقة في النفي
 في ذلك الجمل وحقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب وعلى حسب ما ينكح به كونه
 على حرف واحد كوا والعطف او اكثر منه كلمة مرهلا كاولا وعز بعض الاصوليين بانه
 المنظم من الحروف المسموعة المتميزة وقد يزداد قيدان آخران فيقال المتواضع عليها
 عن فاد روي وقال الرضي الكلام واللفظ والقول من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق
 على كل حرف من حروف المعجم او المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كانه اولا لكن الكلام المتميز
 لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من اللفظ القول فلا يقال
 لغة الله كما يقال كلام الله والقول متميز في المفرد وقال ابن النبار ويطلق بمعنى
 اقبل وما لا يتراج وعلب وبمعنى اللى والمذهب وبمعنى المنصورة في العقل وبالمعنى
 المصدر في الفعل وقال صاحب النهاية العرب يطلق القول على غير الكلام بالاسماء

من ذواته

والنظم

من ذواته

من ذواته

وانشد وقالت له سمعا وطاعة ان او مانت ومنه الحديث بسم الله الذي تعطف بالعر
 وقاله اجبه واختص نفسه ثم جعل عبارة في جميع الافعال فتقول قال بيده ان اخبر
 فقول برجله ان ضرب بها او مشى وقال برأيه ان اشار وقال بالماء على يده ان قلبه وقال شربه
 باليد دفعه قال ابن الجبار واختلف في مصدر ربه وعدمها فقال بعض هو مصدر كالم وقال
 بعض هو اسم المصدر وليس بمصدر وهو هنا فاسخ ينبغي ان يتنبه لها ووجه ان الفرق بين
 المصدر وبين المصدر ان المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالنسب اليه على
 وجه الابهام ولا يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيين في استعماله واسم المصدر موضوع
 لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالنسب اليه وان كان له تعلق في الواقع
 فلا لا يقتضي الفاعل والمفعول وتعيينهما واما الفرق بين الفعل واسم الفعل فهو ان الفعل
 موضوع للحدث ولما يقوم به ذلك الحدث على وجه الابهام في زمان معين ونسبة منه بينهما
 وعلى وجه كونهما مالا حظرت وكل في هذه الامور جزء من مفهومات الفعل ملحوظة على وجه
 التفصيل واسم الفعل موضوع لهذه الامور ملحوظ على وجه الاجمال وتعلق الحدث بالنسب
 الى وجه الابهام معتبر في مفهومه ايضا ولا يقتضي الفاعل والمفعول وتعيينهما ولا ان
 تفرق بين المصدر وبين المصدر بهذا الفرق وقال بعض المفاربة الفرق بين المصدر وبين المصدر
 هو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل الحقيقي ومبدأ الفعل الصناعي ان اعتبر فيه تلبس الفاعل به
 ومكون منه وتحدد في اللفظ الموضوع بانه مقيد بهذا القيد لاسيما مصدر اوان لم يعتبر
 فيه ذلك فاللفظ الموضوع باذنه مطلقا في هذه القيد المذكور هو اسم المصدر كذا ذكره
 شهاب الدين الطيبي في فوهر الكفا وقيل المصدر عبارة عن فعل جازية
 واسم المصدر عبارة عما هو عبارة عن فعل جازية الان ان الله عليه الجهم ورواها
 انما قال انه لا فرق بينهما من جهة المعنى وقبل الفرق بين المصدر وبين المصدر هو ان المصدر
 له معنى معقول نسبي لا يكون الخراج طرفا لوجوده واسم المصدر له معنى حاصل فبين قام بالمصدر

الاسم

مطلق الفرق بين المصدر وبين المصدر

الفرق بين المصدر وبين المصدر

من ذواته

ليس بمرئى يكون الخارج ظرفا لوجوده يقال له الحاصل بالمصدر كذا في بعض حواشي الكشف
 في سورة الزلزال قال قبل قد صرح الرضي به في بحث المصدر ان معنى المصدر عرض لا بد له من محل
 يقوم به ومنه البين ان العرض من قبيل ما يكون الخارج ظرفا لوجوده اجيب بعد تسليم كون ذلك
 حجة في مثل الا الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا وان رايه النفاذ في في التلويح وتوفي
 ههنا بحث وهو الحاصل بالمصدر قد لا يكون الخارج ظرفا لوجوده كالا مكانة والاشارة
 فاسل والكم والكامة بكسر الكاف وعاء الطلع وغطاء النور وعلافة والجمع كاهن والكم
 والكم والبرهن لم تفضل في البرهان وهو الحسنة اللطيفة الفاتحة وفي قوله ثلث الفاتحة
 وبها بالكسر والعظم ففتح ففتح من ماله في كتاب التلويح والجمع كاهن والكم
 وفتح الباء مع الحجة على وزنه العنة برديمان بضم الباء وهو كاهن مريد بضم الباء
 برد بفتح الراء والبيان منسوب الى البرهان والضم عوضا عن يا انسية فلا يجمل ان يحال
 والبيان اظرف الاصابع واحدة وثلاثة الاصابع والبيان في الاصل مصدر من بال معنى
 تبين وظهر او اتم من بين كالكلام والسلام من كل وسلم يطلق على اظهر الشئ وعلى عاين الاظفار
 وكذلك البيان وهو مصدر من على الشئ اذا اذ القبح بفتح الفاء ولم يحى بالكسر الاشياء
 ونفا وقد يفرق بينه وبين البيان بان البيان يخص على كذا في قوله تعالى وحمل القلب وقبض
 ما قبل البيان اظهر مع دليل وبرهان فكان معنى على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا
 ككلمة كثر لا على انه شرط بعد كون البناء مستقرا من اصل واحد باخذها في الرفع
 فلا يختص بالصفة مع ان اخصر في اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وربما
 يجر بالهذرا انما يكون ابلغ الحافة في التبدل بالامور الجبلية في ان يكون
 حاذرا ببلغ منه لانه على زيادة الحذر والاهل يدل على لزوم زيادة البناء والاداء
 وهذا المنطلق الفصيح المدح بما في الضمير والاستئناس بجمع سرمد الحمد لله لا اعم
 اللدغ غايه بافاضة نفسه التلقية المتحلية بالعاوم والمعارف التي تالف هذه

الرسالة

والكاهن

الشيء

الشيء

الشيء الذي لا يزداد المعنى
 وهو التلويح والجملة

الرسالة اثرها وافيض من النوار صاير المنعم واجبا ارد في التسمية بحمد
 الله تعالى اداء الحق شئ في ذلك والافالتوفيق بالحمد والافتدار عليه ايضا بما يقتضيه
 الشكر وصاير جوافلا في حقه فحق الحمد هو الوصف الجليل مطلقا سواء كان الجليل اربابا
 او غيرهم على الجليل الاختيار مطلقا انما ما كان ذلك الجليل او غير على جهة التعظيم
 والاحسان الحمد بفضائل ايضا محمود له خير اعم من ان يكون اختياريا او غير محمود عليه
 باختياره وبه يختار المديح اعم من ان يكون انعاما او غير وبه يختار النكران قبل كيف
 يصح قولهم الحمد لله على ابدنه الكاملة وقدرته الشاملة وحدته زيدا على حسبه ونحوه
 وعلى علمه وكرمه وحدته اللؤلؤ على صفاته باع ان الحمد عليه في هذه الامثلة غير اختيارية
 لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياريا حادثا وكذا البواقي غير اختيارية اما
 الحب فلا يما بعد المراء من المفاخر سواء كان مفاخر نفسه واباء وهو اعم من ان يكون فلا
 اختياريا او لا والاشياء والعلم والكرم والصفوة فلا يكون من قبيل الكيفية لانه لا افعال الصا
 بالاختيار قلنا الجواب اما المثال الاول فهو انما لا انه حمد بل مدح كما قلنا في التفسير ان
 الحمد يخص بالفعل لانه يجوز المدح على صفاته الله عز وجل كقدرته والعلم وعلى صفاته خلقه
 على الخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفاته الفعلية لانه حمد فنقول ذلك الصفا اما
 اختيارية كما ذكره بعض المحققين وتسمي اقضا الاختيار الحمد وبنينا على جواز قصد ستم
 اقولا وابدوا لا ينقدم على الاثر بالذات او هو بجملة افعال اختيارية لا بشأنا غير افعال
 الاختيارية او لكون الذات كافيها كما يستقل فعل الافعال الاختيارية فيها ونقول ذلك
 الصفات سبب الافعال الاختيارية والحمد باعتبار الافعال فالحمد عليه فعل اختيارية لا لاله
 واما المثال الثاني فهو ان الحب وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن صفات الحمد
 الحقيقية هو افعال الاختيارية لا كلها اللهم الا على التعظيم والاشياء على الكيفية
 النفسية التي هي مبداء الفاعل النفس في المحروب والمهادك وعلى نفسه فبها فيجمل على الشئ الاول

عليها

منها

حامدا ومحمدا وهو لا يقتضيه

وعلى الاول يتاويل دلالة على لافق الجملة الاختيارية وما ههنا قبل الجملة لاجب ان يكون نفس الاختيار
بل هو كقوله يكون نفس اختياره كانه لا يجوز ان يكون ظرفه وبسبب تحصيل اختياره كانه في العلم ان
يكون ثمرة وانما اختباره كانه في الكرم والنجاة واما في المثال الثالث فانه من الامثلة لمصنوعة
وليس من كلام العرب العباد فاعلم ذلك فانه غاية التخصيص في هذه المصنف الذي نزل فيه اقام قوله
قوله سبحانه على نوار ثمانية الزاخرة الظاهرة وترادف الالة المتوافقة للظاهرة **سبحانه** علم
مصدره بمعنى نزهته تنزهه بلفظ الجمع اذ اذهب وبعد ذلك بعده ثم بالجملة على نزهته غير ان
الجمع بمعنى الفراعمة الشغل كانه جعلته فارغا عنه ولما قصد الا يكون الترتيب لله من لفظه
مختص به جعل بمعنى الترتيب البليغ في جميع القبح لازم الاضافة اليه تعجب لا يقطع عنها
في اللغة الفصيحة وقول العلامة في ذلك والمختص يدل على انه علموا اضيف ام لا وانما
منصرف الالف والنون مع العلمية وزعم ابراهيم الحارثي وموافقه اذا اورد في الاضافة كان
على غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند النجيب والسريفة الا الترتيب البليغ ليس له في الجملة
عنا نزهته من المنزه فكان قبل ما بعده من هذا ثم الشغل عند كل تعجب من شئ فانه بقصد
الترتيب بليغ احالة والتعجب تعبا في قوله سبحانه لا الرزاسر يعين وتارة بقصد التعجب
وبعد الترتيب وفيه كانه في قوله سبحانه لا هذا امرنا عظيم اذ المعجزة عظم امرنا
وانتصاب بفعل منصرف اخرها ان تصدير ايج الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل وكبره
ودل على الترتيب البليغ في جميع القباح التي يصفها اليه اعداء الله في ايتبارك وتعالى ههنا
فانه قبله وهو انه اذ كتب لهم الله انما اتبع بالتعظيم كقوله ونحوه وبما فظ على كونه في العلم
والدار على قوله لا لا عليه السلام ولايت في تكرار والاله كونه في الاسل ومما عظمه ذلك
حرم خفا غيره ويعمل بل كل منبه ايضا وكذلك الترتيب والتزم على السمية والعمارة
وجمع الاحكام على صلوة ولا اسلام وبالعكس ويكره الرضا بالصلوة والذين في الكفاية
بل انجب ذلك سبحانه واما تفصيل المصنف الحديث في الاحتمال في الجواز في قوله

مجلس علمیه کائنات و موانع فیض استقامت

٧
لتعمل مضافا لا يكون علما بل اسم المصدر
لان الاعلام لاتضاف واذا صو

۷۱

ابن مالك النحوي ومن لا يحصى من الأئمة وقال ابن الصلاح هو لا يخرج من كراهية ويعلم منه أن
 تقطيع الآيات لا يخرج من كراهية السوازي الساج في قولهم نواتر الكتب أو جابر بعضها
 في أثر بعض من غير أن ينقطع وفي النسخة ففتح النون وضمها فانفتحت النون مدد كما هو
 في الأصل والاضمة قصرة وفلت نغم الزخرف الكثرة الترادف الساج والآلة جمع إلى
 بالفتح والكسر وهما الالاء والنعم مراد فالفة وقبل الالاء هي النعم الظاهرة والنعم
 الباطنة المتواترة فكأنهم قولهم هم متوافرون أو هم كثيرون متوافرون بميثاق بمعنى الزمان
 من النور بمعنى ليلهم المتعارفة السريعة من طرف بالطاء المرهنة بظفر إذا وثب **وأيتم الصلوة**
 على نبيه محمد المودع من كثر جراتهم الأمان ثم للترتيب مع التراخي وهو مختص بعطف المفرد على
 المفرد دون الجملة على الجملة صرح به الامام المزدني وقد يجيء ثم لجمد الاستعارة قوله تعالى يعرفون
 نعم الله ثم ينكرونها فالانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد يجعل تعابير النجاشي والكلايين
 بمنزلة التراخي في الزمان فتعمل لفظ ثم ذكره في حاشية العنود وقد يجيء التثنية على التثنية
 إلى بناء الساج في تحقيق ما تقدم حتى يصير على لغة وطمأنينة ذكره في حاشية الكشاف وقد
 يجيء فصيح كما قيل في قول المصنف ثم يتفرع في قوله الموصول لا فصاحرا ثم محذوف فيحصل
 الابهام ثم يتفرع وقد يجيء لجمد الترتيب لقوله الامام أبو نواس **ثم لا يساد قبل ذلك جنة** فان لم
 ههنا اظهار الترتيب بذكر رتبة فضيلة المدح في سيادة نفسه وسيادة ابيه وسيادة
 جد ابيه اخص ثم اخص وقد يجيء للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم
 فما صنعت امس **عجب براد** ثم اخبرك ان الذي صنعت امس عجب وقد يجيء لجمد المصنف الامام
 ذكره في شرح المكارم وقد يجيء زائفة اثنه الافضل والكوفيد والاكاء كل سعاد ودية
 او دينة عاجلة او اجلة واصلة بنا بوسيلة البني بوم وقد امر الله تعالى بان تصلي عليه حيث
 قد بارها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ في الصلوة عليه السلام الصلوة في اللغة
 الدعاء وبقي عليه فيما صدر من الملائكة والمؤمنين والمؤمنات واما الصلوة في الدعاء على عبادة

لا يخفى اتفاق هذا المبدأ
في غلبه كونه من المبادئ
فولان في هذا المبدأ
محمدي

مرکز تحقیقات

۷
شم ساد و صو

فقبل مع بمعنى الرحمة مراد ابراهيم الانعام كقول الله ايضا بمعنى الدعاء ففي يصلي عليهم يدعونهم بالبركة
 الخيرة لهم فصلونه نفع على النبي عليه السلام تعظيم شأنه في الدنيا باعلائه ذكره واظهار دعوته
 وابقاء شريعته في الآخرة بنسبته في امته وتضعيف اجره وشربته وتبليغهم منزلة بهي الرحمة
 من الله تعالى والدعاء من عباده والاستغفار من الملائكة وتزعم الاطفال المعلومه والاركان
 المخصوصه ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقه تحريك الصلوة
 سميت الاركان بها لتحريك الصلوة فيها ثم تسمى الدعاء صلوة لتبليغ الدعاء بالصلوة في نفسه فكل
 الصلوة في الدعاء السعاده وفي الاركان حقيقه او مجازا مراد واسما قبل ان الله ولائكن
 يصلون على النبي عزم فمحمول على ان المراد به معنى مجازا راعية المعنى الحقيقي والصلوات النفع والكمال
 وادوار الافراد في طريقه وقال بعض الافاضل الصلوة في الاصطلاح تطلع على عشرة معان
 وعند أهل المعرفة على أربعة معان واحال معرفتها الى التحقيق لا يقال الدعاء اذا استعمل بكثرة
 على كونه النعمة لان القول ذلك لا يقتضي ان يكون لفظة الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة
 كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم صل على ابي او في قال قبل ان النبي صلى الله عليه وسلم معذور
 ومعصوم فما الفائدة في الصلوة عليه قلنا فيها فائدة ان احيد منها الزمان راجعة الى الصلوة كما يدل
 عليه قوله عليه السلام صل على من صل على من صل على الله تعالى عليه عشر مرات الثانية راجعة الى النبي عزم
 فان الدعاء غير متناهية فيزيد درجة عزم بالصلوة اعلم ان الصلوة على غير الانبياء
 عليهم السلام جائز على سبيل التبع اما بالاصالة فمكروه قيل كراهية تحريم وقبل تنزيه ولكن
 القياس يجوز ذلك على كل مؤمن بر بل قوله تعالى هذا الذي يصلي عليكم اياه ويدل ما ذكر
 من ان دعاء الله صل على ابي او في الا ان العلماء كرهوا افراد غير الانبياء بذلك لان ذلك
 ما يتبعه الانبياء عظم ولا يذوقه الا انهم بالانبياء بالفضل وقد يقال الصلوة بمعنى التعظيم
 لا يقال الغير عزم وبمعنى الدعاء يقال وانما سبب الحق ان يجمع حقه لم يأت وبالحمد ان
 الصلوة في ان السلف فمحمول بالانبياء وانما بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جائز

لكل مسلم كما يقال قال الله عز وجل ولا يقال قال النبي عز وجل وانما عز وجل وجليل عند الله
 واما السلام الذي بمعنى الصلوة فلا يستعمل في الغالب فلا يفرد به غير الانبياء فلا يقال على
 عليه السلام وكما هذا في الاحياء والاموات فعند البعض الآخر يجوز واما في غيرهم
 ولكن بسبب الرضا للصبيته والرحمة للتابعين ومن بعدهم من العلماء والزهاد والابرار
 وقبل هذا جاز على ام لا قال بعض العلماء لا يجوز لان الرضا مختص بالصبيته الكرام
 وذكر الطيبي في تفسير سورة الاحزاب في شرح الكشاف وما قاله بعض العلماء ان قوله في
 الدعاء مختص بالصبيته ويقال في غيرهم رحمة فليس كما قال بعض العلماء بل الصبيته
 اعم من ذلك اكثر من ان يختص بذكر المحيط والخبر ان عند ذكر الصبيته لا يقال لهم
 لان في ذكر الرحمة نفع ظن بتقصيرهم فاما اصلا يستحق الرحمة الابناء ما يلازم عليه الفقهاء
 عند فهم العصيان وتخلي امرنا بتدبيرهم وتعظيمهم قال صاحب فتاوى الصوفية ولهذا ذكر
 الامم في كتبهم عند ذكر الاساتذة والفقهاء عند ذكر المشايخ رضي الله عنهم تعظيمهم وتوقيرهم
 واما اذا ذكر من اختلف في منتهى كماله كالقمان وذكر القريب فقال بعض العلماء لا يجوز الصلوة
 عليه الا بالنسبة اليه يقال صلى الله تعالى على الانبياء عليهم وسلم وقال النور والباسم يقال
 لقمان او ذكر القريب صلى الله عليه والاصح عندنا لا يجوز لان هذا مرتبة الانبياء ولم يشترطها
 حتى بعد جواز الصلوة عليهم النبي فقل بمعنى فاعلم من البناء وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ
 او خبر ونبأ بكلامه ويجمع ايضا على انبياء وتفسيره يبين على وزايشه ذكره الجوهر وتنتهي
 نصر عليه يسوبه واقتضت القاعدة او بمعنى مفعول او فاعلم من النبوة بمعنى الرفع على انه
 على الخلق او الارتفاع ومنه يقال نبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو العز
 ومنه يقال الرسل عن الله تعالى انباء تكون لهم طرق الهداية اليه تعالى والنبي ان رايته الله تعالى
 الى الخلق لتبليغ ما اوصاه اليه وعلى هذا لا يشتمل من اتي اليه ما يحتاج اليه كماله ونفسه غير
 ان يذكر فمحمول الى غيره كما قيل في زيد بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والرسول لا يشتمل

وعند البعض من

الصلوة
 في الدعاء
 الله

انما

الصلوة
 على النبي
 عليه السلام
 من غير
 انبياء

الصلوة

مراد قاله وقد يخصر من هو صاحب كتاب او شريعة ذكره في شرح العقائد العصرية ^{في قوله}
هو الذي انزل عليه كتاب او امره ان يكون قبله وانما انزل عليه خبر العلم وامره بالبلغ ^{كتاب انزل عليه}
والنبي خير الرسول من سمع صوتا او قبل له في المنام ان ينزل عليه الدعوة واظهر المعجزة او ^{او}
كتاب معه ولا يرد لهم كونه احاد الناصية لان الحجة بنى لا كتاب معه ^{او}
في حكمه الانبياء به وكتاب ولا متابعه من قبله خارج النبي والرسول معا لان النبي
ان لا وجود له عند وجوده وخطر الفناء ولم يكن بمقتضى قوله انزل عليه كما اكتفى ^{في قوله}
في سورة الحج بالشرايط الشرعية المجردة في الرسول لانه نفسه صرح في سورة مريم ان النبي
ابراهيم كان نورا على شريعته مع ان اسماء علم رسول بصرى النص وقد براد القدر المذكور
بينهما وهو المرسل من عند الله تعالى لدعوة عباده سواء كانا صاحب شريعة ام لا قيل ولا
ورد قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن ^{الحديث} لوجوب الايمان بالانبياء علم مطلقا
ومجمل ان يكون الاكفان بالرسول لان الانبياء يتبعون له من مكشوف لشرعهم فكان
الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقهم بقى ههنا شئ وهو ان ظاهر كلامه ^{في قوله}
في سورة الحج مشربا بالرسول مشروط بكونه صاحب كتاب والنبي بعد ذلك كلامه في سورة مريم
مشربا بالنبي انما قال قبل ان يورد الرسول ثلث مائة وثلاثة عشر وعدد الكتب مائة واربع
فالاربع منها الزبور والاولى والقرآن والاولى والقرآن والاولى والقرآن ^{في قوله}
والاخرى مائة واثنين وثلاثون لادريس وعشرة لابراهيم فلا يصح الا
اجيب بان محتمل الانبياء مع الرسول كتابا وانزل عليه او لا ويجوز ان يكون من اوله
الكتب كما في الفاتحة الكريمة وبهذا يدفع اعتراض علماء الدين المشهورين ^{في قوله}
الذين في شرح الآيات ان النبي كان على الناس وليس له لوط له يكون في
كتاب قال النبي والمؤمنين في القرآن العظيم يعلم ثمانية عشر من انبياء وحملة
معناه ان اوله بالبلغ في قوله محمد انما قال محمد انما قال محمد انما قال محمد
المحمدة

المحمدة قالهم الله تعالى اهل بيته السلام تسمية به لما علمه خصاله الجليل ثم قوله محمد عطف
بما لا لنبية لاصفة له لنصرهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكتاب ان
الله تبارك في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من ان يجوز ان يكون في حكم الاعراب انما الله
صفة الاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على ما قبله بالمعروف باللام ^{في قوله}
للعباد والافتحيز نعت اسم الاشارة بما ليس معروفا باللام وما ليس معروفا بما يقع
التي على بطلانه وقد صرح هو ايضا باقتناع كل الامم في مقصده وايضا صرح في ^{في قوله}
ذلك بان هذا الاسم لا يوصف به وسندل بذلك على علمية واسما ما ذكره في تفسيره
حيث قال في توجيه قراءة نصب تمام قوله تعالى ان ذلك الحق فيهم اهل الان
صفة لذلك فهو محال لذلك الاجماع فطلقوا ان هذا محمدا فيكر بان تعريف المصنف كونه
المصنف اليه عند الجمهور فيرفع في الابرار كما يرفع اللام مع ان القياس مع الفاعل لان
بالحي كنه ان يرفع ابراهيم اليهم بما هو متعين في نفسه كالمعروف باللام لا بالمصنف الذي يكتب
التعريف من تعريف غيره ثم يكتب اليهم تعريفه المستفاد فاقصر على المعروف باللام والموصول
الحق به بشهادة النقل والاستعمال على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبى اسم الاشارة ^{في قوله}
وقد صرحوا بانها تخصصه لابي صفة اليهم معونة لثمة الاتصال وشبه الاتي ثم البدلية
وان يجوزوها في قوله تعالى ذكره ربك بعد ذكرها لكن الاظهر ان المعنى الاصل ^{في قوله}
الصفة الى الحق وتقرير النسبة بين البدلية لثمة على العكس الزحف العلوي ^{في قوله}
الانام كل ما على الارض من دابة وقيل الجدة لانس وقال الامام الزبير الانام الخلق ويجوز
الاينم وقال الامام الواحد قال ابو الحسن الانام ما ظهر على الارض من جميع الخلق وقيل ان المعنى
وتصريفها فائدة جلية ومع الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم الجمع الاول ما لا يكون مفردا
من لفظه ويكون في كسرة كالقوم والرهط والآن وان كان له مفرد من لفظه الا انه وضع
من حيث هو احد بلا ملاحظة كونها كثيرة لوانه مفرد من لفظه يصح ان يكون مفردا
والثالث ما يكون مفردا للاحاد المتكررة باعتبار كونها كثيرة لوانه مفرد من لفظه يصح ان يكون مفردا

هنا
الفرق

وَبُيُوتُ الْمَطْلِبِ

لا بد

المر

2

في اللغة

مضمون
افغانان سب و انان
بجند ربه السجاده
٢
لما اوصى لقول الله في الطول الامم
جميع طاهر كصاحب واصحاب
الا ان يقال مراده كون الاطهار
جميع طاهر صم

وكذا في مخالفت الردة بين صحة وموتة على الاسلام عند من يقول الردة لا تحبط العمل بالابواب
 على الردة والرد عليه بنحو مقتضى ما لا ان مجرد الردة تحبط العمل بالصحة في قولهم ما من نقي
 النبي من مسلم او مات على الاسلام من غير تكلل ردة والاصح ان النفي لا يحتاج الى ما قد
 الرؤية مما ذكره العرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد كل مسلم غير صاحب النبي عدم ولو لم يكن
 الملازمة المفترضة من غير اوصاف الجنة واصحاب النار فيعرف متجدد وقيل كان اهل الرواية
 عند وفاته عدم وقيل كان اهل الرواية عنه ومنزاد ومن لم يسمع منه عليه الصلاة والسلام واربعة عشرة
 واما الثاني فلم يشرط فيه ان يكون ولادته في زمانه عدم ولا ان يكون له صحة مع الصحة
 ولا ان يكون له رواية من غير بل عدم الصحة شرط وادراك اليه هلية لا يصدق في كونه ناسيا اذا
 له يكون له صحة به عدم بل ان يبيح هو الذي رآه الصبي ولقبه وروى منه او لا يقال للواحد تابع
 وناسي الاعلام جميع علم وهو العارية والجمل والعلامة اللازمة جمع زمام وهو الموقوف الكلام
 شهادة ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله واقام الصلوة واتيء الركعة وهو كونه
 رمضان وحج البيت ان وجب والابان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
 وبالله خبره ومن وكل مؤمن مسلم لان معنى الايمان عبارة عما يظن من الاعتقاد ان الحق بمعنى
 الكلام عبارة عما يظن من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقاد ان الحق بغير اثرها على صحة
 الاعمال الصالحة وانما الاعتقاد ان الحق بغير اعمال الصالحة دون العكس ان يثبت خبر مسلم في
 الظاهر بغير مفاد ومعتقد في البطون وعند اكثر المتكلمين هي لفظها مناد فان فكر مؤمن مسلم
 وبالعكس هذا هو معنى الاصطلاح واما للفقهاء فالايمان هو التصديق والاعمال والصلوات
 والاداء هو الاداء في الوجود وباقى البيت مذكورة الاصول في اوجده يقول العبد الفقير الى الله
 الحق بعبوديته عن الشاخص النقص الى بغير الله من احوال واورق اعصاب امانه وهو الظرف
 اليمانية المقطوعة من الصفة منسوب وان كان في الاصل من الجمل التي لا ينبغي للمؤمن ان اذا كان
 مصفا في الله فانتهى بعد وفاته الفراغ من محله في تلكه قبل وقيل تحت لان اصحاب اللغة قالوا هو من
 الظروف

فيه في الكلام

الظروف الزمانية التي لا يمكن ولولا في الاصل من جهة التي ليست في الصبح والقاموس وقد
 بعض في مثل بان شهادة على النفي في غير محصور وبان كسفا على النفي وبان تغل على النفي والمؤثر
 مقبول المقدمة القائلة بان عدم الوجود لا يدل على عدم الوجود وبان بان هذه مقدمة ذكر
 في المطالب العلمية ومعناها لا يدل دلالة قطعية فيها لا يقتضي بالظن لا بغير هذه المقدمة ذكر
 في بعض حواشي النسخ وبان اعلم بان هذه المقدمة لا تقتضي بغير النفي فيه ذكر في شرح المنهاج
 لا يجوز وبان هذه المقدمة لا تقتضي في حواشي معنى على الظن الغالب المستند الى كسفا على النفي وهو اصل
 ذكر في حواشي جميع الجوامع وبان لا بد من التمسك بالبرهان في رد ذكر العبر وبان هذا كلام في مقابلة
 من غير الوجود والكثرة ذكر في حواشي الشريعة المطول فاعلم ان هذا هو اما ان يكون معطوف على قوله
 عطف قصه والجمع ان يكون منزهة للتصنيف وهذا بيان لسببه فاندفع ما هو في الكتب التي لو
 لم يثبت عطفه لا عطف بل عطف لاخبار على بان لان الكلام السابق ان الحمد والصلوة
 والاخبار في الجواب بان الكلام السابق اخبار ويجعل منه ان الحمد لا يثبت في الحمد لا يثبت
 عليه بحجة التعظيم فلا يثبت في مثل في الصلوة لانه لا يثبت في الاخبار بان عليه السلام منع الصلوة
 او استحق الصلوة عليه السلام والمادة الظرف يقول وقد قول الفاعل على نوحه ما اجراه في الكلام
 مجرد المحقق اوله في نوع الاضافة او لكونه بعد فاما مقام الشرطية واما ان يكون مفصولا
 من فصل الخطاب وهو نوع من الاقتضاب قريب من التلخيص واما الفاعل فرائها وداله على مكانها
 وهو العامل في الظروف والواو منبذ في موضع ضرورة اما ترتيب اللفظ وقيل ان يكون الواو
 عوضا يقتضي منبذ بين الواو واما في النسخة غير الواو ولا يجوز الجمع بينها وبين اما وما وقع في
 بيان المقطوع في قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين فليس في الاقتضاب في شيء بل ان
 فذلكه لما سبق وضبط اجمالي بعد بيان تفصيلي كان بمنزلة ان يقال وبالحمد والواو في العطف
 وفائه اما ان يكون مضمون الكلام وكسفا اصفاء السام ونقصيل الاجمال الواقع في هذه الافعال
 الفاعل تكرار في معنى البعدية لانا نقول كونه هذه الفاعل لتعقيبهم ولو لم تكن تفصيل لا يجل

كما صاحب

العلم

على قصه

نوع

فان
 (ا) مقدره

بحر

من النبي محمد المعبود بوضع الراس إلى الخزانة الحقيقة السعادت الابدية لقفا إلى
 إلى الله تعالى لصدور عنه وإلى النبي محمد المظهر منه وإلى أمته لتدبيرهم به والبقاء بعدهم له والبقاء
 مطاوع طور يقال طواه بطوره طيا فانطوى وتعدية بعلى لتضمين معنى الاشتغال
 وقد جعل حرف الجر في المثال في صلة معناه لا من صلة لفظه كما قبل في قول المفسر ثم يترك
 إلى غير معنى لفظه إلى صلة ما في التردد في معنى العدول لا صلة لفظه وقال الامام الاخير
 في شرح قول المتنبي اياي البيت يقول اياي إلى وإلى من صلة معنى الابدان لا من صلة
 لفظه بل لأنه يقال لا من ربه ولا يقال لك التي يدركها كان معنى الابدان الاصل
 إلى وقال علاء الدين البساطي في حكمة المطول وقد جعل بعض اجزاء مفردهم اللفظ علا
 في النسخ والله يصح كون اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء وهذا من يدع القواعد
 وقال البيضاوي في قوله تعالى الرزق عاهد منهم ومن لتضمن المعاهدة معنى الاخذ
 فالمعاهدة امثال ذلك إلى التقدير والتضمين ناشئ عن عدم الوقول لهذا النوع من التزم وجب
 الكثرة مع كونه عاما بالوقف على اسرار كلام العرب ودقائق انواع الادب قال في تفسيره
 نقاش مسائل معذاب واقع ضمير محتمل معنى دعا فقد رتبته كان قبل دعا ^{دع} ^ص
 واقع وتعدية بالياء باعتبار جانب المعنى لا باعتبار التضمين لا السؤال مشتمل على معنى الرأ
 فلا حاجة إلى التضمين والبحث لغة التفسير والتفهم واصطلاحا فهو اشارة إلى
 للموضوعات التي لا تعلق بالاعتناء بالجمع قال الجوهر حواه يحويه حيا أي جمعه واحواه
 مثله فاستعمال بعلى باعتبار تضمينه معنى الاشتغال اعلم ان التضمين ان يقصد به لفظه
 معناه الحقيقي وبلا حظ مع معنى آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقه او منزهة
 قلت ذلك لرفع ثوبهم الاختصاص بالذكر كقولهم هيمني شوقا قال الاستدلال فيه على ذلك
 بالحذف لا بالذكر كقولك احمد البزدفانك لاحظلت مع المرد من الزمان ودلت عليه بذكر
 صلة اعني كلمة إلى ان النبي محمد الملك وقائد التفسير اعطى مجموع المعنيين على حقها فاللفظ

مفسر

مختصرون معا قصدا وتبعاً قال صاحب الكف في شأنهم انهم يتضمنون الفعل معنى
 فعل آخر فيجوزونه مجراه فيقولون هيمني شوقا معدر إلى مفعولين وان كان هو متبعاً إلى
 الشوق إلى يقال هيمني إلى كذا التضمين معنى ذكر وقال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب
 لاجتمعت مجلدات قال قلت للفظ ان كان مستعملاً في المعنيين معا كانا معا بين
 الحقيقة والمجاز وان كان مستعملاً في الصريح ولم يقصده الاخر فلا تضمين قلت هو مستعمل
 في معناه الحقيقي والمجاز الاخر مراد بل في محذوف آخر مراد به عليه ذكر ما هو متعلقه فانما يعمل
 المحذوف اصلاً والمحذوف حالاً كما قيل في قوله تعالى ولكنك والله على هذاكم كاذبون ولكنك والله
 على هذاكم وتارة بالعكس فجعل المحذوف اصلاً والمذكور مفعولاً كما مر او حالاً كما قبل في
 قوله تعالى يؤمنون بالغيب انهم ضمن معنى الاعتراف اي يعترفون به مؤمنين قال قلت انما
 معنى الاخر مراد به عليه بل لفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قبل ان يتضمن اياه قلنا
 لما كانت منسبة المعنى المذكور بمعنى ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضميره ولم يتم
 كانه جعله حالاً وتبعاً للمذكور اولى منه عكسه وقيل ذكر صلة المترك بدل على انه الموقوف ورأى
 انما يدل على مراد في الجملة ان دلالة لم يكن مراداً وتبعاً يقال اي المعنى معاني التضمين بل لفظ
 واحد على ان كناية اذ يراد بها معناها الاصل ليعتدل بغيرهم الى ما هو الحق الحقيقي فلا حاجة
 إلى تقدير التفسير المعنى والبرهان وفيه ضعف لان الكناية في الكناية قد لا يقصد بالبرهان
 وفي التضمين يجب القصص الى ثبوت كل من المضامين في الاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في
 معناه الاصل فيكون هذه الحق اصالة لكن قصد بتضمينه معنى آخر يناسبه من غير الاستدلال
 ذلك اللفظ او يقدر له لفظاً آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار بل من قبل
 الحقيقة التي قصده بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه وينتفع في الارادة ووجهاً لا يكون معنى
 التضمين واضحا بلا تكلف كذا في حاشية الكف في الشرف واعلم ايضا ان التضمين في كذا
 والا يصادف في جميع هذا بالنصب على نزع الى ضمير لئلا لا يفسر صريحه في معنى اللبيب

والمضمين

وحيث نزع المضاف وكثيرا ما صارا كالمقاييس حتى كثر للعلماء النقص والقول
 بها فيما لا يخفى فيه ونظيره ما ذكره الفقهاء من ان ما ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا
 يكون ثابتا بالقياس في جواز القياس عليه ذكره في التصيل وشرح المنار والقواعد جمع
 قاعده في الاصل والقانون ايضا ان كل ما يطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل مقدّم
 كلية تصح ان يكون كبرر لصور سريته الحصول ليجوز ما هو بالقوة الى الفعل والطفه
 الدقيقه والعصمة واللطفه تطلق على اربعة معان رقة القوام وقبول الانقام
 الى اجزاء صغيرة جدا وسرعة التأني على الملاقي والشفافية والكثرة تطلق على مقابلات
 هذه المعاني الصور الظهور وتو ليل التليين قال الجوزي الذيل بالكره الذين وعنده
 الصعوبة والصعاب جمع صعب نقص في قول والفتا ما شتره المرأة على وجهها
 والمكثرة المشهور من كثر الشيء ان سرته والظاهر من الظاهر والواضح
 ما يكتفى والجزم بمقابل كما ذكره او ذكر البعضا و ايضا وان كانا مصدرين
 في الاصل فقول في تقدير ليرة الافهم ولبسة السمكة وفي الارض متعلق بالمصدر
 وقول السر والجهر لان صلة المصدر لا يتقدم عليه ليس على ما ينبغي على ما ذكره علا الدين
 البساطي في شرح الباب قالوا قولهم كل مصدر عند العمل مؤول بان مع العمل على الاطلاق
 بل يكون على ما لا بد منه وقولهم لا يصح تقديم شيء مما في خبره عليه لان في تأويل ان الفعل
 على ظاهره اذ قد عمل بدونه فيصح التقديم فقول البعض ان ايضا في تقدير ليرة الزيد
 ان بمصدره متعلق بعليكم لا بد وان الخبر فاصل ليس على ما ينبغي على ان صاحب الكثرة
 قد ذكر ان عليكم نظر الى اصل ليرة اجني فجاز ان يفصل ثم قد ذكر علا الدين في ترجمته للمعاني
 الفصل بين المبتداه ومعمول الخبر مجتمع عند النجاة والحوصله المراد الحاضر من خفض الشيء من كثره
 نادرا مثل فان وقيل في خبره وزيه مثل صفر فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكر في مختصر اللغة
 العلم يقال اصفته اليه والفاخرة اسم ما استفيد من علم او مال غير عليه يعني من ينفق على
 علم

من لطف الشيء اي دق وصفه واللطف
 في العمل الرقيق فيه ومنه انه تعالى التوفيق

الفعل

مما لا بد منه
 من كثره

عليه والفكر بالكره اسم وبالفتح مصدر والصور الضعف والنظر في المشهور وما
 لا يفكر وقبل الفكر حركة النفس نحو الجاد والرجوع عنها الى المطالب والنظر على حظه المعاني
 الواقعة في ضمن تلك الحركة ويطلق الفكر على حركة النفس في المعقولات اي حركة
 كانت وهذا هو الفكر الذي يعدم خواص الان ويقابل التخيل وهو حركة في الخيال
 وعلى الحركة الاولى الحركية وحدها والعون الظاهر على الامر والجمع العون المعونة
 الاعانة يقال ما عنده معونة ولا عون قال الكوفي والعون ايضا المعونة وقال الفراء
 هو جمع معونة والقار هو الذي يصح منه الفعل والذكر واما الزرارة فن فعل وان لم يشأ
 لم يفعل فهو الخار ولا يلزمه ان يكون قادرا الجواز ان يكون مشية الفعل لازمة له وصحة
 القضية الشرطية لا تقتضي وجود المقدم والرجاء بالمد هو الطمع فيما يمكن حصوله
 ويراد في الامر ويقربا بينه وبين الرجاء بمعنى الخوف يستعمل الاول في الايجاب والتفويض
 ثانيا ويرجوه من الله لا ما لا يرجون والثاني في فقه نحو ما لكم لا ترجون لله وقار يستعمل
 التمني بانه في محس فحب والتمني في ممكنة وتسمي له وقال بعضهم لا يختص الرجاء بمعنى
 الخوف بالتفويض لقول تعالى وارجو اليوم الاخرة وقال الجوزي الرجاء الطمع فيما يمكن حصوله
 التمني وينتظره من النوع اقوله من الطمع يستعمل في المتوقع فيه العمل وفي المطلبوع فيه عسى
 والعشرة الدلة والره الدفع والحسنة والسيرة من الصفات الغالبة التي تجر مجرى الاحكام
 في الاستعمال من غير موصوف كالصحة وهما تطلقان على كل واحد منهما والصالحية في الاعمال
 ما سرت عنه الشرح وحسنه وقال صاحب الكفا كل انتقام من الاعمال والكتاب والسنة ان رة الى
 مدحيه الحسن عنده ما حسنه العقل وتأثيره على تأويل الفصل او الخذ قبل
 جاز كون تأثيره للنقل واقرعته من فرع الما بالكثير بفرع فرعا مثل صمغ سماعا او نصيب الزينة
 انا وفرعته ارضيت والقالب الذي يصب فيه الاجسام المذابة حتى يتشكل بشكله ويتغير بغيره
 لا يكون ناقصا ولا زائدا والمراد من الاستفان التمثيلية انما هو القيد الاخير والترتيب في اللغة

بدليل العقل

الفرع
 من كثره

الفرع
 من كثره

الفرع
 من كثره

جعل كل شئ في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلع عليها الاسم الواحد ويكون البعض
نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والترتيب في رصفته الجارية في البناء وصفها بصفات
ضمنية بعضها الى بعض وقوله مختص على لفظ اسم الفاعل **ف** حال في ان على افرغته وما قرأه من قوله
وكأنه يوم تأليف هذا الشرح ابراهم عشر سنة وفي تلك السنة ولد الشريف الجرجاني وكان
الشريف الجرجاني ذكره في روضة ابراهيم القاكم ومن مصنفه المطول شرح التلخيص في المعاني
فدونه حين كان في الطلبة ولما ذكره **الا** قرأ في شرح البصاح المعالي بقوله قال بعض
الطلبة حيث نقل اعتراضه في المطول والمختصر الذي اختصره من بعد ذلك وشرح المختصر
في المعاني والآراء في النحو وشرح الكافية فيه وشرح التلخيص في المنطق وشرح المعاني
والتفسير وشرح في الكلام وشرح البرزور والتلويح وحاشية مختصر ابراهيم طاجب في الاصول
وشرح الغاية القصوى في فقه مذهبه من ذهب ان في شرح الفرائض السجادة وشرح
الجامع الكبير الا خلاط في فقه الحنفية وشرح الكشاف وهو آخر تصنيفه والكشاف
المعونة وهو من رتبة وضعه ما لا يشأ في الفعل وذكرا تقدير الفاعل ونصون وحصول
الذو مادة يفعل فيها وعند انجاء بوصف الرجل بالانسانه ويصح ان يكلفه السبل وغير
ممنوع وهو قسيل يثبت به الفعل ويسهل كالراحلة في السفر لثقله في المشي او يقرب
الى الفعل ويمنه عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف والزلقي ذكر الزلفه القرية
والخزلة وهذه قولنا عننا زلفي وهو اسم المصدر كانه قال عننا زلفا والنوكل لغة
نقويض الامر الى الغير واصطلاحا طرح البدن في العبودية وتعلق القلب بالربوبية في الجسد
والذاتية والنوكل نقويض الامر الى الله تعالى بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب لكن لا يقول
بل يقول يحسن الله تعالى قال نعم قبلها وتوكل على الله وامر الله تعالى بالحق وهو
صبي وعم الوكيل الحب بمعنى الحب غير متيقنة ذكره في الكشاف ويقال اسم الشئ اذا
لغاه قبل رتبة الشئ في بعض كتبه هذا المعنى بالجملة الثانية ان ثبته فلا يخطئ على الاولى

منه في بعض النسخ
هذا في

في الشرح

في رتبة

في ذلك المثل
في ذلك المثل
في ذلك المثل
في ذلك المثل

بقوله ص
بأنه

الاخبارية ولا على حسي باعتبار تضمنه معنى محسني لانه خبر ايضا واجب بان المراد
بالجملة الاولى ان النوكل لا الاخبارية ثبته ثبته كافيه وبانه يجوز ان يعتبر بظرف
القصة على القصة بدولة ملاحظة الاخبارية والاثباتية ورد به حسي لو كان في
الكان لا ثبته معنى الكفاية لله تعالى كما في بعث اذا كان ان يكون لا ثبته معنى
البيع والعبد لا يقدر على اثبات معنى الكفاية له ثبته وبان المعنى في مطلق القصة ان
يكون كل منهما جملة مستعدة كما صرح به المحقق الشريف في شرح المفتاح وحواله المطول
ويكن ان يقال الموقظ اظها معنى النوكل وهو مفقود للعبد والخبر الحق منه مثل هذا لا
يبقى على الخبرية بل يعيد ان اصرح به صاحب الكشاف قائل مل والنسب في بيان القصة
والكان كونه زائفة على جملة واحدة لكنه غير لازم على ما ظهر من كلام صاحب الكشاف
حيث قال ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة ومعلوم الصلة لا يجب ان تكون
زائفة على جملة واحدة ذكره المدقق ابراهيم كمال بان في شرح المفتاح واعتبر المحقق
الشريف في منزلة يدعيها قب بالقتل والازهاق وبشرعها بالعضو والاطلاق
جوابا عن الاعتراض بان الشرع مطلقا على فرض على حمل اخر بالقيود بوضا
بمنا مختلفا خبرا وان **ف** مطلقا في كل على الاخر من انه اراد بذلك المثال فيضم
عمر والاراء على حسن حاله على قصة زيارته الى على سوء حاله ليوافق ما سئل
به من الية لكنه **ف** القصة من القصص على وجه العمدة فيهما فهم
هذا الباقي فكانه قال زيارته بالقتل والازهاق فما كونه حاله وما الى
الى غير ذلك وبشرعها بالعضو والاطلاق فما احسن حاله وارجح ولا يخفى
عليك ان كاعتبار فيما نحن فيه على تقدير لزوم المصدر وقد اجاب المحقق
الشريف عن اصل الرد بان يجوز ان يقدر منبذ في المعطوف عليه او هو في
فيكون اخبارية كالأولى وبانه لا حاجة الى اعتبار تضمين معنى محسني للأول

في القصة

موقظ لغرض اخر

بقية المعطوف

كامل

التي لها محل من الاعراب واقعة موقفة المفردات فيجوز عطفها على المفردات وعكسها
 اذ اورد في التقنين **نكتته** وبانه يجوز عطف الاثنان على الاخبار فيجاء بحمل الاثر
 ويرد عليه قطعا قوله تعالى قالوا حسبي الله ونعم الوكيل لان هذه الواو هي الواو المحكية
 المتحركة اذ لا مجال للعطف فيه الا بئنا وبل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تغير
 وقتنا نعم الوكيل وليس هذا فخصا بما بعد القول لحسن قولنا زيدا لله صالح وما
 افقه ورد عليه بأنه محتمل ان يكون الواو في الآية الكريمة من المحكي بتقدير المستند في
 المعطوف او بعطفه على الجزء المقدم وبان حسن المثال المذكور بروية التقدير مجموع
 وبعد تقدير المستند في المعطوف يكون اخبارا للمعطوف عليه وبانه يجوز الابدال في
 المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه قالوا حسبي الله وقالوا نعم الوكيل
 ومع هذا الاحتمال الذي كلفنا فيه ما ذكره من جهة قاطعة على جواز عطف الاثنان
 على الاخبار وبان مذهبنا لما كان وجوب تقدير القول في الاثنان بنية الواقعة
 خبرا لم يكن عطف ما افقه من عطف الاثنان على الاخبار اصلا ولا عطف جملة
 نعم الوكيل على تقدير حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف
 المفرد الذي متعلقه جملة الاثنان بنية واجبة في الاول والثالث بان هذه النية
 الزامية قصد بها تنكير الشئ وبان التقدير خلاف اللام للكنية المحيية بضميمة
 بهذا التقدير محتمل في قديمي علم الاول بان تقدير المبتدأ على الوجه المذكور تأويل
 بيب اذ المشرع تقدير المحصور مؤخر كقولنا حسبي الله ونعم الوكيل الله كما في قوله
 تعالى نعم العبد ابوب وبان بعد التأويل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس يكون التقدير
 لفظا قلنا بل مجازا في تقديره بلا ضرورة فلو عطف الجملة المذكورة على حسبي مع ان يكون
 الاثنان خبرا ليقضي التقدير عند الحال تكلفا مثله او بحسب المعنى اذ لا يوجب بي
 الاخبار بان الله تعالى كما في خبره والاخبار بانهم قالوا نعم الوكيل هو مناسبة معتد بها

بحسن بها العطف وهذا البعد موجود في تقدير المبتدأ ايضا لان المعنى
 وهو مقول في حقه نعم الوكيل وهذا مؤد وقوله نعم الوكيل ونعم الوكيل على الثاني
 بان الجواز كما في الغرض ولا يفيد منع الحسن فنامل ونعم الوكيل بان مراده نصيح
 عطف الاثنان بنية على الاخبار بنية ظاهرا كفاية في توجيه التركيب الذي ورد في
 فنامل وليس من الرد مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد ان ردت شرح الكيف
 في تقدير قوله تعالى يا ليتنا نزول ولا تكذب بايات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الاثنان
 باقتضاء المقام وانما مقصود الاعتراض على صاحب التخصيص او تحقيق لوجه
 العطف ويبيح لطريق التركيب على ما نقل عنه فلا يرد على الشئ الا رد هذا التركيب
 مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القراء العظيمة حيث قال الله تعالى وما
 جهرته وبس المصير لكن قبل الحق الى الذوق السليم يفهم من عبارة الشئ نوعا
 في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون الواو في قوله نعم الوكيل استئنافية
 واعتراضية في اخر الكلام وحاليتها ارمقولا في حقه نعم الوكيل لكن قبل قوله
 في آخر الكلام مذهب ضعيف قال الشئ وشرح المفتاح ومما يحى التنبه للفرق
 بين الواو الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان لا يكون القضية الاعتراضية
 الى تقدير الحكم ولا يعتبر معنى الاختصاص بما قبله وان صاحب الكيف
 الى الاحالية قيد لعمل ووصوله في المعنى بخلاف الاعتراضية فانه لها فعل
 بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وفي ههنا فائدة مهمة وهي تخصيص تقدير القول
 في تأويل الاثنان بنية بالاخباريات وذلك كونه في قبيل الخطاب العم فكمي الخطأ
 يفرضي الاستعمال في الامر الخطير الذي من حقه ان لا يختص به احد وانه احد ذلك
 في حاشية شئ ان يقول كل من يأتي من القول من هذا العدد من الاخبار الى الاثنان
 انما يكون في آخره وهو فتح قولك زيدا ضربا انما يقال في حقه اذا كان مستحقا للقول

الحال

الفرق بين الواو الاعتراضية والحالية

فعلم

والله هو فكل من رآه يقول له جاء في حقه ضرب لا ستمائة له قوله فماذا يخرج في
المقصود بعبود الملك المعبود وحيث وفيه ادخاله النبي على ضمير الرفع المنفصل مع
ان خبره ليس بكم ان رآه وقد صرح ابن هشام في معنى النبي وحيثه على التثنية بل هو
جواز والملك هو المتصرف بالامر والنهي والمأمور من الملك والملك هو المتصرف في الامور
المملوكة كخيرات من الملك والملك بضم الميم هو المتصرف في ذوات العقول وغيرهم وكسر
الميم بضم الميم بغير العقول ذكره في شرح المضاف وقال الطيبي نقلاً عن الراغب هو بالضم
ضبط الشيء للتصرف فيه بالكم فكل ملك بالضم ملك بالكسر ويسكن ذلك العكس والعبادة
اسم لفعل مخصوص ابتلى الادنى بفعل تعظيماً لله تعالى واختياراً للطاعة على الهمم وفي ذلك
وهو اقصى غاية الخضوع والتذلل ووجوبه لبعض المحققين بان الخضوع حدوداً وانها يارة
ولفظه الغاية شاملة لها لكونها اسم جنس مصداقاً فصيحاً اضافته اقصى البركانة قيل تعظي
غايته وقيل فعل يؤول به تعظيماً لا مر الله تعالى او ترك فعل ومرة قال فعل يؤول به الكذا على
خلاف هو نفسه تعظيماً لا مر به تعالى ففعل العبادة غير متضمنة بالمكلف وان ترك احد
فسمي العبادة وهو ترك فعل وانما غير مضرورة بان يكون على خلاف تصور النفس الا يلزم
ان لا يكون افعال من اسما نفسه وجعلها متفاداة لا مر به بحيث لا تهوى غير صفاته عبادة
نعم ذلك غالب فيها لكن المعبر فيها ذكره في الحدود الاطراد وفيه نظر وقال رغب العبودية بانها
التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل وقيل العبادة لها ثلاث درجات الاولى
ان يعبد الله تعالى طمناً في الثواب وجراراً في العقاب والمستى بالعبادة والثانية ان يعبد الله
تعالى لاجل ان يشرف بعبادته او بقصور تكاليفه او بالانساب اليه وهذه اعلى من الاولى
لكنها شرف العبودية والثالثة ان يعبد الله لكونه الها وخالفه وكونه بغير الها
والارضية توجب له الهيبة وهي توجب الخضوع والتذلل وهذه اعلى درجات العبادة وهو المستحق
بان يسمى العبودية فالعبادة احوال المؤمنين والعبودية احوال المؤمنين والعبودية احوال المؤمنين

ان كان المراد من العبادة
عقده قول الله تعالى
على غير ما في
المتن

ان كان المراد من العبادة
عقده قول الله تعالى
على غير ما في
المتن

ان كان المراد من العبادة
عقده قول الله تعالى
على غير ما في
المتن

ان كان المراد من العبادة
عقده قول الله تعالى
على غير ما في
المتن

الى الصانع المقربين وقيل العبادة لمراد علم اليقين والعبودية لمراد علم اليقين والعبودية
لمراد حق اليقين كذا في شرح المشكاة الطيبي رحمه الله فاقول ما كان الواجب على كل طالب
شيء ان يتصور اولاد ذلك الشيء ليكون جرت عادته بتقدير كثيرهم بالمقدمة ويصح في قوله
عبادة من ثلثة امور ماهية ذلك العلم وبيان الحاجة اليه وموضعه وقد يكفي بالاولي
والمصدر بغيرها وحال توجبه الشيء الذي له يبدئها ظاهر الكثرة بداء بما فيه تنبيه عليها
فانه يعلم من تفسير لفظ التصريف غاية هذا العلم كانه ابتداء للعلم كما صرح به ومعرفة غاية
العلم منقاة الى معرفة الرسم فاستدائه بتفسير لفظ التصريف كانه ابتداء لما فيه حقيقة العلم
وبيان الجبروت ولم يلفظ الشيء الى الاية ان رآه الى موضوعه حيث ذكر الامثلة وظهرت بوجوبها
اقرضها ما قيل اراد بالتصريف علم اكتشاف معرفة الغاية كما يعرف الحكمة انكشاف النفس الناطقة
وانما فعل بناء على الثاني بين العلمين والجزئية ومنها ان المراد بالتصريف هو علم الحروف في حروفها
لكن على تقدير مضاف الى التصريف معرفة احوال التحديد له وهو ايضا تعريف بالغاية ومنها عرف
العلم بما هو كثير الوقوع في ذلك العلم اضمحلت ما بين ان كما يقال الحج معرفة والتصرف كلمة الادب
فان قيل قوله الواجب يدل على ان المراد بالتصور التصور بوجه ما لكن قوله ليكن على الصريح في
طلبه يدل قوله ليكن الشرع يدل على انه اراد به التصور بوجه مخصوص فلما لم يكن الا يقال المراد بالوجه
الحرف المستعمل على ما دل عليه التبيين لان الواجب العقلي الذي لا يمكن الشرع بدونه وهو التصور
بوجه ما والتصديق بالغاية والمراد بالبصيرة اصل البصيرة التي لا يمكن الشرع بدونه وهو ما بين ان
يتصور انه قد تمت للاهتداء فان قيل نعم فهم في تعقيب الله الشرع بالتصور بوجه ما كونه وقد فوهوا
الوجوب يكون بالذات وبالغير وكذا الاستماع واما الاستماع فلهذا يكون الا انما يقال المراد بالامكان
الاستماع الوقوع في المعارف عادة لا الذي فيصم نفسه على الغير وكذا المراد بالاستماع في التمسك بالادب
ما هو في مقابل التخصيص والوجود قوله على بصيرة في طلبه البصيرة في القلب ما يستبصره الان لا
كما ان البصيرة العين ما يبصر به وقيل البصيرة نور القلب كما ان البصيرة العين نور العين

وطالب
بما في المتن

بما بينها ويقال الحكمة

والتصريف

اراد بنصور الغاية التصديق بها لان تصورها ليس في المقدمات ثم الفعل اذا ترتب عليه
 امر ترتب اذ انما يسمى غاية له بحيث انه على طرف الفعل ونهاية وقائفة من حيث ترتبه عليه
 فيختلفا اعتبارا ويعمل الافعال الاختيارية وغيره فانها كما لم يدخل في اقسام الفعال
 على الفعل يسمى غرض بالقياس اليه وعلته غائية وحكمة ومصالحة بالقياس الى الغير وقد غاب
 الغرض فثمة الفعل كما اذا اخطا في اعتقادها وهو اذا كان مما يشوقه العقل طبعاً
 ليس منفعة وقد يطلق الحكمة والمصالحة على غاية الفعل ونهايته مطلقاً ولا شك ان الغاية علم
 هو الغرض لان الغاية بمعنى نهاية الفعل وطرفه يعلم الافعال الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض
 فانها يختص بالاختيارية ولهذا يقال افعال الله تعالى معللة بالحكمة والمصالح والغاية للضرورة
 ولا يقال معللة بالافاضة وقد يقال الامر المرتب على الفعل ليس غاية ونهاية باعتبار انه
 طرف الفعل وثمة اذا كان نافعاً للفاعل او غيره وحكمة ومصالحة اذا كان مستلزماً على
 نفع انقار وصلح وهذه كلها تعلم الاختيارية وغيرها لكن الاختيارية لا انت ولا
 الغير الاختيارية الا لما كان فيه الايجاب ثانياً علمه التقا في كافات الله تعالى على اصل الحكمة
 دون الافعال الطبيعية والاختيارية وهذه المذكورات قد توافق العلة الغائية والغرض
 وقد توافقت في غيرهما وبما هي الغائية والغرض علوم وخصوم في وجه وقد يستعمل الغاية بمعنى
 العلة الغائية وقد يكون بمعنى الفائدة وقد يستعمل الغرض بمعنى البعث لكون تصور ترتبه الا
 بان يكون حاصل الفعل فقط مقدم الوجود **قوله** لانه هو السبب الى كل على الشروع في الخط
 بداهة المصير بتعريف التعريف الضمير ان يرجع الى تصور الغاية فالنظر كبريا وبالنظر والجد واما قول
 الغائي في تقرير قوله تعالى فلا ريب ان الله قد اخطا في ان تذكر المبتدأ بالنظر الى
 الخبر ففيه تأمل اذ لا مقتضى لتأنيث المبتدأ حتى يتجاء الى جعل التذكير بالنظر لا الخبر فان
 الاثني الى ذات الشئ والتأنيث ان هو في لفظه ولذا يقال مؤنث لفظي ويكره ان
 يقال اذا اشترى المسمى في منها اطلاق اللفظ عليه بلا حظ ذلك المسمى في نفس هذا اللفظ
 فهذا

تلا شئ وان رجع الى الغاية ص

فهذا الاعتبار يعتبر التأنيث في الاثر في اليه ورجع الضمير ونظيره كثير وانما يقال
 من ان تأنيث الغاية بتحقيق كناية الرحة والمعرفة والنكرة فخرج عن قانون النحاة لانهم لم يقولوا
 في الضمير بان يكون المؤنث حقيقة او غير حقيقة لان يقال انما اعتبر كونه التأنيث
 من نفس الكلمة لم يجعل من مؤنث لفظاً **قوله** على وجه ينضم فان رتبة المعرفة غائبة **قوله**
 لمعاني مفسورة لا تحصل الا **قوله** متعرجاً لمعاني الغور اراد ان لا يقول في اللغة
 التغيير **قوله** انما بالمتأنيث بين المعنيين الشعور انك بغير تأنيث وهو اول مراتب
 العلوم وكان ادراك متزلزل ولذلك لا يطلق في حق الآيات وقبل كل الشعور ومنه انوار
 وما يلي الجسد من الشب وشعر كذا وقد يؤخذ من الشعر وتغييره عن الشعر ومنه استعمال كذا
 للمؤنث فاذا قيل فلان لا يشعر فهو بلغ في الذم من قوله لا يسمع ولا يبصر لان العلم علم
 من حس البصر والسمع ذكر في شرح البيان واعلم ان تعيين بعض الالفاظ باراء بعض المعاني
 في اللغة يصح في غير ان يراعى هناك مناسبة كذلك يصح في الاصطلاح والالفاظ الغالبة
 فيها رعاية المناسبة واعتبار المراجعة **قوله** فقال محاسب الفاء قد يشبه كونه المذكور
 بعدها كلاماً مرتباً في الذكر على ما قبلها من غير ان يقصد الى ان يمتدح طبعه مضمون ما قبلها
 في الزمان وهو التفتيح المذكور ومن هذا القبيل عطف تفصيل على الجمل نحو قوله تعالى وتاد
 نوح ربه فقال ونحو قوله ففسر وجهه ويديه ورجله وسمي رأسه وقد يقال في مثل هذا ان
 الجمل ارادته قال الله في شرح الكنف والعي ان صاحب الكنف حمل قوله تعالى ونادى نوح
 ربه فقال على ارادة النداء ليصح الفاعل ان القول تفصيل لذاته وهو هنا فائدة وهو
 الفاء قد يكون محكي ومبني الى ولا عن ضرورة ولا مبتدأ والتعليل والتفصيل وان
قوله بالخطاب العام اعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع
 عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار وموضوع طبعي كلي ليس يترتب استعماله في
 جريئته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون محكي راعياً على كلا التقديرين لان المحم

ليس

المتأنيث

معاني الفاء

الوارد وقد يكون بمعنى ص

بعض

الخطاب بعبارة على ارادة كل شخص فيصالح ان يخاطب لارادة مفهومة كل
شامل في هذا كما لا اصل الخطاب وحقه ان يكون بغير واحد كما ان اكثره في غير واحد
لغير الخطاب كل خطاب على سبيل البذل كقولنا قولا ولو كانا المجرمون بالسوء وكرمهم
وقوله عليه السلام بشرنا من الى المسجد في الظلم بالنور التام يوم القيامة وقوله
اذا انت اكرمت الكريم ملكته وتلكا وان انت اكرمت اللئيم فقد اكرمت
في خطب جبينه بل كل من بنى في منه الرؤية وكلامه بنى في منه البنية وكل من بنى في منه الاكرام
فله مدخل في خطب الخطاب ثم ان كون العموم على سبيل البذل اذا كان ضمير الخطاب هو
او متنى واذا كان جمعا فالخطاب اذا قصد غير معين ان يعم جميع المتخاطبين على سبيل الشمول
لكن قبل ان يوجه في القرآن العظيم ولا في كلام العرب خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر
قوله انما انصرف وهو في العرف للبالغة والكثرة في اللغة التغير ذكره بعض محو
الكن في انما علم خطاب عام في الكلام لنفسه بطريق التورية كما نرى في نفسه شخصه
فان قيل هل يجوز كونه التثنية على من عهده له بنظره بسوى تسمية بطريق آخر كالساكن والزا
ومنه بصرها قلنا نعم انه لا منافاة بينهما كما ان الالف في شرح الكف والكسائي في شرح
البيان وقد يقال معنى التورية على مفارقة المستخرج للمتخرج عنه ليرتب عليه ما قصد به في الجملة
في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اراد به من ارادة المعنى ضرورة
غير ما يجوز به بحسب خاص ثم ان القول اذا اعتنى بامر واعتما بان لا يقدمون قول الشرع
فيه انما علم تبيها على ان ما يلقى اليهم من القول كلام بل هو حفظه ويجب ضبطه فينبغي ان
له ويصفي اليه ويحضر قلبه ومنه ويقبل عليه بكلمة فلا يصح الكلام في معناه حرف التثنية فاذا ارد
الاعتناء بغيره ويضرب اليه التورية تبيها على ان تفر هذا وجب عليه علمه فاعاد ذلك وبك
على ان من ادق ما مل واعرفه فانه في العلم يقال لادراك الكلى والركب المعرفة الجزئية او الجسدية
ولهذا يقال عرفت الله تعالى دون علمه وايضا المعرفة لادراك المسوق بالعدم والافضل ما لا يركب

الفتاوى

بشي

بشي واحد تخلل بينها عدم بان ادرك اوله ثم دخل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم لادراك
المجرد من خبر الاعتبار به ولهذا يقال العلم عالم ولا يقال العلم عارف فانه قيل قوله عدم ان
العلم كهيئة المنصور لا يعلو العلم بالله بنا فيه اجيب بعبارة من شئت الكلام من رسول الله او على
رضي الله عنه لا معنى للام مجازا لاحصاء العلم في العلم المنصور كما ان القول عليه السلام في قوله
لله ثمانية اربعين صباحا ظهره يتابع الكمة في قلبه على ان اذما قولهم العلم ثمانية عالم
بالله ثمانية وعالم باحكام الله وعالم بايام الله فلا يخرجه لتوجيه المذكور للزوم التفسير **قوله** يقول
صرفت الشئ ان يخرجه يعني ان التصريف معيبر اعلم ان الكلام قد يفسر باذا كما يفسر بار لكن قال
الشيخ الهادي اذا فسر جملة فعلية مسندة الى ضمير ضمير بار ضمنت تاء الضمير يقول انك تفسر
ان ساكنه كمان كمد بضم تاء لانه يحكى كلام المعبر عنه نفسه واذا فسر باذا فتمت وقلت اذا لم
كمانه لانه في خطبه يقول ذلك القول في شرح الكشاف السريفة ان مفسر ينبغي ان يطابق ما به
لاحقه بالاول مضمر والثاني مذكور في صدر الكلام يقول على الخطاب ويقال على البناء المفعول وان
الى بكلمة اذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء قال الفاضل مولانا خسرو دوح لا ينقسم ان يكون صدر الكلام
على لفظ يقال الا اذا قدر ان الفاعل هو المخطوب وقال العلامة الرازي في شرح الكف يقال لغيره
ولا يثبت اذا استعملت غير مستقيم لا يقال غائب فالصواب يقول واعتراض عليه ان اراد بعدم الاستغناء
قوله المتكلمة فالنفس به غير مستقيمة وان اراد عدم صحة المعنى ثم ان يقال لازم تقول وكل موضع يصح فيه
وضع المعلوم يصح فيه وضع الم لازم واجيب بالما قال العلامة صحيح بالا اعتبار برب اما الاول
المراد بالاستغناء ليس معناه الحقيقي وهو هذا لا هو جاز بل جازم المتكلمة بعلاقة المتكلمة في رتبة
الاجزاء والحس فعدم الاستغناء مجاز عن عدم المتكلمة واما الثانية فلا لفظ يقال ليس بل لازم لتقول بل
ما متباينان وان كان المراد ان معنى يقال لازم لفظه فقول هو موضع يصح فيه وضع المعلوم يصح فيه
وضع الم لازم ثم لا يصح ان يقال لادراك الكلى والركب المعرفة الجزئية او الجسدية
بمعنى لزوم متباينة ثم تسليم وجعل قوله استعملت بعد قوله يقال الفتاوى على من ذهب من لم يثبت لا يستعمل

ذلك اذا قلت

بطريق آخر كالرفق والساكني ومن شجرة وهو في معنى من ذهب الجبريد ايضا بل ما ذكره بعض
المحققين في شرح المفاتيح من ان مثل انا الذي سمعته في جديرة ومثل انتم قوم تجرلوا كما في
طريق الغيبة الى المتكلم والخطاب من باب التثنية فثابت في غير ذلك ما فيه فاقبل قد نصرت الادباء
على ان جمع المفردات وهو ما قد جمع حيث قال حرفت الشيء غيرته فلما بطل الجمع فيما يشاهد
الادباء في المفرد الامر حذفه واما المفرد الذي فيه اربع ميمون **ل** خوفه فيجوز الجمع منه وبين مفسر
كقولك جاءني رجل ان يركب كركب الشرف في حواشي الواضحة وابنه في الرث في شرح الارشاد قوله
لفون وهو ما وضعه واصنع العرب او المعنى اللغوي ما وضع واصنع لغة العرب لفظ التعريف
لذلك المعنى اللغوي وفسر عليه الصانع قبل استعمال كلمة ما في التعريف مع انه بالمرز العام اليهم كما
يوجد بعض المحققين اما لانه بنى الكلام على مختار المتقدمين واما لانه من ذكر العام واردة الى من
وقد يقال كلمة ما في اللفظ العامة فلا يصح التعريف على البعض بل على الكل كما لو قال ان كان ما
في بطنه غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية لم تصح لان شرط ان يكون جميع ما في البطن
غلاما لكون ما عام لا يقال فعلى هذا يفرق من قوله تعالى فزروا ما ينتمى الى الفراء وجوز فزروا
جميع ما ينتمى اليه كذا لانا نقول بناء على اننا قد دللنا على ان المراد ما ينتمى اليه بصيغة الانفراد عند
الاجتماع فيقلب مصدر او الجواب ان عموم ما ليس بلازم فلا بد من اتي اختلاف في واضع لغة العرب
فذهب المحققون كابن الحارث الى ان الواضع هو الله تعالى ويسمى هذا المذهب مذهبنا في
وذهب الآخرون الى ان واضعها هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى
التوزيع وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض الآخر وقيل اول ما تكلم به العربيه كما قيل
ابن ابي حنيم عليه السلام من الله تعالى في اللغة الاصطلاحية الموضوعة قال صاحب الفائق
اصح ان يعبر به على قولهم الموضع وقال الرازي في شرح الكفا في اللغة اللفظ الموضع لا يقال لام
التوقيف بل بالجمعية فهذا الجمع والموضع سواء لان نقول هذا عند امتناع الاستغناء وعدم
وانتفاء الامر به بل لا نسلم فاستواء هذا الجمع والموضع كما في لفظ الجمع في الشعر بالتعدد وانما يطلق

والمفسر

بعض المحققين

لانه

البيان

معنى

معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد غايته ان يصدر في الواحدة للكثير
فان قيل بطلان الجمعية باللام اذ الميم لا تستقر والعهد وادراكا في موضع النفي واما
اذ احكاما في موضع الاثبات فلا **ل** اليه البعض ونص عليه المحقق ابن كمال باثبات في اواخر شرحه لهذا
لما قال في مسئلة الخلع والاقارب الوصية في قوله اخذني على ما في يدي من الدرهم وقوله لفلان
عليه الدرهم وقوله اوصيت لفلان بالدرهم في هذه المصدر الثلاثة لانها اقل الجمع فلما ذكر
في الاصول في الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفوق ما ان يكون في موضع النفي والاثبات
نص عليه الهداية والنهاية والمبسوط في كتاب الشهادة ولما اتفقوا في اللفظ في الاصل
مصدر فيحمل القليل والكثير كالمصدر فانهم قالوا في قوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار لانه
وقوله تعالى كما شارفنا له جمع السمع والابصار لانه كما في معنى رتوقين لكونه في الاصل مصدر
قوله من لقي بالكسر لقي بالفتح لقي على وزن فعل بفتح الفاء والعين لا المصدر بل به علم انما
لازم به في مثل فعل غالب كفتح فوحا واذ احكاما استعديا بمعنى مثل فعل بكسر الفاء وسكون العين
نحو علم علما وفعل بفتح الفاء وسكون العين نحو جرب جربلا وانما ثبت حقيقة الحال فتبع الاقوال
واصل في مصدر الفعول في فاعل اطلاق على ورجى **قوله** انه يرجع بالكلام ان يلفظ به والادب باللام
مصرنا الالفاظ اهم ان يكون متضمنا لكلمتين او ثلثة وفي شرح البديع الاصفهاني
اللغة في اللغة المتلفظ بما لا يعني لغير لغة اذ الكلام بما لا يفيد في فروع الغيب وفي الاصل
معروفة افراد الكلام وكيفية اوضاعها والدرجة لكونها اللسان وقد عرك فيقال فلان
فصح الراجحة وسميت الالفاظ الموضوعة لغة لان الان لا يصح بها قوله واصلا لغير لغوة
والها عوص وجبر لقي بفتح اللام ولفاء ايضا وقال بعضهم سمعت لسانهم بفتح لانه
شبهها كها والنسبة اليها لغوة ولا يقال بفتحها كذا في الصحاح **قوله** مثل برة وبرر
وصحاحي ومع ما وضعه اهل هذه اللغة البرة حليقة تجعل في لحم النفا بعير وقال الهمجي
تجعل في احد جانبي الخنزير قال وربما كانت البرة من شروحه الخرافة وكل حليقة من بوارقها

كما ذهب

ولم يبق

يقال

بالتاء اليه يرفق
عليها

من ان ينصرف الثالثة دراهم

وخلال وشبها بانه قال ابو علي واصلي البرة برودة جمعت على برس مثل قرية على فري وقال
 ان القطع اصلها برقة بالضم نحو خضلة وخضلة عرفت واذا عرفت هذا فانه النحر برقة مثل
 وبرانه مثل ولا اصلا **اول** واليه ان لا يقول وفي الصناعة جعل المعنى الصناعي للتعريف
 مشار اليه مع انه مصرح به تبينها على جلاله فمعرفة وعلمه رتبة عرف لا نرى يقولون للقطعة ان
 الى كذا مع انه مصرح به على ان استعمال الاشارة في الصريح اذا لم يقع في مقابلة كثيرة لفظ ان لا
 استعمال على كونه المراد الاشارة بالرأي وان استعماله بالي كونه المراد الاشارة باليد في استعمال
 نصرا بالي نزيل المشار اليه للعقول بمنزلة المحسوس تبينها على قوة ظهوره وكان ان كان **قوله**
 وفي الصناعة بكسر الصاد الصناعة بفتح الصاد يستعمل في المحسوس وبالكسرة للعاني وفي
 الصناعة بكسر الصاد حرفه الصناعي وقيل هو اختصار الحرفة لانه يحتاج في حصولها الى الزاد
 والصناعة بفتح علمه والصناعة قد تعلق على ملكة يقتدر بها على استمار موضوعات على
 وجه البصيرة لتحصيل غرضه الا انما يحجب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة
 في العلوم العملية **قوله** العلم الى العلم التمرن على العمل مراد على الشيء يمرن بالفتح في
 الماخذ والضم في الغابر مرونا ومرونة تقوده واستمر عليه وقبل الصناعة في غرضه الخامة علم يعمل
 بكيفية العمل ويكون المعاني ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الجبانة او لا كعلم الطب
 والاول هو المسمى بالصناعة في غرض العامة وقد يقال كل ما راد به ما راد به من الحرفة لا سيما
 صناعة سواه فان حصوله بمزاولة العمل **اول** والمراد ههنا صناعة التصريف من الامانة
 بيانها شجرة الانا ان اربوا بالتعريف ولا سيما ان اربوا بتحويل المخصوص من اربوا بالتعريف
 في الاصطلاح اشارة الى ان المراد بالصناعة الاصطلاح قال قبل فلم يقله لا اصطلاح
 فقد لا يستعمل في الباني العلم الذي يحصل معلومات بالنظر والاندلال والاشارة التي
 يحصل معلومات بتبني كلام العرب ومعلومات هذا العلم تحصل بالتبني في معرفة
 صناعة على نسبة شئ به ينقل موضوعه الاول وقبل هو كلام متعارف بين طائفة مخصوصة

استعمال كلمة ان

علم التعريف

قوله

قوله تحويل الاصل الواحد تغييره الواحد فعل بمعنى التوصل وقد يطلق على الواحد الزائد
 مبداء العدد والفرق بين الواحد والاعداد الواحد هو ان له لم يات كشيء في صفاته والاعداد
 اتم له لاثبات كذا في ذاته **واصل** واحد وحذففت الولو وابدلت منها الهمزة **والاصل** الواحد
 ما جعل ما حده الاسماء المختلفة والامانة المصدر عند البصريين والفعل عند الكوفيين
 وانما في اصل لان اصل الشئ ما يتبين عليه ذلك الشئ والاشياء على القوة معينة عليه واما لان
 العلة حقها ان يكون واحد بالنسبة الى العلوم **قوله** والاصل ما يتبين عليه الشئ هو المراد ههنا المصدر
 اما على صيغة المجرى لا يبيح متصفا قال في الصريح ابتنى اربوا بمعنى واما على صيغة المفعول
 يقال بنى عليه فابتنى ولوقيد بقوله حيث يبتنى عليه الماء الاولى ان يرب ما يبنى على غيره ثم لا
 شال للمتي كابتنا السقف على الجدران وانحصار الشئ على موصلة للعقل كابتنا الافعال
 على المصادر والحكم على دليله والاحكام على القواعد الكلية والمعلومات على علمها فان قلت
 على الشئ اضافته بينهما وهو امر عقلي قطعا قلت المراد بالبناء المحسوس كونه الشئ محسوسا
 وعرفه الامم في المحصول بالمحتاج اليه وانه لا يعلم لعدم صدقه على العلة الفاعلة
 والصدورية والغائية والشرعية واجيب بجمع شرائط الطرد في مطلق التعريف لا سيما الاسمي فان
 كتب اللغة شجرة بتغير الالف بما هو علم مفهوما لها وقد صرح المحققون بان التعريف
 النقصي يجوز ان يكون تفسيره على معنى فكيف بما يفيد الامتياز عنه وانه بالامم محسوسا
 المساواة كما صرح الاشارات وبان المذكورة كتب اللغة انما هو التعريف اللفظي لا الاسمي فان
قوله الى امثلة اربانية وصيغ وحي الخربيات التي تذكر لا بصيغ القواعد وابصارها الى فهم المستفاد
 واما الشواهد فمن الخربيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد كونهها من القواعد العلية والحديث
 الشريف وكلامه في يوثق به من العرب فمن اضرهم الامثلة والمراد بها ههنا الابنية الخربية
قوله والكلام باعتبار الرهينات التي تميزها الحكم جسد **قوله** ذهب اليه الجهد حقه ان يقع
 على الذنب والقبيل كالماء لكن غلب على الكثير ولم يقع الاعلى ما فوق الاشياء لاجمع كما ذهب اليه

الفردية والاشارة

اصل يكونه ص

الفردية والاشارة

الفردية والاشارة

الى صفة من اثر الحركة ويسمى المصدر وتلك الصفة للفاعل فقط في الازم
 كالمركبة والقائمية في الحركة والقيام والفعال والمفعول وذلك في المصدر كما
 لعالية والمعلومية في العلم باعتبار بنجاح اهل العربية في قولهم المصدر المفعول
 ويكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدر المجهول يعنون بهما المربطين اللذين
 هي معينا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعديا مشتركا ولا فائدية بل احتمال
 المصدر في المعنى الى اصل المصدر استعمال الشيء في الازم معناه قوله وهو ما براد
 اللفظ ان التعريف بحول المصدر الى امثلة مختلفة وقيل كثيرا ما يطلق المعنى على
 ما لم يستفد باللفظ اعلم اللفظ اذا وضع بازاء شئ فذلك الشئ من حيث هو بطل
 اللفظ يسمى مصدر ولا ومن حيث يقصد يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى مفعولا
 حيث يكون الموصوف له اجمالا يسمى المسمى اعلم في المعنى استعمال لتناوله الافراد والمعنى
 قد يخص بنفس مثلا يقال لكل من زيد وبكر وعمر مسمى للفظ الرجل ولا يقال له معنى
 والمدلول فيهم في المسمى لتناوله المدلولات الضمنية والالزامي دون المسمى ثم وصف
 المعاني بالمقصودة مع ان المعنى هو الموصوف اما بالتجريد في الاول او بالتخصيص
 في الثاني للتاكيد قوله لاجل حصول معان مقصودة هو في الاصل مصدر اجل شرا اذا
 جاءه استعمال في تعليل الجنيات كقولهم من جراك فعلته او من ان جريرة ان جنية
 ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل قوله لا تحصل تلك المعاني الا بها اي بهذه الامثلة او كقول
 ان دة تلك المعاني ان تحققها الواقعي غير موقوف على الاستدلال فكان الفاذا يقال
 استفاد الا بها ليدل على ما ذكرتم انه لا يخفى ان هذا الحضاد عاني لا حقيقي فلا يرد
 انه يمكن التعبير عنها بغير تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد لامر خطابي على وجه لا يبا
 الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي بل هو مسلوب الدلالة عنه الى معنى يناسب المقام
 على ذلك صاحب الكشف حيث قال في شرح قول صاحب الكشف على الجم الغفير من الناس

في قولهم
 في قولهم
 في قولهم

في قولهم
 في قولهم
 في قولهم

في قولهم قوله في فضلكم على العالمين ان ادانه مسلوب الدلالة عنه معناه الاصل
 الى الجبالفة في الكثرة والمعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام لا
 المعنى الذي وضع له والكام قد لا حظ لانه مقصود بل للانتقال منه الى ما هو الموصوف
 وبذلك يتدفع الشكوك والافهام عنه الايات والآيات النبوية المنصية
 للمبالغة لامر خطابي يناسب المقام كقوله تعالى جعلوا اصابعهم في اذانهم فان
 ما يجعل في الاذان رؤس الاصابع وذكر الاصابع بمبالغة فلا يجوز في لفظ الصحاح
 والآلة المبالغة كما بقوت اذا كان لفظ العدل مجازا في العادل في قول رجل
 عدل وكقوله عليه السلام فانه نصف العلم في قوله تعالى الفرائض الحديث فان المراد
 منه المبالغة في الكثرة كما في قوله تعالى والى فضلكم على العالمين قوله في هذا نبه على جدا
 لعلم محتاج اليه مثلا القرب هو الاصل الواحد فتحويلة الى ضرب يضرب وغيرهما يحصل
 المعنى المعاني لا ان حصول المعاني المقصودة المحتاج اليها اذا كان مقصودا على حصول
 الابنية التي احوالها مسائل هذا العلم كما في هذا العلم محتاجا اليه قوله في الضرب الحاد
 في الزمان الماضي اشارة الى ان دلالة الفعل على الزمان ليس هو اقتزال الحدث اعني
 مصدر الفعل بالزمان بل معناه ان مصدر الفعل حادث في هذا الزمان ولا يرد
 مثل علم الله تعالى ويعلم الله تعالى في الافعال المنعولة في حق الله تعالى لان الحدث
 هناك راجع الى الفعل وهو حادث في الزمان او غيرهما هو التصريف في الاصطلاح
 تقديم لتقديمه في الوجود او لتبادر الفهم اليه عند الاطلاق او ليلزم الى زمان كون
 المضارع حقيقة فيه كما يشهد اليه في بحث المضارع قوله والمناسبة بينهما ظاهرة او باهية
 بمعنى التعبير والتحويل لان في التحويل تغيير والتغيير قد يوجد مع التحويل هذا ما ذكره القفا
 من ان التحويل للمعنى لا للفعل لثبوت المناسبة بين المعنيين قوله والمراد بالتصريف هنا غير
 علم التصريف لان الله ان المصدر قصد تعريف لفظ واصطلاحا وقطع النظر عن تعريف علم التصريف

في قولهم
 في قولهم
 في قولهم

في قولهم
 في قولهم
 في قولهم

سرها استقام فلا بد ان التعريف ليس بجائز في فروع المسائل التي لا تتعلق بتحويل الاصل
الواحد ولا ما ينفع للزوم كونه تحويل المصدر المعين كالضرب مثلا تصرفا لصحة التعريف
عليه وهو ظاهر لا يمنع كونه الجزء بعد الكل وقبل انما قال والمراد بالتصرف ههنا غير العلم في نقل
الى الاقول تحويل الاصل الواحد ولا يحمل على علم التعريف بالمواطاة لان العلم قيل الاتصال
والحكم في مفعول الفعل والتعريف ينبغي ان يحمل على الموضع وفيه بحث ان تقدير التعريف علم
بتحويل الاصل الواحد ولما لم يمكن تعريف علم في العلوم الا باعتبار متعلقه اقتصر تعريف
عليه نحو ما الى فهم الطالبين والله اعلم بالصواب وهذا في تعريف علم الاستقفا
وول علم التعريف المتداول فيما بينهم فالأفضل في تعريف علم التعريف علم باصول يعرف
بها احوال ابنية الكلام التي ليست باغراب وانما قال احوال ابنية الكلمة ليذكر الحد جامعها اذ يخرج
عنه بعض احكام الادغام نحو انما ضرب بعرك وانما قيدنا ببعض لان بعضها داخل في ابنية
وهو الادغام في كلمة واحدة نحو شدة واذ كان في كلمتين في يكون داخل في الاحوال لانه يطرأ على كلمة من صفة
كلمة اخرى ويخرج ابفرج بعض احكام النقاء الساكنة مثل ضرب الرجل وانما قيدنا ببعض لان
البعض لا يدخل في ابنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة اذ هو راجع الى ابنية الكلمة لا الى احوالها نحو
انطلاق كوة اللام وفتح الف في انطلق ويخرج ايضا احكام الوقف لانها ليست راجعة
الى ابنية الكلمة يعرف على جعفر وزيد وشهاب بالسكون او بالترجمة او بالاشهاد ليس راجعا الى احوال
الكلمة او راجعا الى ابنية الكلمة لانه لا يتركز في كلمة واحدة او ما ذكرتم لكن في موضع آخر لانه يخرج
به موزون ابنية الكلمة لانه لا يتركز في ابنية الكلمة او في المصنف او مستند على المصنف بل يتركز في ابنية
ابنية الكلمة في التعريف وهو منه ومما هو ان يقال ان ارباب ابنية الكلمة مودت ومواهرها فلا بأس في ما
اذن من حيث اللغة وبسبب ما في التعريف وان ارباب ما يطرأ على الكلمة في الارباب في احوال
ففي نفس ابنية الكلام والاضافة فيه كما في قوله يجر الى معنى احوال ابنية الكلمة على هذا تقدير
احوال ابنية الكلمة بهذا ذكره ولما التحق في هذه الموضع ان يقال المراد بابنية الكلمة

باعتبار

باعتبار حروفها وحركاتها ولكن هذا المعنى لا يقع لها باعتبار كونها مادة للكلمة وبأحوال الابهنية
المعرضة التي تاتى بها بحسب كل عرض كما ذكر بعض الفضلاء في تصريفه واذنا كما ذكرنا في الايد
من زيادة قولنا احوال لينطبق الحد على علم الشريف ونخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابهنية
ليست منه فانه انما هو علم بقواعد يعرف بها احوال الابهنية اى الماضى والمضارع والامر والنهي
ذلك فان جميع ذلك الى احوال الابهنية لا الى نفس الابهنية وهذا تفصيل لطيف فانظر في النظر
لاى ما فيه **فمن** اختار التحويل على التفسير لما في التحويل من معنى التحويل قبل الفرق بين التحويل والتفسير
ان التفسير لا يكون الاستعداد يقال غيرت الشئ فتفسيره والتحويل يكون لازما ومتعديا وقيل تحويل
يستعمل في الزوائد والتفسير يستعمل في الصفات وقيل التحويل اخصر من التفسير كما في الشرح
فمن قال في المغرب هو بالفتح المعجمة كتاب في اللغة لا مطرد في المذهب صاحب المصباح في النحو
والكثرة تعلقه باللغة الفصحى ولا كتاب في اللغة ايضا اطول منه سماه بالمغرب بالعبرية المراكش
بيانه بعض النفاة اليه **فمن** الى موضع آخر وهو في اصل الوضع افضل التفضيل لشهادة الفرق
نحو آخر اولا آخرون اخر اخر باء اخر باء واخر فمى آخره الاصل استندنا غير انم نقل الى معنى
غير معنى جاء في زير ورجل آخر رجل غير زير ولا يستعمل الا في يوم من جسد المذكور او لا فلا يقال
جاء في زير ورجل آخر ولا امرأة اخر فاذا قيل جاء في زير واخر فيهم منه الامراد رجل اخر بخلاف
جاء في زير وغيره ويستعمل اخر باء واخره المعنى الاول مع اللام او الاضافة كما حوينا
نحو جاء في فلان في اخر باء الناس اى الجملة المتأخرة فلما خرج اخر لا يترتب فيه معنى
التفضيل لشماتة دوله لو ازم افضل التفضيل اعني من اللام والاضافة قال قيل اخره قوله
نفا فعدة من ايام اخر جمع اخر لانه لليوم واخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخر فادرجه
فلما كان اليوم محالا يعقل اجر مجرر المؤنث لما كان من التناسب بهي ما لا يعقل وحي
الانثى مما يعقل لانها ناقصة العقل فلما كان اخر اخر فجميع على اخر كما في قوله **فمن** في الايد
فمن قال في الصيغ التحويل من موضع الى موضع الواقع في الصيغ التحويل من موضع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين

مؤلف

الموضع والموقع فيه حول قاصدا جازا لشرح الابدن البه ورود التحول الذي هو مصدر حول
 قاصدا بمعنى النقل ثم الصيغ الصادرة عنهم مفردة بمعنى الصحيح يقال صحى فهو صحيح وكما
 بالفتح والجارى على السنة الاكثر كسر الصاد على اجمع صحى وبعضهم ينكر بالنسبة الى
 تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا بالثبت رواية عن مصنفه وهو اسماعيل بن ابراهيم
 الحاد الجوهري تلقى الامت كتابه بالقبول ولا يبرز عليه شئ مفيد نوفي له ثلث
 وسبعين وثلاثمائة ثم قال باقوت في معجم الادب كان في فاراب وهي بلاد الترك وكان
 اذ في العالم اخذ من خاله ابراهيم الفارابي وعنه السداتي والفارسي ودخل بلاد ربيعة فمرا
 فقام بهامدة في طلب اللغة ثم عاد الى افسس فانزل به الحسين الكاتب عنده واكرم جهده
 فقام برباط بورصة برز في اللغة وتعلم الكتابة وحسن الخط جوا يد كرم مع ابراهيم فمرا
 قال الفصلي مات مترويا في سطح داره وقيل انه تغر عقله وعمل له دقيق وشعرها كالي
 وقال ابراهيم الطبري ووقع في غلظته قال وقيل انه كان يبيع عليه في الصبح بقية غير
 فيضرا تميزه يقال له ابراهيم بر صالح فغلط في اشياء كذا في شرح المعنى الحسن في
 وحول ايضا بنفسه يتعدى ولا يتعدى وكلمة ايضا لا يستعمل الا مع الشئيين بينهما توافقا
 ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشئيين نحو جاء في مقتصر عليه لفظا او قدرا
 والتوافق نحو جاء في ومات ايضا وبما كان الاستغناء نحو اقتصر زيد وعمرا ايضا فلا يقال
 شئ في ذلك ثم هو مقصور مطلق حذف عامل وجوبا سماعا او حال حذف عامل وصاحبها
 واعلم انه قد ينقل الفعل الواحد في موضعين متعديا بنفسه وفي الاخر لا زما مثل هذا كثر
 في كلام العرب يرتفع الى ما لا يستبين مثل افاد وانا واهتدوا وسع واجل واشد وجنس
 واظم والنقل وخبر واجل وارجع الى اخره فاطلب البواني في الاستدراج كنية اللغة **فولوا** كتم
 من قول فلان ارجع الى قول مصدر كالصفر ويجوز ان يكون الاكتم المصدر على وزن واحد
 فالسبل ولكن ائمة التقية في لوزة الالة مصدر كذا في جامع اللغة **فولوا** لا يجمع اذ ينقل

حروف الضرب الى ضرب وغيرهما ولا يوجد صورة خالية عن النقل استلزمه التغيير ضرورة
 استلزام الى هو العلم فيكون التحويل اولى من التغيير لانه لو استعمل التغيير بدل التحويل لكان
 الوهم الى ان تغيير الضرب الى ضرب وغيره قد يكون خالبا عن النقل لانه اعم منه فيبقى الوجود
 في مادة لا يوجد فيها النقل تحقيقا لمعنى العموم **ول** لانه اخصر من الضرب ان يعمى التغيير
 والتغير بالاخصر منه بحيث لا يتركه قالوا التغيير على غير تقدير اسمي وتغير حقيقي
 والاول يكون للماهية الاعتبارية والثاني للماهية الحقيقية والشرط في الطرد والعكس
 وبغيره من قطع مجاز التغيير بالاعم والاخصر فان قيل فيبقى الوجود تغييرا حقيقيا
 اصطلاحا بالتحويل لمعنى ما ذكرتم قلنا ليس التغيير الاصطلاحي لفظ التحويل فقط
 بل هو مع ما بعده متساويا بغيره بالناس **ول** ثم التعريف يستعمل على العلة الاربع او ان يكون
 داخلين فيه والاصل الواحد وهيئة لب كذا بالنسبة الى التعريف لانه على ما عرفت
 هو الفعل المختص وهو التحويل ليس للفعل مادة وصورة واجيب بان ليس المراد من التعريف
 بالعلل الاربع ان يكون هو بانفسه معرفة بل المراد انه يؤخذ للعلل بالقياس الى العلة
 محمولات او ما يصلح الاجمالي عليه لا بالجملي لا يستحق بهي المعرفة والمعرفة فيعرف بها وتعليه
 بانها هي الحقا لو كان التعريف بتلك المحمولات لكن التعريف الواقع ليس بالماخوذات من العلة
 المحمولات على المعرفة وقد يقال ليس المراد انه يؤخذ في كل تعريف بالقياس الى العلة محمولات بل المراد
 انه يؤخذ في كل تعريف محمول واحد فيه ان الى العلة الاربع وهو هنا تحويل الاصل الى محمول
 واحد فيه ان الى العلة ان يجمع الامور من ثمة التحويل ولو اريد بالتصريف ما وقع فيه معنى
 الابنية والصنيع لظهور للمادة والصورة للاصل وهيئة وقد اجيب عن الاعتراض الاول
 بالانعق مجمع العلة لعل واحدة منها فيجوز ان يكون المجمع وان لم يكن كل واحدة على
 كذا وبانه كونه المعروف محمولا انما هو في بعض الماهيات الحقيقية المعروفة بحسب الحقيقة
 اما تلك او كل الماهيات او المجمع من الاجزاء فلا كالمعجوز والبينة ودراسة العلة

اعني ضم عليه بان الاصل حقيقة المعلوم فلا يعرف بما
 وانه ما قد قال في صورة لا بد من

التعريف الاسمي والتعريف
 الحقيقي

التحويل

جميعه تكتولا على تامة وان اخذت بخلافها تكون عدة ناقصة وكلها لكونه مغايرا
 للمعلول بحسب الذات لا بحسب العلم وبان المعروف على ما قيل كما يجب ان يكون كذا كذا
 المعروف يجب ان يكون كذا لا على المشهور وبانه في الحقيقة المشهور بان المشهور من المعروف
 يجب ان يكون كذا وبان المعروف العموم والمخصوص كما هو مذهب المتأخرين واستعداد قائله بالجملة
 كما هو مذهب المتقدمين وكون الفاعل هو المحلول والغاية هو حصول المعاني المقصودة
 تحقيق وكون الاصل الواحد هو المادة والتحويل هو الصورة على سبيل التشبيه لان الفرض لا مادة
 له ولا صورة له وقد بنا قسمة بالرفع ثم ترك الثاني اربع علامات **الثاني** وانما تترك
 للتذكير في شرح الباب وهو في لف ما ذكره في سؤال الانعكاس في الارق علامة **الثاني**
 من التثنية الى العشرة بالمذكور واما الموث من الاعدود المذكور جمع فكونه موث فيلزم
 الحاق التابعه واذ الحق لم يلزم للموث للفرق بينهما فهذا صريح في ان التثنية
 وقال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى ولا هم يعرفون ان الله انما يقرر على ما رآه من الشجر
 واعلم ان ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون جميعه او لا والاول العلم التامة والثاني اما ان يكون
 داخل في المعلول او لا والاول اما ان يكون في الاجزاء الرئيسية او لا والاول الجسد والفضل والثاني
 الصور والمادة وغير الداخل اما ان يكون المعلول منه او لا جمل او لانه لا جمل والاول
 الفاعل والثاني الغاية والثالث اما ان يكون المعلول محالا فيه فاما ان يكون الاول الموضع
 والمحل والثاني اما ان يكون المعلول موقفا على وجوده او عدمه او كليهما والاول الشرايط والآثار
والثاني ارتفاع الموانع والثالث المعدلات **تو** ويدير بالالتزام على الفاعل وهو المحلول
 والاصل الواحد هو المادة بربوبية الالتزام العربي المعتد عند أهل العربية لا العقل حتى يرد عليه
 يمكن فصل التعدي مع التحول في الفاعل **تو** وحصول المعاني المقصودة هي الغايات كالمحل
 في السري على ما في قوله تعالى ولا يعلم كماله في ما فرغ من علمه الا ان يقال المراد في قوله
 في المحلول هو الواضع او غيره قال قبل ان الظاهر ان مقتضى ولا يقع قبلها الا حصر الاستفهام

في المحلول
 وهو في الحقيقة

في الاكثر

في الاكثر بقى معنى الاستفهام او صارت بمعنى التسوية وهما الاقل يلزم احد المتساويين و
 والاخر الهز في كذا وان كانا جملة بجملة او فعيلة كما ما يلزم في كذا وكذا وكذا
 فن يقدر الهز في المعطوف عليه والمستند في المعطوف الا عطف على الجملة والا فلا على
 ان الرضي قال يجوز المخالفة بين ما ولي الهز في ام في عندك زبرام عمرو وان لم عندك
 ام في الدار والقيت زبرا ام عمرو جواز حسن كما قال بسببه لكن المعادلة احسن وبما ذكرنا
 من وقوع هز قبل ام ظهر انه لا وجه لما قيل على قول الترح في المطول هل مع واقعة ام لا
 قد تقرر في النحوات منع ان يكون في مهمل معاد ام واجب انه من قبل اطلاق المصنفين
 ومما احتجوا به في تركيبهم في اقلت الظاهر انه كل من يصلح كذا قبل وهكذا الهز
 التركيبية في المركبة فانك ترى ظاهرا انها ليست بموضوعة بنا وعلى انها لو كانت موضوعة
 لمعنى لما كان تركيب المفردات بحج واردة من تركيبها بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه
 بخصوصه كما في المفردات لكنه ليس كذلك فانما تركيب تركيب مختلفة ولا نفرد الواض
 وضعا اول بل ربما تجزم بان لم يضع هذا التركيب المخصوص الجواب ان التامة الملازمة
 وانما تضع اذا كانت الهز التركيبية موضوعة بالتحقق وليس كذلك بل هي موضوعة بالوضع الا
 تر ان هز التركيب المفردات تختلف باختلاف اللفظ فان تقديم المضاف اليه على المضاف
 حازمة الفارسية دون العربية فلو لا اعتبار الواقع قواعد في تأليف المفردات في كل لغة
 لجازنا ايضا في جميع اللغات ان وجه يراود اذا كان وضع الهز في موضع كالا رادة المنكح هو حل
 في خصوصيات التركيب اذ لم يطبق تأليف هذه المفردات على قاعدة وان يطبقها
 على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك التأليف مفوض اليه بالكلية اذ لا بد من رعاية القواعد
 العربية في هذه العرف وهو في حيز ان كان لظاهرة مخصوصة والعادة وجه ما يستقر في النظر
 من الامور المتكررة المعفولة عند الطباع السليمة تشتملها وقد يفرق بينهما استعمال اللفظ
 في الافعال والعرف في الاقوال ثم العرف على نوعين لفظي نحو دابة تقيد الفرس وعلى العرف
 لفظي

مع معناه ان كان ما يليها اسما مفردا كان
 ما يلي الهز كذا وان كان خطا او حرفا
 كان ما يلي الهز متصفا

الترتيب في التركيبية

الترتيب في العرف
 دابة

وعام ان كان لظاهرة غير مخصوصة

من حيث الاستعمال لا من حيث اللفظ كالحكم فانه لا يقيد لفظا بالماكول مع انه يجب لا
 استعمال مخصوص به والمبادر منه عند الاطلاق العرف العام كما ان المبادر منه الوجود الفاعل
 قوله في التحقيق هو مرجع الشيء الى محضر التحقيق والنبوت في نفس الامر حيث لا يشوبه
 شيء من المساهلة والاخذ وبما يشبه الحقيقة ليس بمحض الحقيقة ^{الطبيعية} فهو الواضع وهذا
 فائز جليد وهو ان الوضع اما شخصي ان اعتبر في خصوص جانب اللفظ بالان يكون
 مخصوصا واما الا يكون الوضع والموضوع له خاصين بالان ينصرون معنى جزئيا وبما
 اللفظ باذنه كالاتام الشخصية او يكونا عامين بالان ينصرون معنى كلياً وبما
 باذنه كعمامة النكرات او يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً بالان ينصرون معنى كلياً وبما
 به جزئياً وبما به هذه الملاحظة الاجمالية اللفظ دفعة واحدة لكل واحد من تلك
 الجزئيات كالمضرات والموصولات واسماء الاناث ران واسماء الافعال والحروف والجزئيات
 المفردة كالجاء وحيث وغيرها مما ينضم معنى الحرف فاطلاقاً على تلك الجزئيات
 المخصوصة بطريق الحقيقة ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى الكلي اذ لم يوضع له
 وهذا الوجه ممكن لعدم معنى لفظ واحد من غير كثرته وتعدد اوضاعه ولم يعرف
 الوضع العام لمعنى خاصه وقع فيه بغيره وقال ان الغنياب واسماء الاشارات موضوعات
 لمعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل الا في جزئية تلك الكلية ولو صح ما
 قاله لكلامنا وانته وهو جزائرات لا عقابيق لها اذ لا يصح استعمالها فيما وضعت
 لها من المفهومات الكلية ولو كانت كذلك لاختلاف كلمة اللفظ في عدم استلزام
 الجزئية للحقيقة ولما احتاج في الاستلزام الى ان يتكرر في ذلك بامثلة نادرة و
 واما كونه الوضع خاصاً والموضوع له عاماً فغير معقول واما كونها باعتبار العموم
 في جانب اللفظ وهو قد يكون بشروط قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا
 فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى بغيره بواسطة تعيينه لمثل الحكم بالكلية ثم اخبره

لف او بانه مفعول ما قبله ونون مكسورة فهو لفردية ممد لول ما لم يحل باخره
 العلامة وكل اسم غير الخور جبال وسلمى وسلماء فهو لمجمع من مسميات ذلك
 الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لمجمع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا امر باب
 الحقيقة بل اكثر الحقايق من هذا القبيل كالمصنوع والمنسوب وعامة الافعال
 والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة وقد يكون
 بشروط قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى عند القرينة
 على ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودالة على ان
 منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز افعال
 اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهم منه عند قيام القرينة بما لها ومثله
 مجازي وانه المعنى الاصيل ثم الوضع النوعي ثلثة انواع كالشخصي الاول وضع خاص
 مع خصوص الموضوع له كوضع اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرها بجمع الهيئة
 الممكنة الطرأ على تركيب وضع كذا فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة
 هي بها وقد لوحظت حين بعنوان كلي هو ما يعبراه على تركيب فعلى فوضع كل
 منها نوعياً في ضمن ذلك العنوان علماً بجنس ما يوزن به من الصيغ فالوضع في كل من خاص مع خصوص الموضوع له وخصوص
 النوع في جانب اللفظ وخصوص الموضوع انما هو باعتبار الوضع لان مقابلة عموم
 الوضع ولا شبهة ان ذلك العموم ليس الا باعتبار ملاحظة المعنى حيث الوضع
 على وجه العموم والكتا وضع عام مع عموم الموضوع له كوضع عامة المشتقات والثبات
 وضع عام مع خصوص الموضوع له كوضع عامة الافعال فانها موضوعات بالوضع على كل
 عنوان كلي شامل لخصوصية كل نسبة جزئية من الية فالوضع له تلك الجزئية للمحكمة
 بذلك العنوان الكلي فالوضع عام والموضوع له خاص فالوضع عند الاطلاق يرد
 به تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه سواء كان ذلك التعيين باللفظ

وضعا

كل من خاص مع خصوص الموضوع له وخصوص
 النوع في الوضع

بعينه بالتصحيح او يندرج في القاعدة الدالة على التصحيح وهو المراد بالوضع المأخوذ
 في تعريف الحقيقة والمجاز ويشمل الشخصي والقسم الاول من النوع المذكور اولاً لا يعلم
 ذلك فانه ينفع في مواضع **فول** ان الشئ المماثل منه الاشتقاق في اللغة اخذ
 الشئ فله متعدد وفي الاصطلاح بحدثة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان
 اعتبرناه من حيث ان صار من المواضع اخرجنا الى العلم به لا الى عمله فاجتهدنا الى
 الى تحديده باعتبار العلم وان اعتبرناه من حيث انه يحتاج اخذنا الى عمله عرفناه باعتبار
 العمل فهو انما اخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجمله بالا على معنى يناسب معناه
 واما تعريفه باعتبار العلم فهو انما اخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجمله بالا على معنى يناسب معناه
 حروف الاصول والمعنى وله ثلثة انواع صغيرة وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف
 والترتيب فحذف من الضرب وكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ والترتيب
 نحو جذب والكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نفع من الترفق والافلا
 ين ود منه الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق قبل كما يكون في الاحداث قد يكون في الاشياء
 كما في استنوا ونحو ونحو ونحو وهو على خلاف القياس كما في التلافي المجرى فانه
 نادر كقولهم ابل باله على وزن انكس شكلة اذ انما توفى رعية الابل واجتمع القمام
 بمصالحها واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق منها والمثنية مفعلة من ان كبرت غير مفعلة
 في لفظها والمراد من موضع لان بؤكر بان كذا قال صاحب الكشاف وقال اكر الابل
 في الترفق ان راق وقيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت اسما للما تولاوا بعد
 عليه من وجس الاول اذ لا بد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز في الحروف والثانية ان لا
 معنى للاشتقاق الا الاين ان يحرف لفظه لفظاً للدلالة على كثرته على معناه وهو
 متحقق فيما نحن فيه والثالث ان اصل العربية فالاشتقاق من حرف وهو حرف
 اجماعاً واجيب بان الدليل على ان الاشتقاق لا يجوز في الحروف في اتفاق بعض النحويين

ما لا يشك
 في اشتقاق الحروف

في اشتقاق الحروف
 ما لا يشك

لا يشك

على

على ان اصل المشتقات المصدر واتفاق بعضهم على ان اصلها الفعل والافعال
 يكون الحرف اصلاً وقولهم التسوية مشتق من لوز معناه كونه مأخوذاً منه
 ومثله قول بعض العرب المصارع مشتق من المارح وفيه بحث لانه يقتضي عدم تارة
 الاشتقاق في غير المصدر والفعل **فول** واقرّب الى الطبط قرب قد يعني قرب
 علم يكون متعدياً بنفسه نحو قولنا ولا تقربوا مال اليتيم وقد يعني قرب به ص
 لازماً فلا يستعمل الا بمعنى الى وقد اورد استعمله في فعل التفضيل في قرب الى
 لا يتوهم في اول الوهلة التباس في الصلة بين التفضيلية عند عدم التفضيلية
 او تعلق حرفي جزمي وادحيث لا يصح الابدال عند وجودها مثل مررت بزيد
 بمرور مع ذلك بط وقولنا هو اقرب للتقوى اللام فيه للاختصاص بمعنى غشاً
 العرب وهو في الفعل والى في فعل التفضيل المستعمل برفع الالباس ذكره
 النفا زالى في حواشي الكشاف ثم خدش الوجه الثاني قوله تعالى فلما زودوا منها
 من عشرة رزقا وقولهم مررت بزيد بارض كذا فاما متوهم التعلق بهذا التعلق
 ثابت فيها اللهم الا ان يقال انما ذكر نكتة والنكتة لا تظاير واستعمالها
 بالي في حالة الاضافة ودخل اللام مع عدم التوفيق للا طراد وجه النسخة
 في الاول تعلق الطرف الاول بالملوك والاشياء بالمقد ذكر يجب الكثر وهكذا
 يعتبر امثاله قولك اكلت من ثيابك من العنب **فول** والعرب وهو بضم العين متعدي
 عليه به **فول** واجيب ما اخذه من جاب القلان اذا قطعت سمي الجوب حوا القطن
 كلام القائل **فول** وناخير الفعل عن نفس المصدر وهذا جواب عن السؤال مقدر تقدير
 الا يقال اذا سلمتم كونه الفعل متعدياً في الاعلال بلزوم ان يكون مشتقاً منه واللام
 كونه الفعل متعدياً جاب بقوله وناخيراه **فول** فاعلم ولعل الكوفيين يقولون
 ما ذكرتم من ملاحظة الذات والصفات والوصف ليس بحجة علينا بل بحجة لنا انما

بمن ص

مثل

لا يشك

تعامل واحد

نقول على طريق القياس كما انه اصل في الاعلال بالاتفاق فليكن هو ايضا **مثلا**
 فيما فيه اختلاف وعلى هذا لا يرد علينا اعم ونعد ونعدا ذل بسره جهره اختلاف
 والكلام فيما فيه جهره اتفاق وجهره اختلاف فنقيس المختلف فيه على المتفق عليه فابر
 المحقق بالتأمل في ان هذه القياس مع الفروق وان جعل احدهما اصلا في محل والا
 في محل اخر اولى رعاية للتعادل **قوله** واعلم ان المراد بالمصدر اي معنى ان المراد يكون الفعل
 مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر المجرد لان المصدر المربوب فيه مشتق
 من المصدر في التعليل بقوله **الموافق** اياه بجره ومعناه نظرا لان موافقة المصدر
 المربوب فيه الفعل والمعنى لا حروف المصدر ازيد من حروف الفعل ومعنى المصدر المجرد
 فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحدث مع الزمان ولو سلم فليكن المصدر المجرد
 مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى بها من المربوب فيه لان حروفه مساوية لحروفه فعمل
 وان اراد المراد المصدر المربوب فيه مشتقا من المصدر المجرد فالواقفة اللفظية مقتضية فلو قيل
 ان المراد الموافقة في اصل الحروف يستقيم قلنا ان اصل حروف الكرام مثل حروف الكرم يكون
 بالحقيقة الكرم موافقا للكرم وهو بظا وبالجمل المعنى الثاني اولى بالارادة في معنى الاول
 وان اورد عليه من المناقشة فتأمل لا يقال ذكر في بعض شروح الحروف ان الفعل
 المربوب فيه مشتق من المصدر المربوب فيه والمجرب المجرد والمصدر من كلام الشارح اتفاق
 الكل في المجرد لانا نقول ما قلنا واحدا لان اتفاق المصدر المربوب من المصدر المجرد مشتقا
 الفعل المربوب من المصدر المجرد فيلزم لا فائدة كلمة مقتضية لوجوب اتفاق فعله في كل
 وقيل اذا أشتمل الثلاث على معنى المربوب وزيادته مشتقا من المربوب كالقيد من القيد والوجه
 في المواجهة والنجح والنجح بمعنى الظهور واليتم التيمم كذا في حواشي الكشاف
 وادري ما عليه نقدر الفاضل لمولانا خسر برمة الله عليه وقيل لفظ في انصالية كما في
 قول عليه السلام انت مني بمنزلة هاشم مني مني او هما جنس واحد يجمعهما الاتفاق

بالحرف

قوله

من اصل

من اصل واحد وانه خطأ صاحب الهداية في قولهم الوجه مشتق من المواجهة حيث جعل
 الثلاث مشتقا من المشتبة والامر بالعكس فهو مخطئ لان معنى الاتفاق ان يتطابق الصيغتان
 فصاعدا معنى واحد في هذا التوقيت با يكون المشتق منه ثلاثيا وقد قال العلامة حجة
 الكثر في اتفاق التيمم من التيمم لان الناس يقصدونه للاتفاق والاتفاق البرج والنجح
 والجرم الاجتنان كاستارهم من العيون وهذا لان غرضهم من ذلك الاتفاق بيان حقيقة
 تلك الكلمة في زمان يكون المشتبة اشهر واقرب الى الفهم من الثلاث في كافي الضمير مع
 الاضمار فصح ذكر الاتفاق لا يضاف معناه وان لم يكن المشتبة اصلا له وحاصل ان
 الاتفاق ههنا ليس على مصطلاح أهل وصاحب الهداية **قوله** ليس يخرج في اطلاق الاتفاق
 على المعنى المذكور بل مقلد لاما العربية تابع له **قوله** وقال ذلك في الاتفاق الصغير
 واما في الاتفاق الكبير وهو ان يكون يكتبين متساوية اللفظ والمعنى فهو جازم فيقول
 اخطأ في الفرق بين الاتفاقين من عند نفسه اذ لا نقل فيه عن ائمة العربية وغلط في غير
 الاتفاق الكبير ما ذكره انما يكن في الاتفاق الاكبر والكبير لا يكن في التناهي في اللفظ
 والمعنى بل لا بد من اشتراك الحروف الاصول بلا ترتيب ان رالية الشريف في شرح الكفا
 وذكره ابن كمال بلثا في حاشي الهداية **قوله** وكل مشتق منه اما بواسطة قال الشريف
 الجرجاني في شرح الكشاف ومعنى قولهم ضارب مشتق من ضرب انه مشتق من مصدر
 وانما افتار وليسفة الماضي يسيرا على الحروف المعينة في الاتفاق قال بعض المصادر كالمخرج
 والقبول ليشمل على حروف لا يعتبر فيه **قوله** ويجوز الجواز في العمل بمعنى الامكان الذي قد
 يستعمل بمعنى الاحتمال العقلي وقد رتب الشيخ في الشفا بالخطبة على التمييز بينها وان
 الى انه ثبت في عدم التمييز خلل كثير وفي خبر الشيخ القريبي الجواز يطلق على خمسة معان
 احدها مباح والثاني لا يمنع شرط مباحا كاه او واجبا او مستويا او مكرها وان
 ما لا يمنع مطلقا واجبا او رجي او مشي او الطافين او مرجوحا والرابع ما استوى الاموال

المراد من ذلك في قوله الاتفاق اهل الدين هو اسم

استعمال في رواية فقهية

فبشرط كماله او عقلا كفضل الصبي والتمس ما يشك فيه او عقلا والمشكوك
 اما بمعنى استواء الطرفين او بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعي من هذا المعاني هو
 الاباحة ويجوز ان يكون وجه افتقار الالف بذهب الى صوفى فانه جمع بين قولين قال
 البعض الامثلة مشققة الفعل كالتبعية القاهره والى على وغيره من قولين قال انه مشتق
 المصدر **واو** وذلك يجوز جرح على ان يكون معطوفا على الشيء ويكون جرحه من غير المحول
 اليه ويراى به مثل تحويل الكم المذكور الى المؤنث ويجوز نصبه على ان يكون معطوفا
 على تحويل الكم ويراى به تحويل المعلوم الى المجهول والغائب الى المتكلم والمخاطب
نونا وهذا اقرب الى الترجمة الشئ اقرب الى الحق من الاول لانه مذهب الكوفيين
 غير ملتفت اليه **اوان** ان ترجع في الصياح الاوان الى الجين والجمع او انه كزما وان
 ويرجع يكون متعديا بانه قطع ومصدره يحى رجعا ولازما ومصدره يحى رجوعا ونصب
اى فى بيان تقسيم التقسيم ان يضم الى مفهوم كل فية محضصة تمامه اما
 متفادله او غير متفادله ليحصل بانضمام كل حيد اليه قسم منه فلا بد ان يكون مشتركا
 اقسام بخلاف الترتيب فانه لا يستلزم الترتيب كالتى المنفصلة وقد يجرى في الجزئيات
 الحقيقة كالتى الجملية بمرها كقولك زيدا اما ان يكون قائما او قاعدا وهما قائم وهو ان
 الترتيب بالانفصال لا يشبه التقسيم لانه واردين الفضا باجيب مصدرها كحقها
 في نفس الامر وكذا لا يشبه الترتيب الجمل اذا كان متعلقا بجزء حقيقة او بكل مسور
 اما الانفصال فكان غير مسور فانه يشبه بالابرار العدد اما روم واما فز ويحمل التقسيم
 والميزان الفرق انه اذا قصد به الحمل كان الحقيقة قضية حكم فيها باحد الامر على احد
 عليه مفهوم العدد الا انه اعمل فيها السور ولو سوي لم يخرج عن كونها قضية بشرية
 بالانفصال واذا قصد به التقسيم برار بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامر
 الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم منه فلا يكون قضية في الحقيقة بل هي الصورة **اى** قسم

الشيئية

الحكم

الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانقاسه اليهما فقد خرج عما هو حقيقة
 التقسيم فصار قضية طبيعية على قياس ما عرف في المعرف والتعريف الحقيقة الكاسبة
 للتصور واما التعريف اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور ثم الترتيب لا يكون
 الا بين المعاني المحملة فلا يقال المراد بالالف اما الجيران النطق او الحى وقد يقال
 انه يتبع الترتيب بين المعاني الغير المحملة لفائدة سد باب كلام الخصم للتمكن له
 بحال الى قسم وان كان ذلك بعيدا في الواقع وعند العقل **ايم** ثم الفعل بكسر الفاء **اى** الشئ
 في صوتي شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسر الفاء اسم لا مصدر حقيقة
 بل الحال للغة المصدر وقال الشارح في المطول ويسمى فعل بكسر الفاء للفتحة والفتحة
 فاعترز عليه بالذلل لانه هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسرة كما صرح به الشارح
 في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا وحيث بان هذا انما يريد لو كان المراد بالفتحة
 هو مدلول مصدر فعل بفتح واذا المراد الغرض مثلا فذكره قال قلت على ان يفتح
 قوله الفعل قلت على حمل اسم **اى** قال قلت العطف على حمل اسم المفقوعة غير جائز لانه
 كما قيل معنى الخبر او بعد قلت ان هذه مكسورة فكما وان كانت مفتوحة لفظا
 لوقوعها موقع مفقود اعلم على الاصح ويجوز ان يكون عطفا على متوهمه او الكم اما
 ثلاثى او رباعى ثم الفعل فترد اسانج **اى** **قولا** ما تلا الى امار رباعى وهو يضم **اى**
 الاولى والراء ذان لانهما منسوبان الى ثلثة واربعة والقياس ان يقال ثلاثى
 واربعى لانه الاولى وقيدانه منسوبان الى ثلاث وارباع للذي لا كسر فيهما على ما هو
 مذهب سيبويه ولو بنى الامر على مذهب غير سيبويه فربما سببان في قبيل الاستعمال في
 المعنى الا انه تكلف وهكذا الخامس والسادس وغيرهما **اى** حروفه الاصلية ثلثة
 او اربعة **اى** الى ردا يقال يجوز ان يكون الفعل ثانيا محوذا وبع واما لهما
 لان الحروف الاصلية فيها ثلثة **اى** **اى** لم يبين منه الحملى ولا الثانى اما الثانى

والاصح في النسبة
 والشفعية في النسبة الى الشئ
 والجسماني فيما يخص على الجسم
 كخطا الكاف في شئ
 منتهى منه منتهى

فلا، الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلثة احرف حرف مبتدأ بها وحرف بوقف عليها
وحرف يكون والسطه بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا
والوقوف عليه ساكنا فلما تناخيا كرهوا موازنتها ففصلوا بينهما فافان قلت
المعطوف لا يلزم ان يكون متحركا او ساكنا وايضا ما كان يلزم التناخي مع احد هاتين
لما جاز الحركة والسكون على المتوسط حيث هو متوسط فلا يتحقق التناخي في عدم جوب
شيء من الحركة والسكون عليه واما الثاني فلكنه تصرفه ولانه ينصلب الضمير المرفوع
المتصل ويصير كالجاء منه بدليل السكنا ما قبله فالجاء في كالمساوية الهم وهو
مرنهج لما يسمى وكلمة اذ لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من انما حرف تعليل كاللام
منهجه ليس هو حرف وقيل حرف زمان يستفاد منه التعليل في قوة الكلام لانه المنفرد في
الظرفية ههنا واما كلنا حيث وحيث فاستعملت لمجرد التعليل بكونه وقوعا في موضع
منهجه بشهادة التبع والاستفاد تقول قروث البلاد قروثا وقريش قريشا واستفادتها
تخرج من ارض الى ارض كذا في النسخ فاستفاد عطف تفسير للتبع وان كانا بالواو
قلنا لان الواو يقتضي المفارقة وهو من المفسدة اما بالفاء فيقل لا يجوز وقيل يجوز
ذكر في موضع الكسفة **ولم يمنع** التي هي الهم ارجوز والي الهم راجعا وخمسين
لنسخ ولم يميزوا السدس لمرجه عن الاعتدال ولما يتوهم ان كلنا اذ اصل
كما ذكرنا ان يكون على ثلثة احرف **او** اما كان فابا نصب على انه خبر كان وما زلة
ونامه مستتر راجع الى الفعل وقد يقال هو منصوب بضمير لفصح **اللفظ** والانا تقول
الفعل الذي هو مورد القس اعلم فانه قيل العام لا يتحقق الا في ضمير الخاضع
فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهومة العام وبين تحققه ولا يلزم مفهومة
تحققه الا في ضمير انما عدم ارادته الا في ضمير بل يجوز ان يلاحظ مفهومة العام
ويراد منه حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضميره وقد يقال الحكم بالعام لا يتحقق

الا في ضمير

الا في ضمير التي هي فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهومة العام وبين تحققه ولا يلزم
من عدم تحققه الا في ضمير التي هي عدم ارادته الا في ضمير بل يجوز ان يلاحظ مفهومة
العام ويراد منه حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضميره وقد يقال الحكم بالعام لا
يتحقق الا في ضمير التي هي فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهومة العام وبين تحققه ولا يلزم
يوجد في الخرج الا في ضمير فردية افراده مع انه يوجد في الضمير مجردا عن خصوصية
الافراد واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في ضمير
المفردة وبتجريد عنه اخر وقيل بحث لان تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه
بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمير التي هي وليس علماء بتحقيقه في الضمير انما هو حصوله
فيه بصورة التي هي علمية وكذا الحال في العام الذهني فان لم يتحقق فيه بنفسه وليس
علماء وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجي بالقياس لما يابى في الخارج وتحقق بصورة
التي هي علمية وهذا بالقياس اليه كالوجود الذهني الموجودات الى رتبة فالعلم والادراك
كافا خارجا او ذهنيا له تحققا لا تحقق هو حصوله بنفسه ولا يكون الا في ضمير فرد
في افراده وتحقق هو حصوله بصورة وذلك قد يكون مجردا عن خصوصية الافراد
الا ان كل حصول في الذهني لما كان في الذهني انشبه احد به بالآخر فانه المراد به مطلق
الفعل لا بقار ذكر في بعض الشروح المنايا بين مطلق الامر والامر المطلق فورا
واضي فانه الاول عبارة عما صدق عليه لا مره انما هي الامر الذي هو في الحقيقة
يكون بعيدا فكذا مطلق الفعل والفعل المطلق لا يقال هذا لفرق لا يطرده ذكر
في شرح المعنى **ولانه** اما ان يكون باقيا في لانه راجع الى كل واحد قصص الحمل اما
بتقدير مضاف في الثاني على ما هو الاول كما قال صاحب المعنى اذا احتاج الكلام
الى حذف مضاف يمكن تقديرين مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقدير مع الشئ
الارادة وان يكون في الاول اي حال كل واحد واما الثاني فمع الفعل بالاحصاء

هذا هو المراد به مطلق

السير

منه

والمصدر بالوصف الكاشح في قوله تعالى وما كان هذا القول الا بغير قول
 تعالى ثم يعود في قوله تعالى ان التقدير ما كان افتراء بمعنى مفترى وان المعنى ثم يعود
 للقول بمعنى المفعول لفظ الظاهر وقد ابرهت على هذه الفقرة في البنية التي
 التبيب وان البصائر في تفسير قوله تعالى ولا تكلموا بها حيث قال في مصدرية
 على ارادة المفعول في المصدر وصاحب الك في تفسير قوله تعالى فافعلوا ما تؤمرون
 حيث قال ام امركم على ان ما مصدرية ولكن قال التقدير في جعل ما مصدرية بمعنى
 المفعول او المصدرية قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وكلام البقا حيث قال في
 قوله تعالى حتى تنطقوا بما تخبون يجوز عندنا على كونها مصدرية والمصدرية ثابرة في المفعول
 يقتضي عدم تجوز ذلك لغيره في على وكذا قول بعض شراح النفا ان البنية في مصدرية
 بقاى وان في المصادر الحقيقية لانه لا يختصروا اما الفعل المصدر بما وان
 فتصير فلما عدل عن صريح المصدر الى الفعل بما علم ان ليس الاختصار مطلوباً في
 نفا وقال ابو حبان في تفسير قوله تعالى فاصدع بما تؤمر والمصير ان ذلك لا يجوز
 ورد عليه في نحو السعدية لتقدير الفاضل بان هذه مشور صرح الشافعية بخلافه
 وقال بعض شيوخ الك في ذكر المحققين في النفا ان ما صدر في حكمه لا يلزم الا
 يكون من جميع الوجوه ولذا قال صاحب الاقلية في حيث لا يمكن احتشاح وقوله المصدر
 خبر اعلم الجنة لعدم كونه بالا على فاعل وزمان والفعل المصدر بانه لا يلزم
 لاخبار به وان لم يميز بالمصدر مع الالف الفعل المصدرية في حكم المصدر والصورة
 معتبر عندنا في قولنا اولنا نقدر او لا يكون فقيه حذف المصروف وبقاء
 وهو بمنزلة من في معنى التبيب والتقدير قوله ثم ان الفعل هذا ام لا لان اصله لا
 فصل قلت المكون عليه بالبيان عند محقق النفا حذف المصروف وبالمعنى متعلق
 ان لا يلزم والمخبر في هذه جزاء لانف فلا يرد شي من مثل قوله تعالى ولين

حيث قالوا

يحيى ما عودكم

يحيى المأمور
بما عودكم
بما عودكم

بنوا

بنوا الاراء والاشياء وقولنا ثم زجنا الموجب والعيون وقولنا الاخر عطفه بيقين
 وما بارداً وقوله ثم اشترطه بدفع ففعل لان المخدوف في الجميع هو المفعول بوق
 المتعلق **ابا** وكل واحد منها اما سلم او قال البرهنتي في شرحه لقائل ان يقول لو قال
 كل واحد منها اما سلم او غير سلم وكل واحد منهما اما محيد او مزيد فيه لك ان اولي
 لان تحقق المزيد فيه سلماً متوقف على زيادة حرف من مروف اليوم تساه على اصله
 وزيادة الشئ على الاصل فرع وجود الاصل وفيه نظر فناء مل فناء والا مثله ضرورة كرم
 او عدمه وهذه القول **السكاكي** ومع المفترقات الاعلام لم يجرها او ولا بد من الواو
 الي معنى ولهذا اني بها ابر الحاسب حيث قال ومع المصنف والاعلام اه وصاحب السب
 حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال افعال القلوب حيث وظنت اه لانهم
 مر حروفها كانت البنداء متعده حقيقة والخبر متعده لفظاً نحو يدرك بغير تحي وفي
 الاعلام اثباتاً غائضت بان حكم هذا القسم ان لا يجر ترك العطف فيه البنية لان البنية
 في تقدير الفكر والفعل اي احديهما بك كذا والاخر تركه في حال الرضى ونحوها عالم وبه لا بد
 فيم الواو لان البنداء مفكوك في التقدير اي احدى عالم والاخر جاعل وقيل في
 في وثنية مراده تصوير الفكر لانه من قيد العطف فيما بين الجمل وكذا قوله هم عالم
 وبه لا بد بعضهم عالم وبعضهم جاهل فقوله المحقق الشريف ترك العطف بين الاضمار
 تبين على ان المجيء بحسب الحقيقة خبر واحد لا فم كان قيل ان الموقوف هذه
 الاشياء وقوله اما ما يقال ان الخبر اذا تعدد لفظاً تعدد البنداء حقيقة او
 كما وجب الواو بين الفاذا الخبر فلم يلتفت اليه المصنف لان ثمار العطف بالفتال
 كخبر على صفة اظهر الا يرد ان ترك الواو في حروف معنى اولى من اذ حاله الزجور
 البدر على ليس على ما ينبغي على انه قد صرح في تعليقه على التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال
 انهم يقولون في حروف مضر ان ضمير كل منهم المستند اليه في شئ منها والارزيم

او غير سلم

هـ
لما لم يورد
في حروف
الترتيب

مطلوب
في حروف
الترتيب

التي تضمنت المجموع في حيث هو مجموع واذا اردت ان تعبر عن ذلك المجموع بالفظ واحد
 قلت فانهم اعتبروا المقدر فمعرفة المتحد كما والفرق بالواو وعدمه لا يجد نقلا
 لدلالة الواو على تأكيد امر الاتحاد وهو الجمعية وفي حاشية شرح العشرة حيث قال وفي
 مجي الصفة يمكن معرفة اشياء بالاعتقال لان تقديم الخبر اعني قوله وفي مجي او اخر
 في تحصيله في المحقق ان كماله ان لا اشياء بالواو بالاعتقال كل خبر على صفة
 وذلك اثر واكلمه او عليه عند الفحص لا الاشياء المذكورة على ما اعترف به في حاشية
 قال في بحث تكثير المسند اليه في شرح المفتاح واختاروا على الواو اشياء بان كل
 واحد من المثاليين كافي في التبيين على ما ذكره فلا يخفى ما فيه وقد صرحوا بان كلامه العطف
 والاعتقال هو تركه بمجمل كلام العطف وتركه بمجمل كلام الاعتقال وعدمه والتعيين الى التفسير
 وهذه النكتة وبمحل حفظها صح القول بانه بالاعتفال لا وما قيل ان
 الوجه ان يجعل ما ذكره في قبل حذف واو العطف على محظ قوله تعالى وجوه بوسنة نائمة و
 هو معطوف على وجوه بوسنة خائفة وقوله انك تفتت ما بين الموضعين الفلا في الدار
 عمر والى دار خلد بحذف الواو فقد رد بان حذف حركت العطف بانه التعريف قبل ان غير
 ثابت واليات التي بدلها تعرف على ذلك بحمل وجها اخر في نقله من ههنا في معنى اليه
 وما في ابوابه في اكلت خبر الحما ثم او ما في ابوابه من اعطه درهم درهمين ثلثة
 فقد قبل على بدل الاضراب ذكره في المعنى والى القول ان الالاماد ذكره في باب هه
 المنفرد للفظ الكافي في مباهة الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة على ما
 الشيف في موضع في شرح المفتاح وقال في موضع آخر منه والربل الفاعل يفتي
 في مباهة الالفاظ وقال علماء الدين في حاشية والنك بالالاء والارج يكفي في موضع
 الانفاد في التفسير والاعتزال العطف بين شياع في معنى التفسير والاشجور
 في التفسير وقال الدمامي في شرح البنيان قد جوزه بعض النية من هذا المضاف الى

مترجم

مترجمة

مطلب حذف العطف

الاعتقال هو تركه بمجمل كلام العطف وتركه بمجمل كلام الاعتقال وعدمه والتعيين الى التفسير

في حاشية شرح العشرة

عليه

عليه وفي جامع الشرح لليزور حذف العطف طريقة جارية عند صاحب السبيل وقول
 الدمامي ان حذف العطف ليس بغيره من فو من حروف العلة فانه قيل قد صرح الادباء
 ان جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة لا الى نهاية بلا قرينة وما دونها الى ثلثة بقرينة
 وهو العدد والحرف في جميع كثر اطلقت على ما دون بلا قرينة قلنا جمع الكثرة يطلق على
 ما دونه الى ثلثة من غير قرينة لما قال صاحب الترتيب من انه لا فرق بين جمع القلة
 والكثرة في الاطلاق على الثلاثة الى العشرة من غير قرينة وانما الفرق في الاطلاق
 على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع الكثرة على ما فوق العشرة
 ودون جمع القلة وقوله في جميع الكثرة يطلق على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه ان
 لا يصح اطلاقه على الثلاثة الى العشرة اذ هو مسكون عنه لشدة كونه اقل من الجمع للقلة
 كاذول لكثرة ثلثة وقد اجمعوا على ان العشرة داخله في القلة فتقول ان كماله ان في شرح
 الترتيب جمع الكثرة يطلق ويراد به كل عدد فوق ثلثة وقول صاحب الترتيب وقوله
 جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فانه قيل ما دون جمع القلة والكثرة فانه
 اوزان القلة كل جمع مصغر مذكر كاذ او مؤنث واقول وافعال واقلة وفعل في فكر
 وزاد الفاعل فعلة وبضمير افعل او الكوفيين فعلا بضم الفاء وكرها والكثرة ما
 عراها وطارح كلام اللبابة شربان الجمع الصحيح للقلة مطلقا سواء كان معروفا او منكرا
 والذكور في كتب القوم انهم يكونان للقلة اذ كانا نكرتين واما المعروف باللام فلا قال
 بعض النحاة الجمعا يشتركان في القلة والكثرة وذكر بعض المحققين في النية ان
 ان كانا نكرتين لم يخلو في القلة والكثرة ثم المذكور في كتب القوم انه قد
 يستفاد احداهما للاخر من استعمال القليل والكثير وعكسها فانه في نفسه
 وهو انه اذا لم يأت للاسم الابن القلة كما قيل او بناء الكثرة في رجل فمشتد
 بين القلة والكثرة ولا ان تقول الجمع المضاف قد يكون للجنس فيحمل القليل والكثير

مطلب جمع الكثرة

مطلب كون ما دون العشرة في جمع القلة واوزان الجمع القلة والكثرة

مطلب كماله

مطلب في الصحيحين

[illegible]

1. ف

[Faint bleed-through from the reverse side]

18

المفرد

فانصو

فان شرم مر

[illegible]

منه القدر الى انظاره في الحصر وان احتمل التاكيد والى مفهوم العدد والمفاهيم في القول
بمفهوم العدد والقول بتفصيله مرويان فيهما كما اشار اليه صاحب الهداية اليها
في كتابها في الجمع والى مفهوم الحصر وروى في النفي عن الغير ويحصل بتصرف في التركيب
كمقدمات ما حصرنا في خبره متعلقا بالفعل والفعل المعنوي والخبير تعريف المسند
والمنسند اليه والمراد بعض النواحي وهو لا يعرف المبدأ بحيث يكون ظاهرة العلم
سواء كان صفة او اسم جنس ويجعل الخبر ما هو اخص منه بحسب المفهوم سواء كان على
او غير مثل العالم زيد والرجل بكر والكرم في العرب وصديق خاله وفي ذلك بين معناه
المعاني فكما يستعمل الفصحى ولا في عكس مثل زيد العالم حتى قال صاحب النسخ
المطلق زيد وزيد المطلق كلاهما يفيد حصر الاطلاق على زيد الا ان اعتبار ائمة الاهل
للمغاير اعتبارهم فانهم يسمون في احوال التراكيب افادتها خواص تختلف باختلاف
المقامات والاعتبارات لم ينجسوا وان اخبر بعض في له والالف يعني الحرف والى
المنسنع الاستدلال بعدم قبول الحركة والبرجني برر ان اسمه لا وانما الحرف الذي يتركز قبل الياء
عند عدم الحذف فانه لا يمكن ان يلفظ في اول اسمه كما فعل في اخره اذا قيل صا د ج ي ف
الياء اللام كما توصل الى اللفظ بلام التوقيف بالالف غير قبل في الاستدلال الفاعل المتعدي
وان قول المتعدي لاه الف خطأ لان كلام اللام والالف قد مضى ذكره في الفرض بيان
كيفية تركيب الحروف بل هو اسم الحرف الب **ثم** اعترض على نفسه بقول في التسمي
اقبلت من عند زيد **كالحرف** **خط** رجلا في بخط مختلف كتبت في الطريق **الف**
واجاب بانه لعله تلقاه في اقواه العامة لان الخط ليس له فعل في الفصحة **في** لا تقول
وبمع واما ذلك لا يقال بذكر مثل هذا اذا قصد التعميم فلا حاجة الى قوله واما
ذلك لانا نقول مثل ذلك لان في التكرار امثلة اسلوب شائع قال المحقق ابن
كامل بان وسبب شرح اليه في قوله كمنه الجمع بينه وبين التمثيل اشارة الى الكثرة

ومن هذا القبيل قول صاحب التوضيح كالعين مثلا فلا وجه لما قاله المحقق ابن كمال بان
كان غلط عليه ان الكاف للتمثيل وقد قيل فائز لفظ مثلا في مثله تأكيد ارادة التمثيل
الكاف في مثله قد يكون محققا كما قيل في قوله الخفيف المطلق كالف **في** وكذا ما ابدل
احد حروف الصيغة حرفا على كضفادير وثقالي اصلها ضفادع وتعالب جميعا ضفروع
وتعالب وسادس وثاني في سادس **وثالث قوله وان** يقول يقابل الى تمييز حروف ال
ليس المراد من قوله الى تمييز حروف الاصول ان معرفة الزائد والاصل موقوف على المقابلة
بالف والعين واللام لان مقابلة الاصول بها موقوف على معرفة الاصول لا على لم يفتقر
معرفة الاصول بها لزوم الدور بل المراد منه انه اذا علم الاصول ولزوا بطريقين **طرق**
مثل ان يقرأ الحرف لا اصل ما ثبت في سائر نصا ربك الكلمة بمرها لفظا كخاء و في العرب
في متصرفاته او تقديرها كعين فلت وبعث والزائد ما لفظ في بعضها ولم يعتبر لفظا
ولا تقديرها كواو فعود فقد في قعد ثم اريد تعليم المتعلمين واطلاعه على الاصل والرايد
وجبه يقال ان وزنا لفظا فاما في مقابلة الف والعين واللام فهذا اصلي وما لم يزل
فهو زائد **لكن** ينبغي ان يشترط في مختصر الصياح وقوله ينبغي لك ان تفعل كذا
من افعال المطاوعة بقا الفاء فانبغي وفي شرح الك في للطبي روي صاحب الك في انه قال
في كتابه قال ليس في علاج في مطاوعة على الانفعال كضرب وطلب وعلم ونكح
في علاج كعدم وقفه لا ياتي في مطاوعة الانفعال البتة وقال البيضاوي يسهل له
وقال ابن الحاجب وما ينبغي بمعنى لا يستقيم عطلا كقوله تقا وما ينبغي الرجوع الى التخذ
ولذا كذا ذكره الضبي وفي عدم مما فيه علاج نظر وقد مراد من لفظ ينبغي يجب كما مراد
في لفظ لا ينبغي لا يخل ذكره في فتح القدير وهو الذي المخرج ثم ان الامثلة مشققة من حيث فلانا
عن الامثلة امره عنده المستثنى منه او مشققة من حيث الشيء اذا ضاعفته فسمى الامثلة
امثلة لان الاول مضطرب بالشيء فان كان مضطربا بالنفي وان كان منقبا كان مضطربا

مطلوب
معرفة ال
و الزائد

مطلوب
معرفة ال
و الزائد

مصرف

بالاشياء وفي الاصطلاح اخرج الشيء بالاشياء او بما في معناها فمعنى كقولنا
 الزائد يخرج الزائد المكرر للتصنيف كالراء في كرم واحمر اول الالف كالباء جليبه
 في حروف الاصول لا يزيد لها حكمه حكم الاصل في التعبير ليس باصلي اما في
 التصنيف فالتصنيف على الزعم ارادوا انكر ما قبلها وما قبلها اصل فقصدوا
 بوزنها بما قبلها على الاغنياء عنهم بالثاني كرس بالاول فوجب التعبير عن الثاني
 غير عن الاول واما في الالف فلا غرض من الزيادة جعل الكلمة على مثال باب
 موزونها في ذلك الباب اصل كخرج في باب فعل مثلاً فارادوا في الزنة ان يشير على
 ذلك الغرض وانما ترك الاستثناء للشبهة وقيدنا الزائد بالمكرر ~~بالمكرر~~
 لان الزائد لا ياتي في الغير المكرر لا يقال بالفاء ولا بغيره لكن تركه لظهوره **قوله**
 والى ان الجوزاء هو الفاء والعين واللام وانما ترك تركه يمكن جعله وزناً للمركب
 بالحوكات المختلفة نحو ضرب وعلم وحسن **لانه** اعم لافعال يحمل معنيين احدها
 انه لا اعم منه كاعم لاشياء بمعنى انه لا اعم منه وان كان له ما وادناه اعم من الجمع
 وهو الفاعل فقول الراغب جعل لفظ علم في الافعال كلها وهو علم من فعل ياتي في كلا
 معنييه لا ان يقال اراد نفي اعمية فعل وفيه بعد لا يخفى في الحقيقة ان لفظه فعل لان
 الفاعل في قوله ياتي فيه النفس حال فربه على فخره بخلاف الجيم فانه حرف شريك
 فيه النفس عند فخره على فخره **قوله** او بمعنى جعل بمعنى **قوله** علم ان جعل بمعنى في لفظ
 العرب لمعان بمعنى الخلق كقولنا نقا وجعل الظلمات والنور ارضي بمعنى البصير
 كقولك جعلت نورا اسودا وصيرته اسودا وبمعنى التسمية كقولنا نقا وجعلوا
 الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا انا او سمونهم انا انا وبمعنى اخذ وشرع كقولك
 جعلت الشيء اراخذته وشرعته وبمعنى اوجب كقولهم جعلت للعامل كذا وكذا
 وجئت وبمعنى القى جعلت بعض مني على بعض وبمعنى بعث كقولنا نقا وجعلنا

معناه

معناه يارون وزيراً وبمعنى قال كقولنا نقا وجعلوا الله انداداً وبمعنى بين كقولنا
 انا جعلنا قرانا وبمعنى ايجاد شيء من شيء وكلمة سنة كقولنا نقا وجعل لكم من انفسكم ازوا
 وبمعنى الحكم بالشيء على الشيء حقاً كقولنا نقا وجعلوا من المرسلين او بطل كقولنا نقا
 يجعلون الله البنية وبعضهم يدرج بعض هذه المعاني في بعض **قوله** ولما فيه حروفه
 وجعل الخرج الكلية والافعال حرف مخرج مخالف لمخرج الاخر والاول اياه وهذا مستقر
 لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه شموله لغير اياه لكن اذا طلب هذا الوجه يرجع على نحو
 علم جعل الوجه الاخر مرجحاً كما علم على نحو جعل اما اذا اطلب المرجح على عمل فعمل كثره
 الاستعمال وفتح العين مرجح لان فعله باب فتح وعمل باب علم **قوله** واما التثنية
 كلمة اما حرف شرط وتفصيل كلام مجمل وتوكيد اما الشرط فبديل لافعالها
 لا يقال قد استغنى عنها في قوله **قوله** واما القتال لا قتال ليرى لاننا نقول هو ضرورة
 كقولنا من يفعل الحياء لله يكثرها ولا يقال قد حذفت في التثنية في قوله نقا
 فاما الذين سودوا وجوههم كقوله لا نقول الاصل فيقال لهم انتم قد حذفت القول استغنى
 عنه بالمقول فتبقي الفاء الحذف وتبني بفتحها والفتح استغنى لا كما في ج ع في بصر كقوله
 الطواف ولو صلى احد غيري ابتداء لم يصح علي الصحيح وفي بعضه انه فاء جواب اما الحذف
 فغير الضرور اصله والجواب في الاية فزودوا القدر والاصل فيقال لهم ذو القدر فزودوا
 القول وانتقلت الفاء الى المقول وما بينهما اعتراض واما التفصيل فغالب حالها
 وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدهما في موضع
 ذلك القسم فالاول نحو قوله نقا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيد لهم في
 رحمة منه ونضار واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا **قوله** نقا فاما الذين
 في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشاء منه الفاء تأويل اي واما غيرهم فهو منونون
 ويكفون معناه الى ربهم ويبدل على ذلك والاسخون في العلم يقولون انهم كذا وكذا

وتكونه

علم

معناه

الفئة

والربط ولا يذكر له جزء من زبد وان كثر ما لم يحد وعمره وان اعطى جابها لم يحد في
غير ذلك فقل القول بالي القلاء فنيا وطني ان فاشي بك سابق في الدهر فليست كيك
البال لظهور ان المعنى على المضى دون الاستقبال ثم كونه بهذه الواو والى ان
الزخم شرب وعليه يظهر وقال الجنز انما للعطف على محذوف وهو ضد الشرط
المذكور وقال بعض المحققين في النجاة انما اعتراضية ومع ما يسلط بين اجزاء
الكلام متعلقا به معنى وقريب من معنى الكلام في ان اعانه اعلم ان هذه المعاني
اسما بالاشراك اللفظي واسما باليكو في الاعانة حقيقة وفي الاصابة والرزق
في زفان نصرة الغيث في الارض يلزمها اصابة ابابا وتحرير فواض النامية
واحداث نصارتها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال الرزق وحفظه من زيادة للزوم
في الصوريين غير معقول كما لا يخفى فارب الا لازم فيها قوله ونصرة الغيث الارض الغيث
المطر وغاث الغيث اي اصابها وربما يسمى النبات والسماء غيثا قوله وضرب مثلا
كذا ان بين قال البيضاء وضرب المثل اعتماله من ضرب النجاة واصل وقيل شئ على
الاخر وقال الراغب الضرب ايقاع شئ على اخر ونصرة اخذ في الضرب قولهم بين
نفايسه كضرب الشئ باليد والعصا والسيف ونحوها وضرب البرهم اعتبارا
بضربه بالمطر والضرب في الارض الضرب فيها وهو ضربها بالارجل وضرب النجاة بضرب
اوتاهها بالمطرقة وتسميها بضرب النجاة قال الله تعالى ضرب عليهم الذلة الالهة
الذلة النفاق النجاة وقال المطر زرق المغرب قال العفراء فلان بضرب فيه بالثلاث ان
بافذ منه شئ كما في ما له من الثلث فلا وجه لما قيل الا شبه الا يكون في الدق واليسير
حقيقة وفي السبري لا والحقيقة محتمل احتمالا رجوحا والتميز الاصل بمعنى النظر
يقال منظر ومن كثره وشبهه وشبهه وقال الراغب النظر اخضر المثل واصل المناظرة
كانه ينظر من منظرها الى صاحبها ربه وقال الطيبي المثل اعلم الالف المصروفة

هذا اللفظ في
الاجزاء

المعاني

لأنهم لا يأن الله يقال لما ثبت ركة في الجوه فقط والتسبيح فمما ثبت ركة في الكيفية
فقط والمكسور فمما ثبت ركة في الكمية فقط والشكل فمما ثبت ركة في العدد
والمسح فقط والمثل عام لا يجمع ذلك ثم نقول في القول بالمثل مع
بمورده ولم يبرر واوله يجعل ذلك القول مثلا الا اذا اختص بزوج العزاة ولذا لم يغيره
عما ورد عليه قال السيد ان يجمع في المثل اربعة لا يجمع في غيره في الكلام ايجاز اللفظ
واصابة المعنى وحسن التفسير وجودة الكناية فهو زيادة البلاغة ثم التفسير للصفة
والحال اذا كانت عجيبة ان لا وفيها غربة وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى
الممثل ورفيع الجاهل عنه وابرار في صورة المثل المحسوس ليس عنده الوهم العقول
ويصالح عليه لان المعنى الصريح انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان طبعه ميل
الحسن والامتناع ادراك المعاني الكلية فاذا تمثل المعنى العقلي بصورة محسوسة
اذ علمه وانقاد وقبل المراد ولهذا كثر التمثيل في كلام البلغاء والحكماء والاشياء
وقيل في الكتب الالهية قوله اذا كان غير فقل ولا اله فانه قلت له ثم تقرر
وجود حرف الخلق في الفا قلت لان يكون ساكنا نحو امر فلا يلزم النقل اول الان
كارة الميت فلم يعد له غير الاصل في ان يوجب سنج بالفتح في الماضي والكسرة في الغابر
والى المله اذا رفع صوته بالبكاء وتجب السمع ايضا بتوجب فجا اذا افند البع
ويحتمل الا يكون تحت بالنا اذا براد وهو من باب ضرب ايضا وقطع ايضا على ما نقل
الازهر في وجا ايضا ويجوز ايضا مجيئا وجبته كضمة وجبته كضمة وجبته
ايضا على ما في القاموس وعلى ما في المتن رها اسم لا غير وفي التصحيح والمنقول
لازما ومتعد يا بنفسه وبالباء تقول جئت شيئا حنا اذا فعلته وجئت زيرا اذا
انبت اليه وجئت به اذا حضرت وقد يقال جئت اليه على معنى ذهبت اليه على معنى
ذهبت اليه وجاء الغيث اذا نزل وجاء امر السحابة اذا بلغ وقد يعني جائني

هذا
بما اذا ان التفسير
والفهم

الفاء

هذا
بما اذا ان التفسير
والفهم

تقرر الشيء على صفة نحو قوله ما جئت حاجتك قبل هذه الكلمة اول ما اشتهرت به قول
الخواجه لابس عيسى رضي الله عنه حين اناهم في قبل على كرم الله وجبره بسند عيسى من الخرج
الى الحق واجيز تقديم هذا الى غير هذا المثل فليل ومنه قولهم جاء البرقيزير ومنع
وقيل تعبيره بالاولية بالبر المقصود الاخبار بالبر المسمى نفسه حال كونه متصفاً به
الصفة بدخوله على هذه الصفة افتى انتفى الشك كلمة مني في الظروف الزمانية المتضمنة
للشك الحارم للفعل وقد يكون خبراً أو الفعل الواقع بعده مبتدأ أو على تنويع منزلة المصدر
كقول صاحب الهداية مني بغير مستعلاً اي ضرورية مستعلاً ان زماناً وقد يعني بمعنى ما
كقولهم افرجها مني كما انما كانه وبمعنى في كقولهم وضعت مني كفي في كفي وبمعنى وظافه
احرف الحلق سنة وقيل بضم السين وهو منه صبي سبويه والي الحسن سنة منها ما ذكره او او
آخر الالف كمن لم يعنه بها العلم اصالتها في غير الحرف والاسم الغير المتكسر على الالف
والهمزة حرف واحد عنده المحققين والحق ما ذكره الشيخ ابو علي بسنا في رساله في
مناجج الحروف وصفاتها وهذا الخنج الاول هو الجوف واسفل في الحلق ويخرج منه
حرف الالف والواو الساكنة المقنوم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها يسمى
هذه الحروف حروف المد واللين والهمز في الجوف وقال مكي زاد غير الجوف معهما الهمز
لان مخبرهما المصدر وهو ما يتوسل بالحرف قلت التصديح اختصاص هذه الحروف بالمد
بالجوف ووالهمزة لانها اصوات لا تعتمد على مكان حتى تنصل بالهمز او غير الهمز
لان مخبرها أقصى قاع اه وانما سميت هذه الحروف حلقية لان مخبرها الحلق ومخرجها
هو لسانه ليزن منه ذلك الحرف والحق صدق معتد على مقلع صفة او مقدر وتخص
بالانسان ومنها حرف الهمز بانه حيلة ما بينه المصوت بها بماز صوته عن صوته اخرى بمازها
وانقل ينادي اسمي قبل ووكا مثل غنة الصوت مما سمع كما ان اليه الشرح
والنوع انما يتفضل بغيره حرف وقيل الحرف لا العارض والمعرض بل محمودهما وهذا

—

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

2. 1940

—

النسب بمبحث العلوم العربية والصوت قبل ما هيته وآنيته غيتاع البيا والبعث
عرفوه منهم من قال انه اصطكاك اجسام صلبة ومنهم من قال انه جسم خالص من الجسم
ومنهم من قال الفرع او القلع ومنهم من قال تجميع الهواء والتخل منطوية اذ لا شيء منها
يسمع ولا صوت مسموع وذكر الجعفر الصوت هو الهواء متفجج في تصادم جسمين
وقبه نظر وقال الحكماء وهو كيفية تحدث في الهواء بسبب تجميع ذلك الهواء الذي هو صوت
وسكونه بعد سكونه بسبب الفرع الذي هو لا ساك بعنف او القلع الذي هو لا انفصال
بعنف بشرط مقاومة المقروء للفاع والمقلوع للقالع وقول الفطاني في لطائف
الانوار ان الصوت هو الحاصل من دفع الريح الهواء المحتبس بالقوة الرافعة فيخرج
فيصدم الهواء اليه كمن يحدث الصوت في فرع الهواء المنقطع عن الريح تعريفا للصوت
الخارج في الغم على رأي الحكماء وقال رحمه الله عليه كل الحاصل في الصوت كيفية تحدث بمحض خلق
الله تعالى غير ناثير لتجميع الهواء والفرع والقلع كالحادث وقوفه الخارج بان
تكنه وقد دخل عليه طرفة الوصل وتغل البر يتنهر الصوت فيمتد الصوت فتمه في حربه الاب
نزلت انك تقول اب ولكنك فيمتد الشفائين قد انطبقت احداهما على الاخرى **والله**
على هذا الترتيب اما جمع باقية بناء على ما قيل من الحروف والهجاء والحروف للصوتية نحو
في وعلى ونسأهرا كلها مؤنثا واما جمع باقينا على كونها مؤنث الحروف باعتبار التثنية
باللفظة والكلمة على ما قيل والمحققون في الادباء قالوا ان فاعلا صفة اذا كان في غير
ذو العقول يجمع على فواعل فيسا مطردة او سره ان الجمع فيما لا يعقل في الذكر مجر مجر
المؤنث فيمن يعقل وقال ابن مالك في الترخيم الثانية وفواعل جمع فاعل صفة لذكر مالا
يعقل كجسم طالع وطواله وجبل نامح وشوامح مطردة نص عليه سيبويه وغلط كثير من
المتأخرين في حكمه على مثل هذا بالشذوذ فلا وجه لما قاله الشارح في التلويح من انه العوارض
جمع عارض على انه جعل اسما واما فواكر فلا شيء الا يكون في المؤنث فلم يخف فيه التيسر

وعدم التأويل

والذي هو

1201-3-11

واسما هو الك فاني جاء في المثل يقال هالك في هذا الم فمري على الصل لانه فمري
في الامثال ما لا يجي في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرور الشعر في ههنا
تبيح ف ما قبل ولفذ فواكس وهذا الك ونواكس في جمع فادس وهالك ونكر
على ناول فمري ذكره ابن كمال بان في شرح الهداية تم في الترتيب خلاف لشرح
حيث قدم الى المرحلة على العين ولكن حيث قدم الى المعجمة على الف على المعجمة فوه
ثم استشرعنا صا الى قوله فاجاب او اضمرا لا اعتراض وادعى اليه بتصريح الجواب
من قولهم استشرع فلان خذوه او اضمرو والجواب يستل في السؤال فاطلاق السؤال
على الاعتراض صري او كناية باعتبار ان فيه معنى الاستفهام **وهو ما ياتي في ناول**
للفقاس او سواء كان وجوده قليلا او كثيرا الا انه لم قال المراد بان **الكل كلام**
على خلاف لقياس الى قلة وجوده وكثرة وقد يفرق بين الشاذ والنادر والضعيف
ان الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا لكن بخلاف القياس والنادر هو الذي يكون وقوعه
قليل لكن على القياس والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه الى الشبهة ففان كان في كلف
كالا ياتي في الشاذ في الفا للقياس وقد قال في المطول ان الى ياتي وطور وسخر وقطط
شعر وآل وماء وما شبه ذلك ليست في المعنى لغة في شئ لانها كذلك شئت في الجمع
فمن حكم المشتبه فكانه قال القياس كذا في هذه المعنى **اجيب** بان كونه فمري لا مثله
من الشاذ المعنى لغة للقياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا ياتي في جعلها من جهة
تحت القانون المناظر فمري واعلم كما ان عند الفقهاء قياس وكسى ان كان ذلك عند البين
قياس وكسى فجميع ما جاء على خلاف الاصل على موجب الاختصاص وهو راد في
افصح الكلام فالا قبل فمري في الباب الثامن في القاطعة الثامنة من معنى الميب
اذ لم تفصيل لا يضاف الى معرفة مفردة كما لا يضاف اليها كل وان لا يقال الا ان
لا استغراق فيفيد لعدم لانا نقول لم يسمع زيرا افضل الرجل وان اريد ذلك على انه قد نزل

جمل

المراد من الكلام المذكور

من نظره

منه
المراد من الشاذ
وان كان في المعنى

عدم جريان
القياس في
هذا الكلام

ان ما يضاف اليه الفعل التفصيل يجب كونه لانه للجنس فقط فنقول ان شرح مختصر القوم
نصحي القول القوم الذين رتبة الايام لا استغراق ليس صحيح ولا يقال ايضا الا ان رتبة الايام
مضاف الى نكرة مفردة لانا نقول فيه **المراد** بعد لا يخفى **اجيب** بان المضاف محذوف
والتقدير افصح افراد الكلام كما في قولهم وجه زيرا حسنه ان احسن اعضائه لكن قوله
كما لا يضاف اليها كل وان يتقصر بقوله ناكل الطعام كما في قوله لا ياكلون ولا يقولون
السلام كل الطلاق واقع الاطلاق المعنوي ويقول عليه السلام كل ذلك لم يكن في
ذو البير ويقول الشاذ قد اصبحت ام الخير فمري على ذنب كده لم اصنع وايضا يتقصر
الامثلة قولهم لفظه كل ان دخلت على المرفقة اوجبت عمود اجزائها اذا المراد في كل منها
الامر ان يحد يحد الى موسى قال يا رسول الله ان الكلام افضل وحيث عبد الله بن عمر بن الخطاب
خير ويقولهم ان بغداد اطيب وقديما في الانتفاض الثاني يمنع كلمة هذا القول واما
تاج الدين السبكي في شرح منراج البصائر في الحديث الاول ان الايام لا يفسر بالمعنى
الجنسي في المعنى كالنكرة وهذا جواب عن الشك انهم التفصيل ايضا لولا عدم سماع زيرا فاضل
الرجل والجواب عن الحديث الشاذ **المراد** ان الشاذ والضار على ما في قوله في لفظه
حكمها حكم من رتبة الايام في العموم والخصص فالمراد بها مفردة وكذا المرح الى كونه
تفسير ذنب للتكثير والعموم بقرينة المقام او لانه اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا في السيرة
وفي فصول البديع مرادهم ان الكل الداخلة على المرفقة لوجوب العموم الا في اجزائها **بفمري**
منكر والمعنى في قولهم كل الرماح مأكول كذا في اجزاء الرماح مأكول والجواب عن قوله
عن افضل ان دور الايام وان خصاله وان دورها وتبقى صحتها بحث وهو ان نصية الكلام في
عن ضعف التأليف وتناثر الكلام والتقصير مع فصاحتها ولا شك ان هذه المعنى مما لا يقبل
الشكك والتفاوت بالزيادة والنقصان كالعدم والطلوع والغروب فلا يفسر فيه فعل القصر **المراد**
المراد في الفصاحة مع الشكك ويمكن ان يجاب عنه بحمل الافصح على الابلغ ولا خفاء في تفاوت

منه

منه
كونه حكم اسم ان شاذ
وهو كذا في المعنى
بفمري

ان

ان

بالزيادة والنقصان او بجملة على التخيير عن معنى التفضيل وتأويله بالوصف كما يدل عليه قوله
في الجواب في كلامه فصيح وهذه اصواب على اشكال الاضافة ايضا ولكن ذلك مشروط بان
يكون مجردا عن الامور الثلاثة الدائمة والاضافة ومن مع كونه سما عابجا يجب التقليل عن الخصة
الصفة عند غير الغير على ما صرح به الرضوي فان قيل على تقدير الخبر ما في ثمة صيغة التفضيل
فانزهة بالمبالغة وادعاء الزيادة فليحفظ ^{هنا} فانه ينفع جدا ^{هنا} لنقصان او القانونا المستبط
من تتبع تركيب اللفظ ^{هنا} دون الاستعمال او دون وضع الواضع يقال هذا اللفظ كقول
المرصع باناء المعنى ويقال هذا مرسل اي غير موضوع باناء المعنى فالمراد به الموضوع في قول
المرصع وادعاء الدائم كذا قيل اعلم الا معنى دون في الاصل ان في مكانة الشيء يقال هذا
ذاك اذا كان احط منه قليلا ومنه ترعرع الكتاب لانه اذا ناء البعض من البعض وذاك هذا اذا
خذه من ادنى مكانة منك ثم اعتبر للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد وها لمع وفي الشرف
ثم اتسع فالسئل في حرجها وزجره وتخطى حكم ولا ^{هنا} في اذ لفظ بالتاسيع المذكور في تفاوت
والاخطاط على ما صرح به الشريف وقيل بمعنى قدام في الاصل وقول الشريف في تقدير قوله تعالى
شهداكم من دون الله او دون السئل بمعنى قدام الشيء ويؤيد به مستعار من مضاهي الضمير
اعني ادنى مكانة في الشيء بآية كلام صاحب الكشاف في الاسرار حيث ذكر فيه معنى دون بمعنى تقيم
ولم يعبه في الجواز لان آية الكتاب المذكور تفصيل معاني الجانبة على المعاني الحقيقية بتقدير
بقوله ومن الجواز ويجوز بمعنى بعد وبمعنى عند وفي القاموس هو فوقا ونقصه ومعنى الشريف والخسيس
وبمعنى الاموال والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير ^{هنا} وقسم على لفظ الاستعمال
الفيكر لا يقال كيف ^{هنا} قسم في الشاذ وهو عندهم ما بين الفيل والشيء كما انبأ اليه في تفسير
البيان في تفسير ثلثة قسم لاننا نقول لفظ ان ^{هنا} يطلق كثيرا على ان ^{هنا} ايضا ثم معنى في ^{هنا} استعماله
فلما ذكرنا في اللفظ على سبيل المثال وهو ذكر الشيء بل في غير قوله في صيغة اولي صيغة منة
ما ذكرنا ان في شرح الكشاف في قوله بعضهم في جوابه قال انك لن تبسط الشراذم فليحفظ

عني ونوعاً محققاً او مقدماً فالاول كقولهم قالوا اقميخ **شيئاً** نجد انك **طخيت** قلت انظر الى
جبهته ونقصا **الشيء** نحو قولهم انما صفة الله هو مصدر مؤنك لانما بال الله او نظير الله
لان الالباء ينظر في النفوس والاصل في ذكر التطهير باللفظ الصبيغ ان النصارى كانوا يسمون
اولادهم بماء اصفر ليمسوا به الماء المعموديه ويقولون انهم يظن بهم فغير من الالباء بال الله
لوقوعه في صفة النصارى بقدر ما يكونه قربته الحايه التي حاسب النصارى في النصارى
اولادهم في الماء الاصفر لا يلزم ان يكون ذلك كله بالنظر الى السابغ فان السكاكي قد صرح
بالثالث كله في قوله تعالى الله نوحاً ابراهيم ثم لان ذلك الالف كلمة من قبيل الجاء والعلاقة فيها
التقارون في افعال كما تفق في فصول البديع لا الوقوع في الصفة كما هو المشهور لان الالف
مصححة للاستعمال الذرية الوقوع في الصفة ومقدمة عليها فقول الشيخ في شرح الكتاب
ان الالف كلمة ليست بحقيقة ووجه الجاء ليس بلفظ ولذا قال الرخشي هو في بديع في كلامهم
وطر يوجب ليس على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في شرح التبيان انها ليست بحقيقة ولا في لفظها
العلاقة المعبرة بين الطنج والحيطة وقوله ولولا الذهاب الى القول بانها ليست بـ الجاء لم يكن
التفصي مما عيب على النبي في قوله تسفني ماء اللام البيت وقوله وهذا لانما في التفصيل
في قولهم اللفظ اما ان يستعمل فيما وضع له وحقيقته او في غيره هو مجاز او كناية لا لانه
باعتبار اللفظ مع المدلول وهو هنا مجاز ولفظ المصاحب وموافقا به في غير نظر الى المعنى
وان افاده لا بالقصد الاول ولولا تفق الجاء في بعض الصور كما في جزاء سبته فان كان ذلك
كانت سبته عم الاولى لكن غير منظور الى كونها سبته في هذا الباب ولا يصلح ان تكون سبته
الاولى علاقة الجاء لانها قرينة في هذا الباب ليس على ما ينبغي قال ابراهيم الثالث في شرح
والثالث بكنة مرهنة في كلامهم حتى جعلهم الاهتمام بها على اخراج الشيء عن اصله وقال الرخشي
في تفسيره في المؤص فقد غير واكثر كلامهم في قوانينه لاجل الازدواج كقولهم عليه السلام
غير فزاي ولا اندامي وحقه ولا ساد ميم لا ذجج نادى وقوله عليه السلام لا لا ثوماً ولا ثباتي

والجبال والقبس الحوائط لانها جميع حائل وقولهم لا تبس الغدا يا والغبس الغدا
 وقولهم عند مساسه وناه اراءه وناه لانه لا يتعدس وقولهم هناك في الطعام و
 مراني وانما هو امرائي وقولهم الرخس في دساجة الكس في عمارة وعناء والفسر عني
 وطول وقولهم عليه السلام اتركوا التزك تركوكم ودعوا ما ودعوكم فانه عليه السلام اقبل
 ماضي برع فقول صاحب المغرب في قول الفقهاء بنية الباس بخرج غايبة **المراد**
 نطأ فخصر لربني وقد يقال معنى مخالفة استعمال مخالفة وضع الواضع بمعنى انه خلاف
 ما ثبت من الواضع فلا مشاكلة **المراد** لا يقال الي يائي لانه اه وقد يقال الي يائي
 بمعنى استنع وهو فرع منع فلما كان في لام اصل ما كان حرف حلق فكان في حرف
 حلق وقا يقال الي يائي مقول بياك بياك فكان عينه حرف حلق في الاصل المقول عنه وهو
 ليس بقول **المراد** انها حرف حلق على ما ذهب اليه ان طسبي والسكاكي يسمونه
 وابو الحسن لكن ان طسبي جعل الالف بعد الهمزة والرهاكي نسب الي سيويه وجعلها
 السكاكي بينهما قبل ومعنى جعله اياها ما خرج الهمزة ان يسداه صاحبها الحلق ثم تحذف
 على الكل وبقيت الالف في هذه في جعل هذه الحروف ستة فيما سبق الا ان يقال انه
 انشأ الى المرحلين او ذهب الى ما ذهب اليه الموقوفون من الالف والهمزة حرف
 واحد او عده ما بفتح العين لاجله كما ذكر **المراد** لا يجب ان يكون الفتح لاجلها لزوم الدور
 والدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه من جهة واحدة اما بمرتبته ودور امعها الجرا
 ويسمى ومضرا والي برز ان ر الى دفع الدور بان يقول كانهم لما علموا الا ان
 قلب الف على تقدير فتح العين لتعوق فتحها اذ يكون فتحها مع حرف الحلق **المراد** في
 يقال قلعة بني عامر والقصبة الكس في المعاني من باب كذا كذا في بعضه من قصبة لثقت
 هذا الكتاب وقد وقع في عامة الكتب ان ياء علم يعلم ومن بعضهم من لفت طسبي **المراد**
 والصحيح ان عامرية كما ذهب اليه ابن الجايز وذكر صاحب الكس في تفسير قوله تعالى

الحجبة مو

المراد

مصرح

وهلك

وهلك الحزن والنس في سورة البقرة انه قرأ الحزن وانه بك بفتح اللام بينا انما
 ثم قال ويح لغة الي يائي وذكره اخبره الاحق انه قرأ فزل بفتح اللام القوم القاتل
 بفتح الياء وكسر اللام وفتح من هلك هلك ثم في وصف لكسر بالفصاحة نظرا
 الفصاحة لا تطلق الا على محصورة لا بوصف بملك المعاني الا المفرد والحكام
 والمنكلم **المراد** ان يحمل على المعنى الغوري وهذا الظهور او يقال الموصوف هو المفرد
 المنكلم والاستناد الى الكسر استناد الى السبب **المراد** وانما كسر يركس وعنه صاحب كس
 من الشواذ **المراد** ان كان ما ضمه على وزن فعل مكسر العين قال الخوارزمي في شرح
 المفصل هذه الابواب الثلاثة الاولى والثاني والرابع دعائم الابواب لا يتناول
 بفعل بفتح العين في الاول وكسرها في الثاني وقال ثعلب اذا شغل عليك فاعلم انه
 مراد به هو فاحمله على فعل بفعل بكسرها فانه اصل الابواب كلها وقال ابرهني بكسرها
 ان يحكى على بفعل بكسر العين وباب الازمة ان يحكى على بفعل بضم العين وقد يحمى هذا
 في هذا وهذا في هذا **المراد** الاستثناء المفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره يحكى
 مضارع فعل مكسر العين على وزن بفعل بفتح العين في جميع المواضع الامثلة وكما
 النية المفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبل لانه غير مشتغل عنه مستثنى منه
 فعله المستثنى ويكسر الالف في اللفظ لاني المعنى وقبل المستثنى بحسب الظاهر كما
 الاستغفار بالمستثنى منه اذ هو محذوف فقوله المستثنى مفرغ منه على ظاهره اذ الفراغ
 وصفه ويجوز الاستثناء المفرغ في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه والاكتر
 ان يكون في الفضل وقد يقع في غير الفضل نحو يحرك الفك المفل في الاكل والتمسح
 قال ان ح في شرح المضاح لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة نحو جاءني
 رجل الاكرم واعترض عليه ما ميني في شرح المعنى بالان في الخلاف في هذه المسئلة
 سهو قول مراد ان رج في الخلاف المتقدمه فالسهر في مقالته لا يسن اذ قاله

نفس كلامه بفتح

المراد

بفتح

مصرح

المراد

واعلم ان يقع بعد الا في الاستثناء من فرع الجملة ومعها اسمية كقولك ما جاءني امر ال
زيد غير منه وهذا قيل التفرع باعتبار النصفة ولا فرق بين ان يكون الوصف المفرد او جملة
واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حال كقولك ما مررت بزيد بالثوب قائم ومع في الكل
صفة واذا وقعت بعد النكرة فمن صفة والوجود ان يكون حالاً عند مجوز الحال والذكر
ومجوز وتول الواو معها فتقول ما مررت بامر ال او بغير منه ولا يجوز ان يكون بمر لا ان
الجملة لا تبدل في المفرد كذا قبل وفيه نظر لان مرجع علاء ال ليس السطحي في حركاته المقتضية للترج
في الاجرم انما كان اثرنا بدله في ضمير الاجرم وقال ويجوز ان ال الجملة في المفرد ثم قال مرج
العلامة ببدلية لا ينفصل في شعبة وجوز الرضى وصاحب الكشف والمغني كقول الجملة
الكتف مائة بد لامة المفرد واما فعلية ومعها ما قبل مبتداه عند ما جاءني زيد الى يفره
او صفة نحو ما جاءني منهم رجل لا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الاء
بضحك وكثيرا ما يقع ال بعد الاما ضبا مجزوا مع قد والواو نحو ما اشته لا اناني
لانه فقد لزم تعقيب مضمون ما بعد ال لما قبلها فاقبم الشرط والجزاء وهذه ال
مما لا يفرق ان مضمونه بمضمون عالم الاعلى تأويل العزم والتقدير وجعل المفرد علم
المجزوم به كالمواقع الى محل وقد يقال اذا وقع ما نحو بعد ال شرط معه قد نحو ما كان ال قد
غيره او ما من آخر سابق مضمون ما انعمت عليه ال انكر او مضارع مضمون مضمون قد قوله تعالى
وما ياتيهم من رسول الا كانوا في معنى النفي نحو انشدك الله او انشدك الله ال
فعلت وهو ان كان فعله صورة ال ان حادولكم والمعنى ما اطلب منكم
لا فعلك فكلمة انشردل على الطلب ووجه التقدير الى الثاني انهم مضمون معنى
ذكرت اولاً ان بمنزلة دعوى حيث قالوا انشدك الله والله كما قالوا دعوى بزيد وزيد
فان قبل المذكور شبهة فواجه معنى النفي قلنا دعوى به لغيره المثبت معنى النفي وذكر
صاحب الكشف في قوله تعالى والذين كفروا هم مفلحون انهم يفلحون ان يفلحوا مفلحون

هذا هو الوجه
في قوله تعالى
وما ياتيهم من رسول
الا كانوا في معنى
النفي

هذا هو الوجه
في قوله تعالى
وما ياتيهم من رسول
الا كانوا في معنى
النفي

هذا هو الوجه
في قوله تعالى
وما ياتيهم من رسول
الا كانوا في معنى
النفي

النفي

النفي اي غير حافظين وذكر صاحب الكشف في مثل قولهم لو لا على الكا غيرها لكانت
لحالة النفي كانه قبل ما كان غير الاصل كما وقد يوجه بانه لا انقضى معنى النفي الذي تضمنه
القسم لانك اذا ^{قلت} غير بالله تعالى فقد ضيق الامر في فعل مطلوب فكذلك
قلت ما اطلب منك الا فعلك وبقي معنى فائدة ومع ان ال يكون حرف عطف عند
الكون ليس بمنزلة لا العطف في ال ما بعدها فخالف لما قبلها كونه ذلك منفي بعد ال وهذا
موجب بعد نفي وقد يكون بمعنى غير منصرفا وبما ليسا جمع متكررا وشبهه والراب شبه الجمع الحرف
بلايه الجنس والمفرد الغير المختص بواحد وخصني كلاما يسبويه انه لا يشترط كونه موصوف في معاد
شبهه وشرط انما الجب في وقوع الاصفة تعذر الاستدلال بان يكون تاييده لجمع متكرر في خصوص
فلا يجوز حذف موصوفها وقد يكون عطف بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى كمن تفضل
والفرد ابو سعيد وقد كثر في قوله لا اسمي واسم جني واسم مالك ^{او} اما افضل لفضل العلم
معناه الفضلة والزيادة لانه الفضيلة والعلمية في الفضل لان الشا يشترط في ال الفع في النفي والضم
في المضارع وبعضهم جعله الشرط كصاحب المراج وكله على ان لا يترتب في بطنه يقال له انما
رعاية المتكاتب بل ^{اللفظ} ومعها لانه لا اختيار للنفي والمضارع حركة لا تحصل الا ^{احد} بعد
الشخص الاخر وانما هو او انما لها مرتبة اختصاص بالزوم بالنسبة الى غيرها كالفضل الازم
بالنسبة الى عالم والمفعول الازم ليس فاعله نكبت لما وضع هذا الباب وهي الصفات اللازمة للزوم وهو
في الحقيقة الغية الغير الفاعل فاختبر اللفظ ايضا للتسابق ^{او} ويكون لافعال الطبايع والحيوان
علم الطبيعة ومع القوة المدونة في الشيء التي لا تتغير بها ما جدر منها ويكون الصاوم منها نرا او قد
على نهم واوله قبل الطبع في اللغة السجبة او الخلقة التي جبل عليها ال ان لا يوصف الا بصفات الطبيعة
والطبايع بالكمس مثله وقول بعضنا ان اصل ال الطبع قوة النفس بحكم الاحكام غير فكر ونظر فربما
قالوا وانما يجب اللغة واما يجب الاصطلاح في الطبع علم مطلق في التطبيق ان الطبع في الاصطلاح سابق
مبتداه فركنه مطلقا سوادا له انوار كحركة الحيوان اولاً فركنه الا ذلك غير يجعلها غير شريطة الا

هذا هو الوجه
في قوله تعالى
وما ياتيهم من رسول
الا كانوا في معنى
النفي

هذا هو الوجه
في قوله تعالى
وما ياتيهم من رسول
الا كانوا في معنى
النفي

هذا هو الوجه
في قوله تعالى
وما ياتيهم من رسول
الا كانوا في معنى
النفي

هذا هو الوجه
في قوله تعالى
وما ياتيهم من رسول
الا كانوا في معنى
النفي

والمراد بمجرد الحركة الصورة النوعية او النقص على ما حقق في الكلمة والطبيعة ما يخرج عنه
الحركة من غير شعور كالصورة المحيية التي تكون مبدءا للحركة الطبيعية ثم غير شعور كذا قال الامام في كتاب
الاثبات وقال الشريف الجرجاني قد اطلقوا الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصورة النوعية وقالوا
الطباع لم منها لانه يقال على مصدر الحصة الزائدة الاولى للحرف والطبيعة قد تحضر بما يصدر عنه الحركة
والكبر فيها هو الاول والزيادة غير اداة ثم ليس المراد بالجميع ما يمكن ان يكتب به بالزينة في صفا اللون واللب
المسوخو ذلك بل المراد به كونه لا عنصرا متشابها على ما ينبغي ان يكون وبالفتح خلاف ذلك فهو مقتضى
الطبيعة اذ لا يختلف ذلك وقال عماد الدين الكاشي الكرم كصفة لفظة تقضي افعالها
الى الغير بالمال والغير كالعفو وقال السيد عبد الله الكرم نقبض اللوم وهو جامع للخصال
المرضية فانه ان كان بمنزلة النفس فهو شجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان بكفر ضرر مع
القدرة فهو عفو وقيل الكرم بمعنى الجود والبر وهو اشرار الغير بالخير بالعدل والعفو ويكره ذلك
ملكه للنفس الركنية بل غلبة لطفه وحسن عقله وشرعا وتقودها فيقصد الكيفية النفسانية
الخاصة واراد بقوده ونحوها الصغر والكبر المراد بهما ليس عظم الهيكل وقصره اذ الصغر قد يكون في
مكان في الكبير بل المراد التقابل لخاصة الرزيع من لشي صادرا عن الطبيعة بالنمو والوقوف
ولم يجعلها في الافعال الطبيعية لاختلافها باختلاف الاحوال والادوار فلو لا يكون ذلك
الابواب الثلاثة كلها يكون متعديا ولازما لهذا الباب فان لازم لا غير عليك التنبه
للمشك في موارد الاحتمال **قوله** وشركه في الوجود والاصول حيث يك الدار في ذلك الاختلاف
لكنه استعماله فيكون متعديا في الحقيقة فانك لو قلت في شرفتك بكذا لشرفتك لا يكون متعديا
فشرود في جهة استعماله على صورة المتعدي اذ هو ملتبس وقد يقال بكذا لا يكون متعديا في جهة
ممنوعه في حال قليل قول غير يساوي في حكمه الرخول في طاعة الكرماني او في حكمه في ذلك لم يجز
في الصبي في فعل بعضه تعالى متعديا غيره واما المتصل فقد تنفرد فيه قال الكاشي في حقه قوله
قوته وقاير سببه لا يكون ذلك لانه متعدي وقيل انما المتصل امره بعمل على الصبي ولم يجز في سببه

حفره ۷

فصل

فصل بضم العين متعدياً قول واما الرباعي المجرد اعلم ان ابواب الرباعي كلها اسرار كان
مجرداً او مزيداً بزيادة حرف على الثلاثي المجرد ما حقا كان او موزناً يكون متعدياً ولازماً
وكي على النصب في مواردها وفعل قد يصاغ في اسم رباعي لعمل مسماه كقوله مصر
الفرموص اذا حضرم ولما كانت المسمى كعقرب الشيء اذا التواه كالعقرب و
جعل في شيء كلفظ الطعام وعصفر الثوب ولا صابة بمسماه كعقربه اذا اصابته برفقة
ولا صابة بمسماه كعرجه اذا اصابه بعرجه ولا ظهار بمسماه كعصابت الشيء
اذا اخرجت عصابه ولا اختصاره الكناية بكسمل وحسبل وسجل سجل
بن قال لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله ومحمد وجعفر اذا بسم الله الرحمن
وسبى الله وسبحان الله والحمد لله وجعلني الله ذكره في شرح التسهيل
لانه ليس في كلام اربع حركات فيل هذا مقول بنحو يدي وهو البعير الخفيف وتكتب بالعين الملهة
المضمومة وهو قطع في الغنم فلما الاصل هو ايد وعلا بط فحذفت الالف للتخفيف
ويكون به ال الرباعي المجرد نحو حارب نقول حوربه فتجوز به قلبه والجوزب مقرب الجمع
الجوابية والها للجمه ويقال الجوارب ايضا وجلب ال لبس الجلبه وهي الخففة ويظهر ال
عمل البيطر في البطر وهو الشئ ويقرأ يقال بيطر الرجل اي اقام بالمص وتترك قومه
بالدابة والبيطره اسرع نظام على الرجل راسه وهو قول الهرولة ضرب من العنود
بالي شئ والعنود وكذا في الصياح وتزيف الشرايع ورج الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف
فانه يقطع نقول شريف الزرع اذا قطعت شرايفه فانه قبل له ليحكم على اخرج
بانه ما كثر به خرج مع اتحاد مصدره هالانه كما يقال لا حرجا يقال اخرج اخرجاً قلت
لانا الاعتبار بالفعل له عدمها واطرادها في جميع صور فعله وان الفعل ال عدمه
في بعض الصور منه فانهم لا يقولون برقاً فخطا با وعباده ابل برقته وقطبه وعباده
يقال برقت الشئ اذا نقضه بالوان مختلفة وقطبه ارضعه ورجل مؤنن مؤنن

و من اقصا العرب عتقار
و من اسم الراعي

و محمد و جعفر و هبيل و حنظل ص
 في الهم والاله الا انه والاحول ولا
 في الهم والاله الا انه ص

الحلقة الجوزية

۱۷۱
دختر ص

نرى بمعنى شكره والعربة سؤ الملق ولان الشرط توافق المصادر جميعا ولا حرف
 الالح لا يزيد في الاول ولان زيادة الهمزة لقصده معنى التعدية للمساواة له في تفرقة
 اللطيفة واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال لا يزيد منه زيادة حرف او اكثر من
 جعل مواز له في عدد الحروف وفي الحركة والسكناء ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في
 الالحاق ولا الاعلال في غير الاخر ويجعل ذلك الحرف الزائد في منزلة مقابل المثال
 في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة يدر في احكامه التثنية والتكثير وغيرهما فلا بد
 ان يكون الملحق مماثلا وموازا للملحق به ثم الالحاق قد يكون في الفعل كما هو المراد ههنا
 ولما قال ودليل الالحاق اتحاد المصدرين وقد يكون في الهم ومعنى الموازنة وتوقع القائلين
 واللام في المخرج موقعا في الاصل الملحق به وان كان تحت حرف زائد فلا بد من الممانعة في الملحق
 لا مجرد التوافق في الحركة والسكناء ولذا انكسروا على نفس ما ملحق باخرجهم ولم يحكموا
 على اخرج بان ملحق باخرجهم مع انه موافق له في الحركة والسكناء لان استخرج بالنية
 الى اخرجهم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلا ان
 وصحفا وقعت موضع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلا النون واقعة
 في الاصل بعد الفاء والعين وليس في المخرج نون في مخرجها والفرق بين الاصل والمخرج
 ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب مخرج زيادة الواو
 بين الفاء والعين دون باب مخرج وفي باب انفسد وتجليب تكرير اللام دون باب
 اخرجهم وتخرج ودخرج على هذا القياس بين الملحق والمنعجة ان زيادة الخ
 في المنعجة لقصده زيادة معنى وفي الملحق لقصده مرافقة لفظ الفنا اخر ليعاين معاملة
 الزيادة معنى **ثوب** ودليل الالحاق اتحاد المصدرين يكون اللام عوضا عن المنصف اليه
 كما قال ابوشامة في قوله برأت ليس له في النظم ان لا اصل في نظمي وقال صاحب الكفر
 في وعيد آدم الاسماء الالاسل اسما لمسمي وجرى في قوله تعالى من تخمها انما

۱۰۰

المحقق

ط

کون

كون اللام بدل لام الاضافة ومنه ايضا حيث قال والمعنى فانه الحجة هي ما واه وليس
اللام بدل لام الاضافة قال في المعنى والمعروف في كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب
في كونه اللام بدل لام الاضافة وهذا هو منه ذهب الكوفية على ما في شرح الكافي والفصل
للشريف وبعض البصرية وكثير من المناخير ايضا على ما في شرح المعنى وقيد ابراهيم مالك
جواز هذا بغير الفصل او مغنيا عنه الاضافة في الاشارة الى المعهود على ما هو منه ذهب
البصرية وهو الصواب قال ابراهيم في شرح الفصل ان دليل الالتحاق وجهها الاول
اجرة الالف وهو ان لا يرسل معنى وصفت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى واشارة
هو موافقة المصدر ثم قال واعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو
التحقيق لان جارية الاسماء والافعال والثاني فخص بالافعال لان الاسماء ليس لها حركات
لذلك يلزمه برد عليه مثل الاحتجاج الا ان يقال كلامنا في الفصل قوله واعلم ان الحروف التي
تزداد اعلم ان زيادة الحروف في كلام العرب قد يكون لافادة معنى زائدة كمرثاة انصر
وللتعظيم كاترنا وقته وللقوية المعنى كيم زرقم وللمد كالف حمار وداوود وداوود وداوود
وللإلحاق كبا جليب ولا مكانا التلخيص كمرثاة الوصل قوله حروف التمدن بها اعلم ان
الزوائد هي التي يشتملها قول الشاعر يا اوس جعلت لم يأت كمرثاة فقال اليوم تنساه
اوس التمدن بها او اتاه سليمان او اتاه سليمان او اتيت موليرا او اما ان وسريرا او
قوة هوية السماء فثبتت وقد كنت قد ما يوت السماء حكى ان جاز الله العلامة
سئل عن الزوائد فقال هوية ثم سئل مرة ثانية فقال سألتموها ثم مرة ثالثة فقال
اليوم تنساه فانظر الى فطنته وحكي ايضا ان الاخضر سئل بسبب هوية الزوائد فقال
فقال في جوابه واتاه سليمان فقال في جوابه الاخضر ما معنى هذا الكلام المجيب سليمان
لهذا السؤال قال التمدن بها فقال نعم ولم يفهم معناه قال هوية السماء فقال لا اكل
من السماء حتى اجبتني عن محبتك السماء فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال قال النونية

ما حفظ بيالي في هذا الكلامه او فوا
ما حفظ على عطف على ما وتقدر الكلام
مضيا عطف على ما يكون عطف
وإنما فيه من اللامع عوضا عن
يقضي نحو ان يكون كذا فبهم مضى
الله وانتم جميعا

١٣

فرائد حروف الرواة

الزواج ومحمد

البيان

نفسه الا فخر وقال بما اجبت ولم يفهم معناها ايضا ولهذا سمي اخف وتلك
ايضا ان ابا العباس المبرد مثل ابا عثمان المازني عن الزوايد قال شدة هوى السماء
فقال له الجواب رحك الله فقال اجبتك مرتين يعني هوى السماء في المصراعين وكرر
من كونه زوايد انما تكون زائدة ابر لانها قد تكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك
بالمراد انه اذا زيد حرف غير الهمزة والتضعيف فلا يكون الا في الالف والياء
الالف والياء هوى على وجه تكرير الحرف نحو فرد واما زيادة الالف والياء على وجه التكرير فلا يكون
اللام حروف سائر فغيره لكنه ترك لظهوره **فوز** او حرف كانه في تامة بمعنى وجوه
وثبت وحده وقال علا الدين البساطي في حاشية المطول على وفوق ما في كشف الكف في
قوله تعالى وان كان ذو عسق الاية قد تقرر ان الالف التامة حصر ان تدخل على الالف
دون التماس وقال حسن الفارسي والحق ان تدخل على الزوات اذا وجه فيه كنه ولا يذكر
في شرح اللب للسيد عبد الله وغيره ان كان في الالف الكريمة تامة **فوز** اول اصل اول
على وزن افعول على ما هو مذهب البصريين من هو الاوسط قلبت الهمزة واو على غير البصريين
وادخلت برجل اول منك وجمعه على اوائل او اقول من اول قلبت همزة واو او ادخلت او و
على وزن فاعول كما هو مذهب الكوفيين قلبت الواو الاولى فيهمزة ولم يجمع على اوائل
للاستغفال قالوا هو كما سبق معنى وتضيق استعماله نقول في تخرجه الاول الاولان
الاول الاول الاول الاول الاول ونقول في الاستعمال زيرا ونه غيره وهو اوله وهو اوله
وما لم يكن لفظ اول مشتقا من استعمال على القول الصحيح ولا مما استعمل منه فعل كالحرف
ولا مما استعمل منه اسم كالحرف ففي معنى الوصفية اذ يع انما تظفر بابن المشتق من الوصفية
ذلك المشتق به كانه اذ علم اكثر من غيره واحكامه اذ هو مشترك في اشتقاقه من غيره
واما بغيره وصفية بسبب تاويله بالمشتق وهو كسابق فصار مثل رجل اسد او حرس
فلا جرم له بغيره وصفية الامع ذكر المعروف قبله ظاهره نحو يوم اول او ذكر في التفضيل

مطلب
في التامة

في لفظ اوائل
في التامة

بعنه ظاهره انهم دليل على ان ليس اسما كالفعل واينع قال لا خلا منها معا ولم يكن
مع اللام او الاضافة دخل فيه التنوين مع الجرح في وصفية كما مر كقول علي رضي الله
عنه احمد اول اباديها ويقال ما تركت له اول ولا اخر ولا يجوز حذف الهمزة اول
وبناءه على الضم اذ كان متوقفا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادرى والى لا وجل
على آيتا تغر والمهية او اول اوقات غدرتها وبما ذكرنا تبين ما ذكره الفراء حيث قال
ويقولون ابراهيمه اوله والصواب ان يقال ابراهيمه اول بالضم كما في قول الشاعر
المذكور وانما بنى اول بضمها لان الاضافة مودة فيه لان تقدير الكلام ابراهيمه اول الناس
فلما اقتطع عن الاضافة بنى كاسماء الغاية التي هي قبل وبعد وتظايرها ومعنى تسمية
الاسماء بالغاية انما جعلت غاية للخطوع بعد ما كانت مضافة ولهمز العلة التي جرت
ان بنى لان اخرها حين قطع عن الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون الا
مبني وانما بنيت على الضم لانها في حالة الاضافة تنصب بالنصب والجر فنصبت على البناء
بالضم الذي خالف حركتي اعرابها ليعلم بها انها مبنية لا معربة على ان اول اذا عرّب لا ينفرد
لانه على وزن افعول فمده صفة ولذا قالوا كان ذلك عاما اول ما رايت مزا اول من اص
ولم يسمع حرفه الا في قولهم ما تركت له اول ولا اخر فجعله في هذا الكلام هم جنس
واخرجه عن حكم الصفة واجزا هذا الكلام بمعنى ما تركت له قديما ولا حديثا انتهى
علم ان المخطئ مخطئ **فوز** افعول ومصدره بمعنى افعالا الالف في قوله مصدره اذ
وذاة واذية ولا تقبل اذ كان في الفاعل تميم فذبا في مصنفات لفظ الالف
والاعتذار انه من قبل اطلاق المصنفين ومسايلهم في استعمالهم كاستعمال قط
في المضارع المنفي وام المتصلة مع هل واو قال اللام على غير الجمع بين النفي والاكثاف
والنفي نحو ما زير الا فاعلم لا فاعلم مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال خارج عن القائل
ليس بمرئي اصلي ليس بوجه بل الوجه ان يقال استعمال النفي يجعل بمنزلة نقلهم ولا يترجم

اول

اذية خل

منه في

لون

الاول

اذية

في التامة
في لفظ اوائل
في التامة

وغيره مثل التاء عليها نقطتان تقول اعجت الحروف وعجته مشدودا ولا تقول اعجته
 مخففا ومنه حروف المعجمة وهي الحروف المقطعة التي تختص اكثرها بالنقط في بين
 حروف سائر الاعم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد جامع وناس يحملون
 المعجم مصدر بمعنى الاعم كالمزخر او من شدة هذه الحروف في المعجم ان ينقطع
 الازحور على الليث الحروف المقطعة سميت بمعجمة لانها المعجمة ان لا يبين لها ولا يبين
 اصلا للكلمة كلها واسما كتاب معجم فمعناه منقطع ليس بمعجمة فتكون الهمزة للسلب قبل
 وعقبة اعجت الحرف ازلت عجمته بنقطة فالعقبة حروف الاعم ان ازال المعجمة
 بالنقطه او قال الحسن الضار من حروف النسخ كونه معنى الاعم ازاله المعجمة بالنقطه
 قصدا لما يسمونه اذا جعل كونه الهمزة للسلب مقبلا او صموا في هذه الكلمة **و** نحو قوله
 قال بعضهم شغل واشغل بمعنى واحد فعلى هذا ينبغي ان يراد بزيادة الهمزة عدم افادة
 الهمزة معنى زائدا على معنى الجرد ويكون الضلح الى الافعال المجردة توسيع البناء ويجوز ان يراد
 بالزيادة المبالغة بالان يكون اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على القول ان الهمزة لا يثبت
 بالغير **ف** ولو لم يثبت وحده ان جعل مفعول الثاني موقفا لان يكون مفعولا ثالثا
 الحديث سواء كان مفعولا اول او لا نحو اقبلته اي عرضته لا لا يصير مفعولا قبل اول ولقته
 ان جعلت له ماء وسقى شرب او لم يشرب واقترته او جعلت له قبرا فقبرا ولا وابتعت القبر
 اي عرضته للبيع وجعلته مقبلا اليه قال الشيخ المظهر من العرض التقديم والتقديم تقديم
 الامر الى الفاء والافعال فيه وتغير ذلك كونه للتمكين نحو اقبرته او جعلت له قبرا يعني
 جعلت له مكان يقبر فيه وكذا احفرته وللتتمكين من الشيء نحو احفرته الزهر او مكنته من
 حقيرة لانيات الفعل المعجمة الى مكان ماضية كانهما واجعل الى اليمن والجهد
 والتخبر كايدي كثر البعد وكذا ان البصر الرجل واسخه والحم والخم والحم والحم المفعول
 على اسله كالكذبة او حملته على الكذب والدعاء له اي النكاح بما يدل على الاعانة النعم كالحاجة

مواقتله ان يشبه ان يصير مقولا
 فعل اول

اي دعوت له بالشفاء ولحصول السؤال كاستجابه فاجده بالبدل المراد **ل**
 بما يدل على الرضا التام او كسل مني الاعانة فاعنته ولا اعانة كاحبت فلانا وارغمت وتزينة
 وابقيته والطلبته واخرجه ان اعنته على الحب وعلى الرعي وعلى فزر الاضياف وعلى تنقاه
 وعلى مطلبيه وعلى حرب اعداءه ولطاعه فعل كقطرته فافطره وشترته فابنته وهو فلان
 ذكره الرضي في شرح الشافية ولطاعه فعل كفارت الله على جوارحه فافطره فافطره وقطعت
 الريح السحاب فافقع وسقت البعير فافقع اذا استوقفته يجذب زمامه فوقفه وكتب
 الرجل فاكبت ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وبما ذكره بغيره في المعجم في الكرم
 صخب الكثرة ولا تبيان الفعل بالموصوف باصله نحو اكرم الرجل اي افاض بالاولاد كرام
 ويعني فعل بالتخفيف كما بكر وبكر بالتخفيف واجتبت البيع وقيلته واقبلت البيع وقيلته
 واخرته وجب فلان فلانا واجبه وشغل الامر واشغل ذكره في شرح التسهيل وذكر
 الله الشفا زاني ان المثال الاخير مما يجبي للزيادة في المعنى وقد ذكرناه الرضي انه
 لا بد للزيادة من معنى وان لم يكن الا للتأكيد وقرئ الرضي بين اسرع وانما ذكرنا
 بان اسرع وبطأ ابلغ لانها طرزيين كسفر وكسر قال الجوهر اسرع في ان منعه
 وبمعنى اسفل نحو اعظمته واستعظمته وبمعنى الرخاوة سكان نحو اجندوا غار في دخل
 في البحر والغور وبمعنى الوصول الى عدد وهو اصل كسر الررم والثلاث واربعه واخمس
 واسبست واسبعت والتمنت واستعنت وامارت والفت اذا بلغت عشرة وثلاثين
 واربعين وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة والفت اذا غشيت في ليل
 كارت والافت بمعنى ساريرا كرميا واشتم بمعنى حلف وافلح بمعنى فاز في العلم
 انه قد فعل الى بلغة قد الدالة على جريئة الحكم لانه قبله جدا وما ذكره القطب في
 المحاماة معترضا على الامام حيث قال الامام احقر الشيخ بلفظ قد الواله على غيره
 الحكم في قوله الجسم الطبيعي فيعرض له الانفصال والافتح له في الافلاك في العاقبة

وخزته مو

كأنه

كأنه

وسعت الريح السحاب فافقع مو

الطلاق

مستحق

مطالع کتبہ واکتہ

وفاقیہ فیضیہ
فاز فستاد
وفاقیہ فیضیہ

三

الواردة على هذا النمط **فوقه** عند سيبويه وهو لفظ فارسي اصله سبب ووجه معناه بالحرية
 راجحة التقادير لقب بذلك لركائه وقبل لانه كالمس الوجه وحنانه كانهما تقاضا
 وقبل لانه كان فني العجماء بعد اسم التقادير وقبل للطائفة لانه انتفاع به لطيف التوكل
 اسم عمرو بن قنبر الى ان شئ كما ابو عمرو في بني ابي رث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن
 قنبر وقبل عمرو بن عثمان بن قنبر وكنية ابو بشر وكاه اعلم الناس بالحق قد يبرز على
 الشيخ الخليل بن احمد وكاه الكندر يقول كاه النخو اوحى اليه قبل لم يبلغ مبلغه في فقه
 وتقديمه ومن تأخره وهو ابن يضر وعشرين سنة توفي استاده الشيخ الخليل الخليل
 بن احمد البصري فقام مقامه في مسند درسه باتفاق اصحابه ودرسه لا راحة فظلم
 بعد تمام الامتحان وكنى به احمد كتاب في علم الاعراب قال السيد في سابقه بمثل
 من قبله ولا حقه بعد اذ اقبل في العربية ذكره الكتاب براهبه كتابه في سنة ثمانين ومائة
 بقرينة يقال لها البيصاء من قرى شيراز وقيل بالبصرة سنة احدى وتسعين ومائة
 وقيل بمدينه ساوه سنة اربع وتسعين ومائة وعمره ثمان وثلاثون سنة وقيل ثلثون
 داخل المدينة في محلة الباهيلون قرية من بلاد البلدة وفي مثل سيبويه وعمرويه ونظير
 وخاليه وجها اكثرهما البناء على الكسر والثاني ان يعرب اخره اعراب بليكة فمن
 في ادوات السيد في والابيض **في** وفي الفاعل لا يستلزم كثرة المفعول قال الجوزي
 موثقة الشاة لشاة واحدة فطال ان هذا الفعل لا يستقيم بكثرة النسبة الى الشاة
 واحد وبكرته مفعول يكون التكثير له وينبغي ان يعلم ان هذا بخلاف قوله قطعت
 الثوب فانه جائز والكان الفاعل واحد اكرهه كره ابن الجبتي في شرح المفصل ثم قال
 فيه المفعول في المفصل ولا يقال للواحد له يربم الا ان يستقيم فيه تكثير الفعل وانما
 يكون التكثير في الفاعل وهو الصحيح وفيه ما مر من الاستدراك كثير لفاعل كثيرة الفعل
 وذكر في شرح النسخة المصدر الفاعل لان ما في التكثير فاعله وهذا على

رقعة یوم

الشيخ ج. الدين ص
الملاح

روز

۷۲ دفعہ ہمارے

توف بمحله لهر

کرم برکت : یاقوت کرم الطوار و العجم : یاقوت کرم
الفعل : کرم و الفعل : یاقوت کرم

البيع ومن الآخر الشرر ومنه المضاربة والمراد به وغير ذلك وهذا القسم من كثر الاستعمال
 ببلغ ما بلغ حتى قبل لا يمنع ظهور ان باب المفاضلة حقيقة في القدر المشترك بين هذين القسمين
 والقسم المشهور وقوله فصلا حال وان كان مع الفاعل في الحقيقة داخل في العامل المفعول كما في قوله
 اقترنه برحمه فصلا او فذهب الشمس صاعدا او زائرا او التقدير بصرفها فذهب او فزاد
 صاعدا ولا وجه لما في شرح الفرائض لا بأس كما يشاهد ان الفاعل لا يناسب المقام لان المراد شريك
 ما فوق الاثنين بالاشياء في الحكمة المذكور وادائه الواو وهذه اللفظة لا يستعمل لولا كانا
 من ذكر او مؤنث ثم انما هذا هو الحال كما ذكره مصدرة بالفاكهة لك تكرر مصدرة ثم
 كقولهم قرأت كل يوم جزءا من القرآن العظيم فصاعدا ثم صاعدا الذي هو القراءة زائدة
 كانت كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا آخر فاما ان فصلا ثم صاعدا الى
 صعدا ان نحو صارب ربه صاعدا اعلم انهم لا يكتبون واوهم في حالة النصب للفرق بين
 النصب في غير دوون ثم صاعدا لان غير منصرف لا يرفع في التنوين ولا في غير ذلك
 ثم لا يرفع الا في الرفع وهو ما ينزه الله والهم ولا في الرفع الذي هو معنى الرفع قوله تعالى
 ولا في مثل قول الشاعر يا عزم العزم انصرها حراس ابواب على قصورها ولا في غير ذلك
 اذا كان قافية لان موضع الذريع فيه عزم في القافية لا يجوز ان يقع عزم فلا ينقص الى
 الهمزة ولا اذا كان مصفرا لان لفظه يرفع واحد فلا يحتاج الى التنوين ولا اذا كان
 مضافا الى معن لان المصدر المجرور كانه ما قبله فلا يفصل بينهما بالواو ويكنى فعل
 ان ليد الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى سبب السفر الى السفر وليس
 ثواني في اللفظ سافرت بمعنى كذا في شغلته كذا ذكره ابن الجيب في المفصل
 الجوزي كقوله سافرت سافرت اذا فرغت للسفر والاسفار وقوم كقولهم سافرت وسجبت
 وقول الشاعر سافر على الفلح وانما يخرج على زنة فلان الزنة في اصلها للمباينة والمباينة
 والفعل متى غلب فيه فاعلم جاء ابلغ واحكم منه اذا زاوله وحده غير مغالاة ولا مبالاة

والفاء

مطلب
 انما هو

المطلب
 انما هو
 انما هو

لزيادة

لزيادة قوة الداعي اليه فلا يخالف الله ان يشبهه خشية عظيمة ولغير ذلك كونه لا يتناول
 الفاعل الى مكانه اصله نحو ياتي الى البحر ويعني تفاعل خوف مع وسارع ونجا وزجاء
 ولا غناء الفاعل نحو وارتد الشيء يعني اخفبه ولم يفعل فوارك اللهم فذل **قوله** ولا تكلف
 معناه ان يتعاقب ذلك الفعل ليحصل له بحسبانه كتم ان معناه يتعمل الى كلف
 نفسه ليحصل **قوله** ولا تخاذل الفاعل المراد بالاختاذل جعل الفاعل المفعول اصل الفعل زنة
 نحو تزجى او جانب الرجوع او النعم بالليل وفي الصياح هي وتزجى ازانام بالليل ولا تجد
 الى سره وهو من الاضداد ومنه قبل لصلة الليل التزجى **قوله** من بعد مرة قال علي بن ابي
 السرور ورد المشهور في السنة القدم الى مرة نصب على الظرف ارساها مسمية بهذا الاسم
 ثم قل وكثيرا كما يخالف قايي ان هذا غير ملائم في جميع موارد هذه الكلمة وقد ظفرت
 بنص من قبل الامم المرزوق انه نصب على المصدر وهذا المعنى هو الملائم في جميع موارد
 هذه الكلمة وقد يكون مكررا بل افضل شيء ويقال مرة مرة قبل التثنية كما قبل الاول وقبل
 الجميع نصب على الحال او مفصلا بهذا المفصل ورد بانه **قوله** مع انه لا معنى له في
 لما عليه القوم من انه اما ظرف او مصدر ولان التثنية في كثرهم ومن هذا الفصل في
 بوبه بابا بابا ورجلا ورجلا ورجلين ورجالا ورجالا ورجلا ورجلا ورجلا ورجلا ورجلا
 حرفا او مفصلا بهذا الفصل المعين وينبغي ان يعلم ان هذا التكرير قد يكون بطريق
 العطف بالفاء ثم كقولهم دخلوا رجلا ورجلا ومضرا ككسبة او مرتين بهذا الترتيب المعين
 وقال الدمامي في قولهم علمته نحو بابا بالمرز الطلبة يستعملون ذلك والمنقول
 ثم ابن جني يخرج على ان الثاني منصوب على انه صفة الاول ثم قال يرب على انه مضاف
 فقوله بعضهم يقبل اربا يقبل باب وقال هذا لا يشمل الارب الاخير وقد روي بعضهم
 بعبدا واربابا بعد باب وهذا لا يشمل الارب الا لول المعنى وقول الابواب كلها وقد يفرق
 بغير ان باب مفارقة باب بمعنى انه منتهى فعله غير مختلط به بل كل باب على صفة

النعم
 البيل
 الاربعة
 النعم
 النعم
 النعم

منفلا هذا الفصل

ثم كسبة

انما بتكثير الوصف تارة وتقرينه اخرى بمعنى على انه علم اذا اقصده صحيحه ومنكر اذا قصد
 مبرهم مثل مررت بزيد الفضل وزيد اخر فتوحيه اخر بها بعبارة المواد **قوله** او على هذا ان واذ كانا
 في فعل المقدرا الى مفعول واحد صار تفعل لازما نحو نصارى وقال بعضهم العرفا به
 فاعل وتفعل من حيث المعنى وانما اشتراكا في صدور الفعل انما يشبه الالام بالالفعل في فعل معلوم
 ان الفاعل وفي فعل غير معلوم ولذلك يقال اضارب زيد عمر ام ضارب عمرو زيد ولا يقال ان في نصارى
قوله مع ان الغير فال في ذرة الفواصر في اوصاف الخواصر ومن اوصافهم ادخال اللام على غيرهم على انه
 لا يعرف بل التبريد كما لا يعرف بالاضافة فلا فائدة في ادخالها وفيه غلو وقد ساء الربا في لا يجوز
 ادخال اللام على غير لانه لا يدرى الاضافة والمضاف اليه ما مذكور او منور في حكم التثنية ولا يجوز تثنيت
 ولا جمع ايضا ثم قال نص عليه بما يوجب وقال علاء الدين البساطي هو في نحو اني المطول فمرحبا بالمرحبا
 لم يصير معروف بالاضافة الى المعرفة الا انه مع ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه اصل ثم قال وسمي عادة الشئ على
 مخالفة وذكره بعض المحررين الى النجاة فمرموا تعريف لفظ غير الالام مع كونه مضافا وانما نكرة وعامة
 لصورة الاضافة المعنوية ولم يرد ايضا كلام العرب العربي في عبارات بعض العلماء المصنفين
 فكانهم جعلوه بمعنى الغائب **قوله** والتكليف نحو محامداي اظهر الجهد والتعب ذلك ككونه لمحاوفا
 كقفت الدرام **قوله** فساقفت وبمعنى فعل كقفت الشئ فتساقفت وبمعنى فعل نحو فاقفتموه
 ونذابت **قوله** وبمعنى فعل نحو نظمت واخطأت فقط وبمعنى فعل نحو نذابت ونذبت **قوله**
 عم الحيرة وكشاة وتمازى **قوله** انما سقفت البناء من الحمة فانعم واوكاة فانصكا واخرته فانفرد
 واغلقته فانفلق ويجوز ان يكون انفق وانفلق على لغة ثم قال سقفت وغلقت فانها مفعولان
 وسقفت لان ذكره في شرح التسهيل وقيل انك انفعل المجرد كانطفأ النار وطففت وقيل في انظمت
 بمعنى تبيت وقيل في انظمت كما تجب اذا اتى الحجاز وقيل في غلقت فانفلق فيما فازه لام كما يبيت الشئ فانظمت
 اورا كذا في تاريخ اواد وكسالة فانفلق او نزل كقفت فانفلق او يم كماله فاملا او قرت ك
 فيما به فاذهبا منه كسوء البعوض فاشترى واشترى فافسدت وانفصل وانفصل وقيل في انظمت

卷之四
 四庫全書
 四庫全書

وَدَّعَتْ وَتَذَابَتْ

1890

4

ثم انقل فيما فاءه البسبب من كونه ناعز وبالله تبارك وكيفية فاكثري في ولايتي الامم فيه
علاج وتأثير يعني لايتي الائمة افعال الجوارح المعلومة الواضحة للحس البصر ولهذا قال في
المفصل قولهم انقدم خطأ وفي شرح التسهيل وكذا قوله قال بنى لايتصير وقال ابن الجب في شرح
المفصل انقدم ليس بجيد وفي كشف اليزور والانعام والاكاف **من** الالف الظاهرة فان اعمل للغة
لم يجوز واغنى منه بمعنى لم اجده وحقيقة تعود الى قولك فان لم يطوع الا انه لا شاع استعماله
في الكتب صار استعماله اولى به غيره لانه اقرب الى القهرم ولهذا قيل الخطا المستعمل اولى من الصواب
الدروري في شرح الاكمل للهداية في باب سجدة السلاوة الخطا المستعمل خبره الصواب **الناظر** في
وفي المضمرات شرح القدر في كتاب الجنايا باللفظ اذا تعارفه الهمزة مع التكميم بكونه لا واذا كان
فيه نوع خلل قصد تفهيم الهمزة لا باع في تحصيل المعنى وقد فعل ذلك محمد في مواضع لا نظير
اخره عليه وآما قوله قلنا قلنا قلنا فلكون تحريك اللسان ارضا ظاهرا وانما جاز نحو علمه
فقلنا وان لم يكن علا جاع انه وضع لطا وانه فقل لا تفعل بجي العمل المكرر فتكرره جعله
كالحموس وانما جاز غنمة فاعلم لان بابا فقل لم يكن موضوعا للطا وانه فجاز الياجي وانه
في غير العلاج **وا** وهو للطا وانه نحو غنمة فاجتمع ونحو ربطته فاربط على ما في بعض شرح الفقه
حيث قال ان الفقه يستعمله الارنباط بمعنى المطاوعة وهو المعنى المناسب لوزن لا تكلف
به في اكثر مواضع استعماله وقد نضر الفقه على الاستعمال الفقه بمنزلة فقلنا وروايتهم ومن قال
انه متعبد بمعنى ربط على ما في الصحيح حيث قال ربطته واربطته بمعنى فحتاج الى تكاثر
مصدر المجهول في ذكر المواضع **وله** ولزيادة البساطة في المعنى نحو الكتب والكسب بمعنى تحصيل
الشيء على وجه كان وقيل فعل مجر نفع واذع عز ولهذا لا يوصف الله تعالى ومعنى الكتب المنة
والاعمال فيه ومن ذلك قوله تعالى ما كتبت وعلما ما كتبت وفيه تنبيه على لطف الله ببارك
وتعالى على خلقه فابنت لهم ثواب الفعل على اوجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه
الباطل والاعمال فيه قال الزمخشري ما كان المشرك من تشبهه بالنفس وهو متخذة اليه وامانة

و من المجلد الثاني

۷
۱۲۳

الأنبياء

خطا
كوك، الانعام خطأ
وكوك، الخطا المستعمل
فبره الصادق النادر

مطابق
لطیفه از فروغی الکسب
والا کسب و بیا نکسبها فی فزله
حقا لها ما کسبت و علیها ما
کسبت

كانت في تحصيله عمل واحد فعملت لذلك مكتسبة فيه ولا يمكن في باب الجبر كذلك لقوله
في تحصيله وصفته بما لا دلالة له على انما قال صاحب الفرائض خص الكسب بالخبر والكتابة
بالشبهة على ان الكسب ما يفعل الا بالابو جبر انما يتعدى الى غيره والاكتساب ما يفعل لنفسه
كالاتخاذ والاقطاع فلا يتعدى الى غيره بخير متجوز عنه ومنه مقصود عليه وقال السبويه وابن جابر
كسبت معناه احببت واكتسبت معناه التحرف في تحصيل ذلك الفعل وظهور ما يقتضيه قوله
قال الله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت تنبها على ان الشراب باق في ملكه لا يملكه
والعقوبة انما يكون بعد تبين المعاقب عليه وظهوره في شرحه انما هو في باب الجبر
تأخير او غير ذلك ككونه لفظا ومعنا فاحفظه لتقبل فاعلم اصله كالفعل
ان قبل الفضيحة وبمعنى تقبل فوجع القوم واحتملوا وبمعنى استقبل فارناح واسترجعوا
واستعظموا وبمعنى الجبر وكفروا واقتدروا وقربوا واقتربوا ولا غناء عن كماله والحق الرسل
وتقبلوا لفظه كارتعدوا الخي وارتضوا وامتدوا كتملوا والتبذروا كاتجروا
واستطفاوا انتقى ذكره في شرح التفسير انما هو من قبله لا يستعمل مصدره وفعله المشبهة
واستعملوا الخ في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا
الطعام الذي شرط ما يباع منه الا بالكلية مصداق لفظ العيال ولا مقول للام وشروطهم انما هو بوزن
والطاعة في هذا المعنى نادى بوجه حكمهم وقبوله لغيره ولا يلزم كانهما بالاولى انما
وعملها في شعار الراس انما هو في الشعر والاكثر انما يقتضيه من المعنى في حارة وزوم في
مرد وقديما الامر بالعكس في مقتضى لزوم في الاول في قوله تعالى في سيف الجنين مدحنا
وسمى خد العروة من في ثقت قولك احضر وجهه وجلا واجمر جمل والالان الباطنة فيه زانية
قال الجوهري حر وحرار بمعنى هو الباطنة والتكثير وقيل بمعنى التصدير وانما هو في الشيء اذا
ما ملوا واخفروا الجسم اذا صار خفا ومخيا وبمعنى استعمل في الدلالة على القاء
الشيء بمعنى ما يقع من كقولنا واحملوه ما اراد بهما لكونهما من عملهما في انما هو في انما

بمعنى

بجوده وان يستعمل صر

مطلب استعمال جمل

لفظ في امر واحال

انما هو في باب الجبر
والعقوبة انما يكون
تأخير او غير ذلك
ان قبل الفضيحة
واستعظموا وبمعنى
واستعملوا الخ في قوله
الطعام الذي شرط

بمعنى صار جملوا شرب منه خطا الدنيا ولا تخول بهم فقتلهم او لا تصير لهم حلوة ويحكي
لطا ومنه فعل كقولهم شئته فاشقوي ويحكي بمعنى المحبة كقولهم خلق الابيض كذا واخلاق
ان يفعل كذا اذا كانا بذلك فليقا ومقيفا وهو ان يراى الانفعال لان همة الوصول و
ان يشركه بينه وبينه تقبل وتقبل وتقبل **والطلب** الفعل معناه نسبة الفعل الى
فاعل لا رادة تحمل الفعل المنشق منه هو ذلك قد يكون مري نحو السكينة او طلب منه
الكتابة وقد يكون تقديرا ولا يكون ذلك الا في غير ذوات العقل كالحمار والحيوان او غيره نحو
استخيت الوز فليس ههنا طلب الا الله جعل التحيل لقصد اخراجه نازلا منزلة طلبه **فوله**
ولا صابة الشيء على ما صفة وقد يكون المدة على صفة وهو بخلاف ذلك كاستصعب
واستعظموا واستغزوا والتكبروا واستغزوا واستغزوا وبمعنى وبغير ذلك ومنه استغزوا
اعل مقصودا وقد يكون جعل مفعول مستصفا باصله كاستغزوا ان جعلها با
ويكون بمعنى فعل نحو قوله واستغزوا قال ابو حميد ومنه هذا يحفظ ولا يقاس عليه وقد قيل ان الحكم
الابواب كلها موقوفة الى السماع وغير ذلك ككونه لا يجوز كاستغزوا في حارة انما
يجوز للكتبة انما هو انزال عنه وللتبنة كالنزل البغايا انما هو انما هو في حارة
من تحمله الفاعل الى اصل الفعل ان تحول الى صفة النسب والعلل المكرر في مزيله كاستغزوا
ولكونه على الالة السابقة كاستغزوا او وجدته هزلا او للتعدية كاستغزوا ولطاعة فعل
لوسعة فاستخرجوا والفعل كافتروا واستغزوا واحكم فاستحكم والكانه فاستكانه وبمعنى فعل كاستغزوا
واليقضوا واستعملوا وعملوا واحملوا واستعملوا وبمعنى تقبل كاستغزوا وبمعنى استغزوا
واستعملوا وبمعنى استغزوا واستغزوا واستغزوا واستغزوا واستغزوا واستغزوا واستغزوا
عم المحرر كاستغزوا وبمعنى استغزوا وبمعنى استغزوا وبمعنى استغزوا وبمعنى استغزوا
فيه يرجع كاستغزوا وبمعنى استغزوا وبمعنى استغزوا وبمعنى استغزوا وبمعنى استغزوا
استغزوا اذا خلق الله فالاصل فيه هو ذكره في شرح التفسير ولا كلام كاستغزوا او استغزوا

صل

لا يتخذ ذكره في شرح الكشف ويظهره فائقة وهو ذكر في بعض شروح الكشف في
 قاعة التفرقة التي يؤخذ بها المذنب في التلافي المجرى وقد يؤخذ استعمله اقل وهو اذا
 متعبا الى مفعول واحد ويرفعه السبب بصير متعبا الى مفعول واحد كالرفع والنجح يقال
 المرأة الطفل والسر ضغرة الماء وانح حاجة وانح الماء اي كثر غشبه العشب والكل
 اوباء والغشيش السالبا لكون الغشيش مختص بالباس والعشب والكل مختص بالباس
 والكل اسم من مفعولة وزنه كالجمل يقع على كلبه وقيل الكلام مختص بالطلب لا بالماضي
 بناءه ويقال والعشب ما يتقدم به ويكثر في لونه للمبالغة في المبالغة اقل وقيل كالمشعر
 الارض اذا اكثر كلاوها واكثر الشئ اذا اشتد غشبه قبل هذا الباب لازم ابراء وقيل
 فيه لفظا متعبا بان هو اصله ان استبطه واعر ورته اي ركبته عربا نارا او افعول نحو الجوز
 يقال اجلوز بهم السير اجلوز بالجمع والزال المعجم او اس مع السرعة وهو السير بالارض وفي
 الحديث اجلوز المظار امتد وقت تأخره في اقصى من هو خروج الصدر ودخول الظهر
 في اى حلف قصده في هذا القول اثبات الاقنص كل بمعنى التأخير والرجوع بالظفر
 قال ابو عمرو سالت الامم في حقه قال كمل الدين في تقرير السؤال اذا كانا بمعنى الاتي من مفعول
 الى مفعول به فانه بمعنى الاقنص بعد المفعول الى الاول فبمعنى الى الشاخص وقال شرف
 الدين الطيبي في شرح المشكاة في قوله عليه السلام ما استولى مني باعلم السائر كما يقال
 سائر المسئلة يقال سالت في المسئلة وفيه ايضا الراغب في السؤال اجود وبمعنى
 ومن الاول مطابقة الجواب في غير زيادة ونقصا وانما الذي يخرج الجواب الامور كالطبيب
 الذي يفتي بغيره ما فيه شفا العليل طلبة الام لا وفرد عليه السلام في جواب سؤاله عما له حيث
 قال طهره ما في حل مية وفي افتح الباري شرح البخاري وما وقع في كلام كثير من الاصولييين
 الجواب يجب ان يكون معناه للسؤال فليس المراد من المطابقة عدم الزيادة بل المراد بالاجابة
 يكون فصيحا في الحكم السؤال منه اذا وافق العباد وفي اليوم مع المطابقة هو الكشف في السؤال
 ابر

ما اسماء البنية
 والفرق بينهما

لفظ السؤال على
 التقديرين بوجهين
 هذا الكتاب

سؤال جبره وبمعنى

الجواب في سؤال
 الجواب في سؤال

وبما

وبما حكمه وانما فصل مع الزيادة للمساوات في العموم والخصوص وتجدد ما ذكره
 الكشف في تفسير سورة يس حيث قال اذا كان الكلام منصبا الى غرض من الغرضين
 مبالغة وتوجه اليه وما سواه مفروضا ونظيره قولكم السطى اليوم الحقو
 الغرض السوق اليك بالحق فلذا فرض ذكر المحكوم له وعليه ما ذكره في تفسير سورة حم
 السجدة حيث قال وجب ان يجد الكلام كالمحكوم له من الغرض ولا يوصل به ما يجبل عن
 اخر الا انراك تقول وقد رثيت لسانا طويلا على امرأة قصيرة اللسان طويلا ولا يغير
 ولو قلت واللايسة قصيرة حيث بما هو لكنه فصول لان الكلام لم يقع في ذكره
 اللباس وانوته وانما وقع في غرضه ورايهما هو تفرع الى اللبس واللباس قال
 القاسمي في تفسير سورة ط في قوله شجاعت باية من ربك وانما وجد الابه ومعها بيتان لان
 المراد اثبات الدعوى بالنسبة لابيها فقدرة الحجة ووجدتها كقولها تقا قد جنتك باية منية
 من ربك وفي شرح المشكاة قال نجم الدين الكبري يميز للرجال ان يسئل عما هو عالم به فحينئذ
 وفي حاشيته تفسير القاسمي للقاسمي ذكره شرف الدين الطيبي في السؤال والاختبار
 والاستعلام والاعتقار الفاعل متفاربة مرتبة بعضها على بعض فالطلب اعلم لانه
 يقال فيما سألته من غيرك وفيما تطلب من نفسك والسؤال لا يقع الا فيما تطلبه
 من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال في الاستعطاء يقال سألته
 كذا في الاختبار فانه قوله تعالى انت قلت للناس اختبار ولرب يعرفهم فكل استفرام
 الاختبار ولا عكس والاستعلام طلب العلم وهو اختصار الاستفرام اذ ليس كل ما يعرفهم
 يعلم بل قد ينظر ويختص فكل استعلام استفرام ولا عكس وابو عمرو وهو زياد بن العلاء
 الدين المازني احدث في القراء والاصمعي هو ابو سعيد عبد الملك بن قريش البجلي
 في العربية اسد الشعراء القريب المعاني يميز خلف الامر والى عمرو بن العلاء وكما ان الربيع
 سلطان الشعراء وقال له بعض الاعراب وقد راه يكتب كل شئ مما انت الالحظ يكتب

الطبيب السؤال والاختبار
 والاستعلام والاستفرام والفرق
 بينهما

١

لفظ المفعول يقال هكذا تصوير الاقتصار من وقوله فقوله بظنه واخر ظهره تفصيل
 للتصوير والالف قال ابن الجبتي في شرح هذا يجوز لانها عند المحققين انما الحقة
 بالفتحة والفتحة والفتحة ما قبلها ولا يبطئ الا الحاق ما يجي قوله ولادته تظهرها
 في سلك ما تقدمه النظم في اللغة جمع الله في سبيلك فذكر السلك بضم السين والياء
 بين المشبه وبين بالدوام الحمل على الجريرة في الاول اعني المضمون والتفصيل في الثاني اعني
 السلك والضمير وفي استقارته مكنية بانه يشبه بالبال في النفس بالدور ويثبت الضم الموضع
 للمشبه به على والسلك الخبط وتشبيه ما تقدمه بالدور استقارته بالكنية وابتداء سلك
 له استقارته في الالف وفي الاصطلاح بالالف الكلمة والحمل مترتبة المعاني متسقة الالام
 على ما يقتضي العقل وقيل الالف المرئية المنسوبة المقبلة دلالة على ما يقتضي
 العقل والاول النسبة بالفتحة والفتحة على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى
 وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ لذكر القول وقيل
 الالف في نطق الالحاق مشددا على ما قبل في الالف والالف في الفعل لكن ابن الجبتي
 فيه ذلك وعدم وقوعها الالحاق مشددا بالالف وكذا التالاف الالحاق لا يكون في اول الكلمة
 وتضمين العين لا يكون الالحاق وكذا ذكره في شرح الهادي ثم قيل فيه اطلاق لفظ الالحاق
 في هذين سريهما اصل في الالف لم يفرق بينهما ذلك فلهذا قيل قوله تعالى ما يذبحون
 ذلك والمعنى بين الفرقين فلم يرد ان بين بقية الاشتراك فلا يدخل الالف في
 الجمع لان المراد به ما يجمع المشي والجمع صريحا ومعنى وتظهر قوله تعالى لا تفرق بين
 امرين بل لان احد يستعمل بمعنى الجمع بدل عود ضمير الجمع اليه قوله تعالى فما منكم من
 امر فاجر من وتظهر به ابد في ذابغ بانسا النبي لسان كما في النساء بمعنى جبهة في جماعة
 النسا وعدم جريانه في كل نكرة منقبة بدل الالف ليس منه على ان نكرة وقعت في
 السباق المعنى فما نفعهم البعض فلا اله الا انتي انما يجب منع الالف لانه قال هو

انهم في سبيل حفظ
 بيان

ان في سبيل حفظ
 بيان

اسم

اسم لمن يصح ان يجلب سينور فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقبل هو مبني على الالف
 اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فجزا ان يعتبر موصوفه مفرد او مشن او
 مجعدا او مذكرا او مؤنثا وتبقى ههنا شئ وهو ان الشئ ذكر في بحث او في التبرج او اعدا
 اذا كان ههنا اصلية لا يستعمل في الالباب اصل وذكرا في تقدير المسند اليه في المطلق
 وفي شرح وبساجه الكثرة في تفسير قوله تعالى لا تفرق بين احد منهم انه لا يستعمل في
 الالباب الامع كل ومثل قوله تعالى برجي سحابا ثم يؤلف بينه وتذكر ضمير السحاب وهو
 جمع لان الجمع الذي يفرق بينه وبين واحد بالنا كشيء وسبب وتخل وبنات يجوز ان يكون
 واما قوله امر القيسر بين القول فمحمول على ان الالف بمعنى الواو او على ان القيسر
 بين اجزاء القول على ان الالف بمعنى الواو روايت بالواو وقوله الاخر بين الحجوة الى
 الصفات قول بين اجزاء الجوز منسوبة الى الصفاء او على هذا يقول ما وقع في عبارة المفسرين
 في هذا القبيل وقال في درة القوام او هام الخواص او هاهم قولهم لال بين زير وبين
 عمرو والصباب الالف بين زير وعمرو كما قال الله تعالى بين فرث ودم وقال شرف البرس
 الطيب في شرح الكثرة لا تفاوت بينهما وما ذكر بين مع الضمير واجب مع الظاهر بل
 قوله ويلمح به نحو جليل قد عرفت معنى الالحاق في الراعي الجوز ويسمى ان يعلم ان تحقيق الالحاق
 في ما وقع في شرح بغير التالاف لانه المطاوعة كما كانت كذلك في شرح لال في ما يابى
 في اول الكلمة لكن في تحقيق الالحاق في متمسكن اشكال ولذا قال في شرح الهادي انه
 شاذ في قبيل الفلظ على توهم اليم اصل وقبل كانهم استقارته لفظ الالف اعني المسكن
 كما يشقونه في الجمل نحو بسم وحرفه وهبل وحمل وحبل وحبل وحبل وحبل وحبل وحبل وحبل
 ودعوا قال بسم الله ولا قول ولا قول ولا قول ولا قول ولا قول ولا قول ولا قول ولا قول
 على الصلوة وحسن الله وسبحا لله وجعلت فداك واطال بقاءك ودام عزك
 وهذا تشبيه بالالف في النسب فانهم يا فزون اسمين ونحوه منزه لفظا واحدا

فيسمى اليه كقولهم **خضرتي** و**عشيتي** في نسبة خضرة وعبدة القيد وغيره
قال بعض اهل اللغة في مثلها انه لغة مؤنثة واكثر اهل اللغة نقلها وله نقلها مؤنثة
قوله ونسب زيادة الهمزة الى الحاق في الاول لم يعمد في كلامهم الا في تسكون وتعد وعقل
ومخطوط ادير المودعة وهو قصير صغير ضيق الكتيب اولى الريح ومسح به المنديل ليس المنطقة
قوله حرجت الابل فارحجت بنه به على ان هذا اليب لطاوعة فعمل وعلمه ان يسهل على الفعل
مطامع فعمل **الاب** لا تركه لظهوره اولانه فمركبنا مقضيا تحسوهك بمعنى هلكه لا فاعل
تسوهك فتسوهك لعدم كونه في كلامهم **قوله** ولا يجوز الادغام والاعلال في الملحق لا يجوز
فيه الادغام مطلقا ولا الاعلال في غير الاخر لانه في الآخر جائز ولا يبطل به الا حاق لكونه في
محل التغيير كونه **الاول** تنبيه وهو في اللغة مصدر من تنبهت بالشيء اذا وقفته عليه او برهت
فلانام نومه او ايقظته وفي الاصطلاح لشارة الى شئ فعمل عنه الى طلب وقيل ينير الى
المذكور قبله بطريق الاجمال وقيل ما لوجه النظر الى الابهى السابقة يعلم الا كما لا يتيسر
وانما يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقا او كانه في حكمه كما في البديهة وانما يستعمل حيث
لا يحتاج الى الدليل كالبداهة وما يتعلق به علم سابقا في حكمه وهو خبر يستدل محذوف
وقيل لا محل له في الاعراب لانه بمنزلة البيان بين المستقلين وقال صاحب القيمة لو قال
المصنف بدك تنبيه لكاء اضرب واولى لان تجري النظر الى الابهى السابقة يستلزم
معرفة المنقدر وغير البينة وفيه نظر **قوله** الفعل اما متعذر اعلم ان الافعال مطلقا غير
المعنى على نوعين متعذر ولازم وكل منهما على قسمين متعذر النوع الشخصي متعذر النوع
منهما ذهني يحتاج الى الاستبصار او مجردية او العدمية **قوله** وهذا الفعل الذي يتعذر الفعل
او ينفي وزالى لمفعوله معناه ان المتعذر ما يدل على معنى يتجاوز الفاعل نحو
وعلمت اني قد صدق ذلك المعنى اعني الفاعل الى المفعول وبهذا اسقط ما قيل ان
المتعذر في ذاته ذلك التفسير ان المتعذر ما يدل على معنى ينقل الفاعل الى شئ اخر فكذا

عظم

عنه كما يدل عليه انهم اذا ارادوا ان يعبروا بـ معنى التعدي والتجاوز يعبرون عنه بالانفصال
عن الشيء الى اخر كما هو مخرج في بعض المواضع وبديل عليه قولهم في صدر نفس الامر وعلم
انفكاكه عنه وليس كذلك لان الضرب مثلا في قولنا ضرب زيد عمرا لم ينقل من زيد الى عمرا
والالكاء لم يضربا وزيد غير ضارب وكذا اسقط لاعتراض نحو ما ضربت زيدا في مثل قوله
معناه للقول وقد يقال ان المقدور علم فلا يجوز المعنى لمقتضاه وهذا الجواب كما ذكرنا
وقع على هذا المخرج قولنا ان المقدور وغيره سببا تشبیه سببي وهو كمثل وزنا ومعنى
وعينه في الاصل واو يستغنى بتشبيهه بالاضافة كما استغنى عنها في مثل قوله والشر
عند الله مثلا واستغنى بتشبيهه بما فهم يقولوا سوالا في السعة في نحو اجتمع القوم
والامير في السوق اجتماعا كان ذيب زيدا والاولى في التمثيل ان يقال نحو ذهب زيدا فصار
الجمعة خلفك موافقة لك وعمرا لانه الاصل في ترتيب المفاعيل تقديم المفعول المطلق
ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذب بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول
ثم المفعول معه كما قال الشارح في المفعول وقال القطب القاء تقديم المفعول به على المفعول
المطلق اولى واختر السكاكي ناخير المفعول المطلق في المكان ثم المفاعيل في المشهور
الحسن واد السبكي في مفعول اسما مفعولا منه نحو قولنا واختر موسى
فرسه ومنه قوله ورطبه به الوصع ذلك ليعلم ان المفعول به والمفعول في المكان المفاعيل سبعة عشر وكذا في الرفع
المضموم مع المفعول لم وجعل الاول مفعولا به والثاني مفعولا وطرف المفعول به وفيه
يكون ضربا اذا لم يكن مجرورا بحرف الجر وغيره صريح اذا كان به والمفعول المطلق لما كان الاخرى
والمفعول معه لا يجوز الا غير صريح قال جاجي بابا يطلع المفعول به الغير الصريح على كل مجرور
بغيره واللام وقال علا الدين البساطي والحق ان كل جار مجرور فهو ظرف ومفعول به غير
صريح البتة في الاصطلاح ثم الضمير فيه وفيه ولم يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى
الذرف اذا لم يكن يعود الى الموصوف المذكور والمقدور قوله واليسترض منحو ما ضربت زيدا

الفصل

الشيخ
محمد بن
الامير
مفتي
الدين
الحاج
علاء
الدين
ابن
الحاج

عن قوامهم مستوف
ما جاء به

انه لا يمتنع على التوفيق بنحو ما ضربت زيرا فان ضربت متعديا وسر مجازا الى المفعول لان
 النجا ومنه لا نقول كونه ضرب متعديا الى المفعول في بعض المواضع كذا في كونه متعديا
 وحده الجواب بغير معنى لانه يستلزم ان يكون الفعل في سعة النفي غير متعدي في هذه الحقيقة
 ثانيا هو قوله وان اردنا لفظ الفعل والمفعول انما ارد به نصب المفعول به في بعضهم
 المتعدي ما نصب المفعول به في هذا المدح بلا خفاء لانه لفظ زير منصوب بالمفعول به لفظا
 وذكر لفظ الفاعل فمرد استلزامه اذا دل على انه بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الجواب الاول ينبغي
 والثاني ينبغي ويمكن ان يجاب بان نفي الضرب قد تجاوز في الفاعل الى المفعول كما يجب
 تعريف الفاعل والمفعول به ان عدم الضرب مستلزم الى زير وعدم الضرب كان واقع على زير لان
 تجاوز عدم الضرب غير متعدي بخلاف استلزامه واقعا فليفرق بينهما ويسمى ايضا التسمية غير
 مطلق على تعيين اللفظ بالان معنى يخصه بحيث لا يتناول غيره وعلى إطلاق التسمية على الشيء
 ومنه يقال يسمى زيرا انما يطلق عليه لفظ لان، وعلى ذكره في معنى يسمى يقال يسمى فلا يسم
 اذا ذكرته به واستسمى يطلق ويراد به المفهوم الاجمالي الى كل في الزهر عند وضع الاسم واللفظ
 ويراد به ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا اضيف الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى الاسم وادام
 اضيف الى العلم يراد به الثاني والاضافة بينة والفرق بين المستعمل في المطلق عليه لفظ
 وهو ما يكون الغرض الاصل في طلب اللفظ عليه ويقصد به تفرقة بنفسه الى طلب اللفظ
 مغيبا بنفسه في تفرقة ذلك عليه والمطلق عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصاحب الحكم
 متعلقا به كسب الواقع في غير كسب التفرقة الى طلبه وانما صار متعلقا به كسب التفرقة
 وتفرقة الاطلاق بمعنى الحمل الموقوف على المفعول به والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي
 وهو ما وقع فعل الفاعل بشئ لا بفعل الفعل بدو تعلق ذلك الشئ بالامر المحسوس فلا يرد
 قبل ما انما تفرق ذلك كونه الله لا يتصور فيه الوقوع لانه يميزه ان يكون محسوسا وشا على التفرقة
 والله لا يتصور على الافعال التي ليست برافعة على مفاعيلها حسا نحو علمت زيرا وادارة

التسمية والتسمية

تفرقة بين التسمية والتسمية

بيان ان زيرا في الفعل
 هو مفعول به في الفعل
 لا فاعل في الفعل

وعلى

وعلى نحو ما ضربت زيرا على وجه التسمية والنكتة والمناسبة لا يستلزم الاطلاق والافعال
 قوله واما غير متعدي قال الزجاني في شرحه اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق في
 ان ترده الى باب الفعل او الفعل او الفعل او تفعل او تفعل انما كانا رايها وفيه نظر اما اولها
 فلا ان الفعل مشترك بين اللازم والمتعدي واما ثانيا فلا لانه لا يوجد الفعل المتعدي المفعول
 الى الفعل حتى صار سبب نقله اليه لانه لا يمكن ان يكون الفعل لازم بالمتعدي كما هو الحال في
 المحور فتأمل قوله هو المحسوس انما سبب الاضمار بحسب الخلقه **فان** بل ثبت انه لم يرد به انما لازم
 ثبت ويسمى في الفاعل شبا الحسب واستمر في الفعل لانه كذا في اللفظ لا في الوجود بل اراد
 ثبوت هذا اللفظ المخصوص واستمر في الفاعل وتسميته هذا التسمية مطلقا لللفظ باللفظ لانه
 لا ينبغي ومنه الى المفعول به سواء استمر او لم يستمر لعدم انفكاكه عطف على لزومه على وجه
 التفسير لرفع ايرام ذلك لا استمرار في الفاعل في كل لازم ولما ذكر في القول باللفظ على الفاعل
 على تضمنه معنى القصر عن غيره في بعض شروح الكسب على قوله الباء لانه على لفظه الجواب بان
 ليست لازمة له بل مطلوبة له في الوجود هما بدورها واجبا الشريف بانه فاعل في قوله
 لزوم فلا ان يثبت اذا لم يفارق ولم يوجد غيره ومنه قوله ام لازمة له من الاستفهام فان رفع
 اعتراض شراح الكافية عليها بالان ان ليست ملازمة لها بل العكس وبعضهم بانه المراد
 باللفظ معنى اللفظ المعنى عدم الانفكاك من قوله لم يرد له بل هو انما يفارق اللفظ
 الاصطلاحي ان عرفه بامتناع الانفكاك لا باقتضا شئ اخر فقوله انه وعدم انفكاكه ان كان
 الى ما ذكره فعلا لا يرد على ان حجة عبارة في حكمه النوع قبل للزمه لا يكون الا كذا وقيل لزوم التسمية
 في عرف اهل المفعول والاداء بلفظ قوله للزم على الجري ومنه قول صاحب التكميل في تخصيص
 لازم المتعديم غالبا بل ان لازم لزوما جزئيا اكثر بزيادة كونه شراطة او فعل او غير متعدي بنفسه
 فيسمى متعديا وقد يتعدي بالجر فيسمى لازما قال فيهم الدرس الرضي علم انه قيل في بعض الافعال انه
 متعدي بنفسه ومنه لازمه متعدي بالجر وذلك اذا ساء الاستعمال لا في كل واحد منهم غالبا

معنى اللفظ على وجه اللفظ
 حفظ
 كلمة

بيان ان الفعل الواحد قد يتعدي بنفسه
 فيصير متعديا وقد يتعدي
 بجر فيصير لازما

كرمته زيدا بالفتح اي غلبته الكرم والثامر اسما والهمزة كالكب الرجل وكيفية اناه
 وترتبت اليوز ونزحتها انا والفتح البناء على افعال حركاته الجالفة كجلا الشئ واجلوسية
 والعائر بذكر الالام كما قبل صفه وصفرته والحادر عشر اسفل الجاروسا
 توفوا تعلقوا لكن لا نواعدها وهي سرائر على سرائر كالحاج واعلمتم امر ربكم الامر
 واقعدوا لهم كل مرصد اعلمهم وقول الرجاء انه ظرف رده الفارسي بانه يختص بالمكان الذي
 يرصد فيه فليس مرصها وقوله كما على الطريق الثعلب في الطريق وقول ابن الطراز انه ظرف
 مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله لانه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلابته
 لكل موضع من ارجع فزيد هو اسم لما هو مستطرق ذكره في المظني وليس المراد انه هذه باعتبار
 نفسا بوجوبه يكون الفعل مستديرا بل لا بد من اعتبار معنى التصدير بالانها في التصدير
 وغيره والتي للتصدير هي التي تكون للتقدير فستقط ما قبله بتضعيف العين والهمزة
 بصير الفعل مستديرا اذ الله يكن بمعنى صار فالتقدير لانه قال ابن هشام في المظني ان النظر
 بالتضعيف سماه في القاهر وفي المنعرج الى واحد نحو علمته الحسا وقرنه المسئلة ولم يسم
 في المنعرج الى اثنين وزعم المرزبان في المنعرج الى اثنين ان ينقل بالتضعيف الى ثلاثة
 ولا يشهد به سماع ولا قياس ولا قول سيبويه انه سماه مطلقا وقبل فياي مطلقا في القاهر المنعرج
 الى واحد والنقل بالهمزة وقبل فياي في القاهر والمنعرج الى واحد والحق انه فياي في
 القاهر سماه في غيره وهو من هذا سيبويه بتضعيف العين فترتفع العين بالنقل
 الى باب التفعيل لانه التضعيف في تفعيل ليس بابا التقدير بل ينقل الى باب الافعال
 الهمزة في الهمزة في غير هذا الباب ليست من اسباب التقدير بل هي من اسباب الحذف التي
 يسمونها بالافعال سبعة الباء اصل في تقدير جميع الافعال اللازمة واللام في الهمزة
 والي وعن هذه السبعة اسم ولا يفتى على كذا في ذنب التعريف لا ولا يغير في حرف
 الج معنى الفعل الا بالباء في بعض الموضع اذ قصد بها التقدير التي عند الصريين وهو تقدير

مردود بمعنى تقدير
 م

الفعل

الماضي

الفعل وامرته معنى الفعل والتصدير في ذهب بزيد فانه معناه جعلته ذهبا وصيرته ذهبا
 التقدير التي عند النجاة وهو اتصال معاني الافعال الى الاسماء اذ الم تقصد في التصدير
 به فالاعتناء مع الباء كاعتناء مصره وذلك لا لا مفعول مرت بزيد مرت بكانا قرب منه زيدا على مرزبان
 ومروك لم ينجوا ولا غير ذلك كما يجي وزل في ذهب بزيد ولا الالباقية ليست بمعنى كما
 هو من جهة المبرور ولا بمعنى الهمزة كما هو من جهة سيبويه فلا يكون التقدير الا بالباء التي التقدير ينبغي ان يكون
 مع الهمزة الهمزة على الهمزة يقال مثل هذا انه متعدي الى فاعله لا يكون الا بضم المفعول اذا اطلقوا فقال
 هو لازم ولا فلا عندهم انما فعل كذا لازم من ان قرب وبعد من بعد كذا المفعول نحو فزيدا فزيدا فزيدا
 الباء التقدير مع قصد التقدير العرفية لا يصح عند التقدير بغيره في الحروف فيخرج ما نقل قبل عند
 من زينة التعريف فلما يكون يكون المراد من التقدير هناك التقدير الخفية لكن جميع حروف مشتركة
 في هذه التقدير كما صرح به السيد عبد الله في شرح اللب في نحو ذهب بزيدا ورد مثالين لان الاول في الهمزة
 والثاني في الهمزة في مصحح الفعل في الانصاف بالحدث يعني ان معنى ذهب بزيدا ذهبته وذهب
 معه غير من عليه بقوله تعالى ذهب الله بسهمهم حيث ذهب بزيادة المصاحفة واجب بارادته فيقال الحجة في
 على الاسماء في قال سيبويه الباء في مثل كذا الهمزة فرق صاحب الكشاف بين ذهبته وذهبته
 بالالباقية بمعنى التثنية والاسمساك قال الطبري ذهب هذا الفرس المبرور وذكر المبرور
 في ذرة الفواصر وقال صاحب المنزلة السائر كذا ذهب شئ فقد ذهبه وليس كذا ذهب
 شئنا ذهب لان ذهب به يفهم منه انه انصبه معه واسمكة من الرجوع الى الحال الاولى وليس
 كذلك اذهبته وقال صاحب الفلك الدابر وفيه نظر لان لا اللفظين بل لا على معنى واحد وهو
 التقدير فالمعنى عند التقدير بالباء التي هي عند التقدير بالهمزة والجواب اللفظين في
 اشتراك في التقدير لكنهما غير مشتركين في تأدية معنى واحد والنزاع ليس الالباقية الهمزة عن
 الازالة والماضي وصحبه المتأخر لا ينظر الى الفرق بينهما واسما كل في مقامه لا الى التورية
 نفسها قال اليماني في حروف الحروف لا حروف التقدير حروف الجواب والاحرف حروف الجواب عند التقدير

مطلق
 الفرق بين ما ذهبته
 وادفعته
 م

واحد على واحد يحذف المحصور عليه او لا يحذف
 واحد على واحد يحذف المحصور عليه او لا يحذف

فعل واحد يحذف على المحصور عليه والآخر لا يحذف في الجذر عند التعدي على واحد
 قالوا حروف كثيرة وحذف الجمع بالكثير لتكيد النفي لما لا لا في كثير من الجمع ويراد به الواحد كما في قوله
 تعالى يا ايها الرسول كلوا من الثمرات انما في طيب مسئلة الامم وقوله يا ايها الذين آمنوا في الدنيا جنة رسول
 انما جنة اداء محذرة لهم لكن جمعة عظيمة لا يصلح الا للقدرة وصرح به اكل الرب وهذا هو كثير
 الكلام بما يقطع احتمال الجواز يسمى الاصول ببيان التفريق فلا وجه لما ذكره صاحب الفقه في اول
 البيع من ان المتعجل لا يقرضه الجواز لا يقع الجواز ولم يقل بالثبات اما لان التفصيل والفعول يكون
 فيها الذكر والمؤنث والواحد والجمع كما قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهروا وقال الله
 تعالى انما رسول رب العالمين وقال الشاعر العواد ليس بامير يريده الامراء ذكر الطيبي
 وهو صرح اوله على التصدير مثل الصبر والفرح والزيار والصيلد ذكر الزخري في الكافي
 والشيخ في شرح المفاتيح وعلاء الدين البطائي في شرح الهداية اوله لا زصة لقدر لفظه في ذكر
 وصفه جمع كجمع خبز او صبر وروى في عدا الا كما ذكر السعد في شرح الكافي اوله
 الموصوف بالذكر كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وثبت من هار جبالا كثيرا وذكر كثير التاويل
 رجالا بالجمع او جمعا كثيرا ولا الصفة انما تتبع موصوفها في التانيث اذا كانت فعلا اما اذا كانت
 بسببه فلا ذكر في شرح المنظومة لكن بحديث التراسيم المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف
 فتأمل ان اذا كانا بمعنى واحد فالاول لا يعلق حرفي جمع بمعنى واحد بفعل واحد حيث لا يصح التاويل
 بلا انباء او غير مطلق ولهذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كما رزقوه ثم رزقوه فاعلموا ان الله
 لم يخلق بفعل واحد بل يخلق الاول بالمتعلق والثاني بالمفيد كما قال في قوله الملك ما يستأنس به الغيب
 ان اول المتأنس بالثاني المتأنس بالثاني ثم ينفى ان يحد زمها يمكن ان يشاء التكرار في قوله
 ولهذا قال في بعض مواضع النسخ الفرع شاع في عرف المتشرعة بالاعمال الفقهية بدل في الاقسام
 وانه لا يستأنس في حقها من غير اعادة التعويض بالمتعلق الغير على ان يبرر ان يبرر
 وانما في الاول الاصل الثاني صلة لا فعل حيث يقال عرض بكذا ولا يبعد ان يكون اللفظ

بيان ما كيد الكلام لقطع احتمال
 الجواز وتسمية بيان التفريق في
 اللفظ الجمع على الوحدة في الجملة

انما في الجذر الواردة في
 منة وصف الموصوف بجمع كذا
 وانما في ذلك منة بجمع

حذف حرفي جمع بمعنى
 واحد على واحد

منها
 ان
 شاع

ولهذا

ولهذا رد على اللفظ في قياس نظر واحسب وافال وانعم على اعلم وارز ذكره الرضي في شرح الفقه
 قوله في النقل الجواز الى بعض ابواب المتشعبة موكول الى السمع يشير الى النقل الى بعضها
 ليس كذلك كما قيل انما في النقل الى بعضها المتشعبة وما هو الا لواء والصورة ينقل الى
 الفعل والى افعال فيسمى ويرى ببعض الجميع والكل اما بحسب معنى الجميع على ما صرح به في النظم
 الوصاح وبمعنى الكل على ما صرح به في شرح البداية حيث قال وبعضه في معنى كل والآخر
 جملة النفا في قوله تعالى انك صادق بصيكم بعض الذين يعدكم واما لكون الاضافة
 للاعتزان او لفظ البعض صلة اضافة كما ذهب اليه بعض اهل التفسير في هذه الآية
 الكريمة ذكره في شرح البداية قال الرضي في شرح الشافعي وليست هذه الزيادة اقبا سامطه بل
 بحاجة الى سماع استعمال اللفظ المعاني وكذا استعماله في المعاني المعاني في قوله لا اله الا الله
 مقتضى قياس الاقتصار على ما هو على ما هو في بعض النسخ في قوله في بعض المحققين وهو ختم
 الدين الرضي في شرح الكافية في قوله ان لا اله الا الله اعترض على قول بعض المحققين في قوله لا اله الا الله
 شيء من حروف الجراء وكما في الشافعي في قوله في بعض المواضع ان لا اله الا الله كانت للتعدي تارة تغير
 معنى الفعل وتارة لم تغير فاعترض عليه بان لا بد في المتعدي من التزم من الضمير في قوله لا اله الا الله
 او واطع ان مراد ذلك البعض انه لا يغير شي من حروف الجر مع الفعل لا يبدل في بعض المواضع ان
 اذا كانت للتعدي بجملة ما اذا لم يكن التعدي من حروف الجر مع الفعل لا يبدل في بعض المواضع ان
 عدم تغيرها عن كونها للتعدي وعلى هذا لا يرد الاعتراض ثم لفظ الحق يكون مصدر او
 اسم فاعل حقه مشبهة فعلى الاول يطلق على الوجود في الاعيان مطلق وعلى الوجود في الالهام وعلى
 خطاب الله اليهم وما شئت على الحكم للواقع ومطابقة الواقع له وعلى الثاني وان لم يطلق على الوجود
 الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى الحكم المطابق وعلى الاقوال والعقائد والادبائهم
 باعتبار الشك في الحكم المذكور ويقابل على الوجهين بالاضطرار وعلى الوجه الاول على
 وقال القائل الحق ان لا اله الا الله انما هو في الاعيان انما هو في الاقوال والاصناف والاقوال

كأنه البعض بمعنى
 الجمع والكل

لفظ الحق

وقال الطبيب وقد يستعمل بمعنى الواجب واللازم والجدير والطيب والملك...
 وبه مرادى اجتنابا كذا قال الجوهري ثم قال وترى مرارا ومروا فذهب علمه ان يفرق بين المرار
 والرضاء فان الثاني لا ينضم للمعنى بخلاف الاول الا ان يقال كتب اللغة مشحونة بتفسيرها
 والاعم **اجل** مررت به وقد مر وجه فلا انفا فذكر **قوله** نعم يصح ان يقال لكل بار ومجروا
 وح يصح ان يقال مررت بزيد مررت متعدي الى المفعول لكن لا باعتبار هذا المتعدي الذي
 نحو فيه لان المتعدي الذي هو في معنى ان يتعدي الفعل الى المفعول ان يصدر من الفاعل ويجوز
 الى المفعول به وهذا مستفاد من مررت بزيد بالتعدي الذي وجد فيه كونه عمله متعديا الى الفاعل الى
 في المفعول مع الواسطة وهذا غير صحيح عنه واعلم ان الفعل الواحد يتعدي بغير حروف على
 المعنى المراد منه قال بعضهم كالمعاني ممكنة فيه وحروف الجر نظر بها فاذا اردت ان تبين ابتداء
 الفعل قلت خرجت من الدار وان اردت تبين حاله قلت خرجت على الدابة وان اردت الى ورة قلت
 خرجت في الدار وان اردت المصاحبة قلت خرجت بسلاحي على ان في قوله ولا يفرق شي ان نظر الى ان
 المتعدي الذي يبحث عنه لا بد فيه من تغيير الحروف معناه او حرف كانه لان التعدي بحسب المعنى
فصل ذكر الامة لسبب المحصلة الفصل هو الحكي في الشبش ومنه فصل لرابع لا يجزى في الشبش
 والصيف فكما ينبغي ان يوصل بيني فيقال فصل بيني كذا او كذا الا ان المعصافين مجزى في
 فصل بينهما فيقولون فصل كذا كما يقولون لا ياتي كذا وهو خبر مبتدأ محذوف وفي المتن
 بدل من فصل او مبتدأ لما خسر بالتعدي لكونه المصدر نص عليه في المطور حيث قال اذ قال
 المتعدي في الامة سور الجزية او بالصفة المقدرة او فصل عظيم اجماعا على ما قيل او كما يجوز
 لفظة مؤنثة في تكبير مبتدأ بناء على حصول الفارقة كما صرح في لغة المطول حيث قال والحق ما كره
 ابن ابي عمير ان يجرى في مبتدأ اذا حصلت الفارقة فاخبره او كره ان يجرى في مبتدأ على الباء فلا
 على السطح وتوابعه انظر السعة في خبره امثلة ولولم يوصل في جاز ان يضاف الى ما بعده
 اما خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبر محذوف او ما بعده الصلح وان لا يضاف او يقرأ على الوقف

الفرق بين اللفظ والمورد

وفتح الاسم مكرر مبتدأ
بضم الميم

قوله اما خبر مبتدأ محذوف
او مبتدأ خبر محذوف

قوله الا ان الرمان لما نفي قبل زما المستقبل والحال قد يعترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان
 فيلزم ان يكون الشيء لنفسه او يكون للزمان زما اخر هو ظرف له وهكذا يدق في امثال
 قوله مقدم الزمان الماضي ويسمى زما المستقبل والجواب انهما منقشة واهية لان
 اهل اللغة يفهمون تلك العبارات ما هو المعنى بها ولا يخصر بها لهم شي مما ذكرناه وانما
 فيها فيستفاد من علومهم الاخر لا يحفظ فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية المبني على
 الظاهر كذا في حاشية المطول وقد قيل لو قرأ لفظ قبل بضم اللام لم يرد ان يفرق زما بظلم
 ان يفرق الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زما اخر **قوله** الزمان ورد عليه بان هذا انما يتم اوله
 يكون قبل لازم الظرفية وقد ذكر الرضي في بحثه المتعدي في ان قبل وبعده الظروف الغير المتصرفه
 الظروف اللازمة للظرفية بمعنى واحد وهو ما لا يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا
 بقى وقال الرضي وفيه الداخل على الظروف الغير المتصرفه اكثرها بمعنى في خرجت في ذلك
 ومن بعدك ومن بينك حجاب وفيه نظر وقال الشافعي في شرح المفاتيح وهذا انه قبول فلسفي
 لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذا الظرفية بطريق امثال الكل على الجزع
 ان يكون زما في اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ما مضى وقال الشافعي في شرح المفاتيح هذا انما
 تنبيهية يفهمونها اهل اللغة ما هو المعنى بعبارة فلا يجرى شي مما ذكرتم قال على ان قد يقال انما
 الاعتبار في صيغة الظرفية في الجملة ثم قال وقد تبين في علومهم ان لا يحفظ فيها جانب المعنى فقط
 ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعضها وانها لا بازم من اخر بخلاف الزمان بانها لا
 معطوف على مصرفة قوله ما حصل هو الضمير في منه يعود الى ما في قوله ما حصل هو هو
 عبارة عن الماضي وهو قوله هو يعود الى ما حصل بالزيادة وهو عبارة عن المستقبل في
 قوله واشتمى نظرا الى المضارع لو كان مشتقا منه لوجب ان يدل على اكثر مما دل عليه الماضي
 لكنه ليس كذلك والجواب ان المراد من الاستفاد هو الضمير في والاضطرط في الاصل انما كان
 ويسمى غابرا ايضا لانه في الغيور وهو المصدر لا الصدارة يطلق على الماضي والمضارع فاما خبر هذا

نظر خاص

بيان اللفظ قبل وقوله
وفتح في ظرف زمان

الحذر في جميع احوال غير مطروحة الاطراد المتداولة في الشئ او كل صدق عليه صدق غيره
 وغير مانع او غير منطوق والانعكاس المتلازم في الانتفاء او كل انتفاء في الانتفاء
 وقد يعبر عن خلق الله الرضا لا خلقه ههنا لا يدل على الرضا والانتفاء
 الى الرضا وهو محال واجابوا بانه قالوا انا لا نعقل هذا الا في الرضا فخلقنا خلق الله
 لا بما قد لنا من الرضا ما هو الرضا واجابنا محرم ما نعقل فيه وان كان في الحقيقة في غير
 الرضا وانما الرضا المطلق او المسمى مطلقا اعلم انه يكون جامدا او غير جامد كونه في جميع العقود
 يعني الصبيح العقود في الاصل اخبارات في الماضي نقلها ووضعها الشارع لانتفاء في الحال ولكن
 لو صحت خبرها لاجابة القضية كالتقاء في اعلام حقيقة لكن بما يصير فيها المعنى الوضعي الشر
 في الاصل ولهذا خبرها الا في الاخبار التي هي اخبارات في الماضي تستدعي خبرها المعنى الوضعي الشر
 حكمة وعقلا فصار الوجود مقارنا بمقتضى الحكمة وبما قرنا اندفع ما اوردته الشئ على توجب
 من الانتفاء الاربعه وتوفا او لو انفسر على قوله ما كان اول من ذكره في الاصل خبرها العقيم وما
 ذهب اليه ابراهيم في منظومة وفي شرح الكبير ثم عدل عن ذلك في التفسير وشرحه وقال انما في
 التفسير المذكور انك والابراهيم والتجديد ثم قال وهذا اول من نصير العقيم للاد استعمال الواو في
 اجرة وكما في الواو في التفسير اجرة وسمى الواو في التفسير اجرة يقتضي ان اولها في الواو
 عدل عن العبارتي في التفسير في التفسير الاستدعاء بالسكنى على الحرك اول الحرك في مثل
 نمر وقوله للابراهيم التفسير الساكنين في اول الحرك في مثل انفسر ونور وجه الفتح ففعل
 الحرك اول الحرك في التفسير الساكنين في اول الحرك في مثل انفسر ونور وجه الفتح ففعل
 ومنه قوله في كلمة لواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبره الفعل بعد اعني كان في تاء قبل المصدر مستدرا
 فها مع بمنزلة التفسير في قوله لواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبره الفعل بعد اعني كان في تاء قبل المصدر مستدرا
 وكونه بينا المفعول لواء وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ذكره في القواعد وفي الصحيح
 يقال لواء في هذا الامر سواء وانما لواء في هذا الامر وسواء لواء في هذا الامر وسواء لواء في هذا الامر

الاطراد والانتفاء والتوجيه
 تركيب خلق الله الرضا

بيان الفظة او على احوال
 وتفصيل حتى يجد معنا

على غير

على غير قياس وذكر في بعض شروح الهداية ان سواسية لا تستعمل الا في الشر والجملة اما
 اثنان او ثلث او اربعة او اضعاف اخرى وتسمى ههنا شئ وهو ان لا احد مقدور والتسمية انما هو
 بين المقدور لا بين اصله وصاحب المعنى خطا لغيره في قوله هو سواء كانا كذا وكذا او كذا وكذا
 قوله لواء على ثمة او فعدت ثم قال والصواب العطف بام ولم يدرك ان ام كان لا احد مقدور
 فالصواب الواو بدل ام واو يكون بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معروف وقد اشار
 الرضي الى تسمية التركيب وبقا او ام على معناها حاصل ان سواء في مثل خبر مستدرا كونه
 او الامران سواء ثم الجمله الكسبية والاعلى جواب الشرط المقدران لم يذكر الزمعة بعد لواء صريحا
 كما في مثال او الزمعة وام محروفا على معنى الكسبية مستعمل في الشرط معلوم ان ان والهمزة
 لتسميها فيما لم يتبعها مفعول عند التكلم واو ام لا احد مقدور والتقدير مثلا كما انبينا
 للفعل او المفعول فالامران سواء والهمزة انما ترد اذا جعل لواء خبر مقدور وما بعده مستدرا او لواء
 قد براد ايضا علم ان التمثيل انما بصار اليه لرفع المحي بدع المعنى المثل في صورة ثمة
 ليس عذبة الوهم العقل وبصالحه علم ان المعنى العرف انما يدرك العقل مع منازعة في الوهم الامر
 طبع الوهم لواء المحسوس في المحسوس كقولك شاة مثلا لواء المحسوس او في الكسبية في شرح
 قوله في الفصل اما ثمة في راء ما يعي بقوله وتكون الفعل في الكسبية لواء على الحديث والرفاء في المثال
 في وفي حذف الواو في التذرية كقوله فلان الاطباء كانوا في راء وكنام مع الاطباء انتفاء
 المعنى والاشهاد ان حذف ضمير الجمع في كذا الاول وفي التذرية مضموم ما اجترأنا به في راء
 على الواو والاصل فلان الاطباء كانوا في راء وكنام مع الاطباء انتفاء المعنى والاشهاد ان حذف ضمير الجمع في كذا الاول وفي التذرية مضموم ما اجترأنا به في راء
 راء واما وهو طبيب اعلم ان يجوز في تشعير ما يشعير في الكلام المسموع ما لا يجوز في الكلام الغير
 المسموع في هذه الفرة الى الاصل او تشعير غير باربي ثمة اضطر الى ذلك او لم يضطر لانه موضع في الفرة
 الضاربون انما هي مضمومة في الزيادة والنقصان والتقديم والتأخير والبدل والحذف على غير
 القياس في ان شروح الزمعة والافعال والباء الواو والنون والحروف والافعال والافعال ذكر

تفصيل او توجيه كلام
 التمثيل على لفظ سواء

بيان الغرض والاشكال
 هذه

والاشياء

يجوز في التشعير ما لا يجوز في التشعير
 كحذف الواو في الجمع

الطبيب

احمد جمال زعيم

مطالع
الزكاة والقطانة والفضة
والقرعة والقرعة

المهم

نوعاً ففرداً وتجميعاً
الفردية

—

ما قبله

6

المراد من القرون الثمانية

المستعزاد

من الكلام فصح له في اربنا سبب خارج عما هو بصدده كما انكنت في وصف زيد بان رجل شاذ كما
 وكذا ثم سبب حديثه من شاذ غير فقوله وعلى ذكر وفاء رجل شاذ كيت وكيت ثم سبب كلامك
 الاول قوله قتل الى جى وهو منسوب الى قبيلة فارسية على رضى الله قريبا انما هو لفظ يربى
 زعيمين ان عليا رضى الله كفر حين ترك حكم الله وافترجكم كما ليس ابو موسى الا شعور من باب على بنى
 وعمر بن علي بن جاب معاوية فترداه هم النوع الذين تفرقوا في البلاد وزعموا ان اذنب ذنبا ففكروا
 وهم خمس عشرة فرقة وبقال لهم ايضا محكية لانكار الى ليس المذكورين ولقولهم لا حكم الله في حكم
 الى كان وحرورية لفرقة لم يجر وراء وهو موضع وشراة لقولهم شربنا نفسا في الله تعالى اربنا
 بنو اب الله ومعارفة لمؤثرهم من البربر واكثر ما يكون الخوازم بالخير في علماء والموسى وحرورية
 ونوحى العرب والذين منصف لهم الكتب بعد الله بن زياد بن موسى ومحمد بن حرب ويحيى بن كاهل و
 سعيد بن هارون ويحيى بن ابي بكر الى الباطنة كالرواد والاحمر والاورق والاول وغير ذلك
 والى جازى الكلام بخلاف الفاعل واقامة المفعول مقامه وعلم انى طلب الفاعل فيكون في تركه سبب
 العقل في ذكره تعويل على شهادة اللفظ فتركه احوال على شهادة العقل فان شهادة العقل بحجة
 على شهادة اللفظ واستقامة الفاعل بفعل بيت لا يصدر صدور الفعل الاعنة فتركه ذكره علماء
 على حكم العقل واربهم الفاعل بتركه فوقع على الفاعل او فقامه باسناد اليه وضيق لفظه على ظاهر الكلام
 بغيره وسامته او قوة فترسه او حافظه على وزا او جمع او قافية او ما شئت من ذلك واعتبار الى طلب
 وتيسر له كما تكرر الى جنة ووقع النظر كقول وما حاله والاهلوان الاودائع ولا يبرر بان ثمة
 الودائع فان اقام المفعول وهو اربهم مقام الفاعل ليكون موافقا في الاعراب كما في قولهم الاول
 كقولهم من جابته سيرة حمزة سيرة لا ينفق بالنسبة للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل وهو انك في
 بين ان تخرج الفعل الى وانفسى والفعل انما المفعول وعلت الاول والافقت في غير
 وقد يقال معنى قوله ما لى به فاعله جبريل للمفعول فلا ينفق جبريل من جبريل وزيد على قولك
 ونحوه اسبغ به واسبغ به من جبريل الجبريل فاعله جبريل ولا ينفق صيغة ولا يكون سبب

لفظ في جديا
 سبب الكثير
 وصف من مفعول
 مع ان النسي على
 في جديا
 في جديا
 في جديا

اسبغ العود المسعود
 بالجمود في تفصيل

حذف الى عمل

للمفعول

للمفعول **ن** وكذا جاس كل ما كان اوله حجة وصلا علم اللفظ الوصل بين وابنه وابنة وامراده
 وامرأة واثنين واثنين وامم واست وامم وامم وصحة الماضي والمصدر والامر والامر
 والسندى وصحة امر الحاضر في الثلاث المجرد والهمزة المتصلة بلام الضمير وما عدا ذلك
 همزة قطع فقول الزمخشري في ذلك في الاسماء العشرة وفي مفصلة احمد بن محمد بن احمد
 بيايم لانه منقول من ابيهم لانه من زيد بن ابيهم والاول اولى لان المنقول من زيد بن ابيهم فيقال
 ايم افضل كما يمين فكانه ههنا خلاف المزية لايوزن ايم بوزن ابيهم اصلا قال ابو جابر الحماد لابيهم اذا
 وقع ضمة بين عليين مفرد بين اوليين او كينيين وصح غير شتى ولا مؤنثة ولا مصفونة
 تنوين الموصوف لا يحد في الخط واللفظ وكذا الفاس واذا نسب الما بين الى لقب في غير
 على اسم ابيه وصناعة مشهورة فذكر فيها كقولك جاني زيد بن القاسم ومحمد بن ابيهم فترسه لانه
 لان ذلك يقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه هذه ابنة فلان بالالف والهاء وان سقطت الالف
 كتب هذه هذه بنت فلان بالياء واذا وقع اول سطر مع جبريل فترسه في كسب الالف لانه لا يجر عمل
 ما يبتداه غالبا لان القادر ينسب الى اخره ثم يبدأ بالاول السطر بعد فكره هو ان يكتب على غير
 ما يجره النظر به غالبا كما في كشف المحتاج شرح المنهاج وقيل شوية تنوين ما قبل الالف في اللفظ
 والفا في الخط مثلا زما وكذا من فرها ونحوه تنوين موصوف ابيهم وابنة يحصل
 اربعة اشياء كثيرة الاستعمال والنفاسة كتنين وكوزة صفة ووقوعه بين العليين فاه الضل وانه همزة
 ثبت التنوين لفظا والالف خطا ابونا المفعول منها لا يجره وفيه بحث لان قولهم لانه
 اللوازم لا يصح علم لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وما سئل فقرر ان النسبة الى المفعول ما
 حذف فاعله وانما الى المفعول به وهذه الافعال مازية لا يوجب لها مفعول بها فلا يمكن بناءها
 للمفعول وحقيق البحث ان النسبة للمفعول ما حذف فاعله وانما الى المفعول لواء كانه
 اوفيه مكانا او زمانا او مطلقا فكيف يتصور ان يقال ان اللوازم لا يوجب به بناء المفعول كما
 قال الشافعي وغيره ولم لا يجوز ان يسند الى غير المفعول به كما ذكرناه في الابداء في المختصر الابداء

قال حمزة الوصل

بوزن صر

ابهم في صفة ابيهم

الابن والسرمد

زينة كحجبتكم مع العشر والى ان مراد منه عند القراءة وحكاية سبعية متساقطة ومفردة
 فتشرون ويكبروا قال وقد جاز طرفا فخرابه ووجه في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو في
 قولهم انما قلت جبا جميعا كقولهم انما قلت جبا جميعا في وقت او في وقتين فانما قلت جبا جميعا في وقت
 وقال الراغب مع بضم السين والاصماع اما في الكلام فخرص في الدرس او في الزمان فخرصا او في
 المعنى كالتصانيف كقولهم والى مع او في الشرف والرببة فخرص في العلم مع بضم السين
 وان المتعارف اليه للفظ مع هو المتصور مخوفه تعالى لا تحزن ان الله معنا انما صار الابد تعالى
 قوله ويستعمل في المنكلم وحده في موضعين في لغة المعظم كالحج عن قارة القول ولم يحذف
 لغائب والى طلبة الكلام القديم وانما هو للمولود به قيل اى في الضمير والافعال مع كسر الهمزة
 فخرص في القراءة للمولود كما قال في قوله تعالى فانه الملائكة انما كان كجبريل عموه ومن غيره
 لان الجمع المحلى بالاب لا يسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فكبروا مفردة في معنى كلام
 فيه المراد بكلام القديم كلام القدماء من السلفاء البدويين لا القراء المعظمين بل ما بعدهم
 هو انهم المولودين قال قلت فخرص في القراءة المجردة حيث قال لا تبايتها لئلا تضلهم
 فكيف يستقيم هذا الخبر على الاضاف في الابد فخرص في قوله كبروا القراء ورد على أسلوب المولودين
 في بعض المواضع قلت هموس بك تخطيب المحلى على لغائب اذا صدف انت وامتك وانما هو
 المذاهب ولم اعنى طلب بالكم لانه امام امنه فخرصه كذا فيهم اولان الكلام معهم والى كبرهم بغير
 بحث وهو صاحب الكنف والقاضي جواز قوله تعالى له ليحييكم فاعلموا ان يكون الجمع
 لتعظيم قول الامام ومنه الرخص يقول انما كانت حرمات النساء سواكم وذكر القاضي
 في قوله تعالى والى مع بضم السين والاصماع اما في الكلام فخرص في الدرس او في الزمان فخرصا او في
 المعنى كالتصانيف كقولهم والى مع او في الشرف والرببة فخرص في العلم مع بضم السين
 وان المتعارف اليه للفظ مع هو المتصور مخوفه تعالى لا تحزن ان الله معنا انما صار الابد تعالى

لست عال

كأنه منقول من نسخة الجمع
لأنه جازم من القيد

بحث في تفسيره ارجاع
فمنه الجمع الى الواحد

وذكر

وذكر صاحب الغنية في شرحه وبيانه انهم اذا ارادوا بقوله رسلا والى محمد اعم جميعه فخطبا
 له واجل القدره وذكره ما ينسب في شرح المعنى وبها فوطيت طرة الواصف بخطاب الى
 المذكور يقول الرجل عن اهله فعدوا كذا مبالغة في سرها فيعذر عن الافراد والتأنيب الجمع
 والتذكير ليعبر عن الضمير لها بمرتبين ومنه قوله تعالى حكاية عم موسى عليه السلام فقال اهله امكروا
 واسما ما ذكره القاضي في تفسير سورة التوبة حيث قال في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم والرحمة
 للدرسون جميعه للتعظيم فليس ينبغي ان لم يفرقه بغيره في شيء من القرآن واذا عزز بان يستعمل في
 الله تعالى ورسوله فخرص لان الالف موقوفة لما يطلق عليه اسم الغائب ومعنى التوقيف اية
 لايتجدد لان كلا من السبع الدلالة التزمية على ان المنكلم يقول في باب انشاء الصفات حيث السبع
 والبصر الله تعالى بالغائب على الشاهد فقد اطلقوه ولا بعد فيه ان يراد الغائب عن خواصه
 وفرد تعالى بوضوح بالغيب على وجه نظرهم واوجب بان المراد اللفظ اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز
 لانه لا يطلق عليه منكم ولا في طلب لا يطلق عليه غائب وكون الله تعالى غير ليس محال لان الكلام
 والخطاب والغيبية بالنسبة اليه وتبينه في الامام فخرص في شرح اسم الله
 تعالى ان مذهبنا في انها توقيفية وانما اعتزلوا والكراهية ان اذ ادل العقل على معنى
 اللفظ ثابت في حقه تعالى اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد بان اوله يرد وهو قول ابن بكير
 ماصي بن واخيلا الشيخ القزالي ان الاسماء موقوفة على ان ذر واما الصفات فغير موقوفة
 فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغائب عليه وعلى غير مذهبهم يطلق كذا قيل وهو هنا قارة مذهبنا
 في شرح الغيبة واذا ورد الشرح باطلاق اسم على الله تعالى بغيره فهو اذن باطلاق ما يراه فيه
 من تلك اللفظة او من لفظة اخرى وما يلائم معناه ثم قال وفيه نظر او في اخره لان كل اسم ورد به
 الشرح له لوازنه لانه كاني اى مثلا ومنه لوازنه معناه معقوبه خالق الخلق زير الشياطين
 والشرور وحده في ما هوهم شيئا ولو بالنظر الى انما ذكره في بعض حواشيه ولا الا ان
 الاية المذكورة فذكره في مذهبنا ايضا فغيره نظر الى كانه بعضهم فلا يطلق السخى

الراى ص

المسألة
لطيفة كونه اسما لله
توقيفية موقوفة الى الابد

ولا الطبيب ولا العارف ولا الفقيه ولا العاقل ولا الفطن الى غير ذلك من الاسماء التي فيها نوع من العلم
 بما لا يتصور في حقيقة تعلقها على ما ذهب اليه القائلون انهم انما يتصورون في الوجود في الامور
 بالاعتناء على الاطلاق لا يتوقف في شئ من المقاصد اطلاقا اهل كل لغة اسما في حقها لا يتصور
 الله تعالى كقولهم خدائ وتكثير شئ وفرايع من غير تكثير وكما اجتمعوا والمراد بورد شئ وورد
 كتابا او سنة متواترة او اجاميعوا اختلافها وورد به خبر واحد فاقان طائفة لا تسمي بالعلم والعمل
 افعال السالكين وذلك جائز بحسب الروايات ومنعه اقرن لرجوعه الى اعتقاده بما يجوز ويسجل على
 شأ وطريق هذا القطع وقال القاضي عياض والصداب جواز الاستئالة على العمل في شئ
 مسلم وقد تقرر في علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة الى الله تعالى لا يستلزم جواز اطلاق
 اسم الفاعل عليه تعالى وان الاطلاق الضمني غير معتبر ولا ممنوع شرعا وقد جاء ببارك الله ولا
 يقال الله تعالى ولا الله يدعوا الى السلام ولا يقال الله داع فاقاب عليه ولا يقال تعالى
 في الكنية والسنة كثيرا وان هذا لا يخص بهم الله تعالى بالنسبة الى الانبياء عليهم الصلوة و
 السلام بل هو كذا ذكر في شرح البزدور في الدرس وقال بعض شراح المشرقي في حاشيته
 الله فيجب الربوب لا يجوز اطلاق عليه اسم اسما ولا يقال في الدعاء باربع لانه لا يرد
 في ذلك نقل ولا يفرق من الحديث جواز ان لا ذكر على وجه الخبر لا الكنية وقال في بعض حواشي
 المصنف في قول في مدح النبي عليه السلام بعينين دعوى وبنى تحت حاجب الخشوع
 القول في خطا في يجوز ان يراه كالتبلي لا على منوال نقاش الازل لانه ليس بطريق التفرع
 ولا ينفك في مثل ذلك الى ما هو لازم من ان لا يسجد ويكبر بذكره بل لا الى ما
 وقال الزايد في التفسير الكبير وقد ورد في علم الله اسماء تعلقه ولا يجوز تعليم وورد فيهم
 ولا يجوز تسميته ولا يجوز تسميته يا محب وقال الطيبي في شرح النبيان ما ورد في شرح السنة في شئ
 في تسميته قال في تسميته انت ربيع والله الطبيب ليس بان من علم في تسميته الله تعالى
 الطبيب لو تقرر معناه ليقول مسبب مشافاة وطبا فالجواب عن السؤال كقولنا في تعليم

ما في

ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسي قال صاحب الكفا في سلك الكلام طريق المشاهدة
 وبينه فبقيل في نفسك ليقوله في نفسي وقال في شرح المفاسد قد ورد في الاسماء ما يتصور
 اطلاقها مع ورود الشرح بها كالمركب المستهزئ والمنسي والمارث والزراع والرامي لانه
 في صحة الاجراء على الاطلاق لا يكفي مجرد وقوعها في اللفظ والسنة اقتضاها المقام وسماح
 الكلام بل يجب الا لا يخلو في نوع تفضيل ورعاية وقال في التمهيد الوضوح في اطلاق اسم الصانع
 على الله تعالى نظرا لانه يرد في كونه ولا السنة واجبا ليس في رواه في الاسماء والصفات
 وصاحب كنه الحجة الى بيان الحجة ومعناه المركب لم يأت قال الله تعالى صنع الله الذي انشأ كل
 شئ وقال عنه ان الله صنع كل صانع وصنفته وفيه تسمية لكثرة دورها في المعاني ما يصح
 واما باعتبارها اعني الحركات الثلاث اذ لا يوجد كلمة فالية عنها او في اعتبارها فتكون باعتبار جريان
 مجرى النفس السانح والتميز من المسامح بها مستلزما للحقة الجارية للنقل انما هي الزيادة
 وكون معنى الحركات باعتبارها احوال الوضوح ومرة ومرة الضمة فانه لو اذن وحلوه
 ضمير وكذا الالف فتم مدة ومدة الفتحة فتحة فيكون الالف حاكما في فتحه وكذا الباء
 كسرة ومرة ومرة الكسرة فخصولها كسرة في الالف لا يسمي لانه في الجسد وسمى مثل مثله
 وزنا ومعنى انها عند الجهد واصل سور او سجد الواقع بعدت اذا كان مفردا اما مجردا على انه
 معناه اليه ما زائدة او بدل من ما هو كمن غير موصوف او مرفوع على ان فيه مبتدأ محذوف والجمله صلة
 ان جعلت ما موصولا وصحة ان جعلت موصولة والجواب في لفظة فرفع صدر الجمله الواقعة صلة وصحة
 صرح به الرضي او منصوب على تقدير اعني او على انه يميز ان كان توكرا لانه يتقدم بالتعريف ويترك على
 الاكتشاف في الوهم وبطلان منصوب على انه تسمية بالمفعول به وقال صاحب الفرة لا يعرف للنصب
 وجها وانما قاس على قوله ولا سيما ما يبراه جمل فبما هي منصوب على الظرفية وقيل ليس
 يعرف بل هو منصوب على التسمية بالمفعول فعدم تجوز النصب اذا كان معرفة وهو الانشائي
 وعلى التقادير خبر لا محذوف عنه غير الاقصر عنه ما خبر لا يلزمه قطع شئ من الاضافة

بان ص

كثرة ورود الحروف العلة
 بها كونه الحركات ابعاضها

لا سيما على التفصيل

وهذا الخط على ما في المتن من ان التميز توكرا
 واما على ما في المتن من ان التميز توكرا
 واما على ما في المتن من ان التميز توكرا

من غير عوض قبله كونه خبر لا معرفة وجوابه ان بقدر ما فكره موصوفه وقدر يحد من كلمة الخفيف
 مع انما مرادة ولها لا يتفاوت المعنى وقدر يخفف الياء وجود لا وصفها وقد يقال لا سوا مقام
 لا سيما والواو التي تدل عليها في بعض اعراضه ذكره الرضي وقبله قاله وقبله عطفه وفي معنى
 البسيط وشديده ياء ودخول الواو على لا واجبه قال ثعلب استعمله على خلاف ما جاء في هذا
 البيت فنهى خطي وقال البكائي في شرح تاج العروس وهو لا يخسر في حاشية القاموس وبارك الله
 وقوام الدين الانشائي في فتح القدير وغاية البيان واستعماله لالا لا نظيره في كلام العرب البراءة
 عندها مكللت لا استنكروا ما بعد ما فخرى عما قبلها من حيث اولوية الحكم المذكور والافليس
 مقبلة خرج به الرضي فانرفع اعراض صاحب المنوط في الشرح لكبير على انه قد كمل **الاشياء**
 وقد خذ ما بعد لا سيما وينقل من معناه الاصلي الى معنى خصوصية منصوبه على ان لا يفسد
 فاذا قلت زيدا شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى وفصحا راكبا وكذا زيدا شجاع لا سيما وهو راكب الزاد
 التي بعد لا سيما وقبل عطفه على مقدر كانه قبل لا سيما هو لا سيما السراج وهو راكب غير محتمل لو
 فخرج كثير المجيء كقول الشاعر حروف الدين من حرفة الحفا واللغة الاولى ذكر المداينة والمد
 او يستلزم وجوده وجود الدين من غير عكس ويحتمل حروف الدين لانها تخرج بالدين من غير كفاية
 وحسنه على اللسان لا تساع فخرها فاما المخرج اذا منع انفس الصورة ولان واذا انقضى الضغط
 في الصورة وسلب الحقا **المنشور** فنهى الجهر قال مكي في الرعاية الفنية نون ساكنة فقفه فخرج
 من الجندوم تابعة للنون الساكنة ولونوننا والدينم ساكنة وانما حرف مجرور يشرب لا عمل للسان
 فيه فحقها ليس بحد بل صفة شبيهة بصلة الغزاة اذا ضاع ولون محله النون ولونوننا
 والدينم اذا سكت اوله نظيره او الجندوم فخرج محله الفوق في لغة معدة ونسبة فخرها الجندوم
 رتبة محله غنية ومجربة او غنية فخرج محله بتقدير المنسابة لانها صفة والذكرها في الصفات
 ولا يقال ينبغي ان يكون نون النون مخففة فان فخرها من الجندوم وهو مراد من جملته الفنية مع
 ما في النون الساكنة المخففة قبل حرف الواو غنة مع القول بغيره كالجواب

المواضع

فانه عددها الحروف المتفرعة فيمكن حمل الغنة في المقدمة على النون المخففة لا تكاف
 ولجزم فرق الالف المنحذبة الى اخر الغنة ذكره في التمريد وقبله الالف لا جملته من الجمل فخرها
 النون من لم يبق قيل شباها بآباء في امتداد الصوت وقبل حذف تحقيقا للكنزة الاستعمال ذكره
 في بعض حواشي لغتي فان وصلت ساكن ردت نونها كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا الا ينجذ
 بسيرة سقوط النون عند ملأ ساكن وقد اجاز بولس وهو قبل ذكره في شرح الالفية قوله
 لان المضارعة في اللغة المتشابهة واصل المضارع مقابل السخمين على ضرب من الشاة عند الرضخ
 يقال ضارح السخمين اذا اخذ كل واحد بحيلة في الفرع ثم اتسع فقبل لكل شبيهها من مضار
 كذا في شرح لمضطر لا بر بعض في الحركات والسكنات لما قال في الحركات بلفظ الجمع لوجودها
 في مضارها قال والسكنات الساكنة او باعتبار الافراد والالف واللام مجزعا عن معنى الجمعية
فقد وطلعت الاسم في وقوعه مشترك اي بين الحال والاستقبال كما شذذ العين او المزاوية
 المشتركة بين الحالتين المطلوب الاشتراك للفعل وهو الاربعة فيكون المعنى في كونه مبرها لا انما ل
 الحال والاستقبال كما برهم النكرة باحتمال الافراد على ما اشار اليه بقوله كما ان رجلا كذا
 وتخصيصه بالسيف والسوف وانما عرف السيف بلام العهد شارة الى السيف الاستقبال بانه يجرى الى
 اخره لطلب التحول والاصابة على صفة والاعتقاد والسوف والسيف والوقف بعد كاف
 المونث نحو كرسكر ويسمى السيف الكسكة ولم يعرف سوف لانه لا يجيء الا للاستقبال فصار
 علما لهذه الحروف فلا يعرف وقوله فلان يقف السوف او بعض بالاماني ليس بواجب لانه
 ليس يعلم سوف الدال على الاستقبال وينفرد سوف عن السيف بغير قول الامام شذذ لسوف يعطيك
 وبالفصل بالفعل المنفي كقوله وما ادرى وسوف اخال ادر اقول ام احصى ام نسا فقول
 صاحب المختصر ولا يفصل بينها وبين الفعل ليس بذاك وللهذه المتشابهة التام اعرب
 ولا يلزم تسمية الماضي مضارعا بوجود وجه المتشابهة فيه كما بين في شرح الرينة لا ان الغار
 النسبة التسمية لترجيح الهم على غيره حال الرضا فلا يصح نقصه بوجوده في غير المسمى

حذف النون من لم يبق

معنى المضارعة في اللغة

عل

السيف والسوف

لكن يلزم اعرابه عما لا يخفى فالاولى فيها انما ما ليس في المعنى وهو ان الضمير مع متعلقه على صيغة
 العوامل وهو كونه مأمورا به وعلى وجهه واما مستثناة كما ان اللاحق معاً متعلقاً على صيغة
 يتوحد العوامل وهو الفاعلة والمفعولية والاحصاف كما ذكره ابن مالك في شرح التفسير
 في صريح سائر الافعال قبل اللاحق بمعنى الجميع واستعماله بمعنى التام غلط في لغة العرب
 وفي لغة العرب وفي لغة النحاة استعماله بمعنى الجميع من غلط الفاعلة وقال ابن الصدي في
 مشكل الوسيط لا يقبل ما نفرد به الجوهر وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انه مما نفرد
 وردانه لم نفرد به بالتعبير والجواب يبقى وغيرهما نفرد ذلك وقال الخليل في قوله الفاعل
 في اوصاف العوامل ومن اوصافهم الفاعلة واعلواهم الوضعية التي يستعملون سائر بمعنى
 الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي وقال النور سائر بمعنى الجميع لغة صحيحة وقد سئل
 النور عن معنى الجميع في مواضع كثيرة ذكره في ميز الخفاة في الفاظ النحاة وقال ابن الجوزي في
 امعني انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الكشاف في الفايق انه بمعنى الباقي والافعال
 بمعنى الجميع من غلط العامة وهذه الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه والحق ان كلامه العنبر
 ثابت لغة ذكره في صواشي البلوغ قال ابن دريد سائر الشيء معظيمة وجلول البنزوة
 كقولهم جاء سائر بني فلان او جلهم ولك سائر المال اي معظيمة وقال ابو علي وابن السكيت
 ما في اللغة ما قبله من القول اخذت من الكتاب ورقته وتركته سائداً ولا تقول ببقية قال
 ابن بري من جعل سائر من سائر بجوز ان يقال بقيت القوم اي الجماعة التي يسير فيها
 الحكم كذا في ترتيب اللغة والحكم في ذلك يبرأ بتعيين مقرر الحال مفعول الى العرف
 بحسب الافعال فلا ينبغي لم مقرر مخصوص فانه يقال باق وبمشي ويحجب الفاعل
 ويحجب الكفا ويعد ذلك حالاً لا شك في اختلاف مقادير الزمن وهذا على
 مذهب النحاة في ان الزمان موهوم محصور كسائر انات موهومة لا في اجزاء
 موجودة فلا يحد من وجوده لوهوم افر هو الزمان واما عند الحكماء الفاضلين

بمعنى سائر على ما في
 له يوجد في سائر هذه الكتب

بمعنى سائر على ما في
 له يوجد في سائر هذه الكتب

معنى الحال

بالزمن

بان الزمان موجود به تحصل في الحال عند جميع ومولانا عرف حال الزمان لا بغيره فانه
 محسوس مفعول لانهم عرفوا موجود حال في زمان موجود ثم انما ذكره الشافعي في تفسير
 لا يستقيم في استثناء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور لانه لا يقال في
 في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وتوقع في الحال وقد يقال ان الحكم في الحال هو ما
 هو العرف والافعال وجودها في الحاضرة كما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا مضى اخرج
 من المعنى لوقوعه في المستقبل في غير ما يقدر به في الماضي واللاحق له المار به في
 وجوده او المار به بالقبول الزمان الذي يترتب وجوده او ما يترتب في الحال ان كلمة يترتب
 والحق ان زمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجوده المستقبل في المستقبل فيلزم ان يكون
 الشيء ظرفاً لنفسه كقولهم في زمان اخر هو ظرف له فانه جعل يترتب بمعنى الحال كما في
 والقبول ما نفرد في تعريفه لانه وهكذا يدق في امثال قوله تعالى الزمان المستقبل
 ويرد عليه ايضاً في قوله بوجهه بعد زمانك سواء جعل يترتب على القبول او على اللاحق
 على تقدير جعل يترتب على القبول يلزم محذوراً خلافاً لكونه الترتيب في الاستقبال يقتضي عدم
 حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد زمانك يقتضي حصول الزمان
 بعده فيلزم اجتماع المستقبل على تقدير انحاء الزمانين وخروج الزمانين وخروج الزمان الزمان
 يحصل عقيب الحال على تقدير تغيرها ولا يقال تقول في اشق الاول من الاعراض الاول ان يكون
 الترتيب في المستقبل لا يستلزم كونه المترقب في معنى يلزم احد المحذوران او يجوز ان يقال ان الترتيب
 في الزمان المستقبل نفس وجود الزمان وتوابعه مرة اول الفصل في فصل اللاحق وهو مبني
 على الفتح والحاد في الاصل ان على زمان قال معناه حال ثم جعله اسماً لزمان التكلم وعرف
 بالالف واللام نسبة على تعينه وتقيده بزمان التكلم فيضي على ما كان عليه في الفتح و
 ينقل الفصل الى انما اجناس وهو قبل وعلمه قوله عليه السلام ان الاله في خلقه في خلقه
 ومن هذا القبيل قوله لم وهو الزمان الذي ذكره الله تعالى في قوله لا اله الا الله فانه في ما قبل

تفسير المتكلمين
 الا على هذا الوجه

بمعنى كلمة اللاحق

نقل الافعال الى اسماء الاجناس
 في الجمل

التي هي في الأصل

لما حذفت الجيم من الهمزة وبقيت اللام ولا يجرى على الصحيح نحو قولهم زيد ثم قال لا يرفع
 قول الزمخشري ان فيه تكلفا بلا ضرورة وصحما تقديرا محذوف وقيل اللام بمعنى الى اللام
 يجمع دليل الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تقديره في اخراج جيا ولا يجوز جعل اللام
 للقسم كما جعله الكسائي لانها لا تدخل على المضارع الا مؤكدة كما قال صاحب الكشاف
 وهذا مما يربط ان يجب اللام ويمنع النون وذلك مع التقدير كاللينة ومع تقديم المجرور
 بين اللام والفعل نحو قوله منتم او قلتم لا اله الا الله تحشرون مع كونه الفعل للمحال لا انتم
 وانما قد يرفعون ههنا مبتدأ لانهم لا يجوزون ولا يرفعون فالحال ان يرفعوا لا على الجمل بل على
 وفاء تمنعان وذلك مع الفعل المنفي تحشرون الله تقسمون تارة تجاء وذلك فيما بقي نحو
 لا اله الا الله لا يكيد احصاكم كذا في المعنى وكسر غير الية اعلم انه تكسر حرف في المضارعة كلها
 في بعض الله اذا كانا مناسبه مكسور العين كما في بعض الثلاث الجوز او مكسور الهمزة
 كما في السداسي وبعضها في لمدل كسرتها على كسرة غير الماضي او فخرته وفي بعضها
 حذفت بن عامر لا تكسر الياء الا اذا كانا بعدها باء **حذف** لا يلائم تطبيق التعريف على
 او على لغة من يكسر حرف المضارعة ويكسر ان يجاء عنه شيء الشواذ ولا يجب ان يرفع في المد
 الشواذ بل انما يحد نظر الى اللغة الفصحى لا الى غيرهما **ويكسر الجواب** بانها والسين
 تارة قال المبرد والسيب من حروف الزيادة فاورد عليه اهلوا وذكر ان الجواب
 في بعض كتبه انه لا جواب عنه الا دعوى الفل فلما قاله لانها لا بدل الهمزة في اهلوا نوه
 انها فاء فلست عليه الهمزة ومكنت وذكره الصيحيح انه يقال اهلوا لما يرفعون يفتح الياء
 همزة او صمد واسمها راو يرفعون ارافة وفيه لغة اخرى وهي اهلوا لما يرفعون اهلوا على
 وزاد الفاعل قال سيبويه قد ابدل الهمزة الهمزة الهاء في الترفع فصارت كأنها من
 بغير الكسرة ثم ادخلت الالف على الهاء ونزعت الهاء عن موضع الهمزة لانه اصل اهلوا
 اربعون وفيه لغة ثالثة وهي اهلوا يرفعون اهلوا فاهو مرفوع والشيء مرفوع ومرفوع

دليلا

لفظ الهمزة وسبب

ايضا

ايضا بالتحرير وهذا وانما ذكره في الشرح هو هذا وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين في
 استطاع بسطيع ليكون جيم لا دخل في التغيير لان اصلها من الطوع بطوع وقال الفراء
 استطاع حذفت التاء فليت زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع
 وحذفت التاء فصار مع بسطيع **الف** ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ كما لا يجب
 ان يدخل في حدود الفقهاء الاستحسانات **واو** نحو خضم ونزل جواب دخل مقدر
 توصيه في وجزة الى الواو الفتح ينقل حركة الصاد والتا الاولى الى الواو والفاء
 والكسرة في حركتها وتحركها بالكسرة لا الساكن اذا حركت بالكسرة وقد اوجه
 اولي في الاول لان في الاول **الها** سابع المعنى التغيير **واو** ههنا موضع بحث يعني بعد
 الجواب عنها بانها على اربعة احرف تقديرا وعرضا بانها على خمسة احرف تقديرا في كلام
 المصنف حيث لا نوله الاما كل ما فيه على اربعة احرف لا يدل على انه عليها لفظا او تقديرا
فروا وقد يستعمل لفظ الاشياء قال الجوهري ان العرب هي مخاطبة الواحد بلفظ
 الاشياء كقوله المبالغة والتمكيد وقال الشاعر **فروا** فان تر جرائي بارعفا
 ان جروا وان تر عاني ارحم عرضا متعانا **ار** تعني وترهني يا ابن عفا من منع وان تتركني احفظ
 عرضا موقرا وانشد الكسائي فقلت لصاحبي **ار** بفتح اصوله واجزى شيئا وبرول
 واجد ز يعني قلت لصاحبي لا تترك بفتح اصول الكلام بل اقطع الكلام فبفتح دون اصوله
 ولا يشترط ان يكون الخطاب الواحد بلفظ الاشياء في قوله تر جرائي وتر عاني ونحوه
 على ما في حواشي المطول ان اقل اقوال الرسل في ماله واهله اثنان واقل الرفة ثلثة في
 كلام الرجل على ماله من خطابه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة ق ان العرب
 اكثر ما يوافق الرجل منزه اثناء فكثير على السنتهم ان يقولوا خيلي وصحي فقا وسعدا حتى يطلبوا
 الواحد خطا الاشياء والقبول ينكرون هذا لزوم الالباس وذهب المبرد في مثل
 فقا في قول الشاعر فقا بنك من ذكر الى ان تعني الفعل المعنى قف ونظيره لك كيد المعنى

الكلمة

نوع

حرف

خطبة الواحد بلفظ الاشياء
وبناء نسبة

لا تجب

الزمت

مثلاً وقف وقد وجهه الجار دون في شرح الكشف بانه حذف الفعل المشبه في قوله
 وقال الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلاً بالفعل الاول والكره الزجاء وقال برخصه
 لصاحبه في الواقع وقد يقال اراد وقف بانتهوا فابدل الالف من النون واجزى الالف من الالف
 واكثر ما يكون هذا في الوقف فاقبل قد صرح في المطول ان المشي نفعه مدلوله لا يطلق
 على الواحد اصلاً وصرح في الحديث ان المشي نفعه مدلوله لا يطلق على غيره لا مقيده ولا
 يحذف منه ذلك مستند بقول الشاعر جعلني مدفع عاقلي اماناً وجعلني مدفع عاقلي
 شكان حيث اطلع عاقلي وامن به على جبل عال ورامت وجعل الفراء قوله تعالى ولم يفرق
 ربهم حيث من هذا القبيل وقوله عليه السلام اذا سافرتما واذنيتي فليؤمكما اكبركما قال ابو
 لراحمه لا احد الشئ حين اذا كان اما ما فالما موم واحد وقد يستدل بقوله تعالى يخرج
 اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر والماء وقد تعاقبوا في جزمه فكيف ينبغي ان يستدل
 للاثنين كما ذكره انفسه وقوله تعالى نسباً حوزها اذا انسى صاحب موسى ذكره في شرح الوقف
 نعم قوله اذ لا يخرج الا من البحر المخرج بحدسه قوله تعالى ومن كل ثمر ما يكون الى ثمرها ومنه حيلته
 بلسونها وقد برادى التثنية في العدد والتكرار وان كان فوق الاثنين كما مر جوابه في قوله تعالى
 فاجمع البحر كونه **في قوله** ما في قوله وكذا في طائين **في قوله** لا فالفعل طلبه في قوله
 وانه من باب هو قبله من ذلك كونه موصولة وان جعلته مصدرية والمصدر في قوله ان يكون
 مفصولة وقال الشريف في حاشيته بانه شرح الفاعل يجوز ان يكون ناسكاً فانما يكف الالف العمل
 تكف الفعل في العمارة الفاعل يجب الظاهر انما قلت بحسب الظاهر لا المفعول في الفعل مضمون
 بانه مصدر الفعل لا فاعله فالفعل هو ما يتعلو بحسب المصنف الى مصدر عال ودراو لا يجوز
 والدور ان وجهه ان يكون مصدرية والمصدر فاعله على التقدير الاول كونه موصولة لانها
 مضمونة على التقدير الثاني كونه مفصولة وقيل انما هو المارة في شرح الوقف واستمر كونه
 بفعل بانه مفعول المصدرية وقال ابن ابي اسحاق في حاشيته شرح الفاعل مع تكف المفعول

النحو

لفظة فلان ومثله

مختصر

النحوي على ما افصح عنه صاحب الكشف حيث قال تكفه في طلب الفاعل لفظاً ثم قال ويختص
 بغيره قد خفي على الشريف حيث قال تكف الفعل عن العمل بحسب اللفظ وكان فاعله اطلاقاً
 على الفعل النحوي ايضاً على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز ويجوز ان يكون **في قوله** التكف في طلب
 يال عروا **في قوله** التكف في طلب النفي كما يعبر بالاكتر من الكل ووجه طريقه مسكونه **في قوله** التكف
 اعلم انه قد يقع قبل الجملة ضمير غائب يفسر بها ويسمى ضميراً لان كان منكر والفظة الكاف في قوله
 ويعود الى ما في الزهر من مثلاً وقسمه ويخبر رتبة اذا كان فيها مؤنث غير فاعله نحو **في قوله** التكف
 وفانها **في قوله** التكف في طلب المطابقة لا الرجوع اليه التبع في قوله وفيه زيد عالم وان كان **في قوله** التكف
 جواز فقول صاحب الكشف الضمير المقدر في قوله تعالى انكم الجنة ضمير الشأن والضمير انكم
 الجنة وكذا قول صاحب النسخ او زيد عالم ليس كما ينبغي ولم يوافق في لا يكون الا غائباً ولا بضمير
 الابحالة ولا يكون في الجملة التي تقع خبراً عنه ضمير يعود اليه ولا يعطف عليه ولا يكون ولا يبدل
 منه ويقع مبتدأ او ما اصله المستند لا يحذف الا قبله ولا يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره
 عليه ولا يخبر عنه بالذم ويستمر حذفه مع المفعولة ولا يجوز تثنيه وجمع ويكون المفسر محل
 من الاعراب بخلاف سائر المفسرات ولا يستعمل الا في امر بانه من تعظيم والتعظيم لا يجوز فيه
 اظهار الشأن والقصة **في قوله** لا التثنية في قوله انما اذا فعل على الاسم في النفي
 كثير التكرار قبل التثنية لانه لا ينفى التكرار كثيراً والمعارف قبله لا ينفى لا واد
 على الافعال في لفظي المال عند الجمهور وعرض عليهم ابن مالك في قوله تعالى فلما يكون في قوله
 من لفظ نفسي وجيء بهاء من لفظ كونا لانه انتفاء فبانه لا ينفى ولا ينفى لا ينفى لا ينفى
 ابن مالك لعمري قوله جاني ينفى لا ينفى بالانفاق لا انتفاء فبانه لا ينفى ولا ينفى لا ينفى لا ينفى
 الكيف في اسمع من الجزم بل التثنية في من ينفى ذكر المال والادارة **في قوله** التكف في طلب
 اذا عذر به يكون قارر الحمد في الشئ وتعليق اذا فراه احد على الشئ وسمع غير يقول الشئ **في قوله** التكف
 على ذكره في شرح النيباء واختلف في تقدير سماع المفعولين في قوله الفاعلي ولكن المبدء يكون

التفصيل

ضمير ان والفتحة

ولم

خوفاً ضمير ان

الفرق بين ما ولا التثنية

بهاء السماع على التفصيل

الثاني مما سمع قد سمعت زيد يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا انك لم تجز العج
 تقريته الى واحد ذكره في التفسير شرح البخاري واصل سمعت زيدا يقول كذا سمعت
 من زيد ما قاله لانه اريد تخصيص سماع القول بسماع منه فوقع الفعل عليه وحذف
 المسموع ووصف المتكلم الموقوع عليه الفعل بما سمع منه او جعل مالا منه فسد الوصف
 او الحال مستمرة فاستغنى عن ذكره تحقيقا وتكما ولا وجه للمصير الى التقدير الاول ذكره
 الذي نزل له لك فحذف قال لا يخفى انه لا يقع ايضا فعل السمع على الرجل الا باضمار اوبى زيدا
 لما ذكر في البيت قال ولا لا وقع بالمعنى فيجعل وصفا مالا انما يجعله لا بئنا وبالفعل بالصدر
 بطريق التخييل على ما به بعض النسخ لكنه قليل في الاحمال ولذا اثر الوصفية في اللاحق في قوله
 المعنى اعني تخصيص سماع القول بسماع منه وهو شرح البخاري الذي ذكر المسموع من مقام
 المسموع وكنته لاما ذكر البياض ورواها في اللغة لابن سبب كذا الموضع وهذا يجوز شيئا للعلم
 منه ويحكم الموضع كلها لان تلك التثنية والتكثرة لا تحصل الا اذا سمع الكلام من مكان واحد
 اليه الكثرة وقيل يجوز البدلية الشريفة بشرح الفصاح بالناوول المذكور ولا ما ذكره البصير
 في تفسير قوله تعالى قالوا سمعت فتي يكرههم حيث قال وينكر كذا في مفعولي سماع وانما في الابدال
 سمعت زيدا قوله بنقد سمعت منه ذكره الشريف ابن كمال باث ولا ان يصح البدلية في قوله
 لا يجوز له على حجة قال الرضي ولا منع من جعل لا في مثل الشعر في ايدى قول على الفعل المضارع
 لازم وهو لم ولا اذ اعلم ان الجرم هو القطع وسميت هذه الحروف جواريم لقطعها عن الفعل
 حركتها وبعض حروفها اجزمت له ولما فلا اختصاصها بالفعل وقد ذكر في المضارع في قسم
 نحو ان كل ما لا يشبهها وهو خارج عن حقيقة انزله وغيره غالب بشهادة الكثرة في قوله
 الا على وفي قوله انما لا يشبهها وانما لا يشبهها حرف التثنية وحرف الاستقبال لجرها في جزم بعض الابدان
 لشدة الامتناع فكأنها غير خارجة عن حقيقة وقال بعضهم لم ولا تفرقا انما هي فقلبان
 في لغة المضارع وهي كذا كذا فوالا كان الماني الاصل في زبدت عليها ساء النية لك كذا فخره بذلك

حروف الجواريم
 استعمالها

ليه اوجه اوجه انها لا تقدر باداة الشرط فلا تقول ان ما اضرب رثما لما يضرب والثاني انه
 متغير مستقر النفي الى الحال وتنعى الاندلسي معنى الاستمرار فيها وفي الاحتمال يستمر
 وعدمه ويرجع الرضي الاستمرار ولا امتداد النفي بعد ما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب فلا تقول
 فلما نقر لان معناه وما فت الى الان والثالث ان متغيرها لا يجوز الا في حال واحد متغيرها
 وقال صواب لانهم والرابع ان متغيرها مستقر بثبوت اطلاقه من عظام وقيد الرضي بالغالب
 هؤلاء قد آمنوا بما بعد الخامس ان متغيرها لا يجوز الا في الاختيار لوليل واذا دخلت حمزة
 انهم لم على لم ولما فهو على سبيل التقدير بمعنى التقدير في المني طلب الى الاقرار بما يعرفه واما لاني المزمع
 في الامر فلا زعم بشبهها لان الشرطية في الفعل واما ان الشرطية فلا اختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم
 ولما والاحتمال اني نعتت معنى الشرط وهو غير ظرف في كسر وما ومما واي وظروف بعضها بالفعل وما
 وعمرها كاي في المكاتب ومعنى الرضا وبعضها لا يستعمل الا مع ما نحو اذ حيث وبعضها لا يستعمل
 مع ما في ويجزم بكيفية ما قول بعض النحاة وبأدوات بار لغة ضعيفة وفي الشرح الكبير للكافية
 والحق انه لا يجب المجرى اذ اذ مع ما وعمرها وانما تضمنت هذه اكلها معنى اللاحق والاختصاص
 لانهم اجابوا الى انه يقولوا ان تضرب زيد اضربه وان اضربك اضربه في اي يطول الكلام فانما يسم
 شامل للجميع والمراد بالسببية في الشرط انما يكون عقلية او فارجية او جعلية او اعتبارية
 عرفية ولو توجه من الوجه وانما يكون لنفي الجزاء او للايجاب والاعلام به وما كان ظرفا فيها فمحملا
 النصب بالفعل بعدها وما كان غير ظرف فقد يكون محملا بالنصب بالفعل وقد يكون الرفع بان
 والجزء الشرط او فعل الجزاء او مجرما والصحيح الاول في المعنى والاختصاص بالنصب في الشرط مثل
 في باني فاني انك رب ما يرجع الثالث على الثاني قد يكون الجرم مجرما او مجرما او مجرما
 مثل انهم باني اكرمهم ومفعولا مثل انهم تضربك وضربك ومفعولا مثل انهم تضربك وضربك
 اي يوم يخرج اخراج مجرما مثل انهم مجرما او مجرما او مجرما او مجرما او مجرما او مجرما
 الواحد على ان السماع ان ثمة الجواريم بالرواء والحركة بالفضل التي تحذف الرواء كان

كقوله الاجاب قال صاحب الكشاف
 في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما
 من معنى التوقع والاعراض

الاسماء المضمونة بمعنى الشرط

ذكره ص

اي

والله وادان صاوفي فصله في الجسم اخرجها والافس نفس الجسم فكذلك الجوارم اذا دخلت
على فصل فانه وجدت حركة حذوها والافس نفس الفعل كما في الناصب **لما** الفاء في قوله الامثلة
علامة الرفع فاما قبل الضمير اتم على حرف فكيف يفصل بين الفعل واخره قبل اعتباره في الفصل
جزيئة الحكيمة كما اشار اليه بقوله وكان او اخره من الافعال كالجاء فاذ كان ضميرا
متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزيئة فاما قبل ما اعتد به الزم ان يكون محلا لتقدير
فلا يحتاج الى زيادة حرف قبل هذه جزيئة كالنفاة فاعتد في امتناع محلة الاعراب كونه
على حرف وفي جوار الفصل به كونه جزءا قال ابن مالك يرفعون الرفع في موضع الرفع لم يخفف
نابت في الكلام الفصح نثره ونظمه **كالم** او في الجمع المذكور قبله في قوله او هذه قد تحذف في الغلة
وارتفع فلا تثبت في كل حال واجيب يا ضميم ما قبلها دال عليها وكان له تحذف ولما انقول
كاف التثنية للعموم لها كلفظة نحو فخذوا لفظه مثل فاذنوا توجيه روي الى جزيئة ان لا
اقول اعمالى كما بان جبريل لم ولا اقول مثل ايمانه لاقتضاء العموم ذكر في المائدة لابي جهم
وقال الفصح في قوله **فانه** في توصلا تحذف وصلة اللفظة نحو لاقتضاء العموم على اللفظة المتروكة
في الوصاح في حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن ان اللفظة مثل لا تقتضي
المساواة في كل وجه وفي **الشار** لابي مالك لو قرئ جبريل جلا بالراء قال افره كماله
يحد الاخر لان كاف التثنية بوجه العموم في محله قبلها قال سيبويه في حق اهل الذمة وما دام
كرومانا وفي شرح البيهقي للاصفهاني في الحديث بهذه العبارة لم يضح كما في سبيلك وهو
اسم بكرة والبعول في الاصل الزوج ثم جعل على اللصم **يعبر** اهل هذه البلدة **الضيم** في
من باقوتة حمراء وبها يدبها صنم صفار وقبل هو اسم صنم قوم يمالئونهم وكان طوله طويلا
ذراعا وكان له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امرأة بعدد وجهه دون الله تعالى والبداء
كسر العين ومنه سمي الكعبة بكسر هاء اعناق الجبابرة والرقا الغنى والشقا ايم من الكعبة
لانها اشد فقر من وجدها في العروق غير بارزة وهو في الناصب اكثر كقول الشاعر لم تجود

كان التثنية واللفظة
نحو لفظه مثل

بيان بعلبك

ولم ترمو

ولم تدعو وقوله اليك بانيك وقوله كما لم ترمو سمي معنى الابية بنماها **وجاء** ايقه
مقصود لا يبرها وبها الجوزم كقول الشاعر فاجتحت مغايرتها فغار رسوما كان
لم سوي اهل اليونس توصل المغاير جمع مغني وهو المنزل والحقار جمع فزوح المغاير
التي لا يثبت لها ولا ما هو الرسوم جمع رسم وهو لا ترو الوض من الالف والهمزة صارت
منازل الجيبة قفرا ارضا كان له توصل ولم ترمو سوي اهل من الوض مغايرها اتم اجت
وقفار اخبرها وسوسها فاعل قفار لان قفار مفعول بمشتق وكذا كل جامد يعمل اذا اول
بمشتق كقولهم زبر سدا بوه الى مجزئ ابوه كذا ذكره ابن مالك في التمهيد ويجوز ان يكون
بدل الخصال في مغايرها وكان لم اه خبر بعد خبرنا صحت والاشهر ان الفصل بين لم ومجزيها
وهو توصل **وجاء** حرف المجزوم بعد كقول الشاعر واحفظ وديعتك التي استود
يوم الاغارب ان وصلت وان لم تصل او احفظ وديعتك التي جعلت وديعة
عندك يوم الشاعرسوء وصلت او لم تصل **والا غارب** بالعين المهملة والراء المعجمة
والعين المعجمة والراء المهملة بمعنى وهو الباع **فانه** او هو ان لم يكن واذا قال القفا اصل
له لا فابدل الالف نونا وقال الخليل لا ان فقصه في ادنى **وقال** سيبويه ان حرف
براسه لا اصل له اذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا منع على تقديم معموله عليه بخلاف
ما في غير الالف يقول لا يبعد ان تغير الكلمة بالتركيب مقتضاها معنى وحكي اذ
هو وضع مستأنف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عند وبعد الابدال الى افادة
التي المؤكدة قال بعض النحاة ان النصب بعد لن باضمار ان وليس بجيد وفي كماله
قال الكوفيون ان نصب بنفسه وقال الاخفش ان حرف جر بمعنى الا والنصب بعده ضمير
ان وليس بجيد وقال اكثر البصريين ان نصب بالفعل نافية وحرف جر اخر فمنها اذا مشددة
فيل هو الاقرب الى الحق واصل اذ قبل اذ ان خففت وقيل ان الضرفية والقول عوض
عن المضاف اليه وقال بعضهم ان نصب باضمار ان وليس بجيد **لكن** لكونه متبعا لان الالف

مما يجب حفظه

عنها

ما يشي

يقدر

وهو

وانما عمل غفار في رسومها لان مؤنل
بالمشتق تقدر معقود رسوما وكذا
كل اسم جامد او اول مشتق يحذف الالف كقولهم
زيد اسد ابوه او مجزئ ابوه شرح ابي

اصول صرف والنحو

[illegible]

يقره
الزوم مخالف الجور الى
المحاب

وَمَا لَكُمْ أَيْهَا الْمَعْشَرُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَنْ تَقُولُوا
بَعْدَ مَا جَاءَكُمْ مِنْ بَيِّنَاتٍ وَمِنْ أَنْزِلِ إِلَيْنَا
الْحُكْمِ أَنْ تَقُولُوا هَذِهِ حَبِيبَتُنَا هِيَ
مِثْلُ مَا جَاءَكُمْ مِنْ بَيِّنَاتٍ وَمِنْ أَنْزِلِ إِلَيْنَا
الْحُكْمِ أَنْ تَقُولُوا هَذِهِ حَبِيبَتُنَا هِيَ

من العلم

من العلة التي لا تنفك عنها ولا يحفل بالمتبادر من قولك ان ضربتي ضربك ان الضرب في
بترتيب ضرب الاول يحصل جزءا بعد حصوله الا انه يتوقف عليهم وينعدم بانعدام برول انما يعتمد
حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى فلعباد والاية فنية اشارة الى ان في العبادة
المشتركة بالاضافة الى الله تعالى والاباء به ان يكون بحيث يترتب اعتناهم على غيرهم على غيرهم
وذلك بترك هذه النكته اخرا زائرا الى الجانبة واحتاج ايضا الى تقدير القول وقل لهم فولي ذلك
ليقيموا ولزمه ان يحار الجارم نظير افعار التي رافعة لزل زلّة في غير الجرم جواب من قال كيف اصحبت فان
الجرم في الفاعل بمنزلة الجرم في الآحاد والاعمال فافهم ان الجارم ضعيف لا يحمل عليه نظم الفاعل العظم وقبحه
ايضا بان الجرم على الشبهة الجواب كما قبل في قوله كن فيكون بالنصب لان العار المحل لطلب اكثر من
لان الغائب ليعبر عنك اذا اردت ان تماررت اليك انك تأمره نحو قولك يا زيد قل لعمري
ولا يحتاج امر الى مثل ذلك فكما اكثر اسما لانك تحتاج في مثل هذا اليه ولا يلزم من ذلك
امر الغائب كما في شرح المفصل وهو الذي يطلب بهما ترك الفعل اعلم ان العلى اختلفوا في معنى قوله
جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالزهر ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الفهم لان عدمه مستمر
من الازل الى الابد فلا يكون مقصورا ولا حاصلا بتخصيصه فيكون عشا في المطلوب به هو كلف
النفوس في الفعل وذهب جماعة اخر من الزهر الى ان المطلوب بالزهر هو عدم الفعل وهو مقصور على
ما عتبر انما ان لا يفعل فيزول لعدمه وله ان لا يفعل فيستمر عدمه ثم الزهر يستعمل لمعنا وهي
التحريم والكراهية والترتيب والتعقيب وبيان العاقبة والياس والشفقة وهذه باعتبارها كراهية
في الاصول **اورا** والزهري لهما مجاز بمعنى مجازا عطفيا لشي وان عمكان الاصل في حكم الفعل لشي
مجازا حكما ايضا وانما يقع في الاضافة والابتاع لعلته الحكم اما طاهرا او مقورا او لان الحكم
الكثرة ومجازا في الالباب وانما يقع في النفي فرع المجازة الالباب على ما ذكره الشيخ اولاهم في ما لم يجعل
بمعنى الالباب لا يكون مجازا عطفيا ما نقل عنه وانه مجازا باعتبار الكثرة واعتبر ان الالباب
بمعنى مطلق النسبة ويقابل المجاز الغرر المسمى بالمجاز في المقدر بمعنى ما ينسب الى الوضع مطلقا

۲۰۱۵

كون الضمائر الجارزة في الافعال
ضعيفا كما كان في الجارحة
الاسماء ضعيفا

الاختلاف الواقع بين العلماء
في المقصود من الشريعة
معينة

بهاء المجاز العقلي وسائر أفراس المجاز
على قدر يلزم على العقل ضبطه كما اوضحه
المحشى الفاضل رحمه الله

فيم العرف والشرعي والاصطلاحي يعني ما يوجب الى الوضع الغير الشرعي فيم العرف والاصطلاحي
 وبهذا يرفع ما يقال قد تقرر في الاصول ان اللغة لا يتصور النقل اليه فلا يقال منقول العرف على
 انه قد قيل ذكر في البورج ان الكتابة اللغة ام المكتوب وهذا منقول اليه بمعنى الكتابة كما صرح به فيقول البورج
 حيث قال الكتاب لغة الكتابة ثم جعل اسم المكتوب ثم غلبه التشرع على القراءة العظم ثم الى العقل
 على تعريف السككي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلمين الى كم في ضرب من الكثرة وادارة الكلام
 لا بد من اسطر وضع وعلى تعريف صاحب التلخيص هو اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ما ليس له غير ما هو له بنا اول كقولهم
 عيشة راضية ويسمى معجم وجوه ونهاج صايح ونهر جبار وبني الامير المدنية وضرب الناب
 ونحوه جردل وقولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف بالمصدر مجاز عقلي وانما يكون عند
 صاحب التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا نحو الكتاب الكريم والاسلوب اليك مجاز وصف بوجه قد تم
 ومما جره الضلال البعيد والعذاب الاليم مما استدل بالمصدر الذي له فعل اخر في افعال فعل اخر
 قوله تعالى شفاق بينهما ومكر الليل وسهارة وقول الشاعر يا سارة البقلة اهل الدار وقول العجني
 انبأ الربيع وجرى الانهار وقوله تعالى ولا تقطعوا امر المسرفين وقولنا نومت ليلة واجريت النهر
 وما شبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية وكذا قوله تعالى اولئك شركاءنا واصل سيدنا مما جعل
 المجاز تميزا والمجاز العقلي قد يراد ضربا وقد يكون كناية كما ذكرنا في قولهم من الرهم انه مجاز العقلي
 حيث يراد الرهم محذورة بقرينة اضافة التسمية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على
 يفهم من قولهم السلام السككي وصاحب التلخيص ويكنى هذا على ما ذكرنا من ان فائدها في نفسه
قوله وقد جاز في التلخيص قبل ذلك كقولهم لا اربك ههنا والهم هو الذي لا يمكن ههنا
 معنى لا اربك كقولهم تعالى ولا يصعدك عنهما لا يؤمن بها بقول القائل في تفسير قوله تعالى فلا
 تفرحوا بسجدة الجور وفيه دليل على ان الكفاية في ظهور بالفروع ليس على ما ينبغي لان الظاهر المتكبر
 لا يبرز به هذه النور والاعمال المؤمنين لا تكونهم ايها المؤمنون ان يفرحوا بسجدة الجور

كثرة لفظ الكتاب ببيان

لغويا ثم في عرو الزمان

تعريف ايضا العقل

مجاز في منقوله

لان صدر الاية وقسمها وقسم قوله تعالى يا ايها الذين امنوا وقوله تعالى فاعلموا ان الله قد
 واما الامر اعلم ان العلم اختلف في اوصافه الامر لماذا وضعت قبل للوجوب فقط وقيل
 للندب فقط وقيل للمقدار المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستفاد وقيل هو مشتركة
 بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونه للمقدار المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاستفاد لفظا
 وقيل هو مشتركة للوجوب والندب والاباحة موضوعية لكل منهما وقيل للمقدار المشترك بينهما
 وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ثم الامر يستعمل للمعاني المختلفة في الالهي والادبي
 والقاديب والارشاد والاباحة والتهديد والامتناء والاكرام والتعظيم والاحسان
 والتسوية والدعاء والتمني والافتقار والتكوير والاشتمال في الاصول وهو جاز على
 لفظ المضارع في الاصطلاح يستعمل للمعان جريانا الشئ على ما يقدم هو به مستدا او
 موصوفا او ذاعلا او موصولا او متبوعا وجران اسم الفاعل الفعل او موازنة باق
 الحركات وسكانا وجران المصدر على الفعل او عطفه بالاشفاق وجران الامر على المضارع المبرزم
 في التثنية والسكانا وكذا هذه المعاني اصطلاح مشهور فلا يلزم لابرهم في الحد كما قال الرضي في شرح
 الحاشية لان المذكور هو لفظي لا مطبوعا **قوله** واصل الفعل لفعل فذوق الاله لكثرة الاستعمال في قوله
 لو كان الحد لكثرة الاستعمال لما عرفت فيما قل استعماله في غلظ واعطاك في تغلظ او لم يزم وتغلظ
قوله قبال على حذف النون في لم يكن دون لم يصب وحذف الف في لم يبال دون لم يبال وحذف
 الالف والنون في انهم صبا دون انهم بالآخر وحذف الهمزة في ويل الله دون ويل اخيه لكثرة
 الاستعمال في السوابق وقلة في الواحوا وايضا لو كان الامر كما ذكرنا في التضمن الامر لا يبرز
 مبنا كالهم وليس كما يقولون بتقدير حرف المضارعة لانه في جملة الصفات وليس له كثر
 الاستعمال في مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا على الاصل فقصوه لان ذلك ليس له
 تعدد في ظاهره كثر كثيرا وانما لزيد انهم علموا ان يكثر استعماله فقصوه لان ذلك ليس له
 قلنا انهم لو اقصوا وان قلنا ان الله تعالى عليهم ذلك فواضح ان ليس الوجوه وضاحية على الابرار

بين

الجران

اي يجمع

لذلك

بيان موضوع صيغة الامر

استعمال الامر لمعاني مختلفة

معاني الجريان

على

بيان المستعمل للنون على تقدير حذف
 اللام امر الجريان يكثر استعماله تحت
 م على نفسه كحذف نون لم يكن وهو لم يصب
 والالف في لم يبال والالف والنون في لم يبال
 وحذف الهمزة في ويل الله

وجها وقال ويقوله قول لان الامر معنى فحقه ان يكون بالجرف ولانه اخذ من لم يدل على
 الجرف ولان الفعل انما وضع لتعريف الحديث بالزمان المحصل وكونه اذ او خبرا خارجا عن مقدر
 ولازمه قد يظنوا بذلك الاصل كقوله نعم انت يا ابن خنزة فليس فلتعقب جوارح المسلمين كغزة
 جوارحه فذلك فلتعقبوا وفي الحديث لناخذ وامصا فكم ولانك تقول اغزو افتر وارم واخرى
 واضربوا اضرب كما تقول في الجزم ولان البناء يعرف كونه بالجرف ولا التحقق على الفعل
 الان مودة الزمان كيف واقسم وقيل واجابوا كونه مع ذلك افلا يابا خبرها
 عارض فلهذا الجذر لا يمكن ادعاء ذلك في حق ما لا يسهل له حال غير هذه وج فليس فعلية
 واذا ادعى الاصل نعم كانه الدال على الان لا الام لا الفعل لان الضم الجازم ضعيف كغيره
 الجازم فلا يعمل مضى كما يعمل قبل عليه الى الجازم يعمل مضى كما يعمل الامم والاسفها وغيرها
 فلم لا يجوز ان يعمل مضى فاقول وتاتي بصورة البناء الانباء مستعدا لمفعول واحد
 تقول انت مضى رعى وانبا ايضا والواء انه لغة فيه وقوله تعالى كانه وعدا ثانيا وانبا
 قال جى باستواء اسما او قد يكون مفعولا لان ما انيك ام امر الله تعالى فقد انتبه تقول
 اناديتا اعطاه ايضا الى به ومنه قوله تعالى اننا غدا نثا اي اثنا به ذكره في الصحيح فقولنا
 في تفسير قوله تعالى فاجاء الخاض وهو في الاصل منقول من جاء لكنه خص بالبناء في الاستعمال كاني
 في عيسى ليس على ما ينبغي على ان اجابا ذكر ان الى بمعنى اعطى ما بنى على افعال ليس منقول الى
 بمعنى جاء وذكره الصحيح ايضا وتاج المصادر ويوان الادب اجاءه اي جئت به واجاءه وكذا
 بمعنى الجاء اليه وقد يمد الى الشا بالباء مثل انتم بالبناء فقولنا انما ان ياتينهم الله يحل الوجه
 وكما تصد امراد من قال ان الانبا يعني انما ومتعدا والاية يحتملها فقولنا الصحيح والبناء
 المجزى يصير لانه متعدبا ليس على ما ينبغي قال الراغب المجزى ان لان الانبا مجزى لانه
 وبها اجاء في الاكسار المعاني وبها يكون مجيئة بانه وبارد ولم يفسد مكانا او زمانا وعما
 من الطبع في سوادهم وذكره سر الخلل عن الانبا فقولنا اجاء بالبناء وبالامر والتدبير

عنده

استعملوا انباء في قوله
 في الجحش ومعينه المشير
 على وجهه حتى امر بمثل

في قوله تعالى

وفي الخبر

وفي الخبر الشرف في الاعيان والاعراض وذكر الرخص في الالهى بمعنى صار كما في قوله
 البناء حكما بمعنى صار **وليس** لفظ الجمع الواحد قال الرشي في شرح الكافية والشاح في التلويح
 ولم يجئ ذلك اي الجمع الواحد فظن الغائب والمخرب في الكلام القديم وانما هو استعمال
 المولدين وقد سبق في اول بحث المضارع ما يتعلق بهذائم الاولى فيقول ارحموني من غير
 تقارب ارحموني اعني اقامة تكرير الفعل مضافا مع افعال الملاسة التي بينها على معنى
 ارحموني ارحموني وارحمي ارحموني قال عبد الله بن السبط في شرح اللب في شرحه
 عند قوله تعالى وكلفني ذلك لبيد فلفظ ما قبله يجمع بالواو والفاء مع الهمزة مضافا الى
 ثم اخذوا ان ابنه الجمع هل يصح اطلاقها لا شئ فيها من هذا ذهب اربابها لا يصح وتاثيرها بجمع
 وتاثيرها مجازا بغيرها وهو لا ما يصح ويصح للواحد ايضا والخلاف في بحر جلاله وسليمان وسليمان
 اضربوا لا في لفظ جمع ولا في معنى ولا في نحو فقد صفت قلوبكم فانه وفاء كذا في المنهج ذكره في
 شرح العوض فانه كثر الرخص في تفسير قوله تعالى انهم لم يزلوا يجمعون في قوله ما وروى
 الواحد يدل على صفة قلوبكم بالجمع فاقول في هذه الاية موافقا لقول الشافعي في الواو
 شرح الكافي على خلاف قول النصارى في شرح تفسير حمزة الابه وفي تعريف المسند في شرح الفتح
 موافقا لما في مفصله يدل على ان غير المذهب الشافعي اجابا عنه صاحب الكشاف حيث قال هذا
 على خلافه في قوله مفعول واحد ومفعول واحد الاله فدية الوجه المرجوح في معرض الجواب وهو
 جائز في باب المنع من ذكره النفاذ في قوله تعالى ومنهم من يدينون الله حنفا وهم يدينون الله حنفا
 في الاجرة عداة المستغفرين على ان اذا كان في مسالة راد على القول به وبذلك في غيره بالنقل ليس محمول
 عليه وفيه تعني فائدة ذكرها في الفتوى المسكية في باب الاحد والثلثين ومائة في مقام ترك الجمع حيث
 قال لما وصلت الامم منهم ثمة فزيت رسول الله عليه السلام في المنام وقد سألني سائل ما اول الجمع
 في العدد فكنيت اقول له هو عند الفقهاء اثنا وعنده النخاة ثلثة قال عليه السلام اخذوا الفرق
 فقلت يا رسول الله فكيف قول فقال مبنى العدد ثم اخرج خمسة دراهم سبعة الجارية فمضى فبينما

استعمل لفظ الجمع الواحد

الاختلاف الواقع في قوله
 ابنه الجمع الاشبه

غير رايه

هو عليه السلام

وماذا يحتمل لنا عليه

على حدة ورمي ثلثة على حرف وقال ينبغي ان يسئل في هذه المسألة ان يقول للسائل ان عدد
 تسال عن العدد المسمى شفعاً او على العدد المسمى وترا ثم وضع يد المباركة على دبره
 فقال هذا اقل الجمع هذا في العدد الشفع ثم وضع يد المباركة على الثلثة وقال هذا اقل الجمع
 في العدد الوتر **القول الثاني** لا يجوز ان يكون في الالف فارسي تمامه قال لم اكن احداً فانت بها اصل
قول فزيادتها ساكنة ليست بوجه لما يلزم من الوقوع فيما فر منه **قول** وسميت حرف وصل لتوصل بها
 الى النطق بالسكون وقبل لانها تسقط في الدرج فينصل ما قبلها بما بعدها تقول كبت كبت
 فسقط حرفه كبت فاقبل التاء بالسين **القول الثالث** البصر بكون الالف في الالف الاولى حرف للفا
وقوله الى البقاء في قوله ثلثا فانه لو افاء الله عليه علم بالفساد بضعف كونه نولاً لكان
 مقارناً لاء حرف المضارعة لا حرف فاسد لا المحذوف التاء وهو قول الجمهور
القول الرابع في ذلك هو ان الكوفي كذا في المعنى **القول الخامس** لان حرف الصغير لاء اذا وقع على
 الزاوي والسين والعاء بآتياء حمزة في واثلها وقلت الزاوي اصل سمعت صوتاً يشبه الصغير
 لانها تخرج من بين شاي وطرف اللسان فيخروج الصوت مغللاً وباء في كالصغير وانما لم يسم
 حروف الصغير في غيرها في فظة على الصغير **القول السادس** وهو في قول من يقول ان حرف الزاوي
 مخف بزنة والمشتبه به البعيد بزنة في الالف وانما لم يدغم فيها فانه لم يزد في صفة على
 صفة غيرها اما الضاد فغير استطالة وفي الواو والياء وفي الجمع غنة وفي السين والفاء غنة
 في التثنية لزيادة رفاهتها وفي الراء تكبير فلما غنت في مقاربتها لراء صفتها هذه الحروف
 غمغها وانما قال فيما يقاربها لانها تدغم مثلها **القول السابع** وهذا عكس قياس الالف انما اذا قيل
 ادغم احد المتفاريح في الآخر فلا بد من قلبه من غير ان يغير من جنس واحد ليتحقق الالف في المقام
 قلب الالف الى الساكن بالغير او الى الالف من كذا في ادغم عتود افانه اذا ابراد غمغ الى في العبد
 حاد لاء العين اقل في الحلق من الالف فلا بد من ادغم في الحلق لا في الفم والعتود اولاد الحرف
 وقوله وان عليه حروف الجمع اشد من الالف فانه قلبها الى حرف الزاوي ولا يعكس فيها

وهو تسمية حرف التاء
 بهذا الاسم

مما حيث عطفته بآتياء

وانما سميت حروف الصغير

الدليل

الذي يدعى رعاية لصغير الصادر في استطالة الفاء انما ارنكبت عكس قياس الالف ولم يقل الظاهر
 واطرب لرعاية صغير الصادر وعدم ادغام حرف الصغير في غيرهما في اصطلاح ورعاية استطالة
 الصادر وعدم ادغام حرف صغير مشغول في غيرهما في اصطلاح وضعف الجميع لزوال استطالة الفاء
 وقال في شرح الالف يقال للضاد مستطيل وطويل لان طال فادرك الخرج اللام **القول الثامن** في بعض
 مشايخنا انهم اعلم ان الضاد لا تدغم الا في مثلهما وقرئ لبعض مشايخهم بانه غامر في السين والسين وادغم
 السوسى في الالف **القول التاسع** كذا يدغم في السين وعاء على هذه الرواية الرخشي والفاء ايضا لا تدغم
 الا في مثلهما وقرئ تخفيفهم بانه غامر في الالف وقال الرخشي هذا ضعيف لقوله الكسائي في الالف
 ايضاً لا تدغم الا في مثلهما وقرئ يخففكم بانه غامر في اللام قال الرخشي وادغم الراء لكون الالف
 وقال كسيري ومن تابعه لا تدغم اللام في الراء وان كانا متفاريحاً **القول العاشر** في قول من يقول ان
 في تخفيفكم غير الجيم والسبع ايضا لا تدغم الا في السين والالف مثلهما وقرئ في الجيم والفاء
 في السين في قوله تعالى الى في العرش يسلم كما روي عنه عكسه في قوله تعالى ونفعل الرس شيئا وقد يقال حمل ذلك
 على ان الضاد لا تدغم الا في السين لانه لو كانا متفاريحاً لكان الضاد ساكناً لا على حرفه لبعض مشايخهم
القول الحادي عشر ورويت الوجوه الثلثة في قول من يقول ان الضاد لا تدغم الا في السين والالف على الوجهين او بالاطالة
 والفاء بمعنى ومعناه انه يعطى ماله عضو الرس من غير من ولا مطول ولا عظيم اجابوا بان
 المحجور يعني بآتياء هذه السالمون بكثرة سؤالهم ويطلبون منه في غير موضع الطلب فظلم
 يعطيهما ما يطلبونه ويحمل ذلك وينقاد لمسألة ولا بد من استجابه في الاوقات التي يطلب
 فيها وفي الاوقات التي لا يطلب فيها وقبل معناه انه ليس من فوق طاقته وطلب منه ما لا يقدر عليه
 واكثره انهم لا يظلم بقدر الطاع على الطاع على الظاهر ويظلم بمجموعة مشددة ويظلم بطائفة من مشددة
القول الثاني عشر وكل ما جمع متصرفاً او كذا او غيرها نوجبه لافراد الضمير الراجع الى الكلمة او قديومه في مثلهما
 كمن بالضمير المتوزع للواو المتكرر على اشياء كثيرة باعتبار كونها في تاويلها ذكر وما تقدم كما بيني
 بام الاشارة المتوزع للواو المتكرر عليها بذلك التاويل الالف في اسم الاشياء اكثر واكثر حتى قالوا

شعيب

الزيد

و

هو الجواز الذي يعطى
 عنده في الكلام

افراد الضمير الراجع
 الى الاشياء كمن يتاويل
 وتعد في اسم الاشياء غلب
 العبد

إذا ذهبنا

وفي تحقيق معنى الطلب الشرط دقة وحصلها ان الشرط شك وقد قد ان النفس مجبولة على الفاعل
 الشك وعلى المحبة العلم بل الاول مرضها وانما صحته على ما صرح به عبد القادر في الاشارة
 وبالجملة فالشرط في حاشا زده يدل على الطلب تخلصا من المرض **فقد** لانه لا اذ خرف الشرط
 بما كان تاكيدا للشرط اولى للامتناع بالذات وهو افضل من غير الحق بالذات وهو ان
 ياتى بالنفس حرجا ويجبر مجبر النفس بخلافه وجوز كثير اقايقوم من زيد محلا للمكثرة على
 القلة مثلا النقص على النقص **فقد** القلة ان لرفعها لان النقص الخفيفة تبدل القافي
 الوقف اذا كان ما قبلها فتحة فتبصر لها بالتبصر لانها مثله في كونها نونا ساكنة في اخر الكلمة
 بعد حركة فقالوا في اضرب في الوقف اربا كما قالوا في ريت زيدا واللم يكن قبلها فتحة و
 جب حرفها كما وجب حرف الفتوى بل حرفها اجدر لانها ليست لازمة في الاصل بخلاف التزوي
 في اربا ايت في علم لب يقال وفي واو على الشيء او اشرف ونزل والعلم الجبال وشما لا يجمع
 شمال وهو الريح التي تهبط من ناحية القطب معناه رجا اشرف على جبل ونزلت وحطت على
 في جبل فرفع نوني ربح الشمال اربا ما في رجا كافترا ديت جملة فعلية ترفع فعل توتى مفعول
 شمالا فاعله والمجمل صفة علم واكثرها دال على النوا الخفيفة في رقص ليس فيها معنى اللفظ
فقد والقلة تناسل النفس القلة لتعمل بمعنى النفس فقل رجل يقول او ما رجل يقول ولذلك
 ربه فلو ناسخ الاستدراك قل كما لانه دخل على ما الثانية وهو انك الحديث في ذكره النسي في غير الله ياتي
 اذ قال كاهن رسول الله عليه السلام بكثر الذكر ويقال للفقير قال ابن الانبار في النهاية النهاية ان اللفظ
 ثبت وقوله ثانيا فقل ما يؤمنون وغير ذلك يعني ان ربه في التوحي بخص القيلة او فقره
 ونوحيه الا لا فقصه وكذا التخصيص التخصيص مجبوبة الاصل ان يدخل الباعل
 المقصود عليه يقال فقير الجود بزر او صار مقصودا على ربه لا يتجاوز الى غيره وهذا كثيرة الاستعمال
 اذ قال الباعل المقصود وذلك لان اختصاص الشيء باخرية في غير الاخرية فاستعمل فيه مجازا مشروفا
 وفي البيت في الرمي والزرعة الشارح ان الاول عبارة عن ربه والعرب هو الذي يدخل الباعل المقصود
 ونحوه

بطلان
 قلب التوحي الحقيقة

الاولى
 في قوله

صفت
 يسمى باللفظ
 بمعنى

مظان
 وقد اقبل المقصود عليه
 فلا اختصاص ومثال

ان الاكثر

ونحوه الشريف ان وفوا على المقصود وهو الاستعمال الاصل **فقد** واسما جان بونس قال ابن
 الانبار هو بونس بن جيب البصرى اخذ من ابى عمرو بن العلاء وسبع من العرب كما سمع
 منه كان قبله اخذ عنه سبويه والكسائي والفراولة من اهل مذهب واقية تفرد بها ذكره الطبري
 الواقية ان اوله وضع علم النجوم المومنين على بن ابي طالب رضي الله عنه وقبل ابو الهيثم
 الدؤلي استناد الحسن والحسين رضي عنه فاقضيه ابتداءه واخذ منه بن ابى اسحاق الحظري بن
 النقي بن عمر بن العلاء واخذ من عيسى بن قيس بن ابي حمزة واخذ منه سبويه واخذ من ابى طاهر بن العلاء
 على بن حمر الكسائي ثم اهل الادب صاروا كوفيا وبصريا والكسائي واخذ منه الفراولة والهاك
فقد محمد بن ابى راس كلهم كوفي وسبويه واخذ منه الافضل بن الحسن بن سعيد بن مسعود بن
 صالح بن دحي وبكر الخزازي ومنهم من جهة القلب بالبر ابو اسحاق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن الحسن
 ومنهم ابو علي القنبر وابو عبد السداني وعلى الرماضي ومنهم ابو علي الفارسي الفسوس ايضا لانه
 نشأ بشير ازمنة قريته لها فسود منه بولصم بن جنى ومنه عبد القادر الجرجاني كلهم بصري قيل
 لم يات بصري من سبويه **فقد** وقد يحمل عليه قوله ولا تنسعا بالتحقيق قال ابو البقاء في القصة بالخلف
 وهو ان يكون **فقد** وجها اقدم ان في قوله العناء الشديد وحرف التوحي
 في التثنية تحضفا ولم يحذف التثنية لانها لو حذفت لحدف من حركة فافاج الى تحريك الساكنة في
 تغيير او ان الفاعل مرفوع وفيه وجهان اقدم ان خبره معنى التثنية كما في قوله تعالى
 تصيدون الا الله والله هو موضع الحال والتقدير فاستقبها غير متعدي ويجوز ان يكون لانها
 فيها لغة نون التاكيد على مذهب بونس فكسرت لانها الساكنة في خبرها نون التثنية ذكره في
 فاطلاق قوله ليست للتاكيد غير موجه وكذا ابراهيم صاحب الناحية في الحال لا يصلح للتثنية بل
 للتثنية الا ان يقال التثنية بالاولى والارجح بكفي في مباحث الالف لا سيما في التثنية ذكره في شرح
 اللبابة ولفظ **فقد** لا في خبره الفقير عكس ان تركب لب يقال **فقد** احسانه تخفبه والاسم الموال
 والمهانة ورجل فيه مهانة او ذل وضعف واستهان بها واوله به **فقد** قال الراغب المشهور ان الفقير
 لا يملك

وضع علم النجوم
 وذكره

الاولى
 وفي الكلام لم يتركه بونس
 وقاله في
 الرازي في
 ابو الهيثم
 زيادة
 فلهذا
 قال شيخ
 في وضع
 بنية
 في قوله
 السماء
 ولم
 في قوله
 وقيل
 بيت
 في قوله

لازم

هو قوله واصل كسر الفاء من قوله فقرته فكبرته وبهذه النفس سميت الحجة والادعية
 فاقرة وقوله ثقل الشيطان بعدكم الفقر دليل على ان الفقر مذموم ومنع الرخصى ان يثقل
 قوله ثقل الفقراء المجرى بالزجر من قوله ثقل والرسول رفعاً لمفرده من ان يستثنى الفقير من
 شهرته انما من قوله الفقر فخره وبه افتخر فليس يشبه ان لم يعلم صحة كيف استعان من رسول الله
 عليه السلام ذكره في شرح النبأ وتبلاهم مشددة مفتوحة او مكسورة لغة لعل اصلها
 عند العرب زينة عليها لام الابتداء وكذا غداة ولان ولولاء فيها ولها معان اخرى
 النزع وهو تزيين المحبوب والاضفاق في المكون وتخصر بالمكان وقول فرعون لعلني ابلغ
 اسباب السموات اعاقل به جهلاً وانكاراً والتأنيل التنبه جماعة منزم الا فخره
 الكسائي والتأنيل الاستفهام التنبه الكوفيين ويقفون خبرها بآ كثر افعال على علم وفي
 التقيس قليلاً وباركون خبرها فعلاً ما ضياء خلا فالجوهري وينصب الاسم ويرفع خبر
 وقال بعض اصحاب الفراء قد نصبه وزعم بولس ان ذلك لغة لبعض العرب وكلوا بالاد
 منطلق وتأويله عندنا على الضم يوجب اوكو وعقل يخفض بها المبتدأ وذكر ابن مالك
 في شرح الهدى ان الفعل قد يجزى بعد لعل عند سقوط الفاء وهو غريب والركوع الانحياض
 ركوع السجود وركع الشيخ اخني من الكبر والره الزمان وجمعه وهو وقيل الابر في البيت لا
 نسبو الابر هو الله لانهم كانوا يضيفون النوازل اليه فيقبل لهم لانسبوا فاعل ذلك انكم
 فان ذلك هو الله والبر بالعلم المسبب والبر بالفتح المجد وقال ثعلب كلاهما منسوب
 الى الدهر وهم رجا غير واتى نسب كما قالوا اسبى للمنسوب الى الارض السهلة ذكره في مخضر
 اللغة وذكره الاساس الدهر دولة والله تعالى باول الايام بين الناس مرة لهم مرة عليهم
 وفي لسان معنى قوله عليه السلام لا نسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب كقوله
 ثقل لا غير ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا فعل ما ذكره الكا
 من ان الضاق زبر زبر المطلق كلاهما يفتقد الانطلاق على زبر ذكره في شرح المفاتيح

بنيان قوله فقرته فكبرته
 اصل الفاء

مطلوب
 بيان كونه عذراً وتولوا
 في قوله وعينهم وعلم

لفظ الدهر وتوجه لا البر
 فان الله هو الدهر

وقيل

وقيل الدهر الذرة في الجذر مصدر بمعنى الزاهر المعروف بالفيض لا مجرد وقال الزمخشري
 والاصح المعناه ان الله ثقل على ما يضاهي الدهر من الخبز والشعر والحدود والمساكن
 فاذا سببتم الدهر تفقدوه انما فعل فقر سببتم الله ثقلتم قال الدهر في الاصل اسم طرفة
 العالم وعليه قوله ثقل اهل الى الله على لان لا حصى في الدهر ثم يعتد به على طرفة كثيرة
 وهو خلاف الرمان فانما يقع على المدح القليلة والكثيرة وفي الجهر هو الدهر هو من
 الدنيا وقيل هو كل قوم زمانهم وقال ثعلب في اليه الدهر الرمان وقال بعض النحاة
 الدهر هو من خوال البر بل اخطأ ومنكر قال ابو حنيفة رحمه الله عليه لا ادرك كيف هو في حكم الدهر
 وقال ابو بوبكر وحيد وهو يقع على سنة الشهر والربع منه الوضع والحمل وتقرينك الشيء و
 من ذلك رفعه الى السطوة ومعنى البيت لانها هي الفقير لعلك تنجي يوماً وتقطع
 المنصب وتزل الدهر برفعه ويعرف فيستغنى هو وتنفق انت لان احوال الرمان
 لانه يوم عرابه لانه هيمة ونهش منضوح على ارادة النول الحقيقية وقاله انت والفقير
 مفعوله والكاف اسم على وان تركع جرح وبوب ظرف وقد رفعه مجله حاله من فاعله
 الشرح على النول الحقيقية تحذف لالتقاء الساكنين والواجب قال الرمان في
 شرح المعنى ادخال اللام في جواب ان الشرطية تمنع مع ان المستطاع يفسلون ذلك ثم قال
 ولا اعرف احد اصرح بجوازه ولا وقف له على ثقله حتى وقد يقال فعلوا ذلك لشبهها لها
 بلوكا في الاحوال وعدم الحزن ولم يحرك فان قلت ما الفرق بين هذه النول والنول
 حيث يحرك النول اذ القبر ساكن ويخفف النول قلت الفرق ان النول فوق ليست
 للنول لان النول لا تقارن الاسم عند عدم المانع بخلاف النول ولان النول في تحريك الاسم
 وهو فوق والنول تحذف بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم من قول القول الحركة قبول الضعيف اما
 في اوقية نظر لان اصالة التقييد انما هي عند الكوفيين على نقل فيه بحث لان اصالة النول
 انما هي في وضعه لانه اعني التأكيد وضع كذلك اذ التقييد افادته الحقيقية ولا شك في

والمرح

مطلوب
 بيان ما يقع عليه اسم الدهر
 في الزمان
 والتبليغ صر

امتناع ادخال اللام في جواب
 ان الشرطية

المرح

انما يقصد معنى اصله ان ذلك المعنى النسبة الى ما يفقد ولا الى اصلها بهذا المعنى
متفق عليها وما انفجركم كوني من فانما هو بمعنى الحقيقة خفيفة من الثقيلة لا كلمة
برأسها هي هو عند سبويه قوله مع ان الفرع لا يجب ان يجرى على الاصل في جميع الاحكام هذا
صحيح اذا لم يلزم من عدم الجواز عليه فانها لو كانت يلزم لما عرفت من ان فرع الفرع
على الاصل فالتناسب ان يعدل في الحقيقة اليها هذا مذكور في معنى الاصل
في حرف مد لالف والواو والياء الساكنين ولم يقيد بمجرى حركتها ما قبلها اشارة
الى ان المصدر اذا جرى في المد للين بطريق ذكر في المس واردة العلم او الى ان في حرف اللين مراد
وهو المد الطبيعي كما ذكره الجعفي في المد في حرف اللين في غير الالف لا ينافيه لان المعنى
هو الاصل في غير الالف الى المصدر لم يفرق بينهما كما قال الشافعي في غير ذلك او انما هو في بعض النسخ
واشارة غامضة بزيادة لفظة فيه والصواب تركها ولعل الغلط فيها وقع في النسخ
مخروجة تصغير خاصة وباء التصغير والصالح الاول لان انما يقيد المصدر بالتصغير
معنى ما والاقول التفسير بانما حرم عليكم البنية بالنصب معناه ما حرم عليكم البنية وهو
المطابق لقراءة الرفع والاقول النجاة انما اثبات ما يترك بعده وفي ما سواه وفي الفصل
الضيق معه وصحة اعمال المصنف الواقعة بعد على ما صرح به بعض النسخة واستبعد بعضهم على ان
افادة المصدر بكونه لا يتصور للمنفى ولا يجوز ان يكون ثابتا ما بعده وفيه بل يجب ان يكون لا
ما بعده وفيها سره او على العكس والتأني بالاجماع فتعبر بالاداء وهو معنى المصدر في ذلك
لان ان لا تدخل الاعلى الاسم وما اليه لا تنفي الاما دخلت عليه باجماع النسخة في كل انباء النسخة
في انية الوقف مطلقا او في انية الوقف مطلقا او في انية الوقف مطلقا او في انية الوقف مطلقا
منه سرائر اذ اجتمع هذا الامر اعني الوقف على الساكن الاول منه حرفين والتأني في ذلك
واصبغ في تصغيره ومنه في كل ما كان في آخره ثبوت وقوع بين ساكنين متبوعين في كل لغة في كل
وقوع في لغة مصدر وقوع بمعنى جبر منع وهو بهذا المعنى محذور اما الذي هو لا في مصدره فوعد في الوقف

باب اعادة التام

في حق سائر

شكك ان

وقف تسمية بالمصدر والابقاف في هذا المعنى قيل لغو وقيل لغة روية وهذا بمعنى الصدقة
وقد يقال الوقف لغة الكفة في الفعل والقول واصطلاحا قطع الصورة اخر الكلمة الوضعية
زمانا قطع الصورة جنسا وخر الكلمة فصل اخرج قطعة من بعض القبول الاصناعي والوضعية لينة
فيه نحو كمال الموصولة فان اخرها وضعا لام وزمانا هو ما يزيد على الاخر اخرج به السكت وهذا
ابود من قولهم قطع الكلمة عما بعدها وقطع الحرف عن الحركة لعدم ذكره في كثر المعاني وقوله لعمري
اشارة الى ان جامع خلاف ما قالوا انما قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة واما قطع الحرف
عن الحركة فلم يعد شمول الوقف على الكلمة التي ليس بعدها شيء وظاهر كلام بعضهم انه ليس يقطع
وليس الوقف في شيء فليقل قوله لا يضر فوجه في هذا التعريف ولا على قولهم قطع الكلمة عما بعدها
بسكتة طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فشمول الوقف على الحرف الساكن ومنهم من اجاب بان المراد قطع
الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف عن الحركة على تقدير ان يكون متحركا ولا
يخلو ذلك عما تكلف ومنهم من عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة وروى عليه انه ليس يجمع ولا مانع
اما ان ليس يجمع ولا مانع اما ان ليس يجمع فلا في حركة الكلمة وقطعت عما بعدها فانه ليس يقطع
ولهذا يقال واخطا في تركه فيكون فواجح واما ان ليس يجمع فلا في لواء الساكن اخر الكلمة وصل
ما بعدها بها في غير سكتة فيقف فانه لا يسمى وقفا وهو داخل ولا يخفى ان مثل ذلك واردة ايضا
على قولهم قطع الحرف عن الحركة ثم الوقف اختيارا في الوجود متعلقا بالسم لبيان المقطوع في المجرور
والنائب في المجرور والمربوط واضطرار وهو الوقف عند ضمير النفس والضمي انما في اختياره
من تحت وهو التقدير الثاني والكافي والحسن والاضطرار لا ينضم اليها بل اليها والى القبيح ذكر
في شرح الايجار قال القسطلاني الوقف كامل وتأني وحسن وانقص وهو الذي يسمى في اللغة اما
ان يتم اولا التام في الوقف اما ان يستغنى عن تأنيه اولا التام اما ان يتعلق به على جهة المعنى فالكافي
او جهة المنطق فالحسن والاول اما ان يكون استغناءه كليا او لانا الاول الكافي والاول
وفي شرح الكافي للشيخ الوقف على ما يفيد معنى مستفاد فيج وعلى ما يفيد حسن فانه استغنى

نقطة متعلق بالوقف على نفس
اقسم وانواته

فقدم مع
الحرف مع

وقف مع

المقامات التي يجوز فيها
الوقف وما لا يجوز

فكنا وجعلنا الكلام الشاويل يجعل في قيل الاضمار والتقدير كما يشهد به تشبيه قوله كالمفعل
في غير المفعل بوقول الشارح قد تم زيادة منه مبنية على الظن **فان** وتعمل في معنى الفاعل كالرسم
وتدعى بمعنى مفعول قليل كما لذكر الحكيم بمعنى الحكيم على ما ذكره الرضي وجميع بمعنى مفعول وجميع
بمعنى مفعول وجميع بمعنى مفعول وذكره الجوهري وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى يرفع السموات
قيل بمعنى المبدع كما ان السميع في قوله عز وجل من ربي انه السميع العليم وقيل لا لانه لا يشهد
لان ربي الشوق لانه الفاعل صاحب السموات فلو كان السميع لكانه يسمع ما يسمع على الراجح
فيعلم ان لا يفسد عليه لا يشهد ذكره الشارح في منزله وفيه تكلف لا يخفى في معنى مفعول كذا
كجس وعلف وعشيد وكلمة انيسا ونيم ذكر الرضي في شرح الكافية والشارح في الكافية وغيره
بمعنى مفعول من غلاد او مفعول اخر ذكره الجوهري **فان** الراسم بمعنى الراسم مع المبالغة
ليست بل انما لصيغة فاعيل مطلقا بل اذا كان في فعل بضم الفاء وقيل لا لانه لا يملك
وقيل لا لانه لا يملك من الاكل ما هو مفعول في المبالغة فزجيم ورحيم والمبالغة اذ الكل
معدول عن راسم ذكره في حاشية تفسير الفاضل **فان** وبمعنى المفعول قال الرضي في تفسيره
مفعل مع كثرته غير مقيس **الا** انما يستدل في قوله في الرضي بمعنى المفعول الذي بمعنى الفاعل لا لانه
فيه ذكر المفعول كونه اجر على الموصوف او لا نقول رجل نصير وامراه نصير ومررت بنصير
زبر ونصير في هذا الموضع لا لانه لا يملك انما ذكره في شرح الملب فلا حاجة على هذا الى
تأويل في قوله تعالى ان الله قريب بالرحمة بمعنى المظهر والافتقار والاحسان او بالقرابة
بمعنى المسانة بذكره بكونه وبمعنى التشب بكونه فقط او بالمراد بالرب ان ذاته قريبة من
المؤمنين بكونه في معنى اخر في معناه او تأويل بان في الكلام عذفا او في قوله عز وجل
قريب او بالمراد بمعنى مقرب او بمراد من الله انسب التذكير في المعن فان كان في صفة الكثرة
في قوله تعالى ان الله قريب بالرحمة او بالمراد من الله انسب التذكير في المعن فان كان في صفة الكثرة
انكشف هذا فارجع في قوله تعالى ان الله قريب بالرحمة في الاستدلال في التفسير بين الحقيقة وبينه والاب

مطلب
باب اقسام قيل على
التفصيل

٢

شبهة التذكير التميز
في فعل الذي بمعنى مفعول

باب تأويل ان الله قريب
من المؤمنين

باب اقسام الاضمار
في المصاحف

كون

كون المسند فعلا او صفة وقال ابن جني في معنى اللب لبس الموث الى ان يجوز مع التذكير وان ثبت
وهذا يند له الفقهاء في في وراهم والصواب في قيد بالمسند الى الموث الى ان يجوز مع التذكير وان ثبت
فعلا او صفة وبكون الموث ظاهرا فلا يجوز هذا التفسير ولا يجوز التفسير ولا يجوز
في غير ضرورة الشمس طلع فلان لا يجوز لا وانما هو صاحب الكشاف في قوله في انما يكون في
بمطرفة ليس بفاعل واما ان يكون في قوله تعالى وما كان اسك بغيا على تقدير كونه فاعلا فاما لانه
مصدر كما قال في قوله تعالى في العظام وهو رميم لم يقل رميم لانه اراد المصدر او لقوله عز وجل في
او تشبه بمفعول كما في ملحقه جبريل من جبريل عند البصرية لا لانه لا يكون في قوله عز وجل رميم رميم
ذكره الرضي اولاد النسب كطاع اولاد المبالغة ذكره الرضي في قوله القطب كونه المبالغة بال في المبالغة
التي مطلق جوابا انما في القيد وغيره وللشبهة التقطع في عمل فاعيل بمعنى مفعول على فاعيل بمعنى
فاعل فيكون مع ذكر الموصوف ايضا فاعلا فاعيل كما في عمل فاعيل بمعنى فاعل عليه فيذكر في الموصوف
فيه المذكر والمؤنث مع كونه صفة مفعول ومفعول بكسر الميم فيها وفاعل يفتح الفاء وفعال بكسر الفاء
العاية في قوله عز وجل والارباب الضابط امر كل من طبق على انبياءنا علم ان الامر الذي قد يراه في المصروف الكافي في قوله
به الفضيلة الكلية والشمسية في قوله عز وجل والارباب الضابط امر كل من طبق على انبياءنا علم ان الامر الذي قد يراه في المصروف الكافي في قوله
احكام جزائية مؤتمرة اشياء لا يعرف احكامها منه وقد يراه في قوله عز وجل امر كل من طبق على انبياءنا علم ان الامر الذي قد يراه في المصروف الكافي في قوله
جزائية منه فلو قال فضيلة كلمة كذا او لا يوجب ارادة المصروف الكافي وهو ما لا يمنع تفسيره
الشركة قد يوجب بعضهم الامانة ومعقوق في الاعتقاد والقبول معوقا وتوجب في لانتج و
القبول منتهج وبما قل في الاقبال والقبول منتهج وما حل في الاحمال والقبول منتهج ولا في من
الاقل والقبول منتهج في الاشياء والقبول منتهج في الاعتقاد والقبول منتهج في الاشياء والقبول منتهج في الاعتقاد
وكذا محصور ولفظ مستعار في المفعول كسبل مضمم لكنه اشهر بالتأني في ذكره استعمال في قوله عز وجل
وربما اتفنى في مفعول كاجنة الله فهو مجند واخره في مجزاة واجبة فهو مجبر وقد جاء
محب على الاصل في الشعر واصففت الشئ فهو مفعول واجبة الله فهو مجبر واذكركم الله في قوله عز وجل

ما يتعلق بالموث الحقيقي والمجازي
والاستدلال بالظاهر والمضمرة

باب
تذكير في قوله تعالى وما كانت
امسك بقيا

باب تأويل امر الامم الكافي
وهو ان نطبق

باب جزائية يعرف احكامها

باب استعمال المفعول
في الفعل

واعلم ان هذا محمول على ما ذهب اليه السمرقاني فقال ابراهيم صلاح قول الخليل والفقر معلولان من قول
محل العربية واللفظة وكذا قول النوراني في قول صاحب المحكم والمنكح ليس يستعمل في لفظه
كثيرا وليست منزهة عن اللفظ ليس على ما ينبغي على انه قد جاء في اللفظة على انه معلولان في قوله
على ما ذكره في الصريح والمغرب وقد جاء اسم الفاعل في الفعل كمالا في قوله سائر والقياس سائر وجبر
فهر جابر ذكره في الصريح وفي تفسير القاموس الجبار في خبره على الامر بمعنى اجبره في موضع اخر في الصريح
مما سددت لفظه اوارده واجزاه فعل ايضا كقولهم كل من سائر في الجاهل وقيل ملبس في قوله قد جاء في كلامه
فقد جاء في قول حسن الفارسي قد يقال يجوز ان يكون الفاعل جابرا لا تشبها له بان في الحركة والكون
وعنه الحروف على ما صرح به بعض النحاة وقال الرماني في منزه الحفي كانه دخل الفاعل لاجل الخوض في
كلمة الشرط لكونه بصدده ذلك وجوده لا امتناع دخوله في الشرط وقال على الدرس في شرح النحاة
وقد جبر الفاعل في الشرط فيصدر بالافعال ما بعده فخر عليه السمرقاني في قوله جبر جبر لفظه **فما ذكره**
والفعل اما المصطف على جبر فليزيم عطفا لمصارع على الماضي وهو ليس بحسب ما صرح به في منزه الحان
على ما صرح به في كشف الوافية نقله ابراهيم في شرح المصطلح وعمال المستقبل في الماضي لانها
صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه وقد يجاب عنه هذا بان ما لا يخفى في الاول ان يفتقر في
المراتب كقولهم تقاوانا نشأنا نزل عليهم في السماء آية فظلت مع انه لا يكون في الشرط فعل الشرط
والجواب ما مضى في قوله تقاوانا نشأنا نزل عليهم في السماء آية فظلت مع انه لا يكون في الشرط فعل الشرط
بوجه لا فاعل مدور في شاة وسنذكر اربابا في الحارث وانه لا يثبت شرط في عطفا لزم على الجاهل
افادة المعطوف في هذا المعطوف عليه على ما صرح به في بعض شروح المفاتيح في اوائل النص الاول وان
المراتب الكثرة في قوله تقاوانا نشأنا نزل عليهم في السماء آية فظلت مع انه لا يكون في الشرط فعل الشرط
الوجه المطول ولا في عطفا لزم على المفرد كليا كما صرح به على الدرس في شرح النحاة في قوله
بما في العلم بما مضى في الجاهل في قوله لا يجزى على مقتضى العلم وهو المحمول على انه جبر في اعمال الفعل
المستقبل لانها في الماضي على ما مضى عليه في قوله تقاوانا نشأنا نزل عليهم في السماء آية فظلت مع انه لا يكون في الشرط فعل الشرط

جواب النوراني في قوله
قد جاء في كلامه

بيان في عطفا لمصارع
في الماضي

جواب ما مضى في قوله
في الشرط

جواب في قوله
في الشرط

واذ لم تفعلوا في افعالهم واذ لم يبرهنوا به فيسقط لولا وجوبه بان من باب الجاهل في كانت
هذه الافعال المستقبلة واقعة في الازمنة لازمة لها لزوم المحذوف فان لفظه اوفا
فصيحة وهي التي تدل على الشرح المحذوف وقيل على السببية وقيل عليها وسميت فصيحة اما
لانها امرها الشرط والسبب او غيرها او لوضوح الكلام الذي دخلت فيه او لظهور المعنى
بسبب دخولها او وصفها بوصف صحتها او لكونها مفيدة بمعنى بديع او واقعة في
منا وتوقع الفاعل الفصيحة بتوقع ما دل عليه المحذوف فتارة يكون المحذوف امر او نهي
في قوله تقا فان جاءكم بشيء ونزرا ولا تفقدوا فقد جاءكم وتارة شرطا كما في قوله تقا فان
البعث اية كونه منكرين للبعث فهذا يوم البعث وتارة معطوفا كما في قوله تقا فان
ار ضرب فان هجرت وقد يقال في قوله تقا فان جاءكم انما هو في قوله تقا فان سورة الفرقان
فقد كذبواكم بما تقولون ان هذه النجاة حسنة رابطة خاصة اذا انضم اليها قوله تقا فان
وجعل هذه الآية في ذلك القيل كذا ذكره الشارح **الكتاب في** المصطف وان لم يسم مصغلا لا ينفذ
الحرف الواحد بقابلة العباد والامم **وقال الخليل** وهو قوله في الآية والحلة في الخلال فانه قد دخل النص
وبما اطرا وقيل في الخلال فانه كل واحد من الخليلين **فصل في** الاخر اذ هو الطريق في المرحل فانها
يترافعا في الطريق او في الحلة بمعنى الفصل فانها يتوافقا في الخصا والخليل هو الفقير
في الحلة والمصطفى المختص بالازمنة في خلال الامور اسرار العلوم **فصل في** التضعيف في الزيادة
على كماله مقام **فصل** في الزيادة الجارية والحوادث او ضمير مصدر يزداد على ان يكون لازما لمزوم
تفسيره باللازم لا ان يقال ليس بغير لفظه بل طريق شعور الذهب والكنية لان الزيادة في
على المشي لكونه موزنا عليه كما قالوا في قوله صاحب الزيادة فتح بلده عنقه او فهداهن السراير
لانه لا معنى في ذلك وخضع لارادته فيمنع من قبل هو تفسيره طريق شعور الذهب والكنية للامم الزيادة
بلزوم الظهور وان القدر ليعلم انه الزل ثم القادر المذكور في الفعل المحمول وفي الفعل الموقوف
صاحب الكثرة في قوله تقا فان قطع بينكم جثقال اودع التسليم قبل بل ليعرفوا والامم اصل

الماضية

جواب الاعمال الفعل المستقبل
في الفراء الماضي

اللفظ القصيرة

بسته خلال

كوة تفسير المقدر اللازم من طريق
مستعد النص الكتاب

وقال صاحب الكشف جزم الاستناد الى ضمير الامر لقوله في التفسير ان تقطع الامر بكم اولى
اذ لا يعرف له شاهد الاصل مبروم بالاسناد الى المصدر الملقوق جاء في الفرع دون
قوله يجعل اثنين او اكثر قال الطيبي الصواب ان ضعف الشيء مثلاً ٥ وضعفه ثلثة اقسام وهو
الموافق لقوله تعالى فزده عذاباً ضعفاً في النار واذ اراد على عزابهم ضعف فقد اتى بضعفين
فيطابق قوله تعالى في موضع اخر ربنا انهم ضعفين من العذاب ردو بوجوه كثيرة في قوله تعالى
يضاعف العذاب ضعفين قال معناه جعل الواحد ثلثة او يعذب ثلثة في كل مرة لا يضاعف
وقال هذا الذي يستعمله الناس في كلامهم ومعارضهم وانما الذي قال انما يعذب مثلي مرة
غيرها لان الضعف في كلام العرب المشي الى ما زاد ويجعلك زيادة بمقدور على مثلي
فيكون ما قاله ابو عبيد صواباً قال الراغب الضعف في اللفظ التضايف كالضعف في الزرع
وهو كتيب الزرعين المتساويين ويختص بالعدد فاذا قبل اضعفت الشيء وضعفت ضافته
ضميت اليه من مثله فصاعداً اضعف الشيء هو الذي يشبهه ومتى اضيف الى عدد اضعفت ذلك
العدد ومثله ان يقال ضعف عشرة فذلك عشرة بلا خلاف فاذا قيل اعظم ضعف
واحد فانه ذلك يقضي الواحد ومثله لان معناه الواحد والذال براوجانه هذا اذا
وان لم يضاف فقلت الضعفين قبل ذلك يجر مجرى الزرعين في ان كلاهما يزوج في
يقضي اثنين لان كلاهما يضاف لاف فلا يجر جابه الا اثنين بخلاف ما اذا اضيف الضعفاً
الى واحد فيثبتهما كقوله تعالى او يقل له الاسم وهو له وفي الاذن فلا يسمع الصوت
انفي فحتاج الى شدة الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان الضعف
بمنه الصوت الخفي ولهذا السبب ولانه كرفه حرف واحد في الهم لا يجر له الحرف حتى يسمع
ولانه لا يسمع فيه حركة الحرف اذ لم يركبوا كما اهل في عملية الهم او الايام التي كثر فيها الجهر
لواضعه النسبة والى جملتك التي في قوله الدواعي في العمل بالشرائع التي هي مما يرسى
منها لئلا يتقاربت الله لتوابعه لانه المراد غير ما في قوله في التلويح وفيه بيان في قوله

بما ضعف الشيء ضعف

ترتيب

تخوم

بما ضعف الشيء ضعف

غير

غير منون العلمية والعدل عن العجب لان المراد رجب بعينه وهذا يعقل لكونه رجباً في نفسه
معدولاً عن رجب المعرفة باللام العربية ولم يعتبر العدل كما مضى اذ ليس بالعلمية
مع وهذا العجز ذكر صاحب الكشف وتبعه الشارح رجباً بحث وهو ان رجباً علم لان جميع اسماء
الشهور من باب الاعلام الجنسية يدل عليه دلالة قطعية امتناع شعباً ورمضان في الصرف
فانه لا يلف والنوع المربوب لانه في الهم يجمع العرف الامع العلمية وتعرف العلمية بجمع الهم
بالاداة فلا يكون اصله الرجب على العدل في علم الى علم بطغيان واراد كذا ذكره الاصح في
البدع وما لا يمنع العرف سهو النسخ ويجوز ان ياب عنه بعض الاعلام فيدركه حرف في
للحج الوصفية الاصلية كالمس في رجب منه وقيل **ادخال اللام للحج الوصفية ليس فيها**
في شيء من الاعلام بل هو امر سمي ذكره الدمايني في شرح المعنى الخفي والفرق في ذلك بين علم الجنس
وعلم الشخص فيحج الى نقل ثم العدول عن علم الجنس الى علم الشخص ليس بعيب على اللام التي نقلت الى
للحج الوصفية انما يدبرها بعد اجراء العلمية واطلاقاً على المتبعض بها او ما في الضمير
او الزم كما مر في شرح في شرح في اللب السيد بلس في ما ذكره ولان علم الى علم كما ظهر وانما في الشرع الى
الله تعالى للشيء في العظمة ولما سمي رجب لان رجب العظمة ولازم كانو بعضه في
الى العلمية ولا يستعملون فيه الفتن وانما قالوا رجب مفضل لانهم كانوا **المراد**
واذا صمد اليه شعباً قالوا رجباً وسمي الشهر رجباً لانه حين رآه الصلوات في سجد في تحضر
الصباح لا يسمع وهو لا يسمع والكاف للتشبيه وكلمة ما قيل كاف لانه الدفول في المفرد وقيل
عنه كثر النجاة وكلمة ايضا تأكيد لما يستفاد من الكاف وهي هذا القبيل قولهم كما ان رجباً في قوله
كذلك عمرو وما قولهم كما ان رجباً قائم على ما عرفت في قوله تعالى في هذه الحروف في قوله
ذكره على ان رجباً في قوله تعالى رب انصنا كما رجا في صغيراً على ما نقله صاحب اللبابة ووجهه
مستمر عليه بالاسم في قوله في الوقع كما في قوله كما حضر زبدان عمرو لان الرتبة في قوله
واقعة والروية لها مطلوب الوقوع والمعنى او جرحه ما يباد محققاً او جرحه بالدين الرتبة يباد

بما ضعف الشيء ضعف

عبد الله

بما ضعف الشيء ضعف

[illegible]

۷
فکون کل رضا علی صاحبہ

كرم الواسون
 لصوص بصفة
 بالعرف وكر
 البطل

نحوه وقوع الحادثة
بموجب ما بين المتعد
على وجه التفصيل

کذا

كذا ذكره ابراهيم في شرح الفتح ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال ف قيل معنى اللفظ
 لما فيها من معنى اللفظ المشعر بحرف الجر كانه قبل صلة ثبتت لابراهيمين في الصحيح ان عاملها عامل
 المضاعف اليه لما بينهما من معنى اللفظ وبوجه المذكور واما حاله البند او قد يجوز جماعته في اللفظ
 الحال في البند او معمله العامل انتساب البند اليه فانه معنى فعلى قابل للتقدير ان قصدت تقدير
 كذا ذكره السيد المحقق في حواشي شرح الفتح وعرض عليه بانه قد صرح بعض النسخ بانه ناظر في
 في مثل هذه الصورة لازم لان مثل هذا العامل ضيف اليه بعد اتفاق اللفظ ف قيل
 وذلك لسيرة في العمل على واجبه بانه هذه الحجة وان كانت معقولة لا الاشارة الحجة بانه
 لا سيما لا والاستعمال ب عدم ما قاله السيد المحقق لقوله تعالى فله جزء الحسن فقد مر جوابا في قوله
 نصب عامل البند او هذا المعنى وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيمة فترجمنا ذكرنا
 بخلاف الآية الاولى فانه يحتمل ان يكون حاله ضمير الجز وهو الظرف مقدم ولك ان يجعل عامل الحال
 لفظه كانه في الخبر واختلفوا في عامل الحال وفيها جائز عند **بعض** النسخ ان عامل البند هو سبب ما علم
 وقد قال السيد المحقق في قول الشيخ فالفصحة في المفرد فلو صرح بالحسن جعل الظرف حال البند
 بناء على جوازها المعنى على ما لا يوافق في خبر فصحة المفرد والفصحة حال كونها في المفرد وانما هي
 المثال واحد ثم قال وفسر على هذا المسألة المركب وراع فيه جزالة المعنى ان حوزتك في زيادة
 تقدير اللفظ وكما زانه يكون قوله في الثلاثي صفة البند اي تقديره متعلقه معرفة اي
 المضاعف الكائن في الثلاثي على قول يجوز حذف الموصول مع بعض صلة وقد اعتمد على هذه الطريقة كثيرا لانها
 المتأخرين ذكره له ما بيني وبينه تحت الجائز المقدرة مثل البند كالمركب والكافرا لا لام فيه تعريف
 لا انهم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلة وذكر بعضهم ان تقدير المتعلق في مثل هذه
 معنى على اعتبار التدرج بمعنى انه يفرد او لا منكر اذا لاء للظرف على ان منه ثم يعتبر تقدير
 اللام ثانيا وبقية تقدير المعرفة ناشي المقام كما اشار اليه الشريف المحقق لاسر دلالة الظرف ثم قال
 ذلك البعض وكوز جعل انكر صفة المعرفة بنفسية حذف اللام والمضاف بناء على ذلك الاضاف على

المجلد ١

فروع الحال المستندة

٢
المقدم

بایں مغل

جواز فراق الموسر مع
رفقه بعضه صلح

9

على ما قيل عليه في الشذرات وبني عليه قوله كما مر بها غسل وما كان من اجلها فصح قوله
 فصار مع كانه كما مر به العلامة في شرح الفتح كما يجوز جعل المعرفه حاله بالبناء على الكلام
 لما جاز جعل النكر سفة للمعرفة **بنيته** الا ان في مثل قولهم ما نحن بالرجل فربما نك ونحوه ما نحن
 بالرجل مثلا مع وجود المانع في الظاهر على ما مر جوابه جاز ما نحن فيه بل مواز ولا مانع اولى قال بل
 ان الشارح قد صرح في شرح الفتح بان المعرفة بالواقع كالمعروف والزماني في حكم النكر فلا
 وجه الى تعريفه بغيره اوجب بالافعال وان افقني ذلك لكن الاستعمال لا يلزم خلاف
 المعروف والزماني **لو يقال** الا صرح في جملته معترضه وقع في تقدير ضمير النكر لافادة التقوية
 او التأكيد او التحسين او التبيين او الاعتناء او الدعاء او المطابقة او التماسا او بيان السبب لافادة
 غرابته وكذا في قوله عليه السلام في الاستسماة ليست حاله ولا عاطفة وقد مر في علمها **فان**
 ايضا يقع تلك الجملة بين الفعل ومفعوله وبين مفعوله وبين المبتدأ والخبر وبين
 المبتدأ والخبر وبين الشرط وجوابه وبين الموصوف والموصوفين والموسول ومسلته وبين امر الكسبة
 وبين المقتضى وبين الجواب والموصوف وبين ظرف النسخ وما دخل عليه وبين ظرف ونحوه وبين ظرف
 التفسير والفعل وبين قدر الفعل وبين حرف النفي ومنفصله وبين جملتين مستقلتين وقد مر بعض الكثر
 من جملة هذه عملين وصرح صاحب الكفا في جوابه على ذكره ان ما ذكره وقال ابو علي لا يقدّر
 بالكثر جملة والمعترضه كثيرا ما بالحياله ويرى حاشا على ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل
 وابن هشام في معنى اللب من غير ان يفرق مضافا ومضافا مقدره بالفاء والواو مع تقدير
 بفتحة في المبتدأ والشرطية ولو والسبب وسوف تكونها طلبية تقول الحرفي في قوله تعالى
 اني ذالعب الى بلعبر من الالحاد حاله مردود وهذا في الفروقات المقتضية والافروق
 انصتروا فانما في سبب الكثرة في قوله تعالى انكذمت العجاة بعدن وانتم ظالموا لم يثبت
 قال في معنى الاعتراض انتم قوم عادكم الظالم وفي معنى الحال وانتم تصنعون العباد
 في غير موضعين وبنيته بضمير بالاحالية في فعل الحال في قوله في معنى خلاف الاخر

على وجه

بيان قوله في الشذرات
 والزيادة في قوله
 الحاشية

وبني القسم وجوابه

فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست برتبة المرتبة وقال الطيبي الاعتراض بالبع من الالف فيه
 عدم الاحوال بخلاف الحال وقع للفعل وبقي تقديره فافترق وجه الالف من هشام قال في معنى
 اللب في الاعتراض اصطلاحا في النسخة والرخن في جعل بعضها وبرة عليه مثل ذلك من
 لا يعرف هذا العلم كما في حياته تدعى منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النسخة وهو للضمير في بني
 الشيش متطابقين وبينهما معنى تلك الاصطلاحات على وقوع ما في المطول حيث قال
 اصل البيان في يقول الاعتراض ان يوتى في اثنا الكلام او كلامين متصلين بمعنى جملة او اكثر
 لا محل لها في الاعراب لكنه كور رفع الابهام وليس المراد بالكلام المستند اليه والمستند فقط بل مع
 جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكونا شيئا واحدا
 او تأكيد او بلا منه ومنهم من يقول هو ان يوتى في اثنا الكلام او في اخرها او بين كلامين
 متصلين معنى او غير متصلين جملة او اكثر لا محل لها في الاعراب لكنه كور رفع الابهام او غير
 منهم من يقول هو ان يوتى في اثنا كلام او كلامين متصلين معنى جملة او غيرهما لكنه ما
قوله ويجوز ان يكون فصل المضاف على الاضافة في المحذوف هو المبتدأ على ما قاله الواحدي
 ان الاولى كونه المحذوف المبتدأ اذ ان الامر به كونه المحذوف مبتدأ او كونه خبر لان الخبر محذوف
 الفاعل او الخبر على ما قاله السقفة ان الاولى كونه هو الخبر واذا الامر به كونه المحذوف فعلا
 وسبق في الاول كونه مبتدأ او خبرا لان المبتدأ غير الخبر فالحذف ليس بكونه فاعلا محذوف والفعل
 غير الفاعل الا ان بعضه الاول برواية اخرى في ذلك الوجه بوضع اقرانهم او بوضع على طريقه واداء
 دار الامر به كونه المحذوف او لا وانما يكونه ثانيا اولى واذ احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن قوله
 مع اول الجزئين مع ثابتهما فالقدير مع الثاني اولى في قوله المشرقة **لو يقال** له المطابق وانما خبر الرباعي
 مع المطابقة موجودة في الثاني بين يمينه ولاه لكثرة المطابقة في الرباعي **لو قيل** فانه وانه
 لا ولي كبره ما زاده وعينه ولا ملاما الثانية لانه على مذهب الصريين فوزه فعلا واما الكوفيون فيكونون
 الفاعل ومفعولها ويقولون انزل من مشق من ذلك المواقفة باء في المعنى فالنسخة الثانية عندهم زائدة فوزه فعلا

مخالفة لاصطلاحه

البيان

والتنزيه

اصلا

العبارة

بيان اوله - الحذف في بعض
 عن بعض اخر

آية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الرفق

الموت وقال ان خروف على الاستسكان تصيب غيره قاصداً لغيره ووجه قوله لا تخشى لكسائي
والفاسي وانما حتى والحرير والريعي على زيادة ما ورد عليهم ان الحرف لا يزداد ولا يجيب بانهم ثمة
الاولى وباللا يزداد اولاً في قوله لا تخافونهم ايها قلوبا فيس قفا سدا لا يزداد
قبل الفاء اي ووريل بعد عما قيل وانما قالوا اي سمي على فساد لا يقاس عليه العنقا بكسر الهمزة
جمع عشيق وهذا الكريم وانما كل شيء والعنقا جمع مطية ووجه الابل سميته لانها يركب عليها
وقيل لانها تحط في السيرا وتعدو ووجه ذكر ثلث اصله مطوية لجمع الواو والياء في جمع واحد
بالسكون فقلت الواو ياء ولدت فلت في ليل القاسير من غير جمع القليل ووجه ما أخبر
الجمع الكثير وقال في الكواكب ذكر الشارح في شرح الكشاف قال الفاء بقول العرب
فما بين النشء الى عشرة فمهره وبعثا جاورها فربا كني على جمع الفلانة كما كني على جماعة الاثني
وعلى جمع الكثرة كما كني على الواحد لئلا يشوب جمع شوبه بالثبوت المعجمة المتقدمة وليس بالمتقدمة
المتأخرة وهذا التكبير الذي ينقل بمؤخره في الكثرة انما يخص قيل عليه لا ما بعد من لا يصح
ان يكون مفضلاً بل ان لم يشارك ما قبله في المعنى اعني الكثرة واجيب ان كلمة من متعلقة
لا بضمته افضل التفضيل انما عبارة عن الاحصاء وردت بكلمة من اذ لم يكن تفضيلاً
فقد استعمل افضل التفضيل بدون الكثرة والاشكال ان التفضيل مراد من المعنى الكثرة
يكنى انما يحصى الا انما تسامح في العبارة اعتماداً على ظهور المراد اذ ظهر من هذا الكلام المعنى
واما ان يفسر التقديم قبل الكثرة متعلق الاحصاء وردت بكلمة من ليجب ان يقول اسم التفضيل
في معنى فعل مضارع لزيادة وهو شاذ او يعال او يترقى ونحوها على سبيل المجاز فلا يلزم ما
ذكره وبما ينبغي بحسب عابر الى الابد قطعاً فالقول بان هذا الضمير عائد الى ما ليس بذكر
مع القول بحدوث الموصوف مع بعض الصلة مما لا وجه له ولهذا علم حال ما يقال في الجواب انه
محمول على حذف المضاف او في الرفع بعد وبما ان التفضيلية بحمل ان يكون في حذف
كما في يعلم السر واخفى وقال محمد بن مسعود في كتابه البدع ان الذر ذرة المسد يمينها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مضامین

الدولة

القوم

في محل الغفلة والله تعالى متعال عن ذلك وثانيتها لا حقيقة النذر طلب الاجابة وعونه فقهنا
 حال السرة تشبه بالمعنى هو من حروف غير او فيه تسمية الحرف بالكتابة اذ الدول من حروف المعاني
 والاشارة المباني واخرت الميم بركبها لا ابتداء باسم الله تعالى وعند الكوفيين اصله بالالف لثقلها
 او قصدا في حذف الهمزة بعد الفغير وحرف النذر فانصلت الميم المشددة باسم الله تعالى فانما
 وصار الكلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا لضرورة الشرح كقولهم غفرت او غفرت يا اللهم او
 ربما يجوز ان يوصل بها كقول الاعشى وما عليك ان تقول كل سميت او صليت يا اللهم او يجوز ان
 يكون الالف فيه للاطلاق وزاد حرف من جنس ما في اخر الكلمة وصح الميم لضرورة الشرح واختلف في
 جواز وصفه فند ليبريه لا يجوز لانه الميم كلمة براسها فلو وصف بكوه الميم فاصلة فقد لا اللهم
 مالك الملك تقديره في جواب عنده يا ملك الملك قال المطر زل يستعمل في الدعاء وقوي في جواب
 الاستغفار قبل لا ونتم كثيرا في ذلك ما قرأت من حديث غير صحيح وقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف
 تركت امير المؤمنين فقال صاحي وهو فرائد السلام فقال ويحك لعل استأثر نفسه قال اللهم
 لا افعل لعله فعل كذا قال اللهم لا في حديث طويل وكان المتكلم قصدا في الجواب مشوقا بذكر الله تعالى
 ليكون الميم واقع في نفس السامع وانجح ولعل انه على يقين من ابراده وبصيرة في الحقيقة فقد جعل نفسه
 في موضع من اجل على الله تعالى ليجب فيها حكمه مثلا ولا يشد انه كما قاله هذا لا يمكن الا بما هو صدق و
 يقين وحمى مبين وقد بولي بها قبل الا اذا كان المستثنى عزيزا نادرا وكان المحذور لا يستطاع
 بمشيئة الله تعالى في اتيان كونه ووجوده ابرانا بانه بلغ في الذرة من الشدة وهذا كثر في كلام
 او في الاثم والخطا الى سر من في الكل او اتيانه والواقع في نفسه نحو ما جاء في اوجاه في القوم اللهم لا تدر
 فناءه لا توافقه في بارب فناء كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او ان يكون كلاما عند السمع
 فكذلك قال لا يسمع اعلم اني ادعوا لله ليشهد على كلامي ان حق واستأصرت لا يخلو في لفظ
 العطف والنفى ولا عطف الا في غير المحذور من العطف الشيء بغيره كقولهم عطف عطفه به ولا يخرج
 فيها ليس على ما ينبغي وقول المفاد ولا بعضه في غير ما ينبغي فخرج في غيرها فاضل في غير ما ينبغي

توضيح

اثباته

منزلة

توضيح

منزلة اللازم للبالغة نحو فلا يعطى يمنع ثم عدى كما بعد اللازم والفعل كما ينزل
 منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلة بقطع النظر عن المفعول
 بواسطه ذكره في شرح المفاد للشرف لا الساكن اذ احرث حرك بالكسر اعلم ان الحركة والركن
 بالمعنى المشهور مختص بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يلفظ به
 باحدى المدات الثلاث وبسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكره الشرف في شرح الكشاف
 لا بابه الكسر والساكن ثم التام في بيان ما في زيد وعمر واذا اتخذ كل منهما صاحبه اذ
 وفي باب التمايز والاختلاف تسهيل في النسب وفي المشابهة والمشاركة في الشيء ووجه ان في ان
 الكسر اقل من الساكن لعدم وهو الساكن ونحو ان في شرح الكشاف الكسر اقل من الساكن في المخرج
 بمعنى ان الحرف الساكن والمنتزك بالكسر في بناء وفي الساكن في اولك نقول الكسر في المخرج
 لتباعد العيان قال صاحب القواعد والفوائد العرب تتبع الحرف في قول الكلمة اما ما قبله
 لما بعده واما ما بعده لما قبله كما قرئ قوله تعالى فلامه انك بكسر الهمزة ابتداء باللام المكسورة
 قبلها والميم المكسورة بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله شاذا بكسر الهمزة ابتداء باللام في قوله
 والحمد لله نعم اللام ابتداء لضمه الدال في الحمد في قبل الا تباع الجوز كقولهم ان
 تحمضت حمر فحضر خرابا في حاتم في معنى اللب القاعة التنية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا
 جاوره ثم قال والركن عليه المحقق لا ان خفض الجوار كونه في النعت فليلا وفي التوكيد نادرا
 ولا يكون في النسخ لان العطف يمنع النسخ ثم قال انكسر السبب في وارب حتى خفض على الجوار
 وناء ولا البيت المذكور وذكر ابن مالك في شرح عمدة الالوان فقد يجوز العطف على الجوار في الج
 خاصة وجوز صاحب الكشاف وصاحب الفوائد والفاشي لبيضا وول ثم قال صاحب القواعد والفوائد
 بشرط خفض على الجوار ان لا يقع في محل الاشياء كما يقال جاءني غلام امراة عاقل الجوز على
 جوار امراة وجارية رجل عاقل على جوار رجل لان اثبات النسخ في ما ينبغي الالباس ولو قيل
 جاء غلام رجل عاقل بالجر كان عاقل بالجر صفة للغلام لا يجوز لونه في محل الاشياء وما هو في

الحركة والساكن

في الاداء

اتباع الحرف بالحرز والكتابة

فيما مضى وهو صفة الجوز وقال القاضي انما

الجر على الجوار بتفصيل

معنى الصلوة على التفصيل

في ارجلكم بالبحر انه عطوف على ايديكم ففضل الجاورة رؤسكم رده ابو عبيدة لوقوعه في محل الشبهة
 وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة البراءة وقرن ورسوله بالجر لوقوعه في جوار المجرور وهو
 من المشركين ورد عليه بانه قد علم في قوله تعالى فامسحوا برؤسكم وارجلكم في مواضع من
 كتابه اتفق ائمة العطف على الجوار كن بالعضوف في المعطوف عليه بعض معناه ولا يجوز ذلك
 ههنا ثم قال ابو عبيدة المسح هو المسح والعضوف جميعا بالنسبة الى الرأس مس والرجل مس كقوله
 تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية في صلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار
 ودليل تعالى المسح بمعنى المسح في الرأس وبمعنى الفصل في الرجل فعل النبي عليه السلام والصلاة والابواب
 وقال صاحب معنى السبب الصواب عند المصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف وذات النسبة
 الى الله تعالى رحمة والى الملائكة استغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض في اما ما قيل من ان
 قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون في قراءة الرفع محمول على البصريين على الخدم الاول
 لولاه انما عطف المصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمخزوف بمعنى الرحمة فيعيد مرجعها
 الاولى اقضاه الاكثر والاصل عدمه حتى ان قومنا نفوه ثم المنقول له يقولون متى
 عارضه غيره مما يخالف الاصل كما لم يزل يقرم عليه والاشية انا لا اعرف في العربية فعل او امر
 يختلف معناه باختلاف السند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها
 لازم ويجوز تفسير لازم بالمستعدي والرابعة انه لو قيل مكاء صلى عليه دعا عليه انكس
 المعنى دعاء المترادف في صحة حمل كل منهما على محل الاخر فعرض عليه الرماضي بان ذلك موقوف على
 ارض الرجل وادخل الخ في الاسناد حقيقيا في الموصفين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف
 السند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل مترادف ومعه عند اسناده الى الخ في معنى اكاء الائمة
 ومع دويبة تأكل الحنظل ومنه كذا بالمشقة وبالمرمرة اسناده الى اللبس كما معناه ارتفع قوله
 لا امرئته وان اسناده الى النبي كانه معناه طلع او غلط وطال التفرقة اسناده الى النبي كانه
 كانه معناه ومنه كثر ثم قال هل يصح اقامة كل في المترادفين مكاء الاخر في قوله

غير

فصل في

الاصول

الاصول

باب في

غير واجب قال الامام وهذا الحق وواجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو اختيار ابن الحاجب والوجه
 التفصيل وهو اختيار البيضاوي والتمسك فان كانا لغة واحدة صح والافعال قولهم
 ارعوى برعوى واحواو برعوى يدل على ان عوى على القبيح اذ كف عنه وتقديره افعله وانه
 افعل وانما لم يدغم لسكون الياء ولما لا يلزم ضم الواو في المضارع او نقول انه اعل قبل النظر
 الى الادغام فانقلب لانه لو وقعها فامسح في الماضي ولانكسار ما قبلها في المضارع
 قرأ مقضى الادغام وكذا في اقواو وهو من الحق ووجه حمزة نظرب الى السواد واصل القول
 اقواو وكما ان اصل اقواو اقواو ونظرب الواو ما قبلها غير مضموم فانقلب ياء ثم
 قلبت الياء في الحركات وانفتح ما قبلها وجاز الادغام والاضمار في مصدر اقواو ومن
 قال اقويوه ولم يدغم فلن كس فعله ووجه قول احوياه وادغم فلا انه اجتمعت الواو والياء
 وسقطت احدى الواو لم يدغم فلن كس فعله ووجه قول احوياه وادغم فلا انه اجتمعت الواو والياء
 فليست احدى الواو بالسكون فبقا الادغام لان الاصل في حركة الساكن وذلك لانك اذا
 قلبت نفسك وطبقته وجرت منها انها لا تنصل الى التلظظ بالسكن النخلة الساكنين
 الا بكسرة خفيفة خفيفة على الحرف الاول بحسن بها عند الامتنان والتفطن كما في كبر
 بشره الوقف واذا كان الكسر من حجة حركه بالكسر ليكواللفظ مطابقا للقطع فانه حركه
 بغير الكسر في ذلك لعارض اقضى وجوب بغير الكسر واختاره او معناه كوجوب الضم في جميع
 اذ لم يكن بعد الياء التي يكون بعدها او بعد كسرة مثل لهم المصنوع ولان كانا بعد الياء التي
 يكون بعدها نحو عليهم اليوم او بعد كسرة نحوهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر في مثل ان الله
 منذ فرك عند الاحتياج بالحركة الاصلية وكما قبل الفتح في قوله الله وهو من ضمير
 والسميع من كلامهم واجاز الاختصاص الكس قيا سا وقرنوا برعوى الله لكن القراء لم يقلوا
 وكجواز الضم اذا كانا بعد الشا ساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن الثاني نحو قالت اخرج
 وقالت اغرز فان بعد الساكن الثاني هو الضمة اصلية لان اصل اغرز اغرز في كل
 ان اغرز لان ضمة الراء غير اصلية لانه ثابتة لضمه الاء بالواو فالتا اموال ان ضمة الراء غير اصلية وبذلك

عبيد

ان الحكم لا ضمة الى ما كان اصلية لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني في قوله ولا في
 وكذا خيار انضم نحو خضو القوم ومصطفو الله مما كان الساكن الاول والجميع المنضم
 اسما كان او حرفا بخلاف نحو لو استظفنا عالم يكن الاول والجميع فاء المنضم والكسر كوجه الفتح
 في قوله في قوله الام نحو الرجل ويكسر على ضعف عكس من انكر فاء الكسر في الكسر في الاول
 ويضم فيه على ضعف وفي كراهه الاضغض وجاء في النفاك كسب الجائز النفاك في الفتح كسب الساكن
 الاول بحركة الساكن الذي سكنه للوقوف في غير فخر كنه في الفتح والرفع والجر والجر في الضم
 لا في الشدة كسب من النفاك الساكن وان كان اسقفا واما الضمة فيمرد بها بضمه وجاء
 دابة ومثابة بقلب الف صخره مفتوحة هاء منه وان كان على قرة كذا في ترقى فانه لا قلب
 الواو صخره بعد الحذف منها وثقل الضمة عليها مع ضم ما قبله **بمعنى امرى** لان لفظ الامر عند
 الاطلاق معروف عندهم الى **الحي** **بمعنى امرى** لان لفظ الامر عند
 المنزلة **بمعنى** الموضع الذي في الفاو على طرف السفار لانه في ماء والدار والمنزلة مثله والمثابة ايضا
 وقد يقال المنزلة اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بماله والدار اسم لما يشتمل
 على بيوت ومنار وصحن غير مسقف واللور اسم موضع يعيش فيه العبد والدار اسم لما يشتمل
 العقل في اشار الى الفاعلي في تفسير قوله تعالى لا السمع والبصر والفؤاد كل اولئك جزء مما رزقنا
 العقل لما كانت مسئلة في احوالها مشاهدة على صاحبها وان اولادها غلب في العقل كمنه
 انما جميع لانه هو يجمع القليلين جاء في خبرهم واستشبه به البيت وقال الكواشي اولاد غابر
 لم يبق والاباء جميع يوم وهو لمة في طلوع الشمس في غروب عرفان في طلوع الفجر الى غروبها
 من غا والوقت لغة ليل كانا او نهارا طويلا كانا او قصيرا ذكر في تفسير الكواشي وقد يعبر الشدة
 في بيوت في الاساس وما الى ذكره ايام العرب كذا في وقايعها وفي الحديث لا يحضر من الا
 حضر يومنا بالامر راد وفتح احد معنى البيت لا منزلة اللور ولا البشر بعد عيشنا في تلك الايام الى
 معنير خبره **بمعنى** بعدد من الرمن الفضل الزيادة وكل عطية لا ترمز ما يحطى يقال لم يفضل ولم
 الب

مفتحة

طريق

الحياة

الطيب من منزلة

منزلة المنزل

بمعنى لفظ اولاد

تاريخ

معنى الفضل

اليد والضبعة والمنفعة وما انعم به عليك وكذا النعمي النعم والنعم بالنعم والمد والنعم مثله
 يقال فلان والنعمة ان المال كذا في المنضم وذكرنا شرح المشكاة النعمة الى النعمة
 النعمة بنا الى ان التي يكون عليها الانسان كالجسنة قال الامام الرازي النعمة عبادة من
 المنفعة المعقولة على حرة الاوصاء الى الغير وفي حواشي شرح جمع الجوامع النعمة ثلثون
 على الشيء المنعم به وعلى الانعام الذي هو اتصال الى المنعم عليه وفي تفسير الكواشي لانها
 اتصال الاوصاء الى سائر بشرط ان يكون ناطقا فلا يقال انهم فلان على فريسة والقياس اذا
 ما جاء ذلك لكنه التفت الى لفظ النعمة والخبر عند الشرف الرابع الخبر ضابطا مطلق وهو
 ان يكون مرغوبا فيه بحال كانه وغيره ان يكون خيرا لواحده وشرا لآخر كمال وقال بعض
 العلماء لا يقال لئال خير حتى يكون كثيرا قال الله تعالى وان لم يحب الخير لشدة كذا في شرح الخازن
 حصول الشيء لما يشاء ان يكون فاصلا الى ما يباريه ويلبوس به والفرق بينه وبين الكمال ان
 فاء الى اصل المنعم به حيث ان خارج في القوة الى الفعل كمال كونه حيث الامور خير في شرح
 المنظومة في السمعيل بمعنى كرمه وافضل وانفع الاله لا يستعمل على ولا فعل وفي شرح الشارح
 في حديث انهم لا خير منهم في تصيغه افضل مستقاة خير مبالغة لان خيرها الخ كانه مستقاة
 مضيد التفضيل والبيت في الطول وصر المصراع اول على فعلن والمصراع الثاني فعلن على الوزن
قوله هذا الضمير لزم وجه واحد يعني اذا اتصل بالمجزوم قال الادغام ضمير الفاعل في قوله
 وجه الفتح لان الربا في الضميمة فكاه الالف وليست المدغم وما قيل الالف يجب ان يكون مفتوحا
 او ضميرا للربا مخروفا وجه الضم لان الربا في الضميمة **بمعنى** افعلى **بمعنى** افعلى على الافصح لا في
 الواو لا يجب ان يكون مضموما او وورده بالكسر مع الاضغض ناسا في عطف يقولون
 بالكسر في قلب الواو ياء فلا يبقى الاستكراه لان حكم الربا ان الكسر وقلب الواو ياء اذا
 كان ما قبل الربا مكسورا كونه وعلاية وعطف انما في بوار الفتح في رده لكونه ضعيفا لا سماع به
 واذا بالجرم حال ان غلبه ساكن غير ضمير مخروفا الفتح مخروفا الكسر فيقال على ازيد القوم
 الفضل

النعم بالنعم والمد والنعم مثله
 النعمة بنا الى ان التي يكون عليها الانسان كالجسنة قال الامام الرازي النعمة عبادة من

بمعنى الخبر

القياس وذكرنا شرح

الضمة

حقيقة

تخبر

واضرب القوم وانما قلنا على الاكثر لان بني اسد جردوا الفصح كما روي عن يونس قوله ففصل الطرف
 انك لم تحره فلا كعب باغت ولا كلبا بافتح الفصح كانه حرك بالفتح قبل اتصاله باللام
 فلما اتصل به ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه واما اذا كان الساكن ضمير انبي مع الالف
 الفصح ومع الواو الضم ومع الكسر محذور وادواردي للمناهي لان ضمير الذي لم يفتح في نون
 العظمة لا يظهر من نونها الذي هو نونهم تعظيم الله تعالى بها حيلة للعلماء مثلاً لا يفتح
 ثانياً واما بنونهم ربك فحدث او بنون التكلم مع نونهم ثانياً لان فيهما بنون من نونهم
 الفعل اليه مع غيره اشارة الى احتقاره نفسه الاستقلال بالقيم **بج** نحو شير الزور
 وشير الزور رفعه وهو كناية عن الترفع وهي ذكر الازم واردة المزموم مع جواز ارادة
 الازم اوله اريد به لازم معناه نفع جواز ارادة معناه التحقير بالعرس الواس
 يسلك فيه استغارة مكينة واثبات التسمير لما لم يفتح في شير به استغارة فحينئذ **لا**
 لان **لا** وقيل لان العليل لا يفلح الا بها عند الانبى فاضافوه في قوله في
 العلة لفظ العليل بها لان عادتهم اضافته في باد فلهذا بسنه وقيل بان هو في قوله
 ترف في جمع نون الكثرة كالعلة ترف في جميع الجوانب **لا** اذا لا يجزى فيها التفتيح المطردة
 الازمة كالخرف والقلبة والاسماء وتقدم البقاء على حاله عند ما ورد بها لا يضاف
 في الحركه وتوالت في شير يعلى يبيد **لا** حرف مراد به اكتفى به في ذكر البس لا يستلزم اليه
لا بطلان على هذه الحروف وحروف المد والبس مطلقا قال الجاردي في قوله ما جئنا
 معن الفصل اسمية الشيء بما يؤل اليه **لا** فيضبطه فيضبطه في حاليه وكذا فيضبطه
 المقبر بالفتح ومع بالضم الشدة والمثقة **لا** ولانه لما منع قال الشريف الجرجاني في قوله
لا المتعارف في المعارف في جواب لما معن الفصل المسمى لفظاً او معنياً بوزن الفاء
 في قوله **لا** وقوله **لا** في الحديث دخول الفاء في جواب لما معن كونه ماضياً لكنه قيل في
 الفصل الذي لم يفتح في الفاء **لا** والقادر منزه للمعنى **لا** جواب لما بالفاء قبل

وهو

الاشع

بما لا يتعارف في جواب

هو مشهور الجواز قال ابد المكارم الحساني في شرحه ريباً من مخفف الوقاية والمعارف في جواب
 لما الفعل المسمى لفظاً او معنياً بوزن الفاء وقوله **لا** في لفظه المسمى لفظاً او معنياً بوزن الفاء
 به الرضى وعليه ورد بعض الاحاديث وفيه بعض الجواب لما في قوله **لا** وما جاءكم كسب
 من عند الله فعرفوا **لا** وما جاءكم ما عرفوا كفروا به وضعفه بعض الاناضل بما جاءه جواب لما لم يجز
 في فتح الكلام الا فعلاً ماضياً بوزن الفاء وقال حسن الفارسي لا يجوز دخول الفاء في جواب
 لما الا عند ابن مالك اذا كان محلاً اسمية والجهر من معنوا فوطر جواب لما في شرح الباب
 للمشهد في جواب لما فعل ماضى او جمل اسمية مع اذ الفاء بوزن الفاء وري كان ماضياً
 مقروناً بالفاء وكما مضى **لا** في الالف المتكينة فعلاً اسمياً المعرب للمكينة في الاسم فاذ
 انصرف مع ذلك فهو المتكسر **لا** معن الا مكينة كونه الاسم باقياً على اصله غير مثابة للفعل
 الحرف المبني يسمى غير متكسر وقوله **لا** في الطرف انه متكسر معناه يستعمل بارة اسمياً وان كان
 وغير متكسر معناه في موضع يصلح **لا** يكون طرف الا طرف كقولك لقيته صباحاً وموطراً **لا**
 بالنصب فيهما لا غير اذا اردت صيغة يومية بمعنى **لا** علمه الفرق بينهما في استعمال الحرف **لا**
لا الاسماء الغير المتكينة اسمية كني ومما ذكره في الاسماء الاسمية كالبوت وداود فليعلم انهما
 واما الحروف كني وعلى فلانها غير متكسرة ولا متحركة فلما يعرف لها اصل غير هذا الظاهر
 فلا يجوز عنده غير ذلك **لا** كنه ايجانه واستعماله لان الواو قبل المتكسر **لا** المسمى لفظاً او معنياً
 قبل المثال في اللفظة المشابهة فسمي **لا** لان امره مثل المرفوف في الوزن نحو طرود **لا** وقيل ان
 في المشو او نحو الانصب وسمي علم الامير مثلاً لان انصبا به اعانه فسمي هو به لان انصبا
 حروف العلة في الاول **لا** في الحركات من الفتح والضم والكسرة كوطر بفتح الواو ووطر
 بضمها ووجره بكسرها وما ذكره الشيخ لا يظهر وجه في التمثيل لاحتمال الحركات بالفتحة وطم
 الاعلان كما يشير اليه قوله **لا** في الجواز **لا** ما وقع بين الباء والكسرة فانه قبل لم يجر
 في بوزن الفاء او طرود مع **لا** فلهذا قلنا لا يجر وجودها لان اصلها بوزن الفاء بوزن الفاء وكسرة

لا يستعمل

بما لا يتعارف في جواب
والطرف

الاشع

ولأن الفتح قبل الواو واخف من الفتح قبلها لأنها بعض **ف** ثم قلت عليها فانه لم يجر
 على حذف الهمزة لاختلاف المضارع ويجوز في تحريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف
 من التحريف **ف** اعني التاء والنون والهمزة الاولى **ف** يقول اعني والهمزة والنون والهمزة **ف**
 اني باني فصار يشار الى ان السابري بمعنى الباقي ويحيى بمعنى الجمع ايضاً على ما في الصحاح
 وشرح المفصل لا ينحاز الى احد وقال صاحب الفائق استعماله بمعنى الجمع في غلط العامة وقيل قال
 انه بمعنى الجمع واستعماله في الباقي غلط وقع في لغة العرب فقرر غلطه في كل مقام في كلامه وقيل لا
 يوافق فيبقى فخره في المال بعضه وتركه سائر لان المتروك بمنزلة البقية وبغيره
 من حيث سائر ما اكثر والبقية لما قلنا ولذا نقول اخذت في الكتاب ورفقه وتركه سائر
 قوله قال والصحاح ان سائر بمعنى الباقي فلو اكثر لاشهد لانه استعمال لاكثر والبقية
 لاقل كما قال ابو علي وقد مر زيادة تفصيل فيه **ف** لما اشار الى قوله لانه لما لا اصل
 فانه لا يجوز الحذف لانه لم يزل في موضع فقلت كسر الواو وانما قال نقل كسر
 الواو لانها لو حذفت سخرت فيزيد اعلال الاسم على اعلال الفعل لانها حذفت في الفعل كذا
 في غير الاصل وعند غيره على قول الصحاح ومن مصدره الذي على فعله حذف الواو ومن
 مع انه ليس على فعله ولو قل ومن مصدره المكسور **ف** لا روي في **ف** في مراد في
 الشئ اخذ في وعنه او لتعليل ان ما مر في قوله لتقلها عليه مع اعتلال فعلها قال في المغني
 ثبت كون الكاف لتعليل قوم ونفاه الاكثر ونون وقد بعضه جواز يكون الكاف مكفوفة
 بما ولى جواز في الجوز **ف** من ما في المقرون بما الكاف والمصدر **ف** الالف المضارع كذا
 على فعل بر عليه وجهه على قوله من يقول انها مصدر **ف** الوجه اسم المصدر جواز سوال فلو
 تغيره انتم قلتم الواو تحذف من مصدر الفعل الفاعل على فعله ولم تحذف في الوجه فبان
 بقول الوجه اسم المصدر يعني ان الواو تحذف في المصدر والوجه اسم المصدر قل في
 الوجه والوجه والوجه بمعنى الهمزة من الواو والاسم الوجه كسر الواو ومنه وقيل

لفظ السار

شعر

من النون والهمزة

والموضوح

فنه فيما بينه

هم

اسم الجهر المتوحد البراء والواو لا تحذف من فعله اذا كانت اسما نحو وليرة جمع ولد وهو العنسي
 والعبد وقيل بانها وان كانت مصدر لكن حرفت الواو فيها على الاقل لقولهم يستحقون
 قال الرازي وفكاه في الثنية وبعضه هو الفاعل مع النون فيقولون فها للوجه لئلا
 يجمع العوض والمعرض **ف** ابو بكر ان يكون جواب ثانياً في عدم الحذف في الوجه لان مضارعه
 ليس على فعل ينحاز بكسر العين **ف** والاصل يومئذ ومفعلة فذلت الواو كما في وعده وترك كسر العين
 في المصدر وجواباً لانه يفتح العين في المصدر لا جرح حرف الحلق اليك اذا حرك حركه ويجوز
 المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر باب له في الحذف اما اذا فتح العين لا جرح حرف الحلق فيجوز
 يفتح العين في المصدر محلاً على الفعل نحو سبعة وانما تبقى على الكسرة نحو سبعة **ف** في
 الله انب عا لكره اقرب المحركات البراء وضع فتى لاوله انهم لو كسر والهمزة منه ما فر وانه لما كان
 الاول فهو الاكثر **ف** يجب ان يكون الباء في المختص عجب منه في باب طرب ونحوه واستجبه
 بمعنى فاللام في المريد بمعنى مكي في سمع له صرخا او بمعنى فقد استعمل به **ف** في
 يستعمل بها كرون مستداً للنشئ على له كما يقال دعاله واليه ونزبه له واليه وناداه له واليه وهو
 للطريق واليه لان معنى الشئ الغاية والافضل من حاسلان جميعاً لانهم انتهى الى الشئ هو الضم
 به في شرح الحاشية الا انهم في الشئ وقول الراغب الضم صرح في فرض الان **ف** في
 للضم ومقابلة الجني كذا ظهر في خطه ولم اعرف سببه **ف** لانه بعد مثله عجب وللشئ الذي
 منه عجب وعجب عجب عجب بالتشديد والاعوج بالضم مع كسرة فيهما ولا جمع على الجني
 وقيل جمع عجب عجب **ف** اعاجيب الولد يكون واحداً وجهاً كولد بالضم والكسر تحية فعل وقال
 لمولد منقول بكسر **ف** قال مولد لانه اراد به عيسى ثم لم يجر ليراد به ولد ولطف على مولد اراد
 آدم ثم ضمير بكسر الجع لانه ولد ابوان فاعل ولد والجملة قال من ذى ولد وفيه الضمير لفر
 كثر من ذى شامة مولد في حروفه محتمل لا يتجلى برهان وبكسر في ضمير شامة وهاهم في
 مضطربان ان شامة مع الى وجهها **ف** اراد بذر شامة الى اخر القصة ان كانت امه حرة

الاضائية

اسماء

والشام^٧

جی

بني اسدي ليست اللغة الرابعة في لغة بني اسدي لانهم وان كانوا يكسرون حروف المضارعة
 فيها كما في ما فيه مكسور العين يدل على كسرة المضي الا انه مختصر بغير الياء النقل المكسر الياء
 فاء قيل بنو اسدي كسروا الياء في نحو يشرك كما قال في شرح المراج وفي نحو يجل كما صرح به في الصحاح
 حيث قال بنو اسدي قولوا انا ايجل وانت يجل عليها بالكسرة فلما كسروها لم يذكروا لان كسرهم
 الياء مطلقا لغتهم بل نقول احد الياءين بالآخرى وقلبها واو او افعال هذه اللغة
 وصم قوم من بني كلب فقال الشاعر قعيدك الا تسعيني ملاقة اه قوله قعيدك لانك وقولك
 لا تبرد وقعيدك لا تبرد وقعيدك لا تبرد لا تبرد على المصدر الذي استعملت فيه
 بفعل مضمر والمضي بصاحبك الذر وهو صاحب كل مخدر ذكره في السماع والاصل الا لا
 اذ لم ينزل في اللاحقة واثره يدل عليها قوله المذكور على انه قد اختلف في لزوم كون صلة الموصول
 الحر في جملة خبرية والاكثرون وانه كان على بوار ذلك قيل وجزمه كونه المصدر بفتح الفع في
 تقدير المصدر لا طلب فيه واعترض عليه باللام في الموصولين بالاصدية اني بولوا
 بمصدر ما فوهم المادة التي تدر على الطلب فاذ قيل كتب اليه باقم او باء لا تقم كما مضاه
 كناية بالامر بالقيام او بالنهوض عنه وانما قال الدلالة بالصفة فقط على انه فوات معنى المذكور
 كفوات معنى المضى والاستقبال في الموصولة باليضي والمضارع عند تقدير المذكور وان مقصوده
 ان المحففة من النقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والى مرة ان غفيرة الله
 عليها اذ لا يفهم المصدر الا اذا كان مقصولا مطلقا نحو لينا ورعا والاكتماع من
 السمع يطلع على القوة السامعة وعلى محملها وعلى الادراك كالبرق في المختصر ويكوف
 واحدا جمعا كقوله تعاليم الله على قلوبهم وعلى سمعهم لانه في الاصل مصدر فوالان
 الشيء بالكسر سمعا وسماعا وجمع على اسماع وجمع اسماع اسماع قال صاحب الكشاف
 في تقدير هذه الآية الكريمة واسما ما قبل من ان مذكر السمع واحدة وهو الصون ومذكر السمع
 فسرهم به بالجر الباقى مما انفصل عنه في قوله سمعهم باسم جارية لا انوز به بالجر بخلاف ما انفصل

وکی نیجیل سر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن ابي طالب

قال في حقه من جوارحه

للواحدة التي لم يجرى فصل فخر من لان النون في نون خفيفة مثلها والاكثري على كنية بالالف لغيره
 الامر المذكور وكتب باب فان غير باب الفاني بابا لان الفاضل الوقف على فاضل غير باب
 وعلى الفاضل بابا وكتب حرف الجر في نون وكرير كني منصلا لان لا يوقف عليه موكو على
 حرف واحد وكتب في موكو ومناك وحركه وضربك منصلا لان لا يبدل به وفي موكو حيث وهو ان
 صاحب الكنية قال اذا دخل حرف الجر على ما لا يفرق بينهما يلزم لالفها الحذف غير الوقف
 فوهم ومم وفيهم ونقلب هذا عند الوقف كقول ابى ذؤيب فومنت الى المدينة ولا عليها فينيج
 بالباء كضحيي في الصبح والصبح اهلوا بالاحرام فقلت فيقول هكذا يقول
 الله عز وجل صاحب الكنية في سورة يوسف تكلم على قوله لعلها ما يفرق في يكون ما يفرق
 وقال لا الالف في بطح الالف جود واء كما اثباته جازع فخرية في سورة راف
 حيث تكلم في قوله في الغيبة بالياء الف ما يفرق بينهما اذا دخل عليها حرف الجر قبل
 في الكنية التعليلية التعليلية في صفة كائفة للتعليلية فلا بأس به هذه العبارة اكثر
 استعمالا في المباح وركه اولي وقد تسهل في موضع كائنا بالياء في مستحق كوجه اصرار
 شريفا يقال وجه الرجل صار وجهه او ذاجاه وقد روجوه البدر اشرافه قال الامام الرازي
 معنى الوجيه ذوالجاه والشرف والقد يقال وجه فلان واجاهه وهو وجهه اذ صار له منزلة رفيعة
 عند الناس والى وقال بعض اهل اللغة الوجيه الكريم لان اكثر اعضاء الانس واجهه
 فيجعل الوجه استعاره عن الكريم والكمال الكرم يرد على المصداق ان المراد بالان الكسوة لانها
 بحركة او كونه اصليين لا عارضين يدل عليه كلام صاحب الكشف في الفصل وهو شاذ
 لان الشذوذ في قول الامام والحق مقبول على ان بعضهم من مزاج الكشف في صفة الفلة
 الشذوذ في اما نواضلي يدع قال اذ ليس البسط في وما زعمت النخبة من العرب اما انما
 ومنه محمول فله الاستعمال والافالتي عدم افصح العرب وقوي منه عليه السلام انما
 في الدخول في قوله اما في الشريعة او امه ودرهم لمعا والاراة في هذا هو ما قرأ اما وعلك

عنه

في الكنية التعليلية
 في الكنية التعليلية

في الكنية التعليلية
 في الكنية التعليلية

ما ودعك بالخفيف ولا نقول المراد بالاعانة قوله الاستعمال او عدده لكن النادر لم يستعمل
 فاما في قوله ما ودعك بالشديد يدل على انه مجرد مستعمل فذا استعمال الحزب لا يستعمل استعمال
 المجرى كاعطى وحررت لا يستعمل عطو ولا حررت لولا اذع وكذا استعمال الزمان والمكان والالة
 والمصدر المبتكر من غير قبله لبت للمتنى وهو مصدر شئ على سبيل الحجة المجرى وقيل من نفس
 في مصدر المتن في يكون طلب ولا مسترنا لان العاقل لا يطلب ما يعلم احواله ومنه لان لا يكون
 ما يجب المحال وطلبه يستعمل في المحال العقلي والمحال العادي والممكن المستبعد حيث لا يتوقع ولا
 فاء المتوقع يستعمل في المطمع في يستعمل في عسى في الصريح شوا بالشئ بالفتح بشرط ان يكون
 فطر له ومنه لبت شعور وفور منه قال في شرح قول المفتاح فانظن لمقضي الى ان فطر منه
 بنفسه منزلة لا ازم ثم عدى باللام ليس على ما ينبغي لان اللام صلة فطر والحليل الصريح
 والانتى خيلة غاملة الشئ وانما اذا اخذت في حيث لم يرد الى بالضم والكسر والمجته سبل
 القلب من الحب بالفتح استعمل في القلب ثم الشوق منه الى لانه اصابها ورشح فيها وقيل من غير
 الى الشئ لكان ادرك فيه حيث يحل ما يقر به اليه وضعف الرازي قول المشكك في معنى المجته
 وبنت المجته الذاتية بالكلية لو كان محسوبا لاجل امره في السبل وهو الصريح لاننا علم ان كان
 مجته لذاته كي ان الذرة كذلك قال في شرح المشارق اول المجته الحوافقة ثم البدر ثم الود ثم الرهر ثم الود
 والموقف للطبع والمزج للفسر والود للقلب والمجته للفؤاد وهو على القلب والود غلبة المجته والود زيادة
 الرهر وفور ثم لم يبت وخبره محذوف وجوبه شرط وهو في قوله ان استغفرت عنه مقامه كما قال
 ابن عابدين التقدير لبت على حاصل جواب هذا السؤال وفيه خيل منقطع بضم تقديره لبت على حاصل
 بكذا باشا او مستخبر في خيل لانه اما تحت رصده نسيان الحميم العرف وقد استعمل في قوله
 بالارض الحوافر بالاسماء على ما يقال للفسر الجواد انه لود مصدر بالفتح او صا دق الحلة
 والجور كانه ذر صدى في يمدك والبت الخفا من ربه فمر سابقا اذا ابتست حوافر من عرف
 اعاليه مرر وهو مذكور لا يقرب ولا يجر ويصدر ذلك فيما بعدك البلوغ الى الغاية ولو جعل

تعلق

لمجته

استعمال الحزب لا يستعمل
 استعمال الحزب لا يستعمل

بيا كنية لبت
 بيا كنية لبت

في المجته
 في المجته

يضم

مودع في ضرورة الشرح هذا مبني على ما ذهب اليه من مالك حاء الضرورة الشرعية
 عبارة عما لا مندوحة له من ضرورة التمام في شرح المعنى بالاعتناء بقضي غير الحق الزا
 دائما او غالبا لان الشرح قادر على تغيير التركيب والانتباه بالاساليب المختلفة فلا يتحقق
 تركيب مفيد لا مندوحة له من ذلك قال والمختار في تفسير الضرورة عند من ان يقول ما يرد الا
 في الشرح هو ان كان ذلك من ضرورة ام لا لا بد ان يكون هناك مظهر من مظهر الشرح
 مرضه الذي يظن كونه في اطلاق اللفظ السوار على الاعتناء في العرف بغير ان يكون معنى الكلام
 وهو البركة في الشيء والزيادة قال الراغب البركة صدر العبر وبرد البعير القوي بركه واعتبر
 من الزود وسمي محسنا للبركة والبركة ثبوت الخير لا اله الا هو والشيء ليس بهلك لثبوت الخير فيه
 ثبوت المافي البركة ولما كان الخير لا اله الا هو صدر على وجه لا يحسن ولا يحسن قبل لكل ما كان هذا
 منه زيادة غير محسنة هو مبارك وفيه بركة **قوله** يقال برك الرجل مبني للفعلة وهو
 ان مبارك **قوله** من البير يعني انه مصدر يسير يقال سيرة اذا سرت وتثاقفه في السير لا في
 اخذ ما لا يغير يسير سيرة او هو ما خرد في السار لان بركه سار السار الغير وتخصيص
 نفسه بركه يعني على القراب ليس واصلا ليس موضع تحريك الجوهر واليا هو الجاز في ذلك للضرورة
 افاد محسنا الزاد او افلا ما قلته من ان لا انصبا له ومع المنهج والنفخ والنفخ وسبق
 له انصبا اوله الفذ وله نصيب واحد والى التوام وله نصيب ثم الرقيب وله نصيب انصبا
 ثم الخلف له اربعة ثم انفس له خمسة ثم السيل وله ستة ثم الفلي وله سبعة وهو اعداها وانه
 ليس بالحد في اني عليه عند ان الزمان ينحدر في حوزة او يجرؤنزا ويجعلوا هذه الافاج
 العشق في حوزة ويضعون تلك الخبطة على يد عدل ثم يجرها هذا العذر ويدخلون في حوزة
 وخرج به برفق من سائر في خرج له فخرج في ذوات الانصبا اخذ النصيب الحاصل في ذلك الفرج
 وخرج له فخرج مما لم يصب لم يصب بل غرم ثم انحدر وكما لو ابرفقوا تلك الانصبا الى
 الفقراء ولا ياكلونها وكانوا يفترون بذلك ويدعون لم يبر فيه ويسمونه البرم **قوله**

في
 المثل

العرب

العرب بالانضمام القار المقامعة ويقال ثقلوا البعير الثقل وقامه فخرج به بركه على
 القاروم بركه فخرج في القار فغلبه الارلام جمع زلم بفتح زاي وزلم بضم الزاي وفتح الهمزة
 سرهم لا يشره ولا ينزل الى الحديث **قوله** في تقديم الجيم على الي يقال انحف به اذا ذهب
 الالحى في الاضار تفسير بالارلام لان المحذوف في حكم التثنية فاما قبل لم كانت الهمزة المحذوفة
 الحائسة في حكم التثنية فاما في سقوط الواو مع انه لم يكن مانعة عن قلب الي واو قبل لا انما
 تقدير سقوط الواو بانه انقل بالخرج من الضمة الكسرة **قوله** في غير مطرد بقل اطلد الشرح في
 بعضا وجرر واطلا الامام في انهم **قوله** انما انقضى قبل الوعد ووعده بالشر فالقصر قصور
 في وجه نظره الجواب اليه المنقلبة عن الواو واذا كانت عارضة لكانت لا تحذف عند حذف
 حرف الوصل في الراجح من نقلها نحو ونعد بخلاف الي المنقلبة عن الواو والهمزة لانها كانت
 غير متممة لحذفها عند حذف حرف الوصل في الراجح **قوله** اصح رواية ودرية لا يعلم من قوله في
 منزه انقضى الواو والياء نقلها نأ ونعني التا ان المنقلبة فلا احتياج الى التطويل
 لان الاختصار الغير المحل مطلوب **قوله** لغة اخر من لغة اهل الحجاز **قوله** اوله حمل جبال الله قول
 الشاعر وينصت مثل من البقرة اوله قامت به تشد كل مشد تشد الصاك بالفتح يشد
 بالضم تشد وتشد اكسر انما وكوة الشبر فيها اي طبرها والمنشد اسم مكان انشد
 والضم بفتح الضاء وضمه الضاء والفتح بفتح الفاء كوكب معروف في نصف بقره وشبهه بقر
 وله نقول قامت بارض تطلب كل مطلب وانصت الاله باللام كاتفا لاجل الكوكب وقامت
 فعل مع فال تشد حاله في قامت كل مشد كلام اضافي في تشد وانصت عطف على قامت
 ويمثل من البقرة كلام اضافي في محل مقفول **قوله** في ام المقفول ومجمل ان يكون ام لك
 والزمان والمصدر اليمى فلا احتياج الى القطع **قوله** لانه مستفاد من المثال الواو قطعاً مقفول على المقفول
 ان انقضى قطعاً بمعنى اقطع او قطعاً او قطعاً او الحال في ضمير مستفاد مقفول على المقفول
 التمييز بحسب القطع **قوله** في وجه جمد بالضم قد والواو في جمد فيا في لغتهم لغير الواو مع

او ضرب على طريق الانتاج ليعبر الخذف لا على طريق القياس وسادة وجبر متحد المسمى الضار مختلف
المصادر بحسب المعاني في الغضب موجبة بكسر الجيم المطلوب وجود اسم الواو في الضاد وحذفها
الواو وكسر الجيم وفي الجب وجب افتح الواو وفي المال وجب افتح الواو وفي الغني جرة بكسر الجيم وتخفيف
للملح المضبوطة على الاشهر في جمع ذلك وقالوا في المكسب وجادة وهو ملون ذكره في الجي في فتح
البار في شرح البخاري **فصل** وهو من حيث خروجه من القياس واحتمال الفضي **فصل** في التلخيص الجيم
والزاد الجيم او الى المسجدة والراء المهملة بمعنى الانقطاع والمراد عدم الاطراد والهيئة **فصل** في الجيم
الكلمة في وصفها جدها بمعنى قطعاً فاعرابه كاعراب قطعاً على ما ذكر وقد يكون بمعنى الجائفة في الاجزاء
كفرارها فلا محذور جدها فانصب على المصدر كما في الجاء بمعنى جازعاً على ما
بمعنى جازعاً لا يقال برده عليه قوله التغيير جدها لان قول تغييره ليس على ثلثة احوال
اخرى غير غير تفك في الثلاثي المجرد ويسمى غيره بذر الثلثة تعالى اوله على ثلثة احرف بالنظر الى
الاصول والكان المتكلم مفعلاً على غير اعتبار في ضرورة على ثلثة احرف واه كما في المتكلم كثر
او حرف او حرفه المتكلم لانه مضيد والمضيد مستفيد ومرتبة المضيد اوله احرف وبنهاية
فيلزم ان يكون على ثلثة احرف في اتصال الضمير المرفوع المضرب كما في اوله عدم اخفص
على ثلثة احرف باستكمال كل المتكلم كذا **فصل** في الفعل المسمى للمتكلم لثمة اتصال الضمير المرفوع
بالفعل فصرف المضرب فكان حرفه حروفه **فصل** في الباع البع في لغة تملك الشيء بالشيء كما في
تملك شيئاً بالشيء وهي الاضداد ومه فصرف البع ليس بالمال وبول التملك بالمبالاة ثم قال
ومعهم الاضداد فقد اخطأ اما في التخصيص فلانه لا يناسب التحديد للغير فانه مبالاة
البع ليس بخير لانه في مفرده البع لغة على ما نص عليه المحقق والتحديد الشرطي للمبالاة
غيره في لغة حقيقة مفرده الشرعي كما عرف في الفروع واما في التبديل فبالبناء لم يصح
على البناء صدق العلم على الحرف فلا يتحقق التبدل بينهما فلا يكون ثم الاضداد ذكره كمال
باشاوه كذا في شرح المختصر لا في التكملة البع كالتشديد الاضداد الا انه عليه اخرج البع من

والشرا في اخراج الفخ عنه وبه نفس الاتباع ويتعدر البيع الى المفعول انما بنفسه وبما يقال اياه منه
واما تعدر بجه حمل له على الشرا كما تعدر الرضا على حمل له على السقوط والتكرية في حمل له على التجب
المقتضى معنى الامالة قال الله تعالى وجب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر واليه انشأ الرضى وكما في قوله
القرين بين من هذا القبيل اياه حمل على معنى العقد وذكر في النجم الوجاه قيل في البيع ميعالان البيع معة
باعت الى المشتري حال العقد وضعف بانه ليس ببيع معة ذوات اليا والبيع باور بقول بعض ائمة
يوشاو في هذا النص ضعف نظرا في بعض المناخير على جواز اشتقاق الملوأوى من اليا والبيع بالبيع
نور وعلى به بالاسم في اياه في به لانه يقال علمه وعلم به قال الله تعالى الم يعلم بانه الله ليس
اولى ضمته معنى الاشارة في بصلته وقد يقال ان تعدية الفعل بنفسه وبالمعرف لا يكون الا بالاعتبار
معتبر اما بان يكون اللفظ هو صرحا له فيلزمه الاشتراك اولاهما والاخر بالتخصيص
فيلزم المجاز واعتباره اولى فتعدية بنفسه باعتبار الموضوع له وبالياء باعتبار التخصيص معنى
الاولى وتضمنه فائدة مهملة وهي اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى واذا دار
بين كونه متوقفا وكونه باقيا على الحقيقة القوية فالقوة اولى واذا انشأ المجاز والاشترار
فالمجاز اولى على الاصح كما ذكر واو اداء التعارض النقل والاشترار فالنقل هو على ترجيح النقل واذا دار
المجاز والاضمار فيقر من اذهب تقدير المجاز لكثرة قوله في المعالم وتعدية الاضمار وساو بها
قوله الرار في المحصور ونعم البضاور واذا انشأ النقل والاضمار فتنضى كلام العرب بانه
الحل فيه والمرة وتعدية الاضمار والتخصيص اولى في المجاز والنقل مما يحل في الضمير البضفي
ودور الضمير التخصيص المجاز والنقل والاضمار والاشترار كما في شرح جمع الجوامع في ضمة العبد
واما محبة اليا فيه فتحت في اصله لتدليله على محبة بالتشديد وكذا العود لانه لا يور وعود معناه
واحد واما حرف منه التوكيد للتخفيف ولو لا ذلك لقلت صاد وعاد والبر على انه الفعل محي
اخراة هذا في اللفظ والعبد كمن سودة وامر واما قاله عور في تخفيفه كذا فيا على
وانه لم يسمع ذكره في الصيغ ولو الصبدا بحرك مصدر الاصبغ بفتح الهمزة والياء وهو الازرق فاع

[illegible]

كبره ومنه قبل الملك وأصل في البعيد يكون به داء في رأسه فدرسه ويقال إنما قيل للملك فخير لانه
 لا يلتفت بمينا وشمالا وكذا الذي لا يستقيم الالتفات من داء فخير القيمة ولكن شير الى ان داء لانه
 مفعول فاء قلت قد شرط النسخة لفصله المقارنة في الوجود بانه لا يتقدم المفعول عليه فانه
 اول ما ذكره صدر الاقوال من الشيخ في البر والسيما ونزلة شرح المفصل او بانه يكونه او زمانا في
 اخر زمانه او بالعكس على ما ذكره الثاني في شرح الضم وكذا فعلا فاعل الفعل المفعول به وهو ما
 الشرط الاول لا التثنية لان الدلالة للضم والكنة كما مرح به لا لالفعل المفعول به الذي هو
 قلت في مثل هذا يقول في قوله تعالى بركم البرق خوفا وطعما جعلكم تروا او ترون او ارادة
 خوف وطمع او الاضاعة والاطمئنان على الرضى قال والذين يقولون في ظني انه لا يشترط كونه فاعل
 الفعل المفعول به كما ذهب اليه بعضهم وقال لم ينشر على الاثر الا من المتقدمين فسطط ما قيل من انه
 يجب لفصل شرط اخر وهو ان يكون من افعال القلوب لا من افعال الجوارح كالاكل والنقل فلا يقال
 طلبة قولا ولا جنة اكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رد نصب دلالة لعدم شرطه فلم يغير
 عن حالها اصلا فاصلا من كونها لا تنافي التفسير او حال ان شئ التفسير لا انتفاء كلية او انتفاء
 ملتبسا بالكلية ووجه التثنية ان الشئ اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا كلمة رأسه فدرسه
 يظهر بادي في تمام في سبب الكلام لان قوله ولم يغير فعل جعل مقابلا لقوله نقل فعل فاعلة
 المراد بقوله ولم يغير لم ينقل للمرجع الى الاصل حتى يميزه عن غير الاصلين لانها رجعا
 الى اصلها عند زوال التفسير المذكور والسبب بالباء الموصلة ما قبل الشئ وبالثنية التخييل
 وفير في السبب والبرهان من الكلام المسوق لبيان المعنى سواء كان سابقا على اللفظ على
 خصوص المعنى او متأخر منه وقد يعبر عنها بدلالة السباق ايضا وقيل استعمال السباق بالثنية في قوله
 القروا ما دلالة السباق بالموصلة في دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة
 غير ذكره في حكمه جمع الجواهر فليس ينبغي لان التزويد الذي ذكره بقوله ان اراد بعدم
 التفسير عند التفسير بالباء اخره واود عليه وقد سيج لي بقدر سمح له رأى في كذا اذا عرفت

والنسخة

او المفعول به

منه

من به خضع فليست مل امره بل لا ما سيج له لا يخبر شئ لان الاصل في التفسير الا اذا
 او الاخراج في هذا السلك هو اخصه الخيط واعلم من السبيل لان الخيط كما يطلق على نظم
 فيه اللؤلؤ وغيره كذلك يطلق على ما يخفى طبه الشرب والسلك مخصوص بالاول نص عليه في
 الحجا والسبيل خط مادام فيه الجرح كذا في حاله انك في قوله المختص السلك بالكنة
 الخيط كذا قوله الخيط السلك ليس بذلك او اعلم ان هذا هو النقل الى نقل الوال الى
 فعل ومنه اليه الى فعل هو من نصب الاكثرية ومنه بعض المختصين الى اللفظ الكسر مختص فيه بالكنة
 وصاحب المراج ايضا ذكر ان اصل قوله فقلت لور الفاء ثم حذفتم لاجتماع الساكنين
 فصار قل ثم ضم الفاء حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس لغيره قال ما فانه من
 ومنه انه نقل الواو الى فعل المضموم والياء الى فعل المكسور فلا ضرورة لعدم النقل
 اذ الدلالة على الواو المحذوفة تحصل بما ذكرنا اتفاقا ومعنى لا خذف معنى الباء في
 هذا التثنية ان كسر يفتح فاء الفعل نحو الضمة اشتقاق الاشياء من التثنية كانت التثنية
 الكسرة راجعة للضم ومعنى ان تكون انقص ومعنى نحو الضمة جانب الضمة فخير الباء
 من اعلية الشئ اماله اذا عدلت الى غير الجهة التي هو فيها من مال بديل ميل اذا اخرج في الضمة
 الى العدة في هذه الاشياء بغيره بغيره التثنية بالضم بغيره بغيره ثم قال والبركة
 الا امر البصير وفي نظر لانه التثنية الذي لا يدرى البصير هو التثنية في الوقف الذي هو التثنية
 بعد اسكان الحرف غير سور وظهرت ضم التثنية في حالة الضمة في قوله فليست مل امره بل لا ما سيج له لا يخبر شئ لان الاصل في التفسير الا اذا
 اي اماله قليل ولم ينقل قليلا لانه يبرز في التثنية وكثير وقريب في التثنية وكثير وقريب في التثنية
 لورودها على رتبة المصادر التي هي المصدر بغيره والتثنية ذكره صاحب الكنت في سورة هود
 في قوله ما فاقوا لو طاعكم بعباد ويجوز ان يكون اماله على نصب اليه بسور من قوله فليست مل امره بل لا ما سيج له لا يخبر شئ لان الاصل في التفسير الا اذا
 الثاني سئل وان لم ينفذ في هذا امره لاني واخره بالفاء يعني فيما رجع الى التثنية في نظر الكلمة
 في التثنية التثنية فليست مل امره بل لا ما سيج له لا يخبر شئ لان الاصل في التفسير الا اذا

فعل

تفسير

مورد

فعل

منه

منه

على ما صرح به في حواشيه في شرح التسهيل قال لم يسمع منهم فقط الامور وبالفاء ووجه زائدة
لانه لا يوافق في اختيار التمهيد قلنا في شرح قول النحويين لو وصف بها الاخير لا فقط بعد ان قال
اذا وصف بها الاخير ^{ان} اذا وصف بها الاخير فانها في وصف الاول بها وانما قد رزنا الشرط نصيبي للفاء ذكره ابو كمال
بشيء وثنية شرح المفتاح والمذكور في شرح قوله فقد امرها اسماء الافعال بمعنى انتم وكثيرا
ما يصدر بالفاترين للفظ وكانه جزءا من شرط محذوف اي اذا وصف بها الاخير ^{في} في
ان فانه في وصف الاول بها اسمع كسر الفاء كسر الفاء وكسر المصدر المحذوف على نحو انتم في
حرفا شديدا في الوقف الا انهم في الوقف على اخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضروب الموقوف
عليه صواء نغم الشفتين فقط مثل اذا اردت ان تسم في وقف تستعين شكلي النون وتضم
شفتيك بعد اسكانها في غير حركة ^{من} من كذا الثاني في الفعل مثال ما وضعت على السكون
وقد بقوله في الفعل لو صغر على الحركة في الاكم ^{من} من فليتنا مل امر بالان لان منزهة عن الوقف
وبعض حركة التا حكم الاصلية وان كانت موضوعة على السكون ^{من} من الزيادة جازت متعدي
الى المفعولين نحو زاده الله خيرا والازياء بمعنى الاله لا يستعمل متعديا الى مفعولين
ذكره في شرح الكشاف ^{من} من وما وقع في الاصل ^{من} من غير متعديا ^{من} من غير متعديا ^{من} من غير متعديا ^{من} من غير متعديا
لغير الحرف الزايد دون الزيد وتكلفه في التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم الاطراف فيه ^{من} من والاول
فيحمل او لا لم يكن كذلك فيمكن ان يصير جملة اسمية فيؤتى بالفاء على التزم فاء الزايد
اذا كان مصدرا ثابت غير مقترن باحد الاربعه في السير وسوف وانما يجوز بالفاء في
الاجزاء الفاء فلا في زيادة الشرط كانه صالى للقبول فلم يورث الازياء فيه فانظر اظهرا
كما في فعلت ولم فعل فاضاح الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما تركه فلما تكرر الازياء فيه
لا كانه صالى الى ال والقبول فصرفه الازياء الى الاستقبال ^{من} من على تقدير حذف حرف الجر الى
الزبدية في الامم المنوعة في حذف حرف الجر وفي السلسلة نصيبي للراعيه خطا وكذا
يجوز الصلة بالجزء السبعة وذهب السدكي وجمع النجاة الى ان الحذف ^{من} من لا يجوز الا في

اذا وصف بها الاخير

الان

المنزوح

انتم

الترجيح في الحذف حتى مر حواله يجوز حذف الجار ولا ثم حذف العايد ثانيا وذهب بعضهم
الى لا يجوز الا ان يكون الحذف فاعيا بالاعتبار حذف الجار والمجرور معا وذهب بعضهم الى
سببه واختره وانما على انه يجوز الامران ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين البطائي
^{من} من وقد يحذف نحو قوله تعالى واقام الصلوة تمثيل بشير الى ان الحذف في حال الاضافة كما
ذهب اليه الفراء ومنه سببه جواز مطلق لان التعويض في الامور الجارية طرفة
وهذا عكس سائر الابواب فانه تشار الابواب يتبع المريد المجرور وصحت تتبع المريد ^{من} من
وسمى من لا يلزم الاصل يقال لمح والمجه اذا ابرم بنظر تضيضه والموا لا ينفقت الاصل
بل يجعل كل بناء ^{من} من اصلا في نفسه فاجد فيه سبب الاعلال اهل وماله لم يجد لم يعد
الاول في من هذا التركيب في جعل الجار والمجرور مبتداء على معنى وبعض العرب من تصف بكذا
ولا التبع في وقوع الظرف بناؤه بمعنى مبتداء وقد يقع الظرف موقع مبتداء لقوله
تعالى وما دون ذلك وقد اشار الله جعل المقدم مبتداء والمؤخر خبرا في مثل هذا المقام
والمراد به وهذا ادخل في القول على ما صرح به في الحذف ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين
فانحو اعاروا ساد قبل ان ياتيوا جري كلامه بل صرح الجوهري بعدم اعلاله حيث قال
فتحت الواو في اخر السكون ما قبله وقد نقل لانه استقر على التقى وقوله الجوهري على التقى ^{من} من
^{من} من قال اعارت عنه ثم لم تقار البت لا ابن احرار له مسائل باب احرار من راء تستل فعل
فعل ضمير الجسمة والباء في باب احرار بمعنى كما في قوله تعالى سئل سئل بعد ان سئل تسائل
ومن راء تفعول مشاها وتنفيد فنصير راجع الى ابن احرار التهمة في اعارت للاستفهام
وهو نقل فاعله عينه وانه منسلة عاطفة جملة تفاعلا وهو مخروم الف مبتدئة في الوقف
النون الخفيفة بوقبل ما تحركت الراء للنون عادت الالف المحذوفة لالف الساكنين و
الف لا اطلاق وقد تفسر وقال في التليد وقوله اعادته عند وجره وهو انه انزل
الى العبر فجاء في قوله يعود الرجل حيث استند الى الرجل لا الجزء منه والقبيل المضاف الى الكا على

انتم

رتبة الصيغ المضاف الى الجزاء في نزل النقص، منزلة العدد حتى كان عاريس من افعال
 الغيوب فلما اعلت قوله ونحو اغيبت واغتمت اه اغيبت المراد اذا سقطت ولو كان الغيب وهو
 بالفتح اللبس الذي يكون للمرأة حال الحمل فهي مخفية واغتمت ايضا ولو كان مخفيا
 فلان ولما اذا غشي السطح **تضع** وترضع واغتمت السماء واغتمت وغامت وتغتمت
 بمعنى اضرمت ذات سحاب واغتم القوم اصابتهم غلظت وصر الحوذ وغتم واجتمعت الجماعة
 طبيا واجتمعت الصيد واجتمعت اذا اجتمعت من حوالة ليدروا الى الجلالة وهي التي يصاد بها
 قال في الصحيح وانما ظهرت فيه الواو كما ظهرت في اجتوروا ان صار بعضه جاريا لبعض وانما
 صحت في اجتوروا لانه في معنى ما لا يدركه من غير على الاصل المسكوة ما قبلها وهو غاور
 فبني على ذلك لم يكن معناه واحدا اعلت واطولت الغنى اذا قلته طويل واولت الذر اذا اتي
 عليها فحول وكذا الخات في هو محمول ومجمل **اكره** انما ترصا ريقا بمعنى اذا اقبل فاعلم
 مستوفاة من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول المصدر والربا في المطاوعة وعليه
 قول امر القيس فملك جدي او مثل كلمة تشبويه واسم الافعال الموصوفة للتشبيه وقدر
 نفسها على جمعها جالي وجبالا فجلبت بفتح الج والياء واللام فبفتح الجاء وبارد
 فبفتح الجاء اذا جاء ليل رضع الغنى **اكثر** رضاءا بالفتح ولفظا **اكثر** من رضاءا بفتح
 الهمزة والمراد من رضع اولها ولو ترصيفه فان وصفتها بارضاء الولد قلته ترصيفه والهمزة
 انقلبت من كسر الغنى لهما بالضم والتشديد ولهما بالضم اللام وكسرها سلا غنة ونون
 ذكره واحضر غنة والتامة جمع نجمة وهي غوفة تعلو على النساء للحفظ المعاذان
 اذ اكتب خبرا القراء والسماء الله تعالى بارئها ومحمول اسم قال من احوال الصبي
 ان عليه الحول القاء بمعنى رب مثلك مجرور به متعلو بالرافع وقبل طرفة صفة شاذية
 الصبي بالرافع وجار صفة مثل لعدم تعرفه بالاضافة وقبل عطف بيان لكان الخاطبة
 في مثلك من صفة عطف على جلي وقاله يهتبا ومحمول صفة زينة وفي وصف تلك النساء بالجليل

راحتوشه

و من مکتوبات من غنایمته و لا انتم اید
و فیروز قزاق علی حاکم و ارباب اهل
حد و حاکم و محکم و اعیان

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم

والارضاء وفي وصف الصبي يكون غرض تحميمه وفي حوله وفي جمع تحميمه اشارة الى كمال
النساء اليه **وروي الاصح** لتفصيل اسم مفعول هو انجبت المرأة ولوحدها اذ اسقطه الغل
منه **وكذا استعمل** في الاستنول وغلب واستغصب **راي** وجد صوابا وصار صوابا واجز
اي طلب جوا او استنول الحمل او صار ناقة وهو مثل يضرب لرجل يكون في حديث او صفة شئ
ثم يخطه بغيره ويستقل واصلا ان طرفه من العبد كان عند بعض الملوك والميتب بر غلب
يشهد شعرا في وصف جمل ثم حوله الى نعت ناقة فقال **طرفة قد استنول الحمل** وفيه تظلال
اسم المصدر كما مر يعني في تضيق الخويل وفيه مر مره **هناك** ما يرجع نصارىه اشارة الى ان
سائر معنى الجميع وفيه تفصيل **في** وغير ذلك في الرماء والمكاء والالة **في** ويعمل العين
فقدل الفقرا بما يعينهم **في** **ويكتب** الرهن بصورة ايا **وتضيق** الرهن كما تقطع
الحرب في رسالة الرقطة وهي التي احاد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة
في خبرنا **اي** حيث قال نائل يدي في آخره **وحكى** ان ابا علي الفارسي دخل مع صاحبه على واحدة
المشهورين بمعرفة العلوم العربية راثر الزاين يديه جرحه فيه مكتوب فائل منقوطة بنقطتين
من تحت فقال له ابو علي هذا خطه قال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب ونادى **اضف** خطا
في زاوية وخرج من ساعته **المستحب** المطلوب هذا اي كون النقط خطا في الرهن المكسور **للقراءة**
في الودائع **الباقي** في الواو والباي **في** لان الرهن المنحرك الساكن ما قبلها تكتب بحرف
حركها اعلم ان الرهن في الاول تكتب على صورة الالف في كل الاحوال وفي الوسط اذا كانت ساكنة
على ونها حركتها ما قبلها كرهيس ولونم **وذلك** اذا كانت منحركة ويسكن ما قبلها على ونها حركتها
ما قبلها تكتب بحرفين **الاول** ولونم **والثاني** قبل تحذف الرهن قبل التحفيف **الاول** كتحفيف النظر
كسنة والادغام كسنة **قبل تحذف** الرهن المنقوطة فقط **والاكثر** على حذف المنقوطة بعد الالف
كسنة **والاكثر** على حذف في الجميع سواء كانت منقوطة او لا سواء كانت المنقوطة بعد الالف او لا **واذا تحرك**
ما قبلها ايضا تكتب على ما يخفف به كتحريف الواو ونها **الاول** لان تحفيفها كذا وسأل بالالف

المجلد
في تاريخ العرب
في دار المعارف
على نصيب
تكتب هو
فصل في تاريخ العرب
في دار المعارف

المجلد الثاني في أصول الفقه

والواو وينس ومن مقرك بالواو رثوس بالواو لان تحذف اليه من المشهور وجاني نحو
شيل ومقرك مما كانت الهمزة مكسورة وما قبلها مضموم او بالعكس كثيرا بحذف حرفها
او بحذف حركة ما قبلها لان في تحذفها خلافا في لا يجعل من المشهور او غير المشهور
في الاخر اذا كان ما قبلها ساكنا لا يكتب على صورة نشي نحو خبيث بالفتح ودف بالكسر ويزيد
بالضم وشكل الهمزة شكل احد حروف اللين والمكتوب في خبث ودف وببر علامة الهمزة
ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فلفظه وكما في نحو البطون والوفى والجميع بالواو والبا
ليست على قانون علم الخط من جهل الكاتب بصورة الخط واداك ما كان يكتب بحذف حركة
ما قبلها سواء كانت الهمزة ساكنة او محركة مفتوحة او مضمومة او مكسورة كقرأ وبقركا
ورذ وولم يقرأ ولم يقرئ ولم يرد واداك كانت الهمزة المنطوقة بحذف لا يوقف عليها لانهما
غير صوابا من ضمير متصل او ناء ثابت صارت كالاولى في كثير من الالفاظ بصورة كثيرها هناك
كذلك ومن اسقط نحو خراك وحركه وجرثوم مما كان الاول منه مضموما ونحو ذاك مما كان وذك
الاول منه مكسورا ونحو يقرئ ويقرئ مما كانت الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مفتوح او مكسور
التي نحو مقرونة وبرية فانهم كتبوا بحذفها وفي الاول المضروب غيره لا يكتب كالاولى فكتب
بالالف نحو واحد ولاحد وكأحد بخلاف اللام ككثرة اسماء او كراهية مودرة وبخلاف اللين ككثرة
وكل حرف بعد حرف من كسر ينزل نحو تحذف نحو خطا في النسب فانه يكتب بالف واحدة فيه
ومسندون يكتب بواو واحدة ومسندون بيا واحدة وقد يكتب بيا في بخلاف في الاول والآخر
حيث يكتب بالغير للين وبخلاف نحو مسندون في المنحى لعدم المد لفتح ما قبل الباء بخلاف في
رواني حيث يكتب بيا في الاكثر لان الباء الاولى مغايرة للثانية في الصورة او لان اصل
باء التثنية الفتح فكان لم يجمع الهمزة مع حرف بعد وبخلاف نحو جاني حيث يكتب بيا في
في الاكثر للمغايرة والتشديد الذي يذهب اليه وبخلاف نحو لم يقر في الواحدة التي طمعه من
قرأ حيث يكتب بيا في المغايرة واللين يتغير معنى في قول لان حرف العلة كثيرا ما يحذف

وهو من حروف اللين
وتنوين

وهو من حروف اللين
وتنوين

نصيب

نصيب كثيرا على الطرف لانه صفة ليس او على المصدر لانه صفة وما لا يميز معنى الكثرة
والعالم ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله فيل ما شكره ارجينا الشكر او قد كثر
نحو في اعلى شفا جرحه قال الراغب البز والهمزة صغيرة وظرفه ويعرب
الاشكال في القرب من الهمزة واشفى على الهلاك او حصل على حرف ونسب شفا لاشفا
من الهمزة موافاة شفا السدانة وصار بها المجرى والجرى بضم الجيم والراء وسكون الراء باء
السيل من حرف الواو وحذف اصله فسقى واصبا والراء الهاء والهمزة التي اسقى ونسب
على الهمم والسقوة ونسب قد يفتح الفاء وكسر العين ومن سكر العين وقال قبلت الفاء
على من سب يوسر كقال في قول فقد اخطأ اشكال في شوك هم الشوكه وهو شوك الباء
والحرف في السدانة ونسب الشوكه الى من سفا في من سفا في الشوك اشكال في السدانة
شوكا ظهر شوكه وحرفه في قوله قاربه الفصل وربما يحذف العين فيقال شاك صرح
المنافاة به فلا يصح الكشاف في شاك وقد خالف كلاهما في صوابه حيث ذكره
في بحث المصنف الفصل فيما حذف من حرف السدانة في المصنف وقال بيا في جيب في
شرح ولا يجوز ان يكون هاء فصل لان الزمخشري اشبه بحذف حرف اصله ولا يكره ان
يكسر مقلوب لاء الحكم من قاص ان يكون الباء فيه بنية اذ حذفها جازم بقوله انش
فوقه في موضعها بكونه فاعلا حذف عينه فاذا ذكرنا بعض حروف الكشاف في الهمزة مطرب
ليس بانه كما ذكرنا الجاريد في شرح النشابة ان بعض العرب موضع اللام له هذا
هو قلب المكان وهو نقل حرف عار بغير عارضه في الحركة والسكون مع حرف آخر مطرب
واحد من معروض العارض الاخر المقتضيه مضمون في كلامهم الاسكروما ومعونا على
الانفحة لانه جاء به ملك بضم اللام مصدر هلك وتفسير بضم السين بمعنى السعة والظينة
وفر بعضه فظهر ان القيس بضم السين ان صافه وذكرنا في الفصح ان جاء عاك
بضم اللام بمعنى الرسالة على الفاء جعلها بمعنى لكرمة ومعونة على حرقه وخرقه

المثل

وهو من حروف اللين

كل ما في الدنيا من الخلق
من خلق الله تعالى
من خلق الله تعالى
من خلق الله تعالى

وانما لم يجعل معولا على وزنه اسم مفعول بمعنى المصدر كما ليسور لك ان يتركه كمنه
من حذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما اذا جعل مفعلا حيث لا يلزم فيه النقل الحركة
تذكر في هذا وهي ان تذكر الشيء وان كان غير مذكور بمعنى ذكره بلسانه وبقلبه ذكره
وذكره ويقال اجعله منك على ذكر بضم الدال وكسر هاء بمعنى وفيه البصية ما بالقلب
وهو ضد السبابة وبالكسر يعبر ما باللسان وبالقلب جميعا وبالصيغة جمع ببيضة وهي
حركات شقوقه وكذا هي حركاته واراد ان يفتح الراء المرحلة والذال المعجمة المظهر الضيف
والجاء بفتح الراء المرحلة وسكون الجيم التاني الضيف السما والسبب والمظهر الكثر يقال يوتد
بالوصف والاضافة ومفعول اسم مفعول بمعنى ذكركم فاعل تذكر ضمير الظلم وهو المذكور في النفا
جند النفا ببيضة مفعوله وفاعل هيجه والجملة مفعولة على جملة تذكر وعلمه ظرف فاعله الدرس لا اعتمادا
الدرس مبتدأ والظرف خبره والجملة صفة يوم رداذ ومفعول صفة اخر لم لا الالاول
تقديم المفرد على الجملة وقد جاء تاخير كقوله فقال وهذا كذا لانه مبادر وكذا الوصف
بالجملة الفعلية اولى في الوصف بالجملة اللاحقة وبالفعل لما هو اولى في المستقبل وفي قوله
صفة فلا تخو من ربه برجل يعبد عند ذكره في الشرح الكبير لك فيه قوله فادكاه فوكك
بجسودك سيد ساد قومك سبادة اذ اردت الاستقبال قلت ساد قومك وسبقه
بالشوق وتا الشيء فله خيلا وخيلا وخيلا وخيلا وتقول في مستقبل اخاك بكسر
الهمزة وسوالا فصح وهو اسد يقولون اخاك بفتح الهمزة وهو القياس وعادة اصحاب
بعينه فهو عاين وذلك معبر على التقصير معولا على التمام ان معاتب بالعين وفي قوله
الشر بالعين جوع ان اسابته جوعا فيروجه اسابة العين ان التا الى شيء وانخذ ولم
يرجع الى اللان في ربه صفة قد ذكرت الله في المنظر علمه بناية تضر على غفلة
ابتلاء العباد ليقول الحق انه الله تعالى وغيره في قوله انما هو للكون بسببه
ووجهه بعض ما العاين لا يفتقر في قوة سمية عند اتصال بالمعبر فبذلك او

انهم

والدليل المحض

الاعتماد

الكتاب

اذ انظر

منه
والكسر

منه التذكير ويوم رداذ مفعول
فيه تذكر او فاعل هيجه

وسود دا الصم وسيدودة بالفتح
يوسيدهم ان يسميهم وسيد
وقال اهل الجنة فيعمل والجمع
سادة ما ذا صر

فمن قبله فربما بالقبلة فقال الرشيد لا بد لك من القطر اعجب الناس
غلبتك مع سوء ادبك **قوله** واذا انقضى هذا فقد اشار الى ان فنقول جواب شرط
محذوف لكن في قول الفايحي جواب يعرف مما ذكر سابقا **قوله** رضى ولى فنقول رضى
بقلب الكسرة فتح والباء الف لا يستحق ~~الفتح~~ **قوله** الكسرة قبل الباء
قوله اصله رضى لانه من الرضى بكسر الراء وضمها بمعنى الرضا والرضا من كذا الى كذا
وفي شرح الكشاف للطيبي الرضى من الرضا الكثير وما كان اعظم الرضا رض الله تعالى
خص لفظ الرضى في القرآن العظمى بما كان في الله تبارك وتعالى يقال رضى به وعنه
وعليه بمعنى **قوله** رضى رضى الى المختص او صار سمي رضى وجمع السرى تسرى وهو جمع
عزيز ان يجمع في فعل ولا يعرف غيره وفي الصيغ مثل سادة لاء التقدير ليس فعل
يدل على ذلك انه يجمع على سائر بالهمزة مثل تسبع وتبائع وقال اهل البصرة تقدير
سيد فعل وجمع على فعله كانهم جمعوا سائدا مثل قائد وقادة وقالوا جمعت العرب
الجيد وسيد على مبادئ وسيد بالهمزة على غير قياس لان جمع فعل فياصل بالهمزة **قوله**
لا يجره كراة وهو وضع في القلب غبطا وخوخ والمراد به ما يدغ القلب ويتفرغ منه
الضم **قوله** فانه انهم فكلهم بضم والجواب ان جواب هذا الظرف محذوف وهو ان
له لانه البقي الاول **قوله** يدل على انه لم يقل ضم الباء والجواب انهم **قوله** منهم
الى الضمة بقرينة قوله فقلت حركة الباء لانهم لم يقرروا الشرط لا يتقدم عليه
والجواب انهم قبيل الانساعات في الفوق كقديم معول المصدر وهو ما بعد
ما الناقية اذ انهم يظن ان حكمهم بائنا في الفوق بحر نوسا كثيرة لا بحر
في غيرهم او قبل الامار والتفدية **قوله** ولا يجره فاء الجواب انهم قد صرح في
المصدر وانما بالفتحة بالفتحة لا يجمع على ما بعد في الفوق والفتحة
ولانه جعل من غير التوجيه سببا لانهم لا اعترض اهلين وليس كذلك

بيان

قوله

قوله رضى رضى الى المختص او صار سمي رضى وجمع السرى تسرى وهو جمع عزيز ان يجمع في فعل ولا يعرف غيره وفي الصيغ مثل سادة لاء التقدير ليس فعل يدل على ذلك انه يجمع على سائر بالهمزة مثل تسبع وتبائع وقال اهل البصرة تقدير سيد فعل وجمع على فعله كانهم جمعوا سائدا مثل قائد وقادة وقالوا جمعت العرب الجيد وسيد على مبادئ وسيد بالهمزة على غير قياس لان جمع فعل فياصل بالهمزة

قوله فانه البقي الاول قوله يدل على انه لم يقل ضم الباء والجواب انهم قوله منهم الى الضمة بقرينة قوله فقلت حركة الباء لانهم لم يقرروا الشرط لا يتقدم عليه والجواب انهم قبيل الانساعات في الفوق كقديم معول المصدر وهو ما بعد ما الناقية اذ انهم يظن ان حكمهم بائنا في الفوق بحر نوسا كثيرة لا بحر في غيرهم او قبل الامار والتفدية قوله ولا يجره فاء الجواب انهم قد صرح في المصدر وانما بالفتحة بالفتحة لا يجمع على ما بعد في الفوق والفتحة ولانه جعل من غير التوجيه سببا لانهم لا اعترض اهلين وليس كذلك

انما عرنا بقوله المراد بقوله ان انكسر وبقوله ان لم يقل وانه انضم اوله الى انكسر
بقوله ومعه موشح **قوله** والالف فيه الف ساكنة ابداء ولا تقل الحركة
فاسكانها تحصيل الحاصل الا ان يقال انهم عطف الجملة على الجملة بتقدير رضى **قوله**
فكما تحذف الحركة فكذا تحذف الحروف الف في كمال التفرع والكاف للتشبيه وما كان في الالف
في المفرد فسقط ما قاله صاحب المستوفى من ان الالف لا يكف بما وصل الكلام ان يقال
فتحذف هذه الحروف كما تحذف الحركة الا ان قدم التشبيه فصار مقارنا لالف التفرع
وكما ان التاكيد وقد بكر لطول الكلام كما ذكره التا والتشبيه في شرح الكشاف
وزيد الفاء كذا لان التشبيه بالمقدم نزل منزلة الشرط وقبله اذا حذف هذه فقد حذفت
تلك وقال الشمر في شرح الكشاف الفاء زائدة وهذا التكرير والزيادة في التكرير شائع
والحكم بالالف في كمال التفرع المحل على الالف ووكلمة ما موصولة ولما دخلت الفاء في
الخبر بطل لفظ كمال في موضع المصدر لتحذف الالف المقدر ويجوز ان يكون الكاف مرفوعا
على الالف وما مصدرية والخبر هذه الحروف بتقدير الحذف **قوله** ويجوز ان يكون كمال
مرفوعا ان لم يجره ولم يجره في شرح الكشاف في الاساس ومع المماز فلا يجره فلا يجوز
او يجي بكسر لهما وتثنية بفتح التاء بعد معايبه فهو مبهج ولا تقل هجيم زبانه اسم
رجل معتذر اسم قال في الاعتذار وهو عيان عن محو اثر الذنب في قوله اعتذرت
المنازل درست او على القطع في قوله اعتذرت اليه انقطعت كانه يحل العذر
سببا لقطع الذنب كره الشئ في شرح الكشاف في الودع بمعنى التردد يجوز فصل
فاعلة التماس مفعولة غير منفردة وجئت مع فاعلة التماس مفعولة معتذرا حال
من تاجت في جوارب كلام اضافي متعلقا بالمعتذر ان لم يجره حمله فعليه خبر كلك
المفرد ان كان لم يجره وجئت اعتذرت منه ولم يجره حمله فعليه عطف على لم يجره
ومفعول الفعل محذوف ان لم يجره ولم يجره ان لم يجره في الواقع وعلى

زبان

لم يجر

قوله رضى رضى الى المختص او صار سمي رضى وجمع السرى تسرى وهو جمع عزيز ان يجمع في فعل ولا يعرف غيره وفي الصيغ مثل سادة لاء التقدير ليس فعل يدل على ذلك انه يجمع على سائر بالهمزة مثل تسبع وتبائع وقال اهل البصرة تقدير سيد فعل وجمع على فعله كانهم جمعوا سائدا مثل قائد وقادة وقالوا جمعت العرب الجيد وسيد على مبادئ وسيد بالهمزة على غير قياس لان جمع فعل فياصل بالهمزة

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في اللغة
والصرف

هذه الالف كتب الالف بعد والجمع في المصير فربا في والجمع والاول
مثل له يدعونه ثموا قبل الالف في والجمع وواو العطف في مثل حضره
من كتب الالف نحو شاربوا الخبز وزادوا في كافي الفصح ومنهم من يحذف الالف في الجمع
والله المالبس لندوه وزواله بالقرآن وكذا زاد وا في مائة الف فربا بينه وبين
منه ~~بالحذف~~ بخلاف الجمع وزاد وا في اولئك واو فرقا بينه وبين البراءة وقرر
اولاه عليه وزاد وا في اولي مال واو فرقا بينه وبين الياجر والاول علمه **في التثنية**
والانبا تنحى عما لاقت لبيد بن زياد الهمزة للاستفهام وحقيقة طلب الفهم للمتكلم
بالاستفهام ولذا لا يكون في الله تعالى اذا كانا خاب الفهم مضمونا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي
واحدا اذا كان مضمونا الى غير محم يطلب فهمه كما في قوله تعالى انت قلت لنا ان نحذوني
وامي الهام انشبه الالية فهو التفهم حقيقى طلبه افراد في السلام في ذلك المنسب
ما لم يقدر يحصل فهم النصير فلا فيقرر عندهم كثرهم ليس على ما ينبغي على ان يصرح
في الحذف بالهمزة في الالية الدرية لا تقرر وقد استقر الفهم نحو اصلونا يا امرأته فلا
ما يبين باوان ولا امر غير سلمة اي الموقر للشيء نحو الم نزالى ربل كيف من القبول لا استقام
نحو الم يال للذين امنوا وللتنبية على الضد له نحو فانه قد مضى وللعيد كقولك ليس بسى
الادب الم لا بد فلا نانا اذا علم ذلك والتسوية بعد فموا بالى وما ادري وليت شعرا
ولا نكار التعجب على معنى لم كما في هذا الشيء في الماضي او على معنى لم يكون في الحال و
الاستفهام والابا الى على معنى لم يكن في الماضي او على معنى ليس في الحال ولا يكون في الآتي
فاحذف هذا والانبا جمع نباء بمعنى الخبر يقال نباء ونباء بالتشديد وانبا اي خبر
ومن النبا لانبا اللانقا وهو فعل بمعنى الفاعل فركو صفره كالذرية والبرية والخابية
الا ان اهل مكة ميمون لا ربيعة والنزاد يقال نى المال وغيره يرمى بالاسم ما بالفتح
والله ونعم **في التثنية** بالانبا واللاق المصداقة يقال القينة ولا قينة اذا صدقة

كتبته

والحقوا المثنى

بيان الهمزة في الالف

على حقيقة فقرة بهاء السكى
لمحالة الاستفهام من غير

على حقيقة فقرة بهاء
الهمزة في الالف

نحو

واستقبلته

واستقبلته قريبا منه والبرية من الضمير والابل ذات الابل غزيرة كانت او بكية
والغزيرة ليست بفتح اللام وكسر الباء ونوز يادهم الربيع بن زياد الجعفي
واخره ان قال بانك لبيد بن زياد على حذف الحذف ان خبرها والانا تنحى
جملة وقت حال من قال نيكو رفا على لانت ضمير لبيد ومفعول محذوف وعوضه
راجع الى ما في لانتة ويجوز ان يكون قال نيكو ما والبا زائدة في المرفوع ويكون لبيد قال
لاقت ولطعوب محذوف **في التثنية** منى في عيشة عيشة كان لم يترك
بما قال الراغب الضمير لبيد والوجه وتكثر الاسماء من مرور النظر والضمير
الانبا لانه سيمت مقدما الى ان الصوامع ويستعمل في الروايات نحو
منصرف حيا حكة وفي السيرة نحو **في التثنية** منى في عيشة عيشة كان لم يترك
نحو امرأته فامة فضلت وحكمة كانا يتقيا انتهى وقد رار القدر في ما
كان مسموعا له ولجملته بدت ان اولوا النسب ماله يكون مسموعا والضمير
ما كان مسموعا له دوو جداره ضحك به ومنه يعنى والنسب في التثنية في قوله
نسبة الى عبد شمس وقد خرج بها النحت في النسب فانزله باخوة الهمزة في قوله
منهم لفظا واحدا فنسبوا اليه وقد مر امثاله كان لم اصله بالتشديد وترى من
روية البصر فيل صد بعد والاسيرج الاسار وهو القديا لكس فيها سمي لاخذ ذلك
لانهم كانوا يندونهم بالقدم سمي كل اخذ البر واه لم يكن يشد به يقال امرأ
واسار بالكر فهو اكبر وما سور والجمع المرس واسار ويقال هذا لك بالسر
اي يقدر ثم استعمل في معنى بكه لظهور المذابة كما يقال برتته واصلة ارجلاد فع
الى رجل بعير اكبر في منقة فقبل ذلك لكل دفع شيئا محمدا وبانبا اصله منى
حذفت احدى ما في النسبة وعوضت بالالف فلا حتمها قال السبويه وبعضهم
يقول بما في بالتشديد على تضيق كشيخة ومنى متعلق بتضيق **في التثنية** منى في عيشة عيشة كان لم يترك

واسم كانه ضمير شبيه خبره جملة له فاعله ضمير نسبي قبل ظرف نزل اسير مفعوله
بما صفة والاستشهاد في الابهة الثلاثة ههنا الشواهد الواو في ترميزها
في ياتيك والالف في لم نزل اشبا نسا او يمكن ان يقال هذه الحروف كانت موحدة
حذف حركتها الحزنية اجراء للمقتل مجرر القسيح ويقال الجوز حذف الحزنية والحروف
الموجودة الا في الاشياء والضرورة **قوله** اني مودتي عامر من ورائه الى الله انما هو بام والاب
قوله مودتي من السيادة عامر اسم قبيلة وفاعله و في غير ورائه كما في قوله وما
كان استغفار رابعه لابه لا في موعود متعلق بسورة بني ابي فاعله مني فاعله
فعل متكلم الشمو وهو العلو والارتفاع مفعول الي بام متعلق بالي والالف
عطف عليه لان في الالف معنى النفي كما في قوله تقارن ودر غير لمصنوب عليه ولم يظن
بعضي جعلت قبيلة عامر كذا لا في قوله ورائه السيادة بام استحقاق بل كنت سيدا في
استحقاقه وخصا بصلاح السيادة **قوله** ويحتمل ان يكون انما غير عاملة بغيرها
بالمصدرية كما تكون ما عاملة بحالها على ان يسمى هذا تعارض النظم وله
امثلة احدى هذه والاشياء غير حكم الا في الاستشهاد بها واعطى الاحكام غير الاله
بها والاشياء ان الشريعة حكم لو في الاشياء واعطى الحكم في الجزم والراي اعطى
ادعكم مني في الجزم بها وادعاه مني محمد علي ذلوا الى من اعطى له في علم النفس
واعطى حكم له في الجزم والسيادة اعطى رسالتا في حكمة لبره العمار وهو لغة افضل
الحج واعطى لبره حكم ما في الاصل عند انتضال النفي بالاولى لغة بن تميم
والسياسة اعطى حكم لبره العمار اعطى الحكم عيسى في انذاره خبره بار
وساير اعداء الفار اعطى المفعول وعكسه عند امر البر والسياسة اعطى الحكم
الوجه عام الفناء بالبرقعة بالنفس واعطى الفناء بالبرقعة الى البرقعة بغير
والبرقعة من النقصان ان يرفع الظن بغيره بالبرقعة النقصان وبنوا سواها

للغة

للغة واجازته تصغير فعل في التعجب ورفع النقصان له بافضل النقصان فيما ذكرنا
والامثلة في اخر معنى السب **قوله** وفي نوزات لمرال تقال على السحابة من السلام
والاشعار احدها سدر يا صاحبي قدرت نفسي نفسي حيث ما كنتم لفي ريشه
ان تحملا حاجة رانية محملا وتنفذ نفسي عندهم ما وده قال الاخفش الشاعر مثل
لابس ونامي صاحب شعر وتسمى شاعر لفطنته والاشعار كما يطلق على المواقف
يصدق على المثلث ايضا كما وقع في كنف معاوية الى ملك الروم فقله الفلاني
يا صاحبي خطاب لخليليه او من قبل خطاب العرب للواحد خطاب الاثنين وقد مر في قبله
وقد مر في الفاء نفسي فاعله ونفسه كما في قبل قوله تقا فقد صفت قدرتك مفعول
والعرب يجعل الاثنين على لغة الجمع اذا كانا متصلين ولم يقدروا في المتصلين
افراسه ما ولا غلما نهما وقد جاء وصف حاله وحيث للمكان وقد يستعمل للزمان
والغالب كونه في محل نصب على الظرفية او جر مجزوم وقد مر في مفعول لاله
وتعجز ويلزم اضافته الى الجملة ونذر المفعول واندر منه اضافته الى جملة محذوفة
قال ابو الفتح في كرم التيم ومن اضافته الى المفعول اعربه وقال ابو سعيد يعني على بناء
وهو الاظهر واذا اتصل به ما الكافة صار للمجازاة وحزم الفعيل كما جهنم
وانما المصادفة والبركة بمعنى الحق والصدق وهذا الفعيل مفعول لفي وانما محملا
فما مقرر وهو السئل او يتقرب باللام مفعول له للفتنة او قدرة وحاجة مفعوله
ولي بكونه الباء وحاز فتحة انما لم يوجد مانع صفة حاجة وخف الشئ بخف الكسر
خفة صار خفيفا والمحل بوزن المجاز بمعنى المحل او واحد محال الى آخره
والجمل صفة حاجة يقال صنع البعير فاصنع به صنعا فبني الحافض والتضع
تخلف حسن السميت وقوله هم الفاعل الصانع كناية او صاف ذميمة كالسار و
الزاني الا ان صاحب المفتح كفي به الصفة المحمودة مما لا يحل على

فان اختصاصه بالذم طار والنعمة البد والضيعة والمضمومة وما انعم به عليك مفعول
والجمله عطف على محلا وعنون صفة نعمة وضميرها بالاجابة والبد بمعنى النعمة عطف
على نعمة من قبيل عطف احد المراتب فبين على الاخرى كما لا حقيقة فيها كما قيل كقولهم
والتي قوله ما كذا وبينا وفائدة تقرر المعنى في الدعوى كالتا كبد وما وقع لبعضهم
ان ذلك لا يخلو بالافتاء غير مسلم وقيل انما يكون كذلك في مقام يقتضي التقرير
قيل اني رحا المخصوصة يستعمل في النعمة مجازا من سلا من قبيل الطلاق اعم مما هو
بمنزلة العلة الفاعلية والسورية على العلول وتجرى الايدي جمع الايدي والايادي وما قيل
ان اليد بمعنى الجارية جمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايدي وبرودة ايادى اصل يدي
وما كان يذو وزنه فعل لم يجمع على اى اعل وبعض العرب يقولون في الجمع الايدي ويحذف الياء
فما ذهب اليه الجوهري من ان الايدي في قوله تعالى والسموات ميناها يجمع بدلا من ما ينبغي ان لا
عرفوا من اثنى اللفظ والتفسير ذهب اليه بل هو مصدر بمعنى القوة التي يبدى بها
اذ انور ثم الشبايع استعمال الايدي في النعم والاديرة الاعضاء نقله صدر الانا
في خرام السقط عن الجوهري والعلامة ثم قال وقع الجمع للحقيقة وجمع الجمع للمحكي
ونظيره يوزن ويوزنات وقل لا افسس قد يعكس وفي شرح الشرف للفتاح انما ياب
مقنة مرقية في النعم وانه لا ياب الاصل محار فيهما وقوله انما نقل في محل النصب
من نعمة او حاجة او رفع خبر مبتدأ محذوف هو ضمير النعمة او الحاجة والجمله صفة
او رتبة وعلى اسماء وفيه شبهة متعلقة بتقارن ومحكما بمعنى تقضيا عطف عليه
في انما كان محذوف النعمة باء مفردة ومعنى متعلق بكلا الفعلين على طريق الترتيب
وكذا السلافة مفعول على تلك الطريقة وانه لا تشعرا في الاشعار بمعنى الاعمال
عطف على الفعلين واحدا مفعول فالت لا اري لهم من كلاله ووجه في
وقال في فعل منكم من اني يولي ايدي بمعنى خلف قال ابن ابي عمير في لفظي وقول

وقيل من قبلها

الفقرة الى انما غلط او فخر فيه عدم فهم التعلق في قوله تعالى للذين يؤمنون
من نسائهم وقار القاشي في الآية تقديره بعد ولكن لما ضمير هذا القاشي
البعيد عن محل لا يقال البعيد من معنى بل معنى على لاء معنى ابتداء الفاية
لا يخرج بعد الشيء المبتدأ من المبتدأ من ذلك انما تقوله تقديره بمن في قولهم ايضا
باعتبار ما فيه من الاستماع في الوضو في الموضع المحظي والمقابلة محذوف كانه قال
اليت الله واري فعل منكم في رقي كمال منكم له اوراق ورحم جواب القاشي ولا
متعلق باري ضمير الناقية وفي قوله كلاله للتعليل في قوله نعم في خطبتهم
اخرى متعلق باري والكلالة النصب الاعيان ووجه عطف على كلاله يقال
حفي كثر المشي على وزنه علم اوراق ورحمت قد منه او حافر والمصدر حفي بالضم
وحياته لا اري في ذلك في الملقاة بمعنى المصافاة فاعلم ضمير النعمة مفعوله محذوف
والله انهم يرون صلا لا عزم وهو اسم مفعول من التخميد اكل الانبياء محذوف
قبل الله تبارك وتعالى سمع محمد واحمد فاراد الله ان يحمده كثير وسمعه احمد
كان قال **كل الانبياء محذوف** وانت احمد صلي قال ابن ابي عمير **الصلوات لله تعالى**
الف اسم لينة محمد ثم الف اسمهم في سور نوح في اسم النساء اه سدر اذا كان بمعنى
غيره وظرف سكر على خلاف في ذلك يمدح الفخ ويقصص مع الضم وكذا الجوهري
مع الكسر ويقع صفة واستثناء كغيره وهو عند الزجاج وابن مالك كغيره في المعنى
والنصف تقول جاني لواءك بالرفع على الفاعلية ورايت سواك بالنصب على
المفعولية وما جاني احد لواءك بالنصب والرفع وهو اللارج عند السيبويه والجمهور
على انه ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرون وعند الكوفي
وجاءت الزهراء بالوجهين ورد على في ظرفية بوقوعه صلة يقال احار لرسواك
واجيب بتقدير رسوا خبر الزهراء او حالها لثبت مضمر والابن في الخبر قولهم

بما هو محذوف

بمحمد

بما هو محذوف

مواليد في قباير عظمه قال في حاشية شرح المصنف الفصح لا ير كمال يا شاعلم في كلامه
 الشيخ في دلائل الاجازة المطرد في عرفه ينظم غالب الوقوع في حاشية او كان في
 وفي شرح قول المصنف يصح قول وفال قوله وبسفي وضرا وتوهمات ولا ينبغي
 في يوم اليوم وقد يعبر في الشدة باليوم يقال يوم اليوم كما يقال ليل الليل ولا في
 الاطلاق نحو قوله وهذا اسم رجل ولم يدغم كما ادغم هذين وسبقت لانه اسم موصوف بالعدو
 الفصل كذا في الفصحى **د** و **د** بكسر الهمزة وتشديد الدال وقد يقع في فارسي معرب وسبب تسمية ديوان
 وجرها احد هاء كسر واطاع يوما على كتاب ديوانه **ف** في محسب مع الفصحى يقال
 ديوانت ان مجازي ثم حذف النون لكثرة الاستعمال والهاء الدوالة الفارسية اسم الشيا
 يسمى الكتاب باسمه في قوله بالامرود وتوفهم على الجلي والحق وتسمى به التي اطلقها
 السكك والجرين والسيح لا يقال في الدفتر ويرد ان امرضه او في دور الدوالة
 للولادة والقصة **ق** في السجود وجوبه فان لا يجب القبول بحوزة هذا لا ينظر
 الى مجرد الاجتهاد وجاز تركه لعدم لازمه السبب في التفسير ومع غير لازمه
 مع انه في محل التفسير ومع انه الواو توبة لتركه قبل الاجتماع بخلاف محبة في نفسه محبة
 فانه يجب القلب فيه لان الاجتماع وانما عارضا في غير اطلاق الاء الواو اجتماع
 ساكنة ضعيفة وجملا في محبة في تفسير عروفة فاء الاجتماع واء كاء عارضا الا
 ان ليس في محبة التفسير **ق** في قوله اذا اجتمع اجتمعت مهمله اه بشير الى ان اذا كان ولو
 في الشرطية المتصلة للاصوال كما ما واو في المتصلة وقد يقال ان في التفسير الاء على
 بعض التقادير المتصلة بجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظها قلت ما
 سرر الكلية والجزئية فيها قلت سرر الوجبة الكلية في المتصلة كذا ومعه ومنى
 وفي المتصلة داءا وسرر السالبة الكلية فيها ليس بالبنية وسرر الوجبة الجزئية
 فيها قد يكون وسرر السالبة الجزئية فيها قد لا يكون او باء خال حرف السبب على

من لفظ الاء

هذا اسم الكلمة اسم المجازي
 بمعنى الجمع ٢٣

الاء

ان يكون على وجه تقدير كناية

الاحكام الكلية في قواعد العلوم يجب ان يكون في العلوم العقلية مسلم وفي العلوم
 الشرعية لو سلم فقد شاع التخصيص في المثال والمقام كما يشير اليه **ق** في قوله علمت عرسى ملكية
 انني انما لبيت معدا عليه وعاد با فاعلمت عرسى وهي الزوجة ور بما يسمى الذكر
 والانشى عرسى ملكية ثم زوجته براء وعطف بيا العرسى انني مع اسمها
 وانا ضمير الفصل لا موضع له على الاصح وبه سماه البصرية لكونه فصلا بين كونه مابوع
 خبرا وصفة وسماه الكونية للسقف في السقف فالقبر منه في الاصل فصل الخبر
 عن الصفة فالقبر ان لا يحمي الا حيث التمس الخبر بالصفة لكنه التمس فيه جازما
 لا التماس به وانه ايضا اطلاق البيت على ما ذكره السيد عبد الله والتاكيد والفصل
 ثم جاء التوكيد والتاكيد ثم جاء التاكيد فيما لا يستلزم كالا للاحوال
 التاكيد وقد جاء التوكيد في قوله فاعلمت عرسى على ما ذكره شارح الرهايل
 وقد كثر في ما قبله امران كونه مبتدأ في الحال او في الاصل واجاز الاختصار
 والكسائي وقوله في الحال وما جره نحو جاني زيد مقوصا على كونه معرفة
 في شرط في المعنى ايضا امران كونه خبرا في الحال او في الاصل وكونه
 كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف فلا وجه لما قاله النقاد
 في تفسير سورة الاحزاب حيث قال في قوله تعالى واولئك اصحاب
 النار هم في احوالهم وتوسيط الفصل لتخصيص الكفار
 لعدم شرطه التسمية الا ان يقال ان قوله فاعلمت عرسى لا دلالة له في كونه كالمعرفة
 ليس بشرط على ما ان اليه الشريف الجرجاني في حاشية التفسير حيث قال لفظ عرسى هو
 عالم لا يكون رابطا لدلالة على زيد وجوه اليه بل هو ضمير فصل وعاد مع انما
 بعده وهو عالم ليس كالمعرفة وفيه تأمل وشرطه في نفسه ان يكون مرفوع
 منفصل وان يكون في قوله خبر فصل له وقوله الذي خبرا ومعه ما بعده علم

عاد الاء حافظا لما بعد
 حة لا يقطع عن الخبرية
 كالعاد في البيت الحافظ

بمعنى ما حاله البت والاصل ما في معنى الفعل وعلم قائم مقامه قال معديا
 راجع الى البت وعاد يا عطف عليه وانما في موضع مفعول على على من بعد
 سببه **قوله** وعدوه وهو اسم فاعل للمبالغة في العداوة والعداوة بضم العين والعدا
 بالفتح والمد وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخلوا في قولهم هذا عدو الله
 بصدقة لاء الشئ في معنى على من بعد ويقال القوم اعداء وعدو بكر العبيد وعدي عدا
 بضمه بمعنى وقال فلان اعداء الذين يقتلهم والعدو لا عدل في قولهم من
 في شر ديوانه المبتلى **قوله** ان فاجرة تبغى الرجال **قوله** ابن جبر عوب كوا اليه وتبغى
 كنية الامام ابي الفتح عني بن جبر ونظر في سببه انه معرب كسر الياء فيه للزب
 الدمايني **قوله** من من الامام لفظ مثل محبة التظيم كما في قوله لا تخاف من شيا وقولك
 منك لا تجل **قوله** لو كان فصيل لوجب ان يقال بيقية وجوز ان يقال كونه فصيل
 فصيل بمعنى فاعل ولم يكن النان لان المبالغة والنسب كطال ورد القطب كونه
 بانه نفي الاباغ لا يستلزم النفي مطلقا **قوله** واجبة بانه نفي المقيد وقيل وقال
 الطبري في السنة كل ما كان معدولا من وجهه ووزنه كان مصر وفاق اخوانه كقوله
 تقاو ما كانت اقل بغير اسفل اليه لانها كانت مصر وانه نفي بانه نفي
 لم يقابل بغير رعاية للفقران ولك ان تقول لم يقابل بغيره لان مصدر او بزنة كما قال الشاعر في قوله
 في جنى القمام ومير ربيع لم يقابل بغيره لان اراد المصدر **قوله** كما في قوله انما ربه الله
 قريب من المحسن **قوله** حجب الدنيا في سواد هود في قوله تقاو ما قد لوط انكم
 بعيد ويجوز ان يكون في بعيد وقرب وقيل وكثير بين المذكور المؤنث لورود
 على زنة المصدر التي هي الصبر في التريق وقدم في هذا وجوه من التأويل اولها
 اخف للمقتضى عليه اذا عداوه افضل خبر جاز استعماله لاجل التثنية **قوله**
 الا ان يقولوا انما اعز الطول وهو من الصبغة وهو الميل الى الجمل

مطهر من

قوله في قوله تعالى اخلصوا اخيا
 وحده لانه مصدر او بزنة

والفعل

والفعل وبمعنى ما حاله البت والاصل ما في معنى الفعل وعلم قائم مقامه قال معديا
 وهو الفعل وعلمه يقال تصابي ونحوه سبب سبب لسمع شفاء الى لبعب لسمع
قوله ولم يكن ما قبله سبب ما احزان عن كذا بغيره وفيه انهم قبلوا بالالتفات من
 الواو لرفضهم الواو والمنظرة المضمومة ما قبلها الاء بقوله ما ذكره الفاعل
 والاسم اعطى من السطو وهو الاحد وقيل لم يسمع ما فيه من الدلالة في المجرى
 وقيل المفعول الاول عاطف الى ان لا معنى اعطيت زبادر من اخذ ورضاه
قوله والاصل اشترشوش الرشوة بكسر الراء وضمها يقال اشترشوش في حكمه الرشد
 الرشوة على امثال اعطاء الرشوة والرشوة هو المعطى والمرشون هو الاخذ
 المرشون هو الواسطة **قوله** لا محالة بفتح الميم اي لا بد **قوله** لا وقع في النظر على
 بناء المحمولا والقائم منه الفاعل ضمير اللفظ والمنافذ والتفقد كالصفا
 منه الحقة وبكر ان وسكون الفاء واحد الانقال وبالضمين من متاع **قوله**
 وكانهم اعتمدوا على ايراد هذا البيت في المعنى فسقط الاعتراض بخلافه
 واسم ذو عشر شرب واجتود ونحوه او على انه لا اعتداد بالمتوسط نحو
 مدعو وعدو **قوله** فلنشرع الفاء فضية واللام يحتمل لام الاستدلال واللام الامر
 وقدم وجهه في قوله على صيغة المنكالم **قوله** فلا جرم حرف العلة فيه وقد يقال
 هو ما غرد في اللف بمعنى الخلف فسمى به لانه فيه خلاف الحرف السويج حرف العلة
 في طالع لغير اذ كان مخلصا من جنس **قوله** فانه قبائل في امة في العرب وهم
 بنو ابي واحد وسميت به لاء العماير تقابلت عليها وشي جمع شيت بمعنى المنفرد
 وقد في الشئ في المطول بالمختلف **قوله** والصفة تسمى لفظي ان يكون
 الزم اربعة اقلام احد منها العين واللام واو بواو كفو وثانيها ان يكون يا ثاني
 وثالثها ان يكون العين واو واللام ياء ورابعها ان يكون العين ياء واللام واو

شئ جمع فدية في كلامه
 قال الزم اربعة اقلام
 واحد منها

باب حفظ دلالة
الشيء في اللفظ

فوالله صيغة فاعلة على اليمين فصيحة لانه صرح في بحث الحمد واول ما تقدمه
فانما المفعول حسن الفاعل وعلاء الدين السطحي اياه اسم الفاعل المقدر في الظرف
بمعنى التبرع وراية الفعل تكفي للعلم في الظرف وصرح الشيخ في اوائل كتابه ان لا يجر
المطور اياه اسم الفاعل المقدر كما حصل في زير في الدار للتبرع وقال في بعض شروح المشايخ
والصفة المشبهة من فعل المتعدي مكسور العين يعني على فاعل نحو قوله فهو جاد مدبر
فهو صاحب وركبه فهو راكب قال الشريف في شرح المفتاح والاسم كالمستلزم
على ثبوت العلم من يحكم به عليه وليس فيه فرض لاقتزائه بزمانه وكونه وزاد في حاشيته
المطور قوله كالمستلزم كانه على سبيل التجدد والتقصير او لا يتم كانه اسم الفاعل جاريا
على الفعل جاريا بقصدية المحدث بمعونة الفاعل كما في قوله تعالى وضائق به صدورك
بمعنى ضيقه ويجوز ان يقصد به الدوام ايضاً في مقام المدح والمبالغة ثم قال على
المفتاح الاصل في الاسم **صفة كماله** او غير صفة كماله الدلالة على كونه
واما الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفة وقل في حاشية المطور فقلت
قد ذكرنا الى باب اسم الفاعل على المحدث ووجه الصفة المشبهة قلت قد صرح
في المفتاح بانه نحو عالم بسفاد منه التبرع صريحاً لكونه اصل الاسم صفة او غير
الدلالة على تبرع وقال الشيخ عبد الله بن ابي القاسم في زير منطلق لا اكثر من اثباته **الظلال**
فعله كانه في زمانه مطور وعمره قصير وقيل كانه الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل
واما قوله به فاعل وضائق وضائق فصيحة بوجه بانه اسم الفاعل كما في
المتن على الفعل جاريا بقصدية المحدث بمعونة الفاعل ووجه الصفة المشبهة لانه
بقصدية بانه وضائق في المشيئة اذا الدوام وقد يكلف الجمع بين الكلامين بانه
فانما على المحدث ان اراد بنبوة صفة ومنه قال زير على التبرع اراد به التصدق
بشيء من ماله او غيره من ماله او غيره من ماله او غيره من ماله او غيره من ماله

مع مقتضى المقام

على

على التبرع على ما ذكره في التبرع في شرح المفتاح وحاشيته المصراعين قال الصفة
المشبهة لا يقصد بها الا الحمد التبرع وضائق الدوام بقصدية الفاعل وقيل
في المصراعين تدبر على معنى ثابت فانه قصد المحدث وهو حارس الآمن او غير ذلك
وطائر ومنه قوله تعالى وضائق به صدورك وفي بعض شروح المراجع وصفاً على الاطلاق
لما المحدث ولا الكمال وعنده عند هذا الضم اسم الفاعل وكذا الفصل التفضل
قوله والمعنى في هذا على التبرع لا المحدث ولا يخفى عليك ان مثل هذا التبرع يوجه
في كثير من صيغ اسم الفاعل على ان قصد التبرع الى الصيغة الصفة المشبهة مقفلة
للمعنى في قوله وقولهم اذا قصد المحدث قبل هو حارس الآمن او غير ذلك اذا
اشتمل الصفة المشبهة من فعل متعدي محمول لازماً بمنزلة الفعل الغرضي فينقل الى
فعل يضم العين ثم تشيخ منه على ما ذكره صاحب الكشاف في المصراع في تفسيره ورجع
ورفع بقضي خلافة **قوله** فاني لو استعمل تفصيل ذلك لطار الكلام فانه قد صرحوا
بانه لو شرط في اللفظ فيلزم المعنى في جملة فلتا قد تدخل على المصراع بقصد التبرع
الفعل كقوله تعالى يطيعكم في كثير من اللفظ او لتدبر المصراع منزلة كونه
لصدورهم عن خلاف في اخباره او لا تحضر الصدرة كقوله تعالى ولورثه اذ هو
على ان روجواب لو محذوف ارباب امر فظي على ما ذكره الشيخ اولاً تدبر على ما
ذكره من الفاعل وقد تدخل على المصراع للدلالة على ان الفاعل من الفعل عنه
بجاء محذوف انما يعتبر عنه بلفظ المعنى لكونه محابداً على الوقوع في الجملة كما تقول
لقد اصابني حوادث لو تفق الى الال لا يبقى معنى اثر وقد يستعمل كانه في المستقبل
وهو متعدي المبرور والمفسر وانها لا تنفاد ان في لا تنفاد الا ان قد يستعمل على
بقصد لزوم الثاني للدوام مع انتفاء اللازم يستدل به على انتفاء المبرور كقول
تعالى في السرة الالهة لصدرا فانه لو صرحنا تدبر على لزوم الف بقصد الالهة

قبل

جاء في زير
وقد قلنا في كتابنا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

قوله من اهل الجية من اهل الانبار الانبار موضع قريب من بغداد وقد ذكر بعض اهل الجية في تاريخ اوله من استخراج الخط
العربي ثلاثة رجل من اهل بلد وهو قرية من اهل الانبار يقال اخذوه من قرية ولاخر للملك ١٢٨
شجرة والثالث عامر بن حذرة نظروا بطلان في الفوات فيه آثار ارجل البط فشبهوها بالخطوط فقالوا اهلنا
استخرج منها خطا غير الخطوط القديمة ثم فلو ان كلام الخلق فوجدوا سائر السلام بدور على ثمانية وعشرين حرفا ونصروا
على الجدي هوز خطي كلن سبغص قرشت حروفنا ووجدوا هذه اثنين وعشرين حرفا فقامت ستة احرقت النار والحاء
والذال والضاد والظا والفين فصوروها كما تخذ فخطف فتم بذلك الكلام ثم حروفا الالف والظا والفاء بعضها الى بعض واصطفا
على ما يصلونه من الكلام ويقطعون الحروف المذكورة فكان منه هذا الخط العوي واسم العلم بصفحة شرف الدين
الطبيعي على الكتاب

[illegible]

الحيات

وَمَا أَرْجُو إِلَّا بِالْحَقِّ
بِالْقَوْلِ الْغَلِيظِ
أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى قَبِيلَةٍ
مِنْكُمْ فَرَارٌ مِنْ قَبِيلَةٍ
مِنْكُمْ فَارْجُو بِالْحَقِّ
بِالْقَوْلِ الْغَلِيظِ
وَمَا أَرْجُو إِلَّا بِالْحَقِّ
بِالْقَوْلِ الْغَلِيظِ

مفسر الافعال حكمها في التقدير والروم حكم الافعال التي مضى بها
الان الباء تزاو في مفعولها كغيرها نحو عليك بالضم
الحل فتعريف عاداته ايضال اللازم الى المفعول

البرئ لعلها او غيرها وتلك بالتقدير برئ هو اسم فعل اذا تعذر بنفسه كما في
البرئ واذا تعذر بالباء كما في معنى استمسك لاء الباء في المفعول بغيره
فلهذا رضى وكذا القياس ان لا يقال للبر والجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما
قط بخلاف روى فانه اسم في اصله كغيره طردوا هذا الالم في كل لفظ منقول الى
معنى الفعل اشار اليه الرضى والتدبير تصرف باللفظ في العواطف والتفكير
بالنظر في الالام كقوله لم تر ما لا قايت والدمع اعصر ومنه يميل اليه
وليس لفظ لم تر تقوي را حمله على طلب على الاقرار بما دخله النفي فيجب
ار حمله على التعجب ليعمل فيما تقدم الرؤية وفيما لم يتقدم لانه جزم في
المثل في معنى التعجب والرؤية يحمل البصيرة ذكر صاحب الكشاف وما موصولة
وبالقيت خطاب لا عصى والدمع منصوب على انه معطوف على ما على انه
مفعول مع واغترنا دى حذف حرف نداء ومنه شرعية وتعلم معنى يتبع
طوبى لجزءه يقال ملاك الله جيبك تملية اي **ملا** واعاشك مع طوبى
ويجوز ان شرط مجزوم به والتعجب ليس مع ايضا مجزوم بالمعطف عليه والاشارة
ان تعذر **ملا** وكقوله ابري عني ما لم تراه كلانا عالم بالترهات **الترهات**
بالعلم الشرقي اصفاء غير الجادة تشعب عنها والواحد من جهة بشد يراد
وتعذرنا رضى معرب ثم انما في البطلان من مضارع ستعلم واحد من الدير
عني تعذر اول عالم تراه مفعوله انما قلنا ابتداء خبره عالم بالترهات
منقول به والجملة استئناف وعالم من العلم بمعنى المعرفة فلا يتعد الى مفعول
انتم به انما في امتناع الانقضاء افكار القلوب على ابد المصنوع في
المردم الترشح بحيث لا يغور ولا يقدر وقيل منع من ذهب بسببه واجله
وقد اصاب لك في سورة التورجوا الحذف فيما اذا كان الفاعل والمفعول

واحد في المعنى علم اكله وكله مفردا لفظا مشبها بمعنى مضافا ابد اللفظ
ومعنى الكلمة واحدة معرفة والى على اشياء بالحقيقة والتصريح بخلافها او بالحقيقة
والاشارة الى كل واحد اياها تامة في الاشياء والجملة او بالجملة كقوله لا اله الا الله
وكل ذلك وجه وقيل فانه ذلك حقيقة في الواحد والاشياء الى المشي على معنى كل ما كان
وقولنا كلمة واحدة احراز من قوله كلا في وخيل في واحد عند فانه ضرورة نادرة
واقار ابر الانبار اصفى الى المفرد بشرط تكريرها هو كذا وكذا كذا محسن
والجزم في التوفيق اصفى الى التكرار المختصة كذا كذا كذا محسن وكجزءا
لفظ كلا وكلتا في الافراد كذا كذا الجنب انت اكملها ومراعاة معناه وتوفيق
وتكرار ابر هتم صاحب المعنى عز قول القائل زيد يمد وكلاهما اي قايما ابرهما الصدا
فكتب ان قدر كلاهما نكح فدايا لانه خبره زيد وممد وانما قدر مبتدأ فالوجه
والجنس والافراد **وا** وقد حذفوا الشار الحرة من مائة فصار صاحب هل ريت او تحت
براع رت في الفصح ما قرينة الحلاب الفصح لكل ذات ظلف او فقه وقد عرفت مع وفرة
للكمال الذي يجمع الخلق والحلاب بالاكس قبل جمع محله وهو مجلب فيه ويرد في العلاب
جمع عليه وهو في باب من جلد وصاح من حذف حرف نداء ورخم على يد السند ولان
اصلا باصاحبي وهذا المضاف لا برية وادريت خطاب لصاح وسمعت عطف على
براع مفعول لها على سبيل التنزيح لكن في عما سمعت يحتمل الى انفسه مضاف الى خبر راع
والبيان انما او باعتبار تضمن معنى الاحاطة ورد صفة راع في الفصح مفعول برود
قرر مفعول رد في الحلاب مفعول بقر وفي عبارة قرارة الى قوله لانية بقر وقيل
قال ابر هتم في المعنى هو الزمخشري ومن تبعه كونه فاء والضمير فاء الجواب وفاء خربت
فقد التجر ووردوا ذلك يقتضي تقدم الانفي على الضرب مثل ان ليس فقد صرفا
اخ له من قبل الا قيل المار فقد ملن بترتب الانفي على ضربه وفيه بحث لانه ما ذكره في

الضم

وكلاهما

وكلاهما على التثنية

قائم وكلاهما

وكل ثابت في مكان نور الكسرة

في الالف الفاء او الالف النونية للوثة او البع التي تحركت وهو فعل فقلوا الالف الفاء
 م الواو وركود الالف ركذا لما ركدوا مسكن والاولى زجمع ونز بالتيك وهو الكاء
 المرتفع وجمع الجميع اث وزور سخي الشئ سوف ثابت وكل ثابت راسخ والموت بالجد
 المهله م الواو وهو الطين الرقيق واللام مقدرة في الالف ولا مقدرة بعدها اي
 اصبحت الحدايد ثابتة على المواضع المرتفعة لانه لا يرسخ في الموضع ذي الطين الرقيق
 في الصمغ وفتحهم وبعض شروح الفضل الموحل بالفتح المصدر وبالكسر المكمل ولا
 دليل البت على انه لم يوحل بالفتح للموضع وكلام الجوهري في هذا البيت محتمل قال
 صاحب الكشاف وقد جعل المصدر جيتا لغة الكلام فيقال كاء ذلك مقدم
 الحاج واري وقت قدومه فالكسرة به على ان الموحل اسم مكان ليس بجيد كذا يقولون
 نفس لا يخفى ثم مدح الجوهري كوا الزما، مقدر في المصادر وعند الفارسي
 في المصادر لفتح الزما، فيجعل لغة الكلام زمان على طريق حذف الموحل
 واو اكا، او ياب و او يا فبكاء والمراد النسوة بهن الواو والياء وقد قدم خبر
 كاء في مثل هذا النوع واجبالا لولم يقدم الخبر لم يعلم منه النسبة بل لانه يقع
 باقضا سواء ذكره لرفع في شرح المقاصد وروى ماوراء النهر ومما في العبيد بالكسر
 قال السباني في ذلك غلط عندى لانه اختلف في الصمغ مؤن العبيد في زمانها على
 الالف الى خطرها الذي لم يلاذه والجمع افعال مثل آبار وباروما في العبيد
 في مؤن العبيد وهو فعل وليس بفعل لانه الميم نادر لا اخت لها في الحروف فقلنا
 جمعه على ما في على النون وقال ابن السكيت ليس في ذوات الالف فعل بكسر
 الآخر فان ما في العبيد وماوراء النهر الالف اسمعنها والكلام كله مفعول بالفتح نحو
 مرمى ودعوة مدعى وزونة مغزوظة هذا القول ان لم يتأول على ما ذكرنا وهو
 بفعل غلط لانه الميم اسمية على ما عرفت انتهى فلم يعلم ان المفعول هو العلم زدع بفتح

وهو ايضا غلط لولم ياول عامر في السكيت من هذا القبيل منظورة

وهذه مفعول الرأس لوسط الرأس لانه في فرق الشعر وهذه مفعول الرأس
 ان موضع سقوط الولد من الامم في بحر مفعول العبيد وفي الصمغ بالفتح
 الموحل والمنسك وهو لغة اصل الحجاز وحكى الفتح المنسك ايضا في مختصر
 قال ابن السكيت اسم يعقوب ومعنى اطلق يعقوب في كتب اللغة يرا به ابن السكيت
 قال ابن الانبار هو من اصل اللغة وقال المبرد ما ريت للبغديدي كتابا
 في اللغة خيرة اصلاح المنطوق يعقوب بن اسحاق السكيت وهو من فائدة ذروا
 في تهذيب السمعاني قال قتيبة يحد الالف في الاسماء الالهية كابرهم وهو المحمدي والحق
 والروسلين وهو من الاسماء الالهية الكثيرة الاستعمال ومالاكثر استعمالها منها
 كهار وهو من روت وطالوت وقاروت فلا يحد الالف في شئ منها ولا
 يحد في داود وانه كان كثير الاستعمال في الالف منه وما كان على فاعل كصالح
 ومالك وقال يحد الالف في غير استعماله والالف لا يحد في كسالم وباروما
 وحامد وسائر اشماله في حذف الالف في الالف الالف بفتح الالف
 واللام فانه قد ثبت الالف نقول قال الخليل وقال جارت ولا يحد الالف في
 ويجوز حذفها وان ثبتها في مؤن ومعاوية وعثمان واذن في الفصل الفامكسوة
 ابراهيم في بعض شروح الشافعي بالواو والذوق واود في المضارع ولم يكن لام حرف
 علة ثم قال لانه لو كان يابا بمنزلة الصمغ وهذا هو ما ذكره ابراهيم في بعض شروح
 ثم قال لانه لو لم يحد الواو منه لكان بمنزلة الصمغ كالأول وما ذكره في مظهر
 المقصود من الواو والوسم بالفتح في علم وحسن وفائدة قوله ولم يكن لانه حرف علة
 الاشارة الى انه المفعول الثاني باللام كان فمركب ذكره صاحب المقصود وقال في قوله
 المفعول الثاني الواو المفعول فكم حكم المضارع قال الشاعر على ما رواه الكسائي
 فاصبح العبيد يركدوا على الاوتار في سخي في المؤن العبيد مع العباد وهو قوله

جاء ابن السكيت

ونصفها صر

وقال ابن السكيت في الفاء واللام
ورفع غيبا في العبيد

وهو ايضا غلط لولم ياول عامر في السكيت من هذا القبيل منظورة

اعلم العلماء ان حصة ربه الله في كتابه المسمى بالمقصود في الفقه
المفروق كالمفرد الفاء قبل السين للامام فبعضه وهو كتاب المفرد في الفقه
صدر الائمة بلغت مسائل في حقيقته وضمها في الفقه ما اودع في كتابه
في الفقه حقيقته الجينية على حقيقته الفقهية العربية ودقها الى ما ذكره
الخطيب الخوارزمي ومن ثلثة آلاف وثمانين الف مسألة وقيل ثمان الف مسألة
ذكره في الانصار وذكره الغاية شرح البداية قيل ما وصفا هي بنو المسائل الفقهية
هو الفقه ومائة الف وسبعون الف ونيف مسألة وذكر في شرح البيروني للامام
الارزقي في اء الامام صنف كتاب العالم والمعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب
بعضها في التبري في اء الامام وكتاب الفقه الاخير وكتاب المقصود في الفقه
وفي كلامه المفرد ايضا اى اذ لا يصح قول واسم الرمان في الفقه في الجود
على معركته الفاء في الفقه في المقصود البنية وكسر العين منه في المثال في غيره
ايضا اء كما في كتابه في الفقه والافتحتم كلامه اء بباب يضرب باب الصبي
ولما لم يقله بفقه في قوله والافتحتم كلامه اء بباب يضرب باب الصبي
ومن جملتها المفرد الفاء واللام فيكون اسم الرمان في الفقه في الجود
المفرد الفاء في الفقه المسمى وكسر العين اء والمفرد الفاء في الفقه في الجود
والافتحتم كلامه كالمفرد الفاء في الفقه المسمى كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
الاسم اء في الفقه والمكان في المفرد في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
اى انما في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
ما اشار اليه صاحب الكفاية في الفقه في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
نقد الموقوف جماعة مني على عدم الواسع في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
فستكون مبالغة في تسمية بالان في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود

وكما زاد على المقعد في الفقه
سبعة الف مسألة

بأنه في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود

للمعظم

للمعظم فان في التحقيق لتأنيث الموقوف في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
اى كونه غير خارج على الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
بالجماعة المخصصة والديانة فخر من يان ما يعصف بالديون والمنزل الرابع
للقمى ونحو ذلك لم يذهب به من الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
وشقة منه بغير مفهوم في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
في زمانه ونحو ذلك وجعل في حقيقته حقيقته الجارية على الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
اختلاف معناه اى على المراد من حقيقته المصنف المصنف الدوام والبقية دونه
التجدد والحديث كما انهما مراداه من حقيقته الجارية على الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
والنور وهو للعوام واول هذه الفقهية اقل باء وانت في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
دوار في الزمان الاخرى وكما يصدر طرب بالالف وهو حقيقته في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
لشدة خرا او سرور يعني انقلب طربا وانت في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
الزمان اء والاب والابن لا اء الانس عند البصريين واما النسيان عند الكوفيين وفي
سبب تسميته الان اء بثلثة اء الال اول قولهم جابر رضي الله عنه لانه
عند الله فني واث قول بعضهم انه اى في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
كذا اء بغير الثالث قولهم منتهى لانه يستثنى من الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
عدم انسيان بوجه في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
من جهة لشد بالواو والاية بباء النسبة ولا فوله الالدوراه ومعنى النسبة الى فعله
وقوله والجدد وارتر يمتدح الى النسيان في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
الحياة على الابل مع رعاية والنور جفيرة خولا في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
فعله واصله ثور يعني انظر في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود
وانت ترر ديار الاحياء خربة خالدة بحيث خلا مجمع الابل وموضع فيه الاحياء

بأنه في الفقه كالمفرد الفاء في الفقه في الجود

عاشق بالحق
الانف الاغنى
مروا

بالفهي

١٢١
جميع المفضل الامام علي قضاة واصل قضاة ففتح القاف فضموا
بعد قلب الباء الناز فابنوا من القاف ففتحوا القاف ففتحوا القاف
واصلها على هذا الوزن مع الاوزان من الاوزان بالحق
لكن وضع بمكانه

ضمیمہ ۶

وكنه أرى زيداً لا تحسب
إذا أتت سبب القضا والمقام

الحديث
صدق عن نبيها فانا ايماني في البراء
من الطاهر الرقل المصغر

الحديث
تعدا في بركات بالاعداد
وكانت ربيته كليله ربه العباد

من الطويل

من الطويل

من الطويل

من الطويل

بدل الى آتت قد كنت مدرك ما نفع ولا سبب شئنا انما جانا

في البيت والكتاب يهوديوسا فاجرة بافعل المشيب

ومعنى مع مرورك بوضوح
ومعنى الباء والواو في
مروء ولا سببنا

فمنه كن اسع المدينة رط فالى وقفا بالفرير

من الطويل

فراية ما فارقتكم قايلاكم ولكن ما ينفق فسوف يجره
والك هرة وكل ما هبت وطلتها
على كل فلفنتها من النور هيتاها

من الطويل

من الطويل

جنى ثمرته في يومه من الجاهل
جنى ثمرته في يومه من الجاهل

من البسيط

فلوان على لى لى صبيته كنان لم اطلب قليل من المال

من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

من البسيط
من البسيط
من البسيط

فمنه على فجار على لغة من يقول لا سببنا بالالف لم ادرى لالف

غيره على ان جاء على لغة من يقول يساه يساه بالالف ثم ابدلت الالف همزة

على

يعاني من علة المفعول وحليته وذلك عندنا ليس هو المفعول من المفعول

و في التبريد فظلمت تغلبهم
 خلاه الصفاق من المطايا اصون برئيس اليه شوس
 ان ابيود الاتوام وانه ضيق
 ومن السرور ولا تمن ستلكر
 اعلم دمن الرض فضا وفضة اذا ما جاء الخياط الب
 فعيدك الاتم معني طامة ولا تنك ان ترح النواهد فيجبها ليت فرح ما الذي غالي في الحف حتى وودع
 اذا لا تحت من سماء جرمه وهو ممدوح وواحد صدق
 انام الصلوة اعارت عينا ام لم تعار
 فله آت عا شينا حرف هار تذكر بصفاته ويحيي يوم الرزاق عا الدجى سعيد
 فركان قومك يحبوك سيدا واخا انك سيد سعيدون
 جهنت زباب ثم جئت مستندرا من هجر زباب لم آجود لم آتدع
 ونحك منى شجرة عيشية لان لم تر من قديم ليس يا نايا
 ان تود ان عا لهما ر وكملا منى الما لا تشوا احدا
 مسترق النبيل بالخيض فوضطاد نفوسا بنت عا الكرم
 لغر علت عرس تليد انتي اتا الليث معيا عليه وعاديا
 في السرور لم يتحون عيو ابا رهم كاعيت يصفنا الحامة وكن سبهم نزل كى صويا بدما اتوا من الودع
 في السرور لم يتحون عيو ابا رهم كاعيت يصفنا الحامة وكن سبهم نزل كى صويا بدما اتوا من الودع

[illegible]

[illegible]

يحيى ان
يقدر الله
الذي يخرج
الله بالبيان
ولم واداً
شئ من الله
حكم لربى
في الهى فيه
حي ومنه
ما وفى هذا
والنفس
الحرم لى
بسر الباد
بل الحجاز نحو
فى الاقوال
بم لعل فى العمل
يا خبر عبادة
مع اعطاء
ثم من السحر والربا

والجواب قد بلغت بجاء او بلغت سواهم ^و وسمع ايضا نصيرهم كقوله
 قد سالمهم ^{في} من القدماء في رواية من نصب الجناح قبل القدم الثانية ^{وقد}
 نونها للضرورة كقوله ^{في} خطا اما اساروه منه فيمن راواه برفع الساروه
 وسمع ايضا رفعهم كقوله ^{ان} من ضاع عققا لشوم كيف من ضاع عققا
 يوم التاسع اعطى الحس الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء
 الضارب الرجل حكم الحس الوجه في الجرح اعطاء ^{افعل} في التعجب حكم
^{افعل} التفضل في جواز التصفير واعطاء ^{افعل} التفضيل حكم ^{افعل}
 التعجب في انه لا يرفع الظاهر وقد رد ذلك في الباب

هذا ما قال المحقق والامثلة في اخرى
 سفي اللبيب

تمت

١١٧٧

م



عند باب هذه المسئلة في اللبيب

